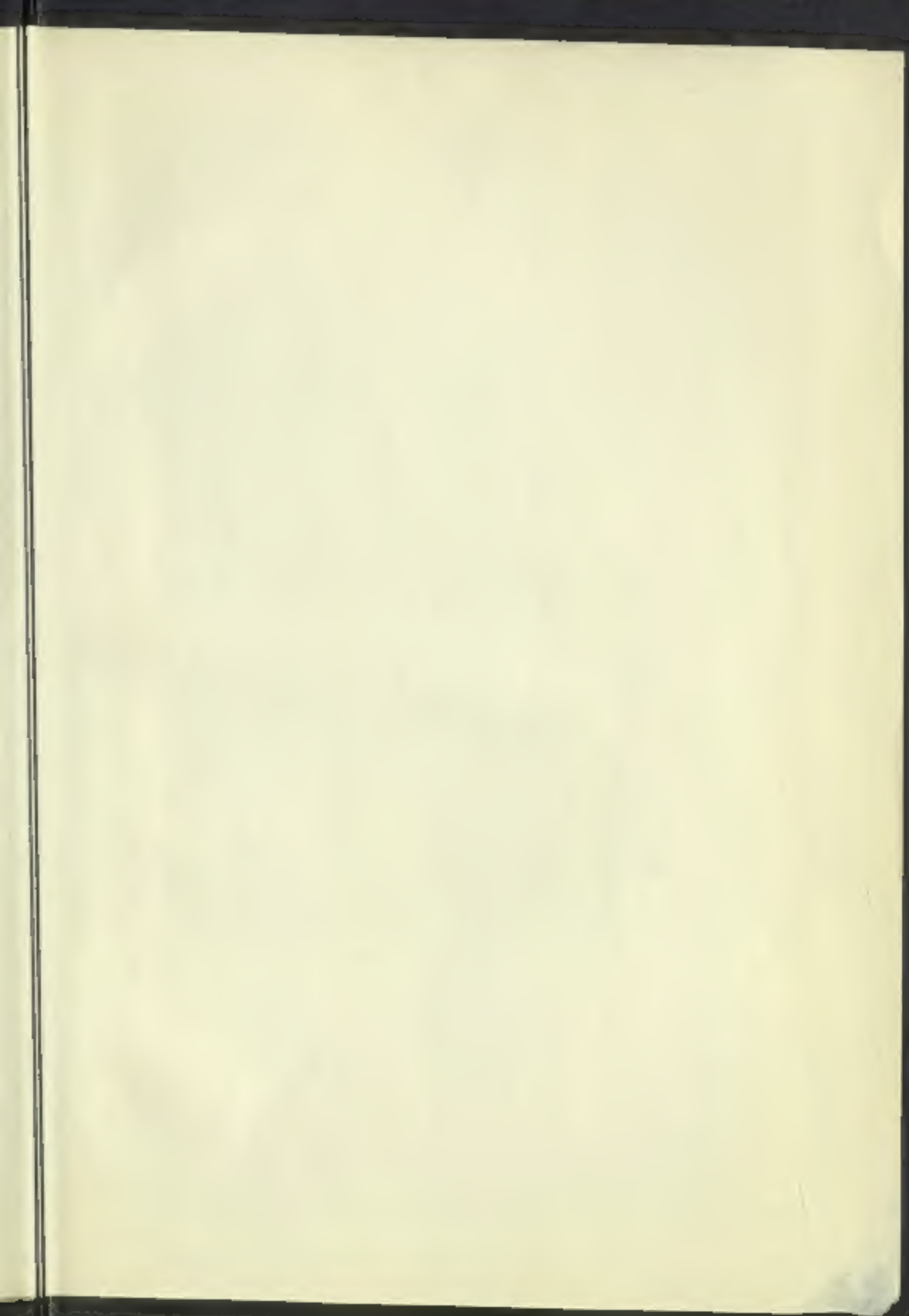
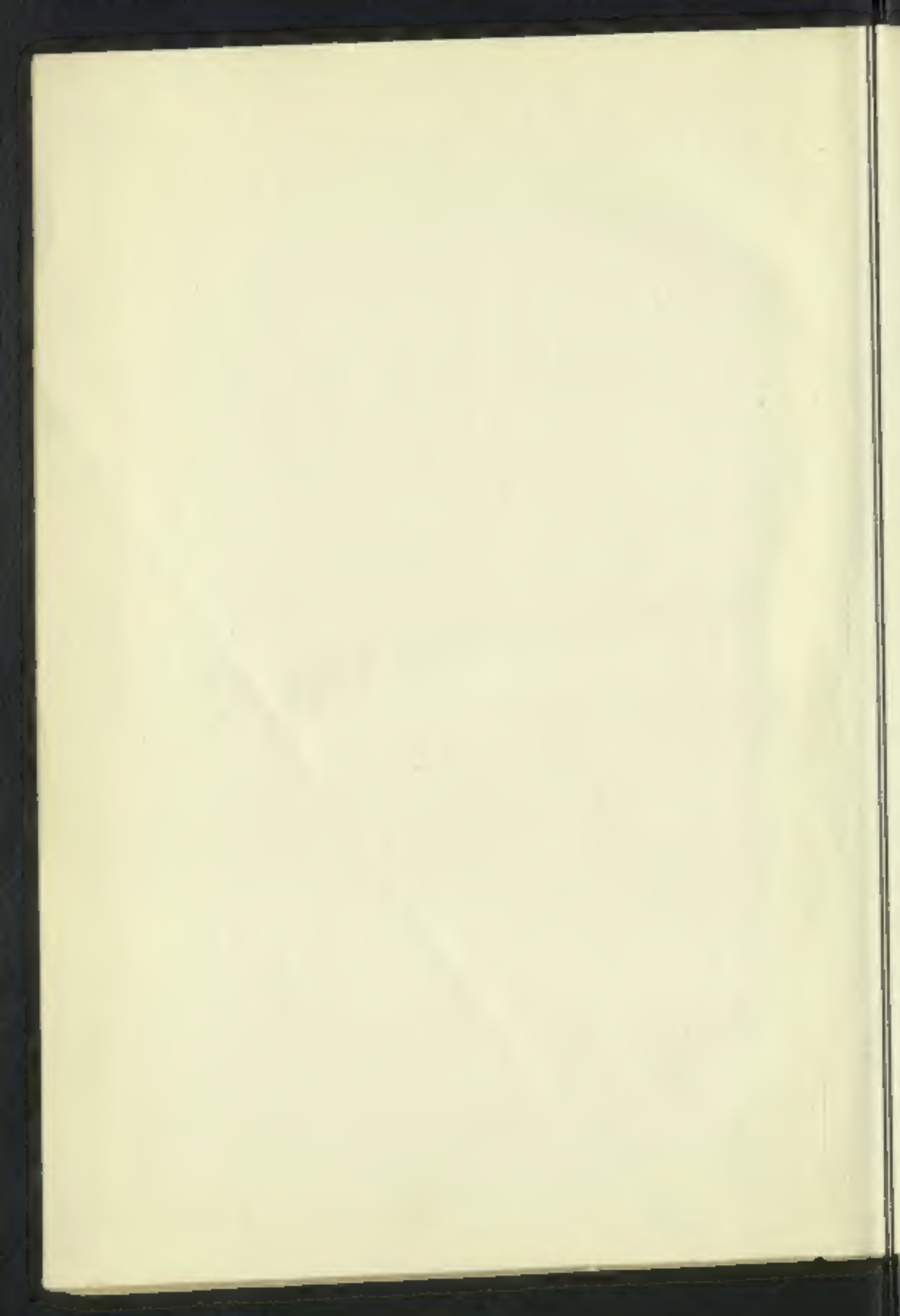
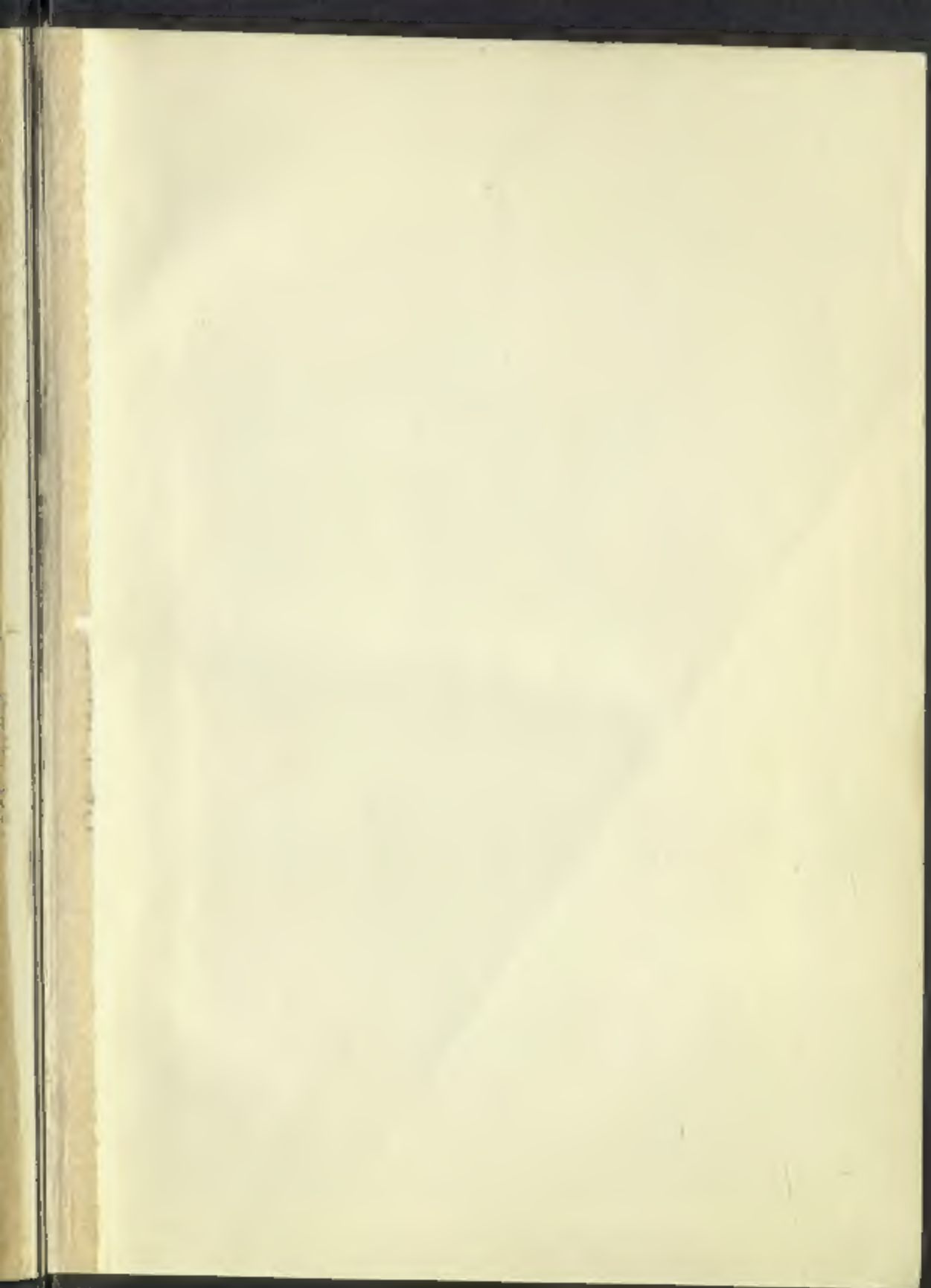


AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF REJUT

N. MAKHOUL
BINDERY
7 APR 1973
TM. 260458







التمهيد

في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة

تأليف

الإمام أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني

المتوفى عام ٤٠٣ هـ

ضبطه وقدم له وعلق عليه

محمد عبد الحادي بوريدة

مدرس الفلسفة بكلية الآداب
بجامعة نواكشوط الأولى

و
محمود محمد بن خنيزري

الدبر المساعد للبحوث والثقافة الإسلامية
بالأزهر الشريف

الناشر

دار الفكر العربي



77278

الطبعة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م

Stamps of 1850-51



الاشهاد

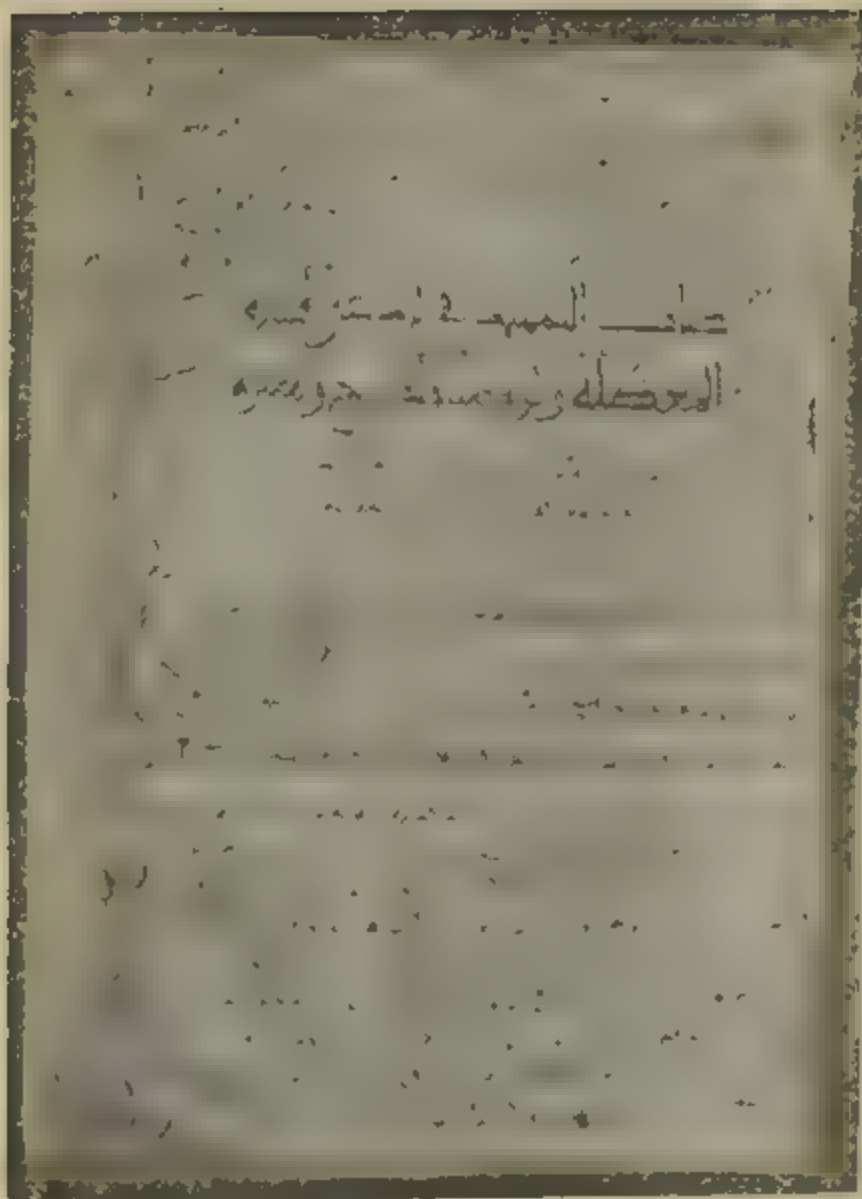
الى تلك الروح الراضية المرضية في دار البقاء ، والتي تحفظ أثرها الكريم
في قوسنا نورا ، وهدي ، ومحبة ، ومشو عاليا لموساة الآمنة ، التي يظهرها الله
للناس آية تشهد لكرامته الذي لا نهاية له ؛ الى ذكرى أستاذنا وشيخنا الأجل
الامام الحكيم الشيخ مصطفى عبد الرزاق غفره الله بفضله ورحمته .

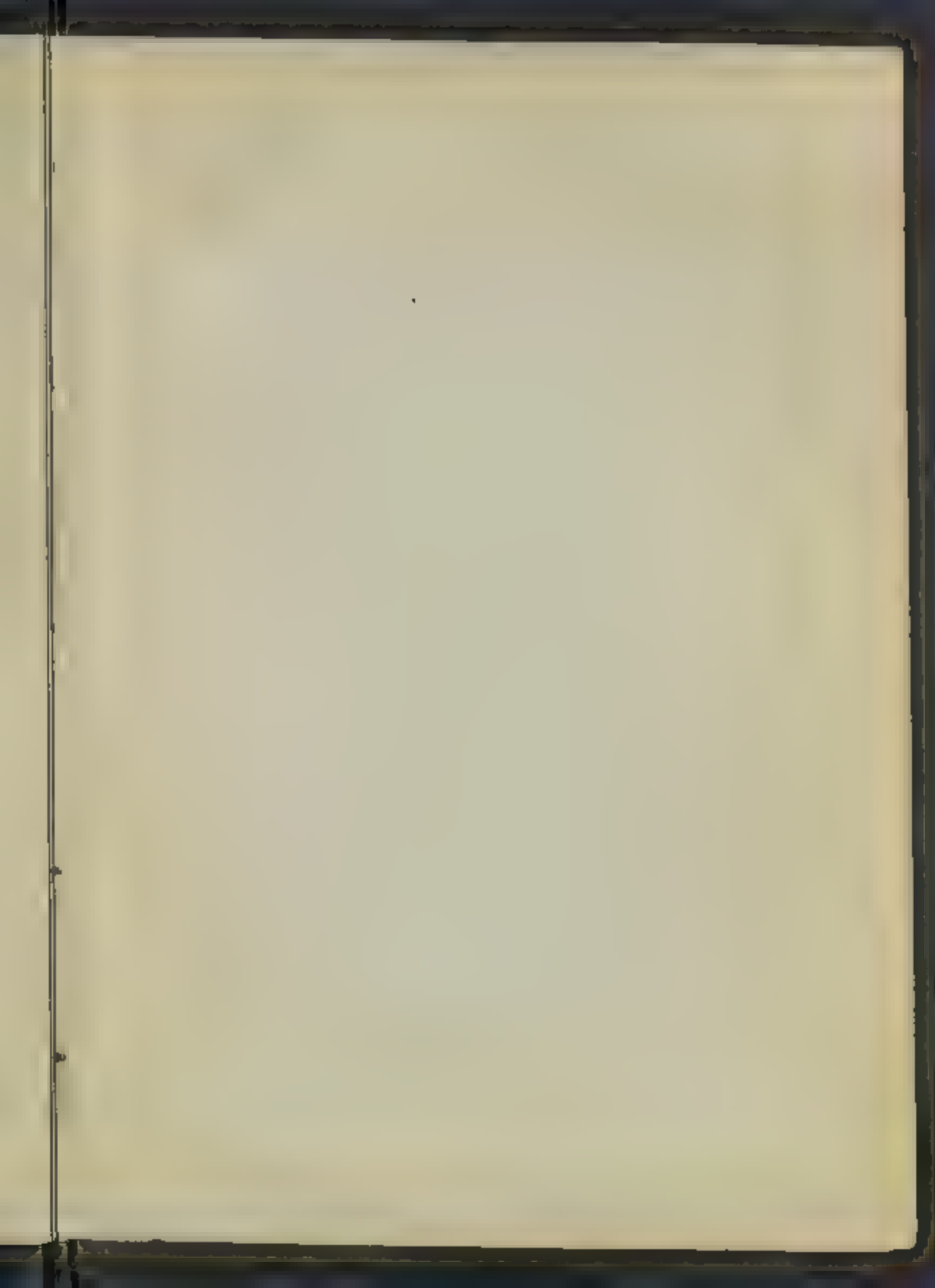
فانه بعدنا أنه قدم لك في مبانك نعمة محبة اليك من غرس بربك
الكريمين ، فلنقدمها اليوم لروحك الآمنة في جوار الله ، هدية من تلميذين
وفيين لذكراك القادرة .

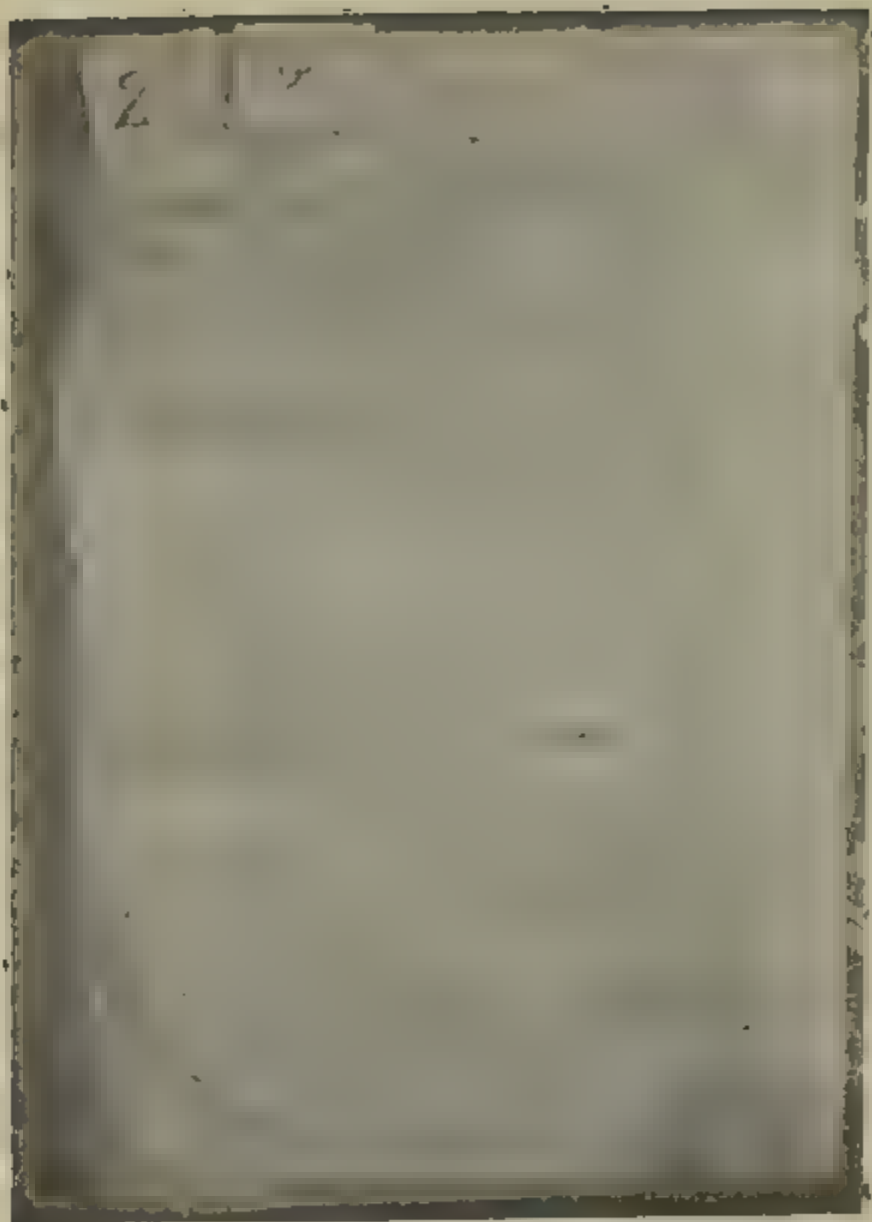
1870
The first of the year
was a very dry one
and the crops were
very poor.

The second of the year
was a very wet one
and the crops were
very good.

The third of the year
was a very dry one
and the crops were
very poor.







صورة لظهر ورقة النسخة من المخطوط
ومبداً من أولها



متكلمى الأشاعرة ، ومن رؤساء المذهب المالكي في الفقه

لا يذكر أحد من ترجم له منى ولد ولا أب ولد ؛ غير أن نسبته إلى البصرة عند الجميع ترجيح أنه بصري الولد والأسرة والثقة الأولى ؛ ولعله قد ولد في الربع الثاني من القرن الرابع الهجري ، كما يمكن أن يؤخذ من الحكايات التي سيأتي ذكرها عن علاقة الباقلائي بالسلطان عسك الدولة .

على أن الباقلائي رل سدد ؛ الخطيب البغدادي يحدث أنه سكن سدد ، وقد يكون ذلك في دور التحصيل أيضاً ، لأن الخطيب يذكر أنه سمع الحديث هناك ، بل هو يذكر أسماء الرجال الذين سمع عنهم ، كما أنه لا يفعل من حرج الباقلائي وحديث عنه من التفات ويظهر أيضاً أن الباقلائي أقام سدد سدد بصوحه ؛ فيذكر بهان الدين إبراهيم ابن علي بن محمد بن فرحون البصري السدي المالكي^(١) (المتوفى عام ٥٧٩٩ هـ) ، وكذلك ابن العماد^(٢) وغيرها ، معتمدين على مراجع قديمة من غير شك ، أنه كان الباقلائي يجتمع لصور سدد حلقة عظيمة ، ويريد ابن فرحون أنه كان يزل الكرخ ؛ مما يؤيد القول بأن الباقلائي قد استقر في سدد في الفترة السكري من حياة النصوصج والاكتيل اعاق الجميع على أنه مات بسدد ، وبها دفن .

وقد ورد القاصي بلاد فارس وأند على مجلس عسك الدولة^(٣) ؛ فيحكي الخطيب البغدادي أن عسك الدولة بعثه في رسالة إلى ملك الروم ؛ ويزيد ابن الأثير^(٤) على ذلك أن إرسال

(١) الديلم سدد في سمرقند عسك سدد (سدد) ط الفاهمه ١٣٥١ هـ ج ؛ ص ١٧٧ .

(٢) شعرات الذهب - ٣ ص ١٦٩

(٣) هو أبو شعاع باخسرو ركن الدولة بن بويه ، أعلم أمراء بني بويه ، ومن أكثر حكام القرن الرابع الهجري ؛ ولد عام ٤٢١ هـ - ٤٩٤ هـ ، وولى إدارة فارس وهو ما رآه في وروج بلاداً كبيرة ؛ ودخل سدد عام ٤٦٢ هـ - ٩٧٥ م ، وكان لحقته نصائح قد فر منها ، فثار إلى عسك الدولة محاولاً كسر رقبته ، حتى عاد إلى سدد ، وحلج على عسك الدولة ليد سدد عام ٤٦٧ هـ - ٩٧٥ م ، وبقي عسك الدولة سدد عام ٤٧٢ هـ - ٩٨٣ م . رجع فيما يمشي شعاعه كرات الحصاره الإسلامية تأسف آدم من ترجية محمد عسك الهادي أبي ربيعة - ج ١ ص ٤٧ وما بعدها من عنفة لاور ، ١٩٢٠

(٤) يذكر ابن الأثير (ج ٩ ص ١١ - ١٢ ط - ليدن ١٨٩٣) وغيره أن سفارة الباقلائي إلى عسك الدولة وميك - ووكاب عام ٤٧١ هـ - ٩٨١ م . وكان ملك الروم في عسك سدد هو الأمير فيليب - سيبوس - بن ملك من عام ٩٧٦ إلى ٩٨٣ م .

عصد الدولة إياه كالم في جواب رساله وردت من ملك اروم ؛ ولا شك أن هذا لم تنفع
إلا بعد هجاب لافلاقي إلى مدينة شيراز التي كانت مقر حكومة عصد الدولة في أول عهده ،
وذلك في مناسبة تحكيم القاضي عياض في المدارك ، وابن عبد كرى النيسابوري^(١) ، حيث
يذكر أن السلطان عصد لدولة كان محباً للعلم والمجاهدة ، يحسن كل جمعة مخاطباتهم ؛
فيحكي أنه في أحد محاسنه هذه انتقد عليه أهل السنة ، فقال كف لا يوجد في المجلس
أحد منهم ، مع انشراح مذهبهم ؛ وكان قاضي القضاة^(٢) عند عصد الدولة في ذلك الوقت
مهمرب ، فاشتهر الفرصة للشيخ على أهل السنة والقول بأنهم «عامة رطاع» ، أصحاب تقليد
وأخبار ورهائيت ، يزوون أخبار وصده ومتفردون حيداً ، وأحدهما ناسخ لثاني أو مسؤول ،
وأبه لا يعرف من أهل السنة من يستطيع نصرة مذهبهم ؛ ثم أخذ القاضي يمدح لمصرلة
وسكن السلطان يستشير لواءه المتن لم تمنع أن مذهب أهل السنة يحكم من ناصر نصرته .
مع أنه طعن الأفاق نقشاً ، وأمر بالسحب عن ماصر عنه ، فيحصر المجلس ويدفع عن
مذهبهم ؛ فقال القاضي أخيراً إنه قد نفعه أن في نصرته رجلين من أهل السنة أحدهما شيخ ،
وهو أبو المجلس ساهلي^(٣) ، والثاني شاب . هو الافلاقي ؛ فكتب السلطان إلى عامله
باصرة أن يحصرهما ، فلما ورد لكتب يمنع الشيخ عن الانتقال إلى مجلس السلطان ،
حرراً على عادة الأشعرية الأباطوناً ساط محاسبهم أو يحصرو محاسبهم ؛ أما الثالث الواقف
بمنه فقد اعترض على الشيخ ، وهو أستاذة ، كما سبى ، بأن هذا الامتناع يتوعد بالحصوم
أن يرموا أهل السنة غلة الحجة ، وأنه مذهب شبيه بما فعل ابن كلاب^(٤) والحاسبي^(٥)

(١) بد ك ج ٢ ورقة ١١٧ ع ٤ ، و ج ١١٨ و ١١٩ ع ١

(٢) يذكر القاضي عياض أن عمه مضر بن الحسن

(٣) في المدارك أنه ابن مجاهد بحسب بعض الروايات

(٤) هو عبد الله بن سعد النخعي ، أبو محمد معروف بن كلاب ، توفي سنة عام ٢٢٤ هـ

رحمته بن علي ، قهرست لأمير من ١٨ من نصرة لأورويه ، ونهضت كتاب مقالات الإسلاميين
للأشعري ، الذي وصفه . ويرى من ٣١

(٥) هو أبو عبد الله الخارث من أسد الملقب بالحاسبي ؛ ولد باصرة عام ١٦٥ هـ ، وتوفي بصاد

عام ٢٢٢ هـ ؛ لم يبق له عقب ؛ وعصر أدهم بن كلاب على يد مصرلة ونحوه لاه أولهم وبورهم ؛
كان محدثاً مؤسساً على لأخلاق أهل وأحد سلفه بن يقطين بن عيسى بن عيسى ، لكنه إزاء محدثي
لمصرلة وشده تأثيره من الدفاع عن مذهب سلفه وعن عقائد معتدلة في حديثه رد على مخالفهم ،
وهذه لإسم بن علي ٢ حرف منه ؛ راجع في حيد الحاسبي وكه ومكانه كانه تكبير عند عدم
تكملة ١٤٥ هـ

ومن كان في عصرهم ممن سبوا عن حصو مجلس ثمانون : حتى أدى ذلك إلى امتحان الإمام أحمد بن حنبل وصرته : وقال الثاقب بهم فامتدعهم عن المسطرة عن مذهبهم وبيان الحجة عليه أمام المتصم ، عند وفاة ثمانون ، ثم سبكي لإقبعه وإيقاف الحجة التي واصلها بعد أخيه كأنهم قد أسلموا أحمد ، وهل أخيراً إليه لا يريد أن يعرض عنه بل يعرض له أحمد ، وقرر الخروج من شوارع المحصر بحسن عقد بدوه ، فصار باب محرقاً ، فلو وصل لطر معتزلة وعسهم ، فذهب به السلطان ، ودفع إليه أسفه لعمه مذهب أهل السنة ، وأق لقلاني له كتاب التمهيد ، وهو هذا الكتاب الذي تقدمه اليوم للقراء

ويُقْتَلُ إلى متى عرس^(١) وصف دخول الأولى على عقد لدوره ما كان على قوة شخصية هذا العالم ، وعلى أنه لا عتازة بالمع لا تنفره ولا يروعه أنه مجلس الملوك ؛ فلما أقبل وحل المجلس حافلاً مملوءاً بالملك ، لم يزل حاس وبن سده امين منهم الصوف وعن يمينه وعن يساره عرائف ؛ وكان دعي امعة حسن عن سده ، أما كل ادى عن عن السلطان وكان يتكلم حالي ، لا يحسن فيه إلا ، بر أو أمر عصر ، وكذا امره معبر مله أن يحسن في آخر مجلس ، فدخل حتى انتهى إلى مكان لدى عن تهن السلطان وحسن فيه ، وأبكر السلطان ذلك في معه ، وسكبه سرعان ما عرف أنه ارحل الذي بحث في طلبه ، فدارت مناقشة من السلطان إلى قلاني ، وكان يتدخل ليحول دون معاملة لمعه ومزهم ؛ ولم يزل يحد له كلاماً قلاني ، حتى زحف عن سريره إلى أن صار بين يديه ، ومن بعد مسطرة نفسه « فصار في فتنة قتله حبه حيث حاور غير أدي ، وقد الال قد علت له أحسن مكان مبي »

أما لمعه من كان في مجلس عقد بدوه ، وعرهم ساقلاقي وصهر عسبه ، فكان مهم الأحدث ، نس معرفة مداد ، وأبو إسحاق النصيبيني ، رئيس معتزلة البصرة ؛ كانت مدعة مع أوهم حول سكايب ولا طق ، ومع شى حول رغبة لله ، وبعد إلى شى فاصل هين في ترجمه ، شى عياض لساقلاقي ، وهي مشورة برمتها في آخر هذا الكتاب

ومرر كل من أسره ، دوى بن عقد الدولة وبين ملك ابروم ، حسن لا عرف

ظروفها التاريخية ، وهي محاولة محاكاة لا تخفى من طرافة ، وعلى قد ضيف إليها شيء من
التخيل ، وصنع ذلك في عبارات من شئها أن معظم قدر الباقلائي ، فيعكس الخطيب
البغدادي^(١) مثلاً ، وذلك في ترجمته لهذا العدد ، وهي أول ترجمة له في علم ، أنه لم يرد
عاصمه ، ولم تعرف تلك حيزه ومكانه من العمر ، معروف أنه لم يكتف به ، بل دخل بين يديه ،
كما فعل من يعينه ، وفكر شك في ذلك ، انتهى بمكة ، لي أن يحسن بوضع السرج
الذي يحسن عليه حسب ما صمم لا تمكن لأحد أن يدعيه إلا كتمه ، حتى إذا دخل الباقلائي
دخل منعب ، وكان ذلك عوضاً من الشك في ذلك ، فلف أمر باحس اسمعير اطلن
هذا بدكانه إلى الحيلة ، فذكر ظهره ، وحسب أسره كتمه ، ودخل من ادب ، وهو انتهى إلى
الخطب ، حتى صار بين يدي من مستقلاً ، فبعد ما تم رفعه ، به حسب ظهره وأراد وجهه
لذلك ، ويعكس حسب ما حدث أن ذلك لا يحسب من قطعه ، ووقعت له الحيلة في نفسه ،
أن القسبي عاصم فيرك من بعد من ذلك أن ما في منوع الغنة من جهة ،
وما من جهة من شخصيه اسمعير مودة من جهة أخرى

هو يقول إن عصب الدولة ، منه في عاصم سمرقند ، إلى ملك ، لا يظهر رغبة الإسلام
وبعض من الصربية^(٢) ، تسمى بحرفية هذه لغة ذفر ، كان بيت الروم قد أراد
من يدعي له أمر لإسلام أو بحسب عن أسئلة المصري شئ ما يعتده مسلمون ، ومسلمين
من بعد صل مفاوضات ومن مسك الباقلائي في حفته أن مهمته كانت مذبذبة علمية ، هي
أشبه بشفة تبادل الآراء ومعرفة وجهات النظر الأدبية ، لا حسب وأنه ليس عند في التاريخ
ما يدل على انحصار شئ بين عصب الدولة وبين الروم من شأنه أن يكون داعياً لبعثات
سياسية أو حربية أو ما أشبه^(٣) ذلك ، وأن للفرحين شئ من هذه السدرة باحتصار ،
أولهم يذكرون ما من على صفتها الفكرية السياسية الخاصة ، على أنه من الخطر أن تكون
ظهور شأن السلطان المتبع عصب الدولة ، بعد حروب دميت طويلا بين البيزنطيين والمسلمين
وبعد تردد أحد قواد الروم على الأمر بطور في اشرق كان مما دعا الأمر لهور البيزنطيين إلى

عقد صلات التعارف مع عصب الدولة

(١) تاريخ بغداد ٥ من ٣٧٩ ٤٣٨ و٥٣٩ - ٥٤٠ من ٢٦٥
(٢) وحيث عدواي لما ناهى عن مصر ودمشق ، فحسب على أنه كذلك ، ويقول إنه ليس
• كارتل من خشم • ورمع من أن يعاصي عاصم يذكر ما يؤيده أنه كان الذي في رملاء عهد
لا أن لا أن الله كانت حربية

ولما وصل القلاى هو وأصحابه أرسل إليهم من استقبحهم ، فطلب منهم أن يرفعوا
 عنهم وأحدتهم ؛ فامتنع القلاى ، وأصرَّ على أن يدخل ما هو عليه من أرى هو وأصحابه
 وقال : « بين رصنم ، وإلا تخشوا الكنف ، فمرووسها ، وأبسوا بجواب ، وتعود بها » ،
 فلما عرف ملك ذلك أحب أن يفغ عن السب فقال القلاى : أنا رجل من عطاء
 المسلمين ، وما تحبونه منافذ وصنم ، والله قد رغبنا للإسلام ، وأعزنا بسا محمد صلى الله
 عليه وسلم ، وأصافين من شأن نبوتك رفع أقدا من يرسل إليهم ، سب إذا كل الرسول
 من أهل العلم ؛ وأخيراً طالب الباقلاى أن له مل بالاحترام الذى عومل به سفير الروم عند
 عهد الدولة ؛ فلما عرف الملك ذلك قبل وجهه علم السفير ورفع مكرته ؛ على أن القاصى
 عيىص لا يبعد ذكر حيلة الملك لإدخال القلاى راكداً^(١)

ثم عن ساطرت^(٢) التى يذكرها القاصى فتارة يستمر ملك الروم عن اشتقاق القمر ،
 وكيف لم يَرَ الناس كلهم ذلك ؛ ويقسمال متصفا هل بين العرب وبين القمر نسبة خاصة
 حتى يزوه دون الروم ؟ فيحبب القلاى بأن الس كلهم ، يزوه ، لأنهم لم يكونوا جميعاً
 على أمته ووعده لرؤية الاشتقاق وحصوره ، هذا إلى أنه لا يتحتم أن يرى الاشتقاق جميع
 الناس ، لأن الخوف مثلاً لا يراه إلا من كل معاداة ونهف لذلك ، وما أمر اشتقاق
 القمر إلا كإسار المائدة عند المصريين ، وهى لا يعرفها إلا هم ، وخشيت التوار كخفة اشتقاق
 القمر ، والاعتراض على أحد الأمرين كالاعتراض على الآخر

وفى مجلس آخر يسأل ملك السفير عن أى المسلمين فى مسيح عليه السلام ، فيحبب
 بأنه روح الله وكلته وعنده ونيته ، كما نفس على ذلك لقرآن ، وتستمر المناقشة حول نبوة
 المسيح والحواري التى ظهرت منه ، فقرر القلاى وجهة نظر المسلمين وهى أن المسيح نبي
 مرسل ، وأن ما ظهر على يديه من الخوارق ، هو فعل الله أحراه على يديه ، كما أخرى
 الخوارق على يدي غيره من الرسل ، تصدقاً بساتته ، وليس فى ذلك ما يدعو إلى اعتقاد
 بالهية أو نبوة الله

وفى مجلس آخر يسأل السفير ملك الروم عن سب اتحاد الألاهوت ، ساسوت فى شخص

المسيح عليه السلام ، فإذا أجاب الملك بأنه أراد نحية الدس من هلاك لاحظ القلاى أنه
إن كان في ذلك لا يدرى أنه يقتل ويصلب ويقع له ما وقع ، نطل أن يكون بها أو لا ،
وإن كان يدرى ما سيفعل ، ودخل في الأمر على نصيرة ، فليس يحكم ، لأن الحكمة تمنع من
التعرض للبلاء.

فإذا كان ما في هذه المناقشات صحيحاً ، وهو ما يشك فيه ، ولو على الأقل في صورته هذه
والطائفة التي تحكى عنها ، فلا بد من مزيد بحث في أسباب السعة وملاساتها وتحتها
ولكن مهما يكن من شيء فإن مهارة القلاى وقوة شخصيته وشدة مراسه كانت
سما في احترام ملك الروم لمصد الدولة ، وفي إحصاء جواهره وملاطفته بالهدايا ، كما يقول
القاضي عياض ، وفي التعميل بإخراج السفير من بلاد الروم خوفاً من الفتنة ، بل في تسريح
بعض الأسارى المسلمين معه ؛ فوكل الملك به حيداً من عنده بحفظه حتى يسع مآسه

ويقص أن الأثير^(١) هذه القصة أيضاً على نحو يحمل لموصف مؤثراً لشخصية القلاى ،
فيذكر أنه لما بلغ مدينة ملك الروم قيل له : لا سبيل إلى الدخول على الملك إلا بعد تقبيل
الأرض بين يديه ، فلما أمر القلاى على الامتناع من ذلك ، احتل الملك سبل الباب
الصغير ووضع سريره حلقه ؛ وقاتل القاضي هذه الحيلة بما فاعلها به ، ويصيف أن الأثير ، سد
ذكره قصة الساب ، أن ذلك عظم محله عند ملك الروم

ويدكر أن عاك^(٢) بما دار بين القلاى وبين الروم وملكهم ما يدل على ناحية
الدعابة في أخلاق القلاى ؛ ذلك أنه دخل على الملك يوماً ، فرأى عنده بعض الرهبان^(٣) ،
فتوجه إليه سائلاً مداعباً : كيف أنت ، وكيف الأهل والأولاد ؟ فتعجب ملك الروم منه ،
وقال له : دكر من أرسلت في كتب الرسالة أنك لسان الأمة ومتقدم على علماء الأمة : أما علمت
أما نيرة هؤلاء عن الأهل والأولاد ؟ فجاب القاضي القلاى : أنهم لا تترهبون الله سبحانه

(١) تاريخ ابن الأثير ج ٩ ص ١١ - ١٢

(٢) السنين من ٢١٨ - ٢١٩ ؛ وقارون روساب احباب لقواسارى ج ٤ ص ١٧٧

(٣) وفي المذكر أن ما وقع في مجلس حاكم ملك الروم ، وكان الكلام موجهها لغيره

انظر ترجمة القلاى في آخر الكتاب .

عن الأهل والأولاد ، وبمروهم ، فكان هؤلاء عندكم أقدس وأحل من الله تعالى !
« فوفت هيئته في عرس الرومي »

ولا يقتصر ابن عبد كرم على ذلك ، بل يحكي ^(١) ما بلغه من أن ملك الروم قال للساقلي
قاصداً ويصحه : « حربي عن قصة عاشه روح بيكم ، وما فعل فيها الفل له انقلاب ها
ثنت قبل فيها ما قبل ، روح سب ، وسمم ست عورت ، فلما روح سب هم بد ، وأما
سرم تحت دند بحدله على كعبه ، وقد ترأف الله في رؤيت به » فسطع الملك ، وم
يخرج جواباً

ولا يعرف من حياة الساقلي أكثر مما تقدم وأكثري بقوله القاصي عيسى من أنه
ولى لقب « ثم وأه مد عرف عصف لدوه من معه إلى أن قدم بغداد » وحصراً أن حياته
لم تكن حافلة بنفست كثيرة ، بل كان عام يعاد على حبه أسبوعاً ، ومتكلمين ذلك
الروم من المكوف على التيف والتدريس ولاشتم بالحدل وسطقة دعا عن الدين
ويظهر أنه بعد وفاة عمه لدوه عام ٣٧٢ هـ استقر بغداد ، وفيها تولى تسع نقيب من
شهر ذي القعدة عام ٤٠٣ هـ ^(٢) = ٦ يويه ١٠١٣ م

وقد صلي عنه أنه لحسن ، وذو في ذره ، ثم نقل بعد ذلك إلى لمقرة ساب حرب ،
وقد رثاه بعضهم بقوله

انظر إلى جبل كشى ارحال به ١ وانظر إلى القبر ما يحوى من الصاف ١

وانظر إلى صديم الإسلام مسمداً ١ وانظر إلى ذرة الإسلام في النصف ١

ويحكي ابن عساكر ^(٣) أن أحد النصارى من أصحابه حصر يوم ولادة الغراء حبيب ، وأمر
بأن يُسدى بين يدي حماره « هذا ناصر السنة والدين ، هذا إمام المسلمين ، هذا الذي
كان يذب عن الشرسة ألسنة الخافين »

(١) نفس المصدر ص ٢١٩ .

(٢) على عهد تاريخ بعض معظم المؤرخين ، ويحدد ابن عبد كرم وابن حنبل (ج ٢ ص ٢٧٨)
أنه مات يوم السبت ودفن يوم الأحد ؟ ويذكر القاصي عيسى تاريخ أخرى حولها أنها غير صحيحة ، وجمع
من ترجم الساقلي يذكر هذين اليقين الذين روى بها .

(٣) اليقين ص ٢٧١

وبذكر لمؤلف هذه^(١) أن الباقلي نقل من داره ، ودُفن في تربة على مقربة من الإمام أحمد بن حنبل ، ونُقش على عرصة رأسه ٥٠ هد قبر الإمام العبد ، خير الأمة ، ولسان الأمة ، وسيف السنة ، عماد الدين ، ناصر الإسلام أبو بكر محمد بن الطيب المصري قدس الله روحه ، وألقه الله محمد صلوات الله عليه وسلامه ، وكان قبر الباقلي يُزار ويُنتقى به ويُتَرَك به

والله اعلم ، قال الأشعري في مدحه الأعقدي ، وكل مؤرخين^(٢) في كونه ذلك ، كما يذكرون غزوكم في عم لكلام النظر ، فهو عديم^(٣) أعرف ليس به ، ولا مدس^(٤) في مداه ، وإمام متكلم أهل الحق ، يقول ابن عسبة ، كما عكس عنه بن عسبة^(٥) ، بن الباقلي ، فصل متكلمين من الأشعري ، ليس فهم مشفقين ولا عديم^(٦) ، ومما لقب به أنه « شاحبه رسول الأمة » ، و« يام وقه » ، و« أوحد زمانه » ، في أمثال هذه السميات ، وهو يمتد محمد بن علي رأس الأمة ، راحة على الصريح^(٧)

أما أساندة لدواعي فيصا أب يذكرون منهم هـ بن محمد صاحب أبي الحسن الأشعري ولهذه سائر ، وبسمه الخطيب العددي^(٨) ، أما عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ابن يعقوب بن محمد المصري الصفي متكلم ، ونقول إنه مصري سكن بغداد وكانت له « كتب حسن في الأصول » ، وكان حسن السيرة واشتدق ، جميل لطيفة ؛ وكان متروكاً بعلم الكلام ، ومن قوله في فصل هذا الميز

أبها اعتدي ليطلب علم كل عم عدو علم الكلام
طلب الفقه كي تصحح حكما ثم أعمت منزل الأحكام

(١) نفس المصدر ص ٢٢٢

(٢) راجع مثلاً ترجمته الباقلي عند الخطيب ومن ع. ك. وفي الثغرات والذباب يذهب في المواضع المذكورة

(٣) شذوات القهوجي ص ١٦٩

(٤) من مصنف ، و« يدرك » ورقة ١١٧ ، وللمحدثين له سمو الباقلي ص ٥٠ ع. من هذا الميز ، سائمي ، أبو الحسن الأشعري هو كتب شيخه ، من ٥١ و« ما سها

(٥) تاريخ بغداد ج ١ ص ٣٤٣ وفازر شيخه من ١٧٧ ، يدرك « ورقة ١١٦ هـ

وعلى أن يحاهد هذا درس النافلاى عم الكلام والنظر والأصول
على أن اس عساكر^(١) يذكر في ترجمته لأنى الحسن الدهلى أن النافلاى درس عليه
مع الأستاذ أنى إسحاق الإسعري متوفى عام ٤١٨ هـ والأستاذ اس فورك المتوفى عام
٤٠٦ هـ^(٢) وهم جميعاً أشاعرة كبار^(٣)

وصف اس عساكر من حال الدهلى هذا أنه « كان من شدة اشتغاله بالله مثل واليه
أو محبون » ، وأنه كان لا يعرف سماع درس تلاميذه حتى يذكره بذلك : ومن عريش
ما يحكى عنه أنه كان يرحى بينه وبين الناس جهاد ، حتى دون الحاربة التى كانت تحميه ؛
فكان يدرس تلاميذه ، وفيهم الدقلاى ، مرة في الجمعة ، مرخبة بينه وبينهم حجاباً كى
لا يروه ؛ وكان يعتبر عن ذلك بأن تلاميذه يرون السوق وأهل اسفة ميوهم ، فكان
لا يحب أن تعطله هذه العيون ، ويحكى عن أنى إسحاق الإسعري أنه كان يقول إنه في حسب
أستاده النافلى كقطرة في حسب البحر ، وهذه عبارة مشهورة في كلام لأشاعرة عن أساندهم
وإذا عرفنا هذا من عراة أحوال أنى الحسن الدهلى لم نجد من امتدحه عن الذهاب
لحسن عهد الدولة شيراز ، حينما دهم لذلك



كان النافلاى مشهوراً بامصاحه ، بل كان حنبل أفضح الناس^(٤) ؛ ويقول اس
مروم^(٥) إنه « كان حسن الفقه عظيم الخد » ، ويقول اس عساكر عن أحد العلماء أنه
قال : « من سمع مناظرة القاصى أنى بكر ، استدعى مذهباً سمع كلام أحد من المتكلمين
والفقه ، وتفرسين ولا الأعانى أبص ، من طيب كلامه وفصاحته ، وحسن بلامه وإشارته » ،
وبذكر من عساكر^(٦) نفسه أن النافلاى « طرئ شدة أمانه لله من يحاهد إلى أن اعبر

(١) التبيين ص ١٢٨

(٢) يذكر سكر في الطبقات ج ٢ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ أن سادى بعد على من يحاهد وعلى
الدهلى ، ولا أنه كان أحسن من يحاهد على حين كان الإسعري واس فورك حسن الدهلى

(٣) قال الصاحب بن عدى هؤلاء ثلاثة الأشاعرة المتأخرون : « بن النافلاى بن مرق ،
واس فورك بن مرق ، والإسعري بن مرق » ؛ راجع التبيين ص ٢٤٤

(٤) انظر مثلاً تاريخ بغداد ج ٢ ص ٢٨٠ « والناظر وردة ١١٢ »

(٥) الديباج للذهب ص ٢٦٨

(٦) التبيين ص ٢٢١

مود لصبح ، وطهر كلامه بتعليق على استاده ، ولعل من حكايا كان يعصده شئت كهذا ،
حين يقول ^(١) بن الدقلاني كان مشهورا بحودة الاستبصار وسرعة جواب ، وبه كان كثير
التظلم في لمطوره مشهورا بذلك ؛ ويحكى من حكايا حكاية تدل على أن الدقلاني كان
أحيانا يستعمل مقدّمته على التظلم ؛ فذكر أنه حرت منه وبين أحد المصنفين مسطرة ،
فكثر القاصي في الكلام ووسّع المسطرة ورد في الإسباب ، ثم التفت إلى الخاضعين .
وقال : « شهدوا على أنه إن أعاد ما قلت لا غير » ، فصرّيه فاجواب ، « أراد بذلك منع
حصصه ، فكان لحصص أكثر منه ، لأنه قال : « شهدوا على أنه إن أعاد كلامه سدت
له ما قال » ^(٢)

ويقل الخطيب ^(٣) ما يدل على قوة ذكر الدقلاني وحضور معرفته في ذهنه : قال
كان كل مصنف حداد ، إذا صغر ، فقام من تصديق الناس إلى كتبهم إلا الدقلاني ،
وكانت مسطراته حاضرة دائما لا تلبس عن عقله . حتى كان بد صف في الخلاف لا يحتاج
إلى مطالعة كتب الحكماء ، وحتى كان يصنفه شكل ما احتجف فيه الناس مستمداً من
حفظه ، ويذكر من سمع علمه أنه كان يهتف : « إن يختصر ما يصنفه ، فلا يقدر

وكان القاصي الماقلاني صار ما في الخذل قوى الخفة شديد الوطء على المخالفين ؛ فيحكى
الخطيب ^(٤) وغيره أن ابن سعد ^(٥) ، شيخ ، قصه ومشككها ، كان مع بعض أئمة في مجلس
من محاسن المطر ، إذ أقبل القاصي الدقلاني ، فالتفت ابن سعد لأئمة ، وقال : « قد جاءكم

(١) الروايات ج ٢ ص ٢٧٨

(٢) نفس المصدر

(٣) تاريخ بغداد ج ٥ ص ٢٣٨ ، وندرك ورواه ١١٧ و

(٤) تاريخ بغداد ج ٥ ص ٢٧٩ ، وفي لندرك ، ورواه ١١٧ ط ، أن قصه محب من الروايات

وفت بين الدقلاني وشيوخه المثرة في مجلس عبد الحوثة

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن إسماعيل معروف بعد الشيخ بأبي عبد الله
وعبد عمر بن محمد أو بن أبي ذؤيب ، ولد عام ٢٢٦ هـ وبقي عام ٤١٣ هـ ، راجع مثلاً تاريخ بغداد
ج ٣ ص ٢٢٩ ، وروايت لندرك ص ٢٤٠ ، ورد كان أهل لندرك مع بعضه قصة غفيرة
الدقلاني بن شيخه من حاشيته ما ورد في بيان قدره شيخهم ؛ راجع مجالس المؤرخين للقاصي وروايت
الستري ط ١٩٢ وما بعدها ، وهدية الأهل في ذكر المؤرخين بالكوفة والألقاب والأسماء
نأيف عباس بن محمد رضا القمي ص ١٣٤٩ ص ١٢٠ - ١٢٣ ، ونحكى حكايا في
مطهر الدردار في نظم ونحوه كل منها رجوعاً بصحة ما يشرى صفة فيه ، شداه ورواه
١١٧ ط ، وأزهار الرياض ج ٣ ص ٧٨ ط ، القاهرة ١٩٤٢ .

الشیطان ؛ وقد سمع أقامی ، مع صده عن القوم ، كلامهم ؛ فلما جلس قال لأن انعم وأحمد .
 قال الله تعالى : ﴿ اَمْ نَرٰى اَنْ تُرْسِنَا الشَّيْطٰنَ عَلٰی الْكَافِرِیْنَ نُوَزِّلُهُمْ اَرَآءَ ۙ ﴾^(١) ،
 فقصده أنه كان شیطاناً ، كايبرعمون ، فهو كافر ، وقد أنزل عليهم

وكان انقلابی من أهل التذير ونورع ، حكى ابن عباس كذا^(٢) عن بعض شيوخه أنه
 « كان صلياً موعظاً ، عظم عظمه ، فط ولا است به عضة ، وكان صلاحه
 أكثر من عمله ، وما بلغ الله هذه الذمة ، كتبه وشبهه به ، لا جلس به يومئذ وحده
 ذلك غدوة » ؛ يقول آخر^(٣) « إن الله كان مصوراً بمعددة وهدية ومجسدة » ؛ وفي
 صاكن^(٤) أيضاً : « كان سميره مدعى من نورع ، وبه ضعف من كل صفة ، فبين
 له أن ذلك ، فقال : « يا شير ما تفرده على الله : وأنت الذي يبعده ، وقصه وانحس ، فلا
 سميره ، وما الحق ، يدس ، فأنت ما تسميه » ؛ وفي رشت دم مع جلالة ، ذي عيه
 مدفوع ، ودود سطره ، ووصف بته ، وعقد خطه ، عيه لالام » ؛ ويدكر حبيب^(٥)
 من صلاح : « ولما كان ورد في كل ليلة عشرين رويحة لا مركه في حصر ولا سفر
 وكان أهل فيه حباً ، فيسأله بعد موه في مساء بين يدي أبي عيسى عليه السلام ، من
 عيه لشرعة ، أو رادله على حال لحد ، في بد لأجرة ، ومن فرقه بفرقه عيه برند
 أن حرف مصيره وحاله عند الله ، فيرفع مصحفه على قبره ، ليكون أول ما يقرؤه دليلاً على
 ذلك ، فيجدية » ؛ « فقه » ؛ « رشتين » ؛ « كتبت على مني من رشتي ، وآباني راحة من
 عنده ، فمقت غنكم ، تنزكموه ، وأنتم فكارهون » ؛^(٦)

وذكر من طريقه انقلابی في ، إليه أنه كان ، داصلي اعنه ، وقصص ورده وسع لدواة
 بين يديه ، وكتب حمداً وثلاثين ورقة نصفه من حفضه » ؛ « بذا صلي محرر دفع إلى

(١) س . ١٩ ، م . ٨٣ ، ٨٤

(٢) ع . ١٢

(٣) شيراصح ٢ ص ١٦٤

(٤) ع . ٢٣ ، ٢٢١

(٥) بعد أن يصغر ثوبه ، ويضعه بين يديه ، فيدعي عن الله

(٦) تاريخ بغداد ٣ ص ٣٨ ، وشرحه

(٧) نفس المصدر ، وحدثك ٣ ص ١٧ ، ط ١ و ٢ ، من ٢٢٢ ، تاريخ بغداد

ج ٥ ص ٢٨٣

(٨) سورة ١١ ، هود ، الآية ٢٨

مض أحمائه ما حنفته في ليلته ، وأصره قراءته عليه وأملى عليه الزيادات فيه^(١١)

الافغري ومنهجه الاشتغري

لا يزال قدر الأفغري حتى الآن مجهولاً ، فلم يكن يعرف من كنهه سوى كتب «بحر انقراض» ، وهو أحسن كتب من وعه في المنصور الماويه : أما كنهه الكلامية فلم يكن يعرف منها شيئاً ، وبذلك كان لا بد للحدث في معرفة آرائه ومكانه في علم الكلام بوجه عام ، وفي تطور علم الكلام أصبى وجهه خاص أن نقول على ما يقدر عليه في كتب مؤرخي العقائد وأنحاء ثلاث ، وعصمهم كان حرم مخالفته متعصب في اعتقاده ، والظن عليه إلى حد التكفير^(١٢)

بذلك لا يدهش أن نقول فريبك^(١٣) مثلاً عن الأفغري به « من عدد إلا مجرد سم » ، ولأنه قد كدود ما غره عنه في مادة « كلام » في دائرة المعارف الإسلامية ، وأن يقتصر برونك^(١٤) على أن قرأ « أن الأفغري أدخل في علم الكلام أفكاراً جديدة مأخوذة من الفلسفة اليونانية ومن أذهب لأعتقديه للكنيسة الشرقية ، مثل فكرة الطهر الفرد ، وخلق ، والمواليد تعرض لا يحتل الحرم وأنه لا شيء من ذلك » وقد جمع هو من^(١٥) بعض النصوص التي مذهب الأفغري ، غير أنه قد تجاوز لأفئس من من حرم لا قبلاً ، وأن حرم متعصب على الأفغري ، وبذلك جاء بيان هو من مذهبه ناقصاً مضطرباً

فما كلام برونك فهو لا حدود من بعض « حوده أن يكون قد ساء حروب من من حلالون

(١١) تاريخ سدادج ٥ من ٢٣٨ ، مصدر ورقه ١١٧ و

(١٢) حوده ١٠٠٠ من ٢٢٥ - ٢٢٦

(١٣) A. J. Wensinck . Les preuves de l'existence de D. al-Farabi en philosophie (٣) Musmannat, Med. d. Kon. Ak. v. Wei. Al. Le. Des. 9. Serie A. No 2. 1930. p. 42

(١٤) دائرة المعارف الإسلامية ج ١٠ ص ١٠٠٠ ، المصدر ١٠٠٠

GAL ١٠ من ١٠٠٠ و ١٠٠٠ من ١٠٠٠

Al. Farabi . Die philosophischen Systeme der epikurischen Theophrastus ١٠٠٠

١٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ ، المصدر ١٠٠٠ ، المؤلف نفسه في دائرة المعارف الإسلامية و حلالون

إلى حد (Hinsing) من ١٠٠٠

والقيام والقعود هو من فعل القدرة الحادثة ، أى الإنسان : ومجد الخلاف بين الأشعرى
وبلاميذه أوصح في الأحيال التالية . كما عُد الخويبى مثلاً ، وذلك بحكم التطور الطبيعي
وبحكم رداد أهل السنة من معرفة الفلسفة والقول لبعض ما تقرره^(١)

أما القيمة الكبرى لعمل الباقلاوى هى - بد اقتصرنا على ما يجده فى كتاب التمهيد ،
لأنه ليس فى مشمول أبدياً غيره من كتبه ، فقد كانت فى التمهيد وفى ساء مذهب لأشعرى
الكلامى والاعتقدي ساء مطبلاً لا من حيث الطريقة المنطقية الخدلية حسب ، بل من حيث
وصف المقدمات التى تبنى عليها الأداة ، ومن حيث ترتيب هذه المقدمات بعضها بعد بعض ،
على نحو يدل على امتلاك ناصية من الخدس وعلى طول اعتبار فى أصول الاستدلال ، وعلى
مران فى الاستنتاج الذى حتمت فيه صورة الاستدلال وطريقته اهتمت بما تيسر يبدل على الخطوة
الكبرى التى خطتها الباقلاوى ، وعلى كونه لساء كلامى يراى ما تعرف فى تاريخ الفلسفة
الأوروبية بالفلسفة مدرسية . ولا شك أن ابن حديد كان يعبر عن هذا كله حين قال فى
وصفه لطريقة الباقلاوى - وأمله يعتمد على كتبه مست فى مشمول يدا - إنها جاءت من
« أحسن القنون النظرية والعلوم الدينية »^(٢)

ولكى نبين صدق ذلك بحسب أن حرص محبلاً لكتاب التمهيد خصوصاً على
الأول منه ، وبعد اسكتاب ، وإن كانت الصفة الأولى له أنه رُدُّ على المخالفين ، وبالرغم من
أنه ، كما عود^(٣) مؤلفه نفسه ، « جامع مختصر » ، فهو يخلص قبل دخوله فى محجة المخالفين
وجهة نظره الأساسية ، منتاً حدوث الماد ووجود الصانع ، ما يأت على المقدمات العقلية التى
تشير إليها بن حديد

بدأ مؤلف مقدمة طريقة هى أشبه بالأحداث متعلقة بمقدومه فى أيامه ، غير أنها
على طريقة متكلمى الإسلام . وهذا أول مقدمة ودية مطبوعة معروفة . من « عنها ، لأن
كتابات المتقدمين من علماء الكلام فى المعارف وفى أحوالهم وحكامهم - يصل إليها ، ومن

(١) . جع رأى خويبى ، عند شهرستانى وكتاب سلس من ٧ - ٧١ ، ووصفه

بها من ٢٩

٢١ من ٣٣ ، ٢٢٦

(٢) « مقدمة من ٤٠٦

عندما يسوى مقننات أو جعل فنية لا تقى في معرفة آرائهم كثيراً: وفي هذه المقدمة على استنساخها آراء تشبه آراء الفلاسفة بين قدماء ومحدثين .

يتكلم اساقفاني عن حقيقة العلم ومصادره ، فيعرفه الثمر بعد الحاضر^(١) وبين قسميه .
علم قديم ، هو الله ، وعلم محدث ، هو المخلوقات من الكائنات خريدة وإنسان وحتى الحيوان : ثم يذكر أقسام العلم المحدث : علم بدعي ، هو علم ضرورية أو اضطرار ، بله النفس دون أن يكسبه ، وعلم بصري ، هو نيرة الاستدلال وتشمل : ثم شكك عن كل مهيا .
فيرى أن علم ضروري من ستة طرق : خمسة منها هي الحواس الخمس ، والسادس هو استدلاله في « ضرورية » التي « تخرج في النفس ابتداء » ، مستغنى عن الحس أحياناً ، وذلك كعلم الإنسان ، أو اسكان الحى على اصول ، بعمه وأحوال بعمه ، وقصده إلى فعله وإلى من مقصده ، وما يقصده بفعله . كعلم الإنسان بالذات المتصلة بالواقع المتعاقبة على القصة العقلية إلى أمرين لا بد من صدور أحدهما ، وعلمه بالأحوال بعمه عند لا حرم من مشاهدة أماراتها ! والعلم بوجود الأنبياء ووقوع الحوادث من الأخبار المتواترة بها .

وإذا استغنى هذا العلم عن الحس أحداً ، لأن الله يستطيع أن يحقق العلم ابتداء على سبيل حرق المادة بغيره ، وهذا يحس بحس العقل ، كعلم منكك في أهل البسة ، أن يحتفظ به يكون محس بدليل بذات بديهية . وهذا يثبت لا يحس من أن يستد إلى أساس فلسفي عميق يرجع بعمه إلى نقد لمعرفه الإنسان وكونها محدودة ، وبعمه إلى اعتبار أن هو بين البسة يست في ذاتها قوانين بصفة ، ثم تحده حتى في العلم أحدث

ثم يسأل : تؤيد نوع الاستدلال ، فمضرباً عن ذكر بعض وجوهه ، غير أنه جمع فيما يذكره منها من الاستدلال على صحة أحد العددين فيما لا يدل على صدقه ، والاستدلال على ثبوت صحة العاقل مع ثبوت صدق في علمه حكيم ، كالحكم أن كل جسم مؤلف من كل عناصره علم ، لأن الجسم جسم بصفة ، والعاقل عاقل لأن له علم ، والاستدلال بصحة شيء .

(١) يدافع دكتور برون في معرفه اليوم على ما هو « » ، وهذا ما يتنازع علم على اصول في طرده ، وما يدعي من علم في غير ضرورية والاستدلال بين علم بحجوب الدار بعم في هذه القسمات على أن حرم ، في بصفة ، حد على دواء و « » ، أنهم يحال علم في يد بعم شجوب و « » من حد و « » بعم كـ . بصل لأن حرم « » من ١٣٦

(٣) وعرض موجود لأحد، ووجوده، ما ثبت أن الحس هو مؤلف، وبات أخوه
 الفرد، وتعرف أن غرضه واستكلا في... وأنها لا تسمى رهاين
 على هذا الأساس تحت مؤلف حديث... بات حديث لأحد، على دعدة
 لا تخو عن الخوف والاستعيا، في ذلك حالة منه... وهذا لا يشهد لإثبات وجود
 الصانع أولاً، على قاعدة أنه لا بد لمفعول من عمله، فلو كان حبه، ومضاه سبب
 تنحصر من وجود له وصورة به، في هو سبب... من جهة أخرى، ثم لإثبات
 صحت... من... لأشبه أحداث... واحد... لأشبه... من الألف...
 حتى... من... يصير متشكك... بات... هذه... فدية... وهذا... من أن
 لقد... لا يجوز... ما يؤيد... من... وأما لم يصنع العالم عرض دعاه
 ولا... وحسب خلق ولا يجوز ذلك، لأن... لا... لا... على... من... بعد...
 يشرع في... على... من... على... على... على... هذا... فصل
 إسكار... يكون... طبيعة... استقلال... من... وعد...
 أحد... على... من... كسحة... لردة... لفتن... وهذا... إسكار... على
 أسس... لإثبات... كسحة... على... قدر... من... كان
 منه... من... مع... من... الفصل... على... وليست... على
 طبيعة... من... إسكار... اللازم... الطول...
 وذلك... الاعتراف... من... إسكار... إسكار... أن
 يكون... لأن... لا يكون... على... لأن... لأحد

(١) على أنه قد جاء في مخطوط رقم ١٥٥٣ مكتبة...
 وسبب... من... من...
 أن... من... من... من...
 هذه... من... من... من...
 أن... من... من... من...
 الله... من... من... من...
 القائلين بأن الله معروف بضرورة النقل.

(٢) المقصود بأصناف الطائعات مفكرون...
 للأجسام... من... من... من...
 من... من... من... من...

و كانت حقيقته لأشرف صفات على نحو صوري • و شمل هذا الباب إلى جانب ما تقدم على إبطال تركيب الله من خدع ذريع ، لأنهم غير من حادثه تدعي على لأقسام ، فلا تمكن أن عين شاذ • وكل هذا من غير فهمه ودين وقل السمع للفقلا في عريضة ، وادع • و قد شكك في صحة دعوى و عرف من بعده • و لا ي أوضح وأكثر تدعي في هذا الباب من عند الأشعي

مثل للفقلاي بعد ذلك في ادع على من سبهم سحابين ، وهم نصب ما واحد من عرصه لأرضهم فلا يسهل فكيف من جهة ودين شاذية لأخبره • معونه في حدث على الأرض من جهة أخرى • و سلطان فوضه هذه لأفلاش وحدثه • و قد ورد في • و سكر الفقلاي أن يكون الأفلاش هي هذه • لأن حادثه سبب • لا يسهل جواب • كما سكر من الأفلاش في على الأرض ، سكر لا يجد من مدحه • وهو يحد من قبول حقيقة أو قد يراه أو حذر سكر أو ك • و كونه طبع حاص • كما قبل للفلاسفة • هو غير لاسهل في العلم • و ليس مع أصح • سوى بدعوى مجردة لقي لا يراه • وهو يجوز أصح • محض الحدث في غير جهة • و قد علمه سجده عند حوسبي وادعي • كثره فصلا • و سكر لمؤلف أصح • إجراء حكم منته طبعه على أفلاش • كما أنه • و قد قبل العمل بالأش • لتعظيمه • لأن ذلك يحرم دسة على وجهه • كما في دلالة وضع الجمع على حوادث يستعمل • وفي هذا كله ما يدل على ما يقصده للفقلاي من خلافة سمية سحابين

مع أن مؤلف بعد ذلك إلى الكلام على تصديق أهل نفسه • ثم على شيء • و قد عده نية لمرة في ردع على اثبوت • • حيث لم يدرب وبعض الأدلة • و قد خصوصاً • تثير أربطه • ثم ردع على مقاربي • • على معرفة • و قد يختلف يعرف وادعي • و قد ما أصح • • عند الخوي في كتاب • لإرشاد • و عند أخرى في كتابه • الرد الجليل • و الفقلاي يريد البعض من مسخيه وذكركه • و يعرفه • و قد حاص • إلى ذلك • رد على • • في نفي نسوب لهم حق أو عدلا • وهو سكر لثبوت والقول بتحسين العقل وتقييده • وفي هذا الباب • على غيره • و قد علمه مؤلف شركا • للذهاب في قولهم • و حدث • عرف • عقل • في غيرهم على عقل في مدحه • و أشرف

العادة ودين حاجه في مسائل معروفة فافهمه ، فان نسبة الإذراكات ، الحواس لم ودوقة فهو
 محض ، ووسع (ص ٢٧ - ٢٨) حتى على ما هو موجود بين الإذراكات والحواس من
 العنق ، والإذراك في رأي لافلاي شيء غير النفس واتصال الخاصة بمحسوسها ؛ وليست
 المحسوسة عند في اعتدو معنى مؤلف من آخر ، بل هي لإذراك موجود بالحواس

على أن من أنواع الاستدلال عند لافلاي للاستدلال على حكم الشيء ، أنه ثبت من
 معارفه حكم شيء ، حاصر بشرط مع ثابت في غيره حكم ، فقد يدون عند لافلاي سافصاً
 بين هذه وبين بعض ، مذهب ، ولكن هذا سافص غير موجود في الحقيقة ، لأن قاعدة
 قياس الثابت على شاهد صدقه في منطق الأحكام منطق الصرفة من ناحية الإطلاق
 لتعدد صورتي الخاص وفي مذهب سحره في حريف مذهب لأشياء مشتركة في
 الحكم من جميع وجوه^(١) ، لذلك لا يطق هذه القاعدة على تجري حوادث بكل أنواعه ،
 ولا يطق على بعض الأمور متعينة بذهب لأجله ، لأن حكم نذات الإلهية لا يتفق مع
 حكم غيره ، فلا في بعض أحكام مذهب ، وبراغي وساعت وأهله مثلاً لا يوجد باسمه
 لله ، ويرى كشيء في نفس له على حكمهم من أدس ، وذلك لأن الثابت من الناس
 كحساب عقله منهم أو يدع مقبرة ، والله نفس كذلك

ويرى لافلاي في الأحكام ، حكم من جنس واحد ، وهو رأي مشهور عند بعض
 متكلمي ، وهذه معنى على تعريف النفس للحس ، وعلى أي حال فإن لافلاي يرى عند
 حكمه من أدته

ويرى عند الحس فهو في طر لافلاي يحرك معنى هو حركة ، وهذه الحركة عمر من
 خلق في كل لحظة ، والحس تحرك في أي حال وجوده ، أي في اللحظة لثانية لوجوده ،
 وفي هذه اللحظة لا يحدث وجوده ولا تتحدد^(٢)

١ - محض ، فافهمه ، فان نسبة الإذراكات ، الحواس لم ودوقة فهو

٢ - محض

٣ - ط من ٢٧ - ٢٨

٤ - ط من ٢٧ - ٢٨ ، على أي حال فإن لافلاي يرى عند الحس ، وعلى أي حال فإن لافلاي يرى عند الحس

حس محض

على أن ابن حزم ينقل عن الفلاسفة في تحريكه في مذهب القرامطة ، في باب
عنوانه « جل مقالات الدهرية والفلاسفة » ، نرى فيه من قد ما يستحيل مقاومته من أجناس
الحدوث ، وهي الأعراس ، وقد يجب عدمه في الثاني من حال حدوثهم ، من غير مقدم
ولا شيء بعده ، أما جوهره فهي معنى قطع لا يكون ^{١١}

واخمس حسم شايعة على لاشي . ح (١٤٨ ، ١٥١) وهو لا يعمل بشيء ،
لأن الفاعل لا بد أن يكون ح

أما في يتعلق بالفعل ، ليس فقد تقدم أن الفلاسفة يحمل القدرة العادية على كون
أفعال الإنسان على نحو مخصوص ، ولما كانت أفعال الإنسان ، إنما على هيئة مخصوصة فإن
الافلاكي مضطر بحكم منطق مدغمه إلى أن حته للقدرة الحادثة عملاً حقيقياً ؛ ولكن يصعب
التوفيق بين رأي الباقلاكي هذا وبين بقية آرائه ، خصوصاً لتعدد الأسس التي سكر
الافتراض الضروري بين الأسباب والسيئات ، وإذا لم يكن لافلاكي نقول : مثلاً ، هو
الكسبي موجود « ليس » ، وله عليه قدرة محدثة ، ووجوده نقول في « وضع » حرار
الحقوق لا يعمل عنه أو مثله ، وإلا يصح أن يعمل نفسه ، عرفاً أنه لا يرتد حته إلى
نصوص أوفى لكي تعرف حقيقة مذهبه

والموجود عند الباقلاكي هو الشيء ، الذي لا مكان له ، ووجوده ليس شيء ، لأنه مُتَقَبِّه ،
وسكبه معبود ، يتعلق به العبد ويمكن معرفة أنه ^(١٢) ، وبدن فقط مدغم ، من حيث هو
اصطلاحاً ، أعز من لفظ الشيء ، أو موجود

ولكن ليس به في هذا المقام هو معرفة الباقلاكي بعدد من هو معرفة نفسه ردة
في جهلته ومعرفة طريقه فيه ومقدار مدغمه الذي يرد عليه

هذا الرد موجه ضد طوائف من المفكرين وأصحاب مذاهب فلسفية ونهائية لا يسهل
أحياناً تصنيف أشخاصهم على وجه دقيق ، وإن أمكن تعيين مذهبهم بوجه عام ؛ ومنهم من

١١. الأكو . هي حركة وسكون والاضمح والزيادة ، راجع كتاب « برهان بقاؤه » تأليف
عبد عبد الهادي أبي زيد من ١٣٥ وما بعدها ، ط . القاهرة ١٩٤٦
(٢) انظر من ٤٥ ، ٣٦ .
٣. انظر من ٣٤ ، ٣٥

غير شك طوائف ظهرت في الفكر الإسلامي تمثل هذه وجهة تصورات ومبادئ
اقتضت ظروف الثقافة الإسلامية . ذلك كان في من كدح حدى بين مدح و مذم
والإقلاى لا يذكر أشخاصاً قط ، بل ممكن ذكر آراء . ان هذا هو بعض لصور
الكبرى بحسب تصويرها ؛ وقد تحتوي الطائفة واحدة على مفكرين متعددين ، ومن
مسير في بعض الأحيان أن تستطيع الإشارة إلى صاحب الرأي لا سيما في الأبواب الخاصة
بالطوائف الفلسفية

و إذا كنا نلاحظ في كتاب الإقلاى أنه قد اتبع دون شك ، طريقة الخديعة التي
أسسها لمعبره بين عدل الكلامى ، على يده خطوة أعمد ، وطريقة الإقلاى في
حجاج مخالفه ، حتى من حيث الصورة اللغوية والنقد اللاذع ، طريقة المتكلمين العامة
عده من استمر . التفسير الحاصر للشيء . ثم إثبات أحد الطرفين سطلاً لآخر أو إبطاله
بإثبات الآخر ، ومن مقالة الإشكال بالإشكال أو معارضة طريقة الحصر بطريقة أخرى
غير متناقضة في ذاتها ، أو ساع طريقة حسنة هي طريقة شئت بل طريقة مضادة التي
ربطت بين ضعف مدح الحصر من ماثله من صمويات ، وهو في كثير من الأحيان
يحاول أن يستخرج ما يلزم عن أى الحصر من نتائج فاسدة ، وذلك من نفس عيبها ، أو هو
قد يحاول أن يعرف أساس أى الحصر وإعزله . هاهنا هم الضرورة لعقده أو الاستدلال ،
ليمكنه حصه والرد عليه

و إذا كان لا بد من مقارنة من هذا الوجه للإقلاى في دوده أهدأ من التمرالى مرحا
وأسلم وأدق . أم الخوي هو أعنى وأوسع ؛ وأما امرى فهو بحر هائج مضطرب متفجر
منه الأفكاك سيف ، ويخرج منه العذرات العبيدة لنفسه والتصويرات شطوطه مود كأم
تشتق عنها خد

أن أساليب الإقلاى فهو حرب رصين . قوى التمه متورن الأحرار ، يدور على تقدم
مدهش في استمر الثرى في عدل الكلامى ، وهو يشتمل على مة دعوات تدل على تروة
حتى في الاصطلاحات ، ويبل الأسلوب على تمكك في عمق التامة وعلى ملكة في لوصوح
شهد بها لعماء ، وهو في عرصه لدلالة نفع الطريقة الخديعة منقطة مد فيها من قبل وتوارن

في شر لعم وحلقة في ثمرات^(١)

أما مميزات الباقلاني الشخصية^(٢) فقد كان غفلاً ورحيلاً لا ترجح في شئ، حتى يخله
وحتى يري بعض قوى مدسه وحلقة، عند شبهة، مبيتاً يجرى على خبره لا يعتقد.
صفت لرس، قوى شخصية، وحلقة من حواس لا يسلط. وكان مثلاً من مدس من هارة
وأكثر من ذلك. وكان غافلاً في حكمه مفسداً حتى صارت حكمه جميع الناس في مجلس بين
مستظرفين، فلا يدري أن كنه حقه من مدس، ولا شئ من خبره حتى يهتدي به^(٣)
كان في نفسه من المدس، ثمرة لعم على ما يجب من مدس وطور من مدس من
ظاهر، ومفسد من سبب عند تدوير مدس من سبب سبب وأما من مدس

مروءات باقلاني

١. كنه من تدوير مدس، كان كنه كل مدس وتلاين ورفه
وحي اوصاف مدس، كنه من تدوير مدس على مدس، شخص كان من مدس عشر
وكان تدوير مدس من مدس مدس، فلا يري كل مدس، حتى بعد أحد
مدس من تدوير مدس، تدوير مدس مدس، مع مدس تدوير مدس تدوير مدس
مدس مدس ورفه د على مدس د

على تدوير مدس مدس مدس، كنه كان د على تدوير مدس، ثلاث
مدس مدس مدس تدوير مدس مدس د على تدوير مدس مدس مدس مدس
وخصمية وخرج وتدوير مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
على مدس مدس

١. تدوير مدس مدس مدس

٢. تدوير مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

٣. تدوير مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

(٤) تدوير مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

(٥) تدوير مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

٦. تدوير مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

٧. تدوير مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

أما أحمد هذه الكتب في ذكره . ثم حكى أحمد الدفلاوي سوى بعض عناصه .
وذلك هلا عن أحد سبوحه . غير أني قد أعرف من كتب الدفلاوي . وهو يتخذ في حصه
شعبه ١ . بكتفه من كم . في رحمه الدفلاوي . في هذه الكتب
بلى أن الدفلاوي كتبه . ما شيء في نه كتب . تمهد لي بعض كتبه ١ . وهو محل
الدرى . قسم في حصه من نه . وهو يدكر اسمه مع

- ١ - كتب لأستنبه في . د على أهل جحد و مدد
- ٢ - كتب صور الحقه ١٢
- ٣ - كتب ! كنه الشؤس ١٣
- ٤ - كتب صاف لآنه ١٤

أما محمد الذي من نه . فلا ريت أن . فلاو . ثم نه . بلا سدر . كان قد تصيح عنه .
واسمحكم في من جحد . وعرف أصور مداف الخمين . لأن هذا كله يتجلى في كتابه !
في ما يد ذلك أنه شيء . في من كتبه لساقه . ويدل على عظم قدر هذا الكتاب
ما يحكيه أن عبد ك ١٥ من أن أهل السنة تعلقوا به تعلقاً شديداً . الحق أن هذا
الكتاب ينبر . بين أهل السنة ومن يحبه محمد . إسلاميين وعه . إسلاميين . من
نقط الخلاف في المقائد والآراء . وسط معتزك . ت . مذهب في هذه الإسلاميه . كما
نه معنى فإنه الأداة حده . اعنيبه خاصه لإطال . له عهدين . وعلى لأد ليد . في
منها من صعب أو ما في أصور . من عده . يعني . فهو لا . لك منه من . في الدفلاوي عن
مذهب أهل اسمه . عن لإسلام . من حث . عن ك .

لما في بعض نسخ هذه الكتاب فقد أش . لأستاده . ثم ١٦ . بلى كتب الدفلاوي
سمى « غريد الدلائل » . مجلد الأوائل . يوجد مخطوطاً بامه . مول في مكتبة أياصوفيا تحت
قم ٢٢٠١ . وهي نسخه يرجع تاريخه إلى ٤٧٨ هـ . وفي مكتبة عاطف تحت رقم ٢٢٢٣ .

١١ - نظر من . مع ي

١٢ - نظر من ١٤٦

١٣ - حر من ١٨٦

١٤ - نسخ من ١٩

(١٥) أصل من ٢٢٩

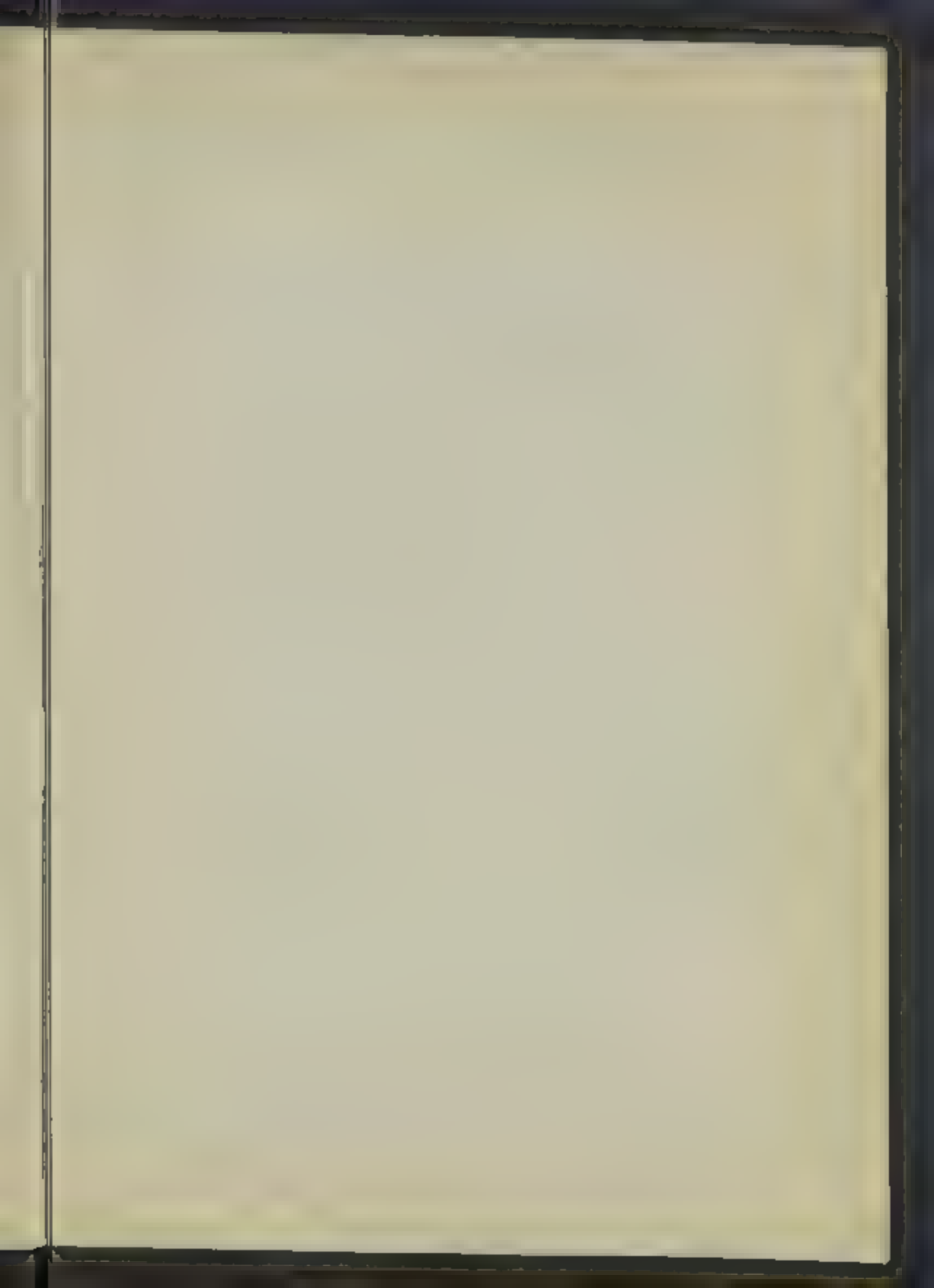
(١٦) H. Reiser. Der Islam Bd. 13. 11. 29. S. 41-42

وهي نسخة يرجع تاريخها إلى عام ٥٥٥ هـ. وقد ذكر بيتر ب. عن لأوب جى عويج
 هذه المخطوطات، ونسبها مع قديمها نسخة في بين أبيه. وقد كانت الكتب
 القليلة التي كتبها من أول الكتب على مذهب ما حدث في أول خطوط روم ٦٩
 ملكته لأهنة دريس، وقد اعتمد عليه وحده في هذه الفترة، ثم تصفوة حصول
 على غيره أيام بعد. كتب للبشر، وهي تصفوة لا تزال منه. لأن معظم كم
 المخطوطات يعرفه في ترك لا. من كتب عنه لاسير في صفوف لمعه في بحسب
 بحسب لأصول.

أما نسخة من عهد سريش، فبها من طولي، بارة قصيرة، و
 تاريخها من عام ٢٧٢ هـ. وهي قديمة من سريش سريش، ومع في ٩٨ هـ. من
 ٢٢ x ١٦ سنسنة، وفي كل صفحة ٢٣ سطراً مكتوبة لكثرة. وهي تصفوة تحسب
 الأسماء الجس سكاما شكل وحركات، ولا شك في صحة هذا. لأن نسخة
 يد على مكر في عوامة، فهو خط من كتب صفاً كان لا بد من رجمه
 انموذجاً لكثرة، بل هو أجبر خط من كتب على أكتاف من وجه، وقد
 كانت تحمل ذلك. وقد احتفظ به خط جيد، فترجمه باسمه، فصار للدر

و قد أتت في عن صفحة لموسى نسخة بهذه حشرة ترجمه قصبة للدور في خط مع
 بحسب خط النسخة، وقد وجد، فترجمه من راجح ساقفة، خصوصاً عن
 تحفيس، وأقصى عن وسريش، وقد كان في سريش لدولاني مع حسن نايد، ونحوها
 وعلى هذه الصفحة أسماء أخرى، وله أهمية بالنسبة للنسخة. من ذلك أمة أسطر
 بخط حامي، وأما حديث في أم الأصاحي من مسد أحمد من حسن

في طهر، وقد لأولي فيس، فترجمه، الكتب من أوب، ولكنه خط آخر.
 ولا يطابق الكتب من حيث التفاصيل، بل منه. لأن الكتب منه، كترت كل
 باب مسائل كثيرة، وعقبات وأحوال، هذا إلى أن مؤلف شيء في نسخة الكتاب^(٢٧)



[خطة الكتاب]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الله المعبود

الحمد لله جامع الأنطيل ، ومنذ حص لأصالي ، وهادي من احتجته رحته إلى سوا
السنبل ، ومصل لك عن النهج مستقيم ، ولطيد عن وسحت الطبع وبيوت لراهمين ؛
أحمد حمد ممزق شانه لا يشبه له سواه ولا صديقه وسواه ، وأنه مالك الحق
ومشييه ، ومعهده ومسيديه ، ومفقده ومفقهه ، وورثه ونسبه ، لا مالك فوقه رحره ولا فاهمه
سواه وناسه ، وإن خلق جمعا في قصته ، ومتقنون تشيته ، ومتصرفون بين حدوده
ومرسمه ، ولا معتب لحكمه ، ولا راد لأمره ، إلا عرض غروب في قصته وقد ه ؛
وأستب إليه في صلاة على حبره من حقه ، عمد حاتم السنين وبها سنيين ، كما أوصاه
لسان وألسان ، وعلى حوالة من أرباب أهل بيته الطاهرين وأحمده مستحيين^(١)
ومن بعده من حيين ، وأسنه لوفيق لأحمد ما به أمره ، ولا نقد ، لا سيف لأصالي من
أمة بنت ، ومصرف عن نيل إلى الجهد عن دينا والحد عن على منقش

أما بعد ، فقد عرفنا به صيد ، لأمر ، أحال الله في دواء امر به ، ودم بالتمت
استوى وزود اقل بيه مثلي به ، ومن بارشاده وقد ه ، رجعل له من وفر عمله وخزانه
واعصا ، ومن عود همة وشؤوده راحر ورقتا ، ومن استكاته به على وخروج طاعته
سامعا ومطيعا ، حتى أصبحته عقد فعل خير وبيانه أهل اسجاة واملامه ، ويسمعه بك
يسجته من ذلك وبه فقه لأقصى من أهل له وسكرمة ، عمل كتب جامع
مختصر مشتمل على ما يحتاج إليه في الكشف عن معنى علم وقصده وطرقه ومراسمه
وصريوب معصمت وجماع موحود س ، وذكر لأداة على حدث لعم ، لا يثاب بخاته ،
وأنه بحسب حقه ، وعلى ما يجب كونه عليه من وحد بته وكونه حيا بعد قد في ربه .

وما جرى مجرى ذلك من صفات ذاته ، وأنه عدل حكيم في تشيئه من تختاره من غير حاجة منه إليها ، ولا مجرأ وداع وحطر وعس دعت إلى يحددها ، على عن ذلك ، وحوار
رسالة رسلا إلى خلقه وسفراءه من بين عبده ، وأنه قد صن ذلك ، وقنع امرأ في ربح
تصديقهم بما أسهم به من كآات ، ودل به على صدقهم من منجرت وحن من الكلام
على سائر أهل لبس الخمين لمة الإسلام من لهود ، والنصارى ، والمجوس ، وهن المنية
وأصحاب ٣٠ و الطماع ، والنخمين ؛ ولحق ذلك بذكر ثوب خلاف من أهل الحق ،
وأهل التحميم والنشبه ، وأهل القدر والاعتزال ، والرافضة والخلوارج ، وذكر نحن من
مناقب الصحابة وقصص الأئمة الأربعة ، وإثبات بفضيلتهم ، ووجه اتقاء في شجر منهم ،
ووجوب موالاتهم ؛ ولحق هذا في ثل إليه سيدنا أمير ، حرس لله دينه ، وأعلى
كلمه ، من الاختصار وتحرير المعنى ولأدبه والأنصاط وسبك صرف العون على مثل
ما أودعته هذا الكتاب وإزالة الشكوك فيه والارتباب ؛ وأنا بحول الله وقوته ، أسرع إلى
امثال ما سمع ، وأف عبده ، وإلى الله حل ذكره ، أرتب في حسن الموفق والإمداد
بالتأييد والتسديد .

باب الكلام في حقيقة العلم ومماه

فإن قال قائل : ما حيد العلم عندكم ؟ قلنا : حيد أنه معرفة المعلوم على ما هو به ، والدليل
على ذلك أن هذا الحيد يحصره على معناه ولا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منه شيئا هو
منه وحيد بإحاطة محدود على هذه سبيل وجب أن يكون حيداً شاملاً لجميعاً ، فكل
ما حيد به العلم وغيره ، وكانت حاله في حصر الحدود ، وتبعية من غيره ، وإحاطته به حال
ما حيدنا به العلم ، وجب الاعتراف بصحته وقد ثبت أن كل علم يتعلق بمعلوم فإنه معرفة
له ؛ وكل معرفة لمعلوم فإنها علم به ؛ فوجب توثيق الحيد الذي حيدنا به لغير وجوده ؛ غير
المعنى وحيداً بأنه علم .

فإن قال قائل : فبم رستم عن لقول أنه معرفة الشيء على ما هو به إلى القول أنه معرفة
معلوم على ما هو به ؟ قيل : بل فم من ادعى على أن المعنى يكون شيئاً وما ليس بشيء ،
ولأن السدوم معناه وليس شيء ولا موحود ؛ فبوصفنا : حيد أنه معرفة الشيء على ما هو

به تخرج العلم من ليس شيء من المعلومات المندرجة عن أن يكون علم ؛ وذلك مُفسد له ،
فوجب صحة ما قلناه ، والله التوفيق .

باب انكلاء في قسم العلوم

باب قال ثانياً . فعلى كره وجه قسم العلوم ؟ قيل له : عن وجهين . قسم . قدم . وهو
علم الله ، علم وحل . ومن غير ضرورة ولا استدلال ؛ وعلم يحدث ، وهو كل . يحد .
[٣ ص] مخوفون من ملائكة واحد وكنس وغيرهم من الحيوان

باب في قسم العلم ، يحدث

باب قال ثانياً . فعلى كره وجه قسم علوم ؟ قيل له : عن قسمين . قسم منها
غير ضروري ؛ ولثاني منها علم غير مستدل .
وهذه ثلاثة علوم . التي وصفها غير محتدة ، في أنه يكون شيء ، علم من كونه معرفة
للعلوم على ما هو به . وقد عده لاهوت في بحثه .

باب العلم الضروري

باب قيل . فما معنى وصفك الضروري منها بأنه ضروري . على ما وصفته شكلمان ؟ قيل
له . معنى ذلك أنه علم به من الحق لا يوافق لوماً لا يمكنه معه الظهور ؛ عنه ولا لا يمكن منه ،
ولا شبهة له . لثالث في معتقده ولا الإيجاب به . وحقيقة وصفه بذلك في اللغة أنه بما ذكره
العلماء به على وجوده ، لأن لا يضطر في اسمه هو حتم ولا كراه . وهو لإحدى . وكل
هذه لأعطاء معنى واحد : فلا فرق عدم بين قولنا اضطره . نسحق إلى تسليم ماله
وسم غنائه وبين قوله أكرهه على ذلك وحمله عليه وأحد إليه . فلم يجب أن وصفه بأن
يكون ما قلنا هو معنى وصف العلم وغيره بأنه ضروري .

وقد يوصف العلم وغيره من الأحاسيس بأنه ضروري على معنى أن له به محتج به ؛
لأن الضرورة في اللغة تكون بمعنى الحاجة ؛ يدل على ذلك قولهم . فلان مُعْتَظَرٌ إلى كعب
السن وسؤايم ، يعنون أنه محتج به ذلك . ومنه قوله تعالى (١) . فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ رِجْعٍ

ولا عايد، وقوله^(١) ألا ما اضطررتم إليه ؛ وهو الذي يريد السمعون قولهم بن المصطر
إلى أكل ميتة قد أبيع له أكلمه ، يصون به احتاج إلى ذلك ؛ فكل محتاج إلى علم
أو غيره من الأحاس هو مصطر إلى ما احتاج إليه

باب العلم النظري

قال قيل ثم معنى سببكم للصرب ، آخر منها علم نظري استدلال ؛ قيل له : مرادنا
بذلك أنه علم مع يقين استدلال وعكس في حال منطوقه ، وأنه كزطر فيه ، فكل ما احتاج
من العلوم إلى عدة الفكر وأرونة ، وتبين حاله ، فهو لنصوص قلوب ؛ وعلم نظري
وقد يُقصد بل مكان هذه الأبطال أن يقول العلم النظري هو ما يقى على علم الحس
والضرورة ، أو على ما يقى من صحة عينا ، ومعنى قولنا في هذا العلم أنه كذا ، أنه ما
وحدده ، وله عليه قدرة محدده ، وكذلك كل شيء ، ثم كذا في ذلك ، أعني سبب ، في
وجود قدره محدثه عليه ؛ فهو كس من وجوده

باب الكلام في مدارك العلوم

قال من مثل قيل ثم وجه تقع من هذه الإدراك ضروري ؛ قيل له : من سنة
طرق ؛ فمنها الحواس الخمس وهي حاسة بصر وحاسة لسمع ، وحاسة لشم ، وحاسة
الشم ، وحاسة للمس ، وقصد ، كحاسة هذا الإدراك ، يوجد ، حواس لا لأحاسة
مؤنعة على الصورة ؛ هي ما حصل عنها من الأحاسه سمعية عينا ، وثمة ، ورس ، وثمة ،
وبدأ ، فكل علم حصل عند إدراك حاسة من هذه الحواس فهو علم ضروري ، علم
بروي لا يمكن معه الشك في مدركه ولا لأبوابه ، وكل حاسة من هذه الحواس لمختص
في وقت هذه ، على عادة حادثة ، يدرك حاس أو أحاس ، حاسة لؤية تدركها يوم
الآلوان والآكل والأحاسم ؛ وحاسة سمع يدركها الكائنات والأصوات ؛ وحاسة
الشم تدركها الأريج ، وحاسة مذاق تدركها الطعوم ؛ وحاسة لمس تدركها عتصو
فيه حاسة تدركها الحرارة والبرودة واللين والخشونة والجودة والصلابة ، على قول من

دعم أن خشية وارجوة واللين والصلابة معاً مدة توجد ، حواجر كالحجارة والبرودة .
وانصرف اليه من مبررة تختار في نفس انداء من غير أن يكون موحدة
نفس هذه الخواص كهم الإنسان بنفسه ، ويريد من الصحة والسلم ، واللبه والأم ،
وامم و امرح ، والقدرة و المعج ، والإرادة والسكره . ولا بد أن الواقع ، وغير ذلك مما يحدث
في نفس بمباركة على يد واحد به ومنه أصلاً لم يبق قصد شكلي ما يقصد ومن
يقصده محطته دون غيره ، وأنه قصد في اكتساب ما يوجد به من ضرور مقدوراته من
الكلام وغيره [٤ ط] ومنه أصلاً لم يبق الأحكام مني كانت موحدة فلا بد من أن
تكون محتمة منتهى لأنفس أو مقترنة مشبهة : وأن الخير عن وجود الشيء وأنه على بعض
الأوصاف لا بد أن يكون صدقاً أو كذباً . وأن الخير من مصدر محض لا يجوز أن يكون
جميعاً صدقاً أو كذباً ، وما جرى مجرى ذلك من الأمور منقسمة في العقل إلى أمرين
لا واسطة بينهما ومنه أصلاً لم يبق المحل الخجل ، ووخل أو جل . والعلم بالشفاعة والمسلم .
والبر والعقوق ، والتحية والاستهزاء ، والوقوع عند مشاهدة الأمارات . ومنه أصلاً العلم
مختار في نفس نسيان وإزالة عن كونه واستقص عن وجوده ، نحو العلم بواقع عند
إحسان المحرمين عن لصين وحراسين وفارسين وكزبين . وعن ظهور موسى وعيسى ومحمد
صلى الله عليه وعلى جميع الأنبياء ، والخير عن لطفهم والعلم بذلك والدول ، وغير
ذلك من الأمور الحاصلة نظراً عنها من قوم قطع لغيرهم ووجب العلم عند حرام
فكل هذه الأمور الواقعة بما بالمعجمات التي وصفها نوحده مختار في نفس ، وحدثت
هذه الخواص وما يوجد بها من الإبداء كانت أو ، توجد ، سوى العلم بواقع عند الخير المتواتر ،
والعلم بمحل الخجل ووخل أو جل ، وقصد القاصد إلى من يقصده وما يقصده بكلامه ،
فإنه وما جرى مجراه في وقتها هذا مضمّن بوجود الإبداء للحبر عن نطق بمشاهدة الأمارات
التي عند مشاهدتها يقع العلم بما ذكرناه .

وقد يصح أن يختار الله لغير وجود مختار من غير ممانع حبر عنه في الزمن الذي
يصح فيه حرق السموات . ويظهر المعجرات ، وسروج الأمور عما هي في اعادة عليه .
وتسميتهم الإبداء كانت الوجودية ، الخواص لا ودوة وثمة في حبر عبيد على سبيل المحار

والإتسع ، ما يسه وييسر من تحقق على طرفيه في التحق بإجراء اسم الشيء على ما ذكره
وناسه وحقنه صريحا من تحقق ، ولا يتر في الحقيقة شيء غير النفس وتصل سائر
الحواس بالحواس وأما كنها وعبره من صروب الأصا

باب الكلام في الاستدلال

فإن قال قائل : فليكن وجه يتقسم الاستدلال في قسمين : أحدهما على وجوده يكثر تعددها :
ففيها : ١ - أن ينقسم الشيء في العقل على قسمين أو أقسام متجبل أن تحتج كلها
في الصحة والفساد ، فيسقط الدليل أحد القسمين ، فتبقى العقل على صحة حده ؛ وكذلك
إن أفسد الدليل سائر الأقسام صحح العقل في ما لا محالة ؛ نظير ذلك علمنا باستحالة
خروج الشيء عن القدم والتحدث ، فثبت ما يدل على حديثه بطل قدمه ، ويؤيد على قدمه
لأحد حذوكة

ومما أن يجب الحكم بوصف للشيء في الشاهد عنه ما يجب انقصه على أن من
وصف شئ لصفة في له ثبوت حكمه في أنه متحقق ما ثبتت الصفة حكم مستحقها في
الشاهد ، لأنه يستحيل قدم دليل على متحقق أنه وصف شئ لصفة مع عدم ما يوجب ؛
وذلك كما في الحكم بالحيثية ، وأن الحكم بالحيثية بغير ما كان عام بوجوده ، فوجب
انقصا بطلان كل من وصف بأنه عام ، ونقص كل من وصف بأنه حتمي أو محتج
لأن الحكم مني لا يوجب متحقق لا يجوز أن يتحقق مع عدمه ولا وجوده ، فثبت
ذلك فخرج به عن أن يكون له حكم

ومن ثم أن يكون صفة الشيء على حده منه ، وما هو في معده ، ويستدل به على
استحالة منه وما كان معده ، كما استدل على ثبوت قدرة قدمه ، مسجده ، على حق
جوهه ، ومن ثم ما يوجب ، وحيثية مستمثلة في أحده ، وحقن الخبرة فيه مرة أخرى
بعد أن ثبته ، وبني شدة حجة شيء من حسن سواد الحركات لا في مكان في رضى
كما استدل ذلك في حسمها بوجه في وقت هذا

وقد استدلل ثبوتها على أنها لا تزل بلا حارة ملتبه ، ولا إيس

إلا ما كانت له هذه السببة على أن كل من حترأ من الصادق أنه رأى بارأ أو إسأ ، وهو من أهل تعب ، يقصد إلى إيهام أنه ما شهد إلا مثل ما سمى محضت برأ أو إسأ ، لا يحمل بعض ذلك على بعض ، لكن بموجب الاسم ، وموضوع اللفظ ، ووجوب استعمال الكلام على ما استعملوه ، وقصده حيث وضعوه

وقد يستدل بالمعجزة على صدق من ظهرت على يده . لأنها تحرى بحرى الشهادة له ؛ ويستدل على صدق محزر لدى أخير عنه الذى ، صلى الله عليه ، أنه لا يكذب ، وكذلك يستدل بحزر من حتر عن صدقه صاحب المعجزة على صدق من أحزر عنه أنه لا يكذب . وقد نسب أحدنا على بعض القصص العفية وعلى الأحكام الشرعية بالكتاب ، والسنة وإجماع الأمة وافيس . ه ط [اشترعى شترع من الأصول المنطوق بها ، وما حرى بحرى القياس على العمل من صرنا الاحتياط الذى يسوع لحكم مثله من الشرع على مذهب القديسين . فكل هذه الأدلة السبعة حارية فى لكشف عن صحة القياس بحرى ما قدما ذكره من الأحكام أممية ، وبها كان قرأ لأدلة العقول وقصده . وبها وما إليه من وجوه الاستدلال كدبه وتنبه على ما أصرت عن ذكره

باب آخر [فى معنى الدليل والاستدلال]

قال ابن رشد . فما معنى الدليل عندك ؟ قيل له . هو المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس وما لا تحرف بصطر ، وهو الذى ينبض من الأمارات ، ويورد من الإيماء والإشارات مما يمكن التوصل به إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس ؛ ومنه سمي دليل القوم دليلا ، ونسبت العرب أثر المصومين دليلا عليهم ، إما أمكن معرفة مكانهم من جهة ، ومنه سُميت الأميال بالعلامات المنصوفة والنجوم الهدية أدلة ، من أنى أن يتعرف بها ما تنقص عنه . وبها سُمي نصب الآيات والأمارات التى يمكن التوصل بها إلى معرفة العلوم دليلا ، محاراً واتساعاً لما بينه وبين الدليل الذى هو الأمارات والآيات من التعلق ؛ وبها الدليل فى الحقيقة هو ما قلنا ذكره من الأسباب متوصل بها إلى معرفة الغائب عن الضرورة والحواس من الأمارات والعلامات والآيات التى يمكن بها معرفة مستقصات وهذا الدليل الذى وصفناه هو الدلالة ، وهو يستدل به ، وهو الحجة .

وأما الاستدلال والطر هو تقسيم السبيل وفكره في المُستدل عليه ومثله له ؛ وقد يُسمى ذلك أيضاً دليلاً ودلالة ، محراً واتساعاً لما بينهما من تعلق وقد تسمى العبارة المجموعة التي سبقت عن استدلال القلب وطره ومثله بظراً واستدلالاً ، محراً واتساعاً بدلالاتها عليه وقد ذكر صورة الاستدلال بتعبير الأخفاء على إثبات صحتها ونفيتها طرفاً من الكلام في الأبواب التي قدمت ذكرها في كتاب « كيفية الاستشهاد في الرد على أهل الخنثى والعناد » مما نستفيق به عن الترداد .

باب الكلام في أقسام المعلومات

جميع المعلومات على ضربين : معذور وموجود ؛ « الموجود هو الشيء » كانت الكائن ؛ [٦] « لأن معنى الشيء ، عنده أنه موجود » يدل على ذلك قول أهل اللغة « شيء » إثبات ، وقولهم : « ليس شيء » نفي ؛ يبين ذلك أن القائل يقول : « أحدثت من ريد شيئاً » ، ولا سمعت منه شيئاً ، ولا رأيت شيئاً — نفي لعدم كونه ؛ وقولهم أحدثت شيئاً وسمعت شيئاً ورأيت شيئاً — إثبات لعدم كونه ورجوع إلى كائنه موجود فوجب أن يكون كل موجود شيئاً وكل شيء موجوداً

والمعذور مُنتفٍ ليس شيء ، شبه معلوم معذور لم يوجد قط ، ولا يصح أن يوجد ، وهو الخلل لمنع الذي ليس شيء ، وهو القول شتاقص ، نحو اجتماع الصدين ، وكوب الحسم في مكائين ، وما جرى مجرى ذلك مما لم يوجد قط ولا يوجد أبداً ، ومعه معذور لم يوجد قط ولا يوجد أبداً ، وهو مما يصح وتمكن أن يوجد ، نحو ما علم الله أنه لا يكون من مقدوراته ، وأحر أنه لا يكون من محوَرِّدِه أهل المعاد إلى الدنيا ، وحق مثل العلم ، وأمثال ذلك مما علم وأحر أنه لا يعلمه وإن كان مما يصح فعله ؛ ومعوم معذور في وقتها هذا ، وسيوجد في بعد ، نحو الحشر والنشر ، والخراب والتواب والعقاب ، وقيام الساعة ، وأمثال ذلك مما أحر تعالى أنه سيعمله وعلم أنه سيوجد ؛ ومعلوم آخر هو معذور في وقتها هذا ، وقد كان موجوداً قبل ذلك ، نحو ما كان وتقضى من أحوال وتصرفات ، من كلام وقيام وقعود ، الذي كان في أمس يوم وتقضى ومعنى ، ومعوم آخر معذور هو مقدور ، ويمكن أن يكون وتمكن أن لا يكون ، ولا يدرى هل يكون أم لا يكون ، نحو ما قدر الله تعالى عليه مما لا يعلم

أيعمله أم لا يعمله، نحو تحريك لساكن من الأحكام، ونسكين لمتحرك منها، وأمثل ذلك

باب الكلام في الموجودات

والموجودات كلها على مرتين : قديم لم يزل ، ونحدث فوجوده أول .

«قديم» هو متقدم في الوجود على غيره ، وقد يكون لم يزل ، وقد يكون مستفصح
لوجوده ، دليل ذلك قولهم : «سأ قديم» ، يسمون أنه لموجود قبل الحادث عنه . وقد يكون
المتقدم بوجوده على ما حدث عنه متقدماً إلى عاية ، وهو «حدث» متأق بوجوده . وقد
يكون متقدماً إلى غير عاية ، وهو القديم ، جل ذكره ، وصفت ذاته : لأنه لو كان متقدماً ،
إلى عاية يُؤقت بها فيقال إنه قبل العالم بعام أو مائة ألف عام لأراد وقت وجوده أنه معدوم
قبل ذلك [٦ ط] وقت : والله تعالى عن ذلك

ونحدث هو موجود عن غيره : يدل على ذلك قولهم : حدث فلان حدث من مرض
أو صداع إذا وجدته بعد أن لم يكن ، وحدث به حدث لموت أو أحدث فلان في هذه
العرصة بناء ، أي فعل ما لم يكن قبل

باب أقسام المحدثات

والمحدثات كلها تنقسم ثلاثة أقسام : خمسة مؤلف ، وحوهر مفرد ، وعز عن موجود

بالأجسام والجواهر

«خمس» هو مؤلف : يدل على ذلك قولهم : رجل حليم ، ويد أخس من عمرو ، إذا
كثر دمه في الخبث ، وليس يسمون ذلك في قولهم «أخس» و«حليم» إلا كثرة
الأجزاء المصنعة والتأليف ؛ لأنهم لا يقولون : «أخس» فيمن كثرت عتوه وقذره ، وسائر
بصريه وصفاته غير الاختراع ، حتى إذا كثر الاختراع فيه تراءى أخراجه قيل : أخس ورجل
حليم ؛ فدل ذلك على أن قولهم حليم ، مفيد للتأليف

والحوهر هو الذي يقبل من كل حس من أجسام الأعراض عرساً واحداً ؛ لأنه متى
كان كذلك كان حوهر ، ومتى خرج عن ذلك خرج عن أن يكون حوهر ، والله دليل

ثبت أنه لا بد لقدرته من تحقق مقدور . وكذلك القديم تعالى قدره عند لم وجوده وعد من
أنه من المتعديس الذين بالأمر من على تحريك الجسم . مرة وعلى تكيته أخرى : فلا يخلو
أن يكون مقدور القدرة على تحريك جسم هو حدث جسم ، محادثة ، أو إحداه معني
فيه أو إعدامه ، أو إعدام معني منه ، أو لا يسه أو معني تحقق نفسه .

ويستحيل أن يكون القدرة على ذلك لا يتحقق ، تقدر كما يستحيل وجوده لا يتحقق
له بمعلوم ودكر لا يتحقق له عند كور . ويستحيل أن يكون مقدور القدرة هو إحد الجسم
وإحدته ؛ لأنه ، بما تحرك في شيء من حال وجوده مع استحالة حدوثه وحدته في ذلك
الوقت ، ولأن ذلك إن كان كذلك فمحصية ، ثبت حدوث الجسم ، وهذا هو الذي يتبعه
بإثبات الأعراض

ويستحيل أن يكون مقدور القدرة ، عدم معني من جسم ؛ لأن ذلك المعني لا يخلو أن
يكون جسم أو عزم ، فإن كان جسم أقروا بغير عدم الجسم ، وصح بذلك حدوثه لاستحالة
عدم القديم عندما وعنده ؛ وذلك ما أوردناه . وإن كان عرضاً قد أقروا بوجود الأخر من
وعنده عند الوجود ، وهذا ما رأينا ، ولأن عدم معني من الجسم من شيء ، يحدث
ولا يكتسب ؛ فمحال تحقق القدرة من شيء يحدث وكتسب ؛ فمحال هذا القول
ولأن الجسم لو تحرك في جهة تبعها ، وبى محادثة حسبها لعدم معني منه مع صحة تحركه مع
عدم ذلك المعني إلى غير تلك الجهة ومحددة . كل من تحركت إلى جهة وعنده التي تحركت
إليها أولى من تحركه إلى غيرها ؛ وفي الأمر يكون ط أولى ، تحرك إلى . تحرك إليه
وأحق به في ذلك الوقت دليل على تضلل هذا القول . ولأن الجسم أيضاً ، تحرك لعدم معني
منه لم يكن هو بالتحرك أولى من غيره من لأحده ، لأن ذلك معني الذي عدم منه من
هو فيه ولا في غيره ؛ فثبت ذلك تحرك كل ما من فيه ؛ فكذلك معني ، وفي الأمر تضلل هذا
دليل على فساد هذا القول

ويستحيل أيضاً أن يكون مقدور القدرة على تحريك جسم ، ليس هو من الجسم
ولا معني سواء ؛ لأن ما ليس هو فيه ولا معني غيره من شيء ، يصح أن يكون حدث
أو مكسب ؛ فمحال أيضاً هذا الوجه وصح بذلك أن قدرة القدرة على تحريك الجسم قدرة
على فعل معني فيه أو اكتسبه ؛ وهذا هو معني قولنا إن شجرة كل متحركاً ، معني .

ويدل على أن قدرة الإنسان على التحرك لا يجوز أن تكون قدرة على نفسه علماً وعملاً
بامتحة كون الإنسان معللاً بالأعضاء وأنه لو صح ذلك وأن يقدر على نفسه لصح أن يقدر
على مثله . ومما يدل أيضاً على أنه لا يجوز أن يكون متحرك متحركاً لا نفسه ولا لعله أن
ذلك . كل كذلك صار قوماً فيه به متحرك شيئاً لا هائلة تحته وحري بحري تسيب ريداً
ريداً . وذلك باطل . ولأن ذلك به كل كذلك لم يكن هو متحرك أولى من غيره ، ولخرج
قوماً متحرش ، عن أن يكون له شدة ومجاعة . وبكل شدة وحداً ، لأنه غير راجع إلى
نفس الجسم ولا إلى معنى سواء : وذلك باطل . وهذا يحيل أن يكون شيء من
الأوصاف مستحقاً للنفس ولا غيره . وفي بعض ما أوردناه به دليل على إثبات الأعراض .

باب الكلام في إثبات حدوث العالم

جمع العالم البدوي والسعلى لا يخرج عن هذين الحسنيين . أعنى الجوهر والأعراض ،
وهو يحدث بأسره ؛ والدليل على حدوثه ما قدمناه من إثبات الأعراض .
والأعراض حوادث ؛ والدليل على حدوثها بطلان الحركة عند محيى الكون ؛ لأنها
لو لم سطل عند محيى الكون لكما موجودين في الجسم معاً ، ولو حب لذلك أن يكون
متحركاً ساكناً معاً ؛ وذلك مما يعلم فساد ضرورة .

والدليل على حدوث الأقسام أنها لم تسبق الحوادث ولم توجد قبلها ؛ وما لم يسبق
أحدث يحدث كقولنا : إذ كان لا يجوز أن يكون موجوداً معه أو بعده ، وكلا الأمرين يوجب
حدوثه . والدليل على أن الجسم لا يجوز أن يسبق الحوادث أن هو باصطراً أنه متى [٨ و]
كان موجوداً فلا يجوز أن يكون متسبباً للأقسام محتتماً أو متسبباً مقترناً ؛ لأنه ليس بين
أن تكون أجزاءه متسببة أو متسببة مرة ثالثة ؛ فوجب ألا يصح أن يسبق الحوادث ،
وما لم يسبق الحوادث فوجب كونه متحدثاً ؛ إذ كان لا بد أن يكون إنمّا وجد مع وجودها
أو بعدها ؛ فبى الأمرين ثبت وجوبه اتقصه على حدوث الأقسام .

باب الكلام في إثبات العنصر

ولا بد لهذا العالم المتحدث متصور من تحدث متصور . وللدليل على ذلك أن الكتلة

لا بد لها من كاتب ، ولا بد للصورة من مصور ، والباء من من ، وأما لا شئ في جهل
من حترنا نكتة حصلت لا من كاتب ، وصيغة لا من صانع ؛ فوجب أن تكون صور
العالم وحركاته من صنع صانع ، إذ كانت أفعال وأنعم صانعاً من سائر
ما يتعدى وجوده لا من صانع من الحركات والتصويرات

ويدل على ذلك علمنا تقدم بعض الحوادث على بعض وأخر بعضها عن بعض مع العلم
بنداسها ، ولا يجوز أن يكون التقدم بها متقدماً لنفسه وحده ، لأنه لا تقدم عنه لوح
تقدم كل ما هو من حده ؛ وكذلك لا يجوز شئاً من ما ليس له من تقدم ، بل يمكن التقدم بها
بالتقدم أولى منه ، لأن شئاً من ما ليس له من تقدم ، بل يمكن التقدم أولى منه ، لأن
دين " على أن له مقدماً قدّمه وجهه في الوجود مقصوراً على مشيئة .

ويس على ذلك أيضاً صحة قول كل جسم من أجسام العالم غير ما حصل عليه
من التركيب ، وصحة قول المخرج من مدور ، وكقول مدور مرصع ، وكقول ما هو بصورة
بعض الحيوان صورة غيره ، ونقل كل جسم عن شكله في غيره من الأشكال ، فلا يجوز
أن يكون ما حصل من شكل معين مخصوص به ، لا يحصل به غيره ، وصحة قوله له لأن
ذلك لا كان كذلك ، بل حصل له شكل خاص فبوجه في وقت واحد حتى جمع فيه
جميع الأشكال المتعددة ، وفي مسددات دين " على إطلاق هذا قول ووجوب " من أن
كل ذي شكل من ما حصل كذلك ثمة في نفسه ووجد قصد كنهه كذلك

باب [في أن الحدوث ليس فاعلاً لنفسه]

والدليل على أنه ليس فاعلاً لنفسه أن ما به ت والأعراض التي لا يصح أن خي ،
والدليل لا يكون إلا حجة مدر : لأن حتى ما كان موانع في به أمره وحده لا نفسه
وكيفية ركنه من حو أن صمم عسكات لا حتى معز فاد " ويس حو أن يكون
كل شئ [٨ ط] من فعل غيره ؛ لأن محقق لا عمل في غيره شئ " وسبب ذلك في
بعد من شاء الله ، ويصح فيه لو صح أن عمل الحدوث غيره وما هو مثل له صح أن عمل
نفسه ؛ إذ كانت بمعنى ما هو فعل له ومن جبه " بل استحال ذلك ما قدمه ولا صح
أن لجميع العالم خالقاً غيره ليس منه .

باب في نه لا يجوز أن يكون صاع المحدثات مشبها لها

ولا يجوز أن يكون صاع محدثات مشبها لها ؛ لأنه لو أشبهها لكان لا يخلو أن يشبه في أحسن أوصافه ؛ وإن أشبه في الجنس لكان نَحْدَه كهي ولكانت قدمة كما أنه قد مر ، لأن يشتمل صاع محدثات على صاع واحد ، وبذلك أن يكون الدين يشتمل على صاع واحد ، وكذلك صاع واحد يشتمل على صاع واحد ، في صورة تشبيهه كان نَحْدَه واحد ، كما أنه مقصورٌ جامع ، لأن صورته لا تقع إلا من موصوفات قدسية من قبل ، وهو صاع أن يكون من حسن أحواله مبركة ، وأن يكون محدث كهي ، وذلك على

باب في نه لا يجوز أن يكون صاع المحدثات نَحْدَه

ولا يجوز أن يكون صاع المحدثات نَحْدَه ؛ لأن صاع أن يكون قد مر ، ولأنه على ذلك أنه كان نَحْدَه لا يحتاج إلى نَحْدَه ، لأن صاع واحد يحتاج إلى نَحْدَه من حيث كان نَحْدَه ، وكذلك يكون في نَحْدَه ، لأن كان نَحْدَه في وجوب حاجته إلى نَحْدَه نَحْر ، وذلك لأن ؛ لأنه كان يستحيل وجود شيء من أحد ذلك كان وجوده مشروط بوجود ما لا عنه من لحدوث شيء قبل شيء ، وهذا هو الذي على ، نظر قول من يعبر من أهل الدهر أن حدوث لا قبل لا وجود

باب الكلام في أن صاع أمه واحد

ومن جوار أن يكون صاع أمه واحد ؛ ولا أكثر من ذلك ، ولأنه على ذلك أن لاثنين صاع أن نَحْدَه ، وبذلك أن نَحْدَه صاع ، كما أنه قد مر ، وأراد أحدهما أحده جسم وأراد الآخر ما منه لحدوث ، فيلحقها المعبر أو واحد منهما ؛ لأنه يجوز أن يتم مبرك من حيث لتصادم مراديهما ، فوجب أن لا يتم مراد أحدهما ، فيلحق من يتم مراده المعبر أو لا يتم مرادهما فيلحقهما المعبر ، والمعبر من تمت حدوث ، وبذلك لا يجوز أن يكون طائفاً .

باب [في أن صانع العالم حي]

فإن قال قائل : قد يدل على أن صانع الأشياء حي ؟ قيل له : الدليل على ذلك أنه
فاعل عالم فاعله ، والدفع العالم الفاعل لا يكون إلا حياً ، انتهى ذلك أنه له جزأان [٩] و
تظهر الأفعال المحركات من ليس بحي ولا علة ولا قدرة ، بل من غير فعل من غير من من
الكتابة والصياغة وما شئت لتصرف يظهر منها وهو مولى محمد بن محمد ، به من غير من الناس
من هذا السؤال ، لم يطرأ له على تصحيح مدحه ، بل من قوم ميت أو موت ؟ وهذا
تجاهل من رآه ، وحجته لم تكن إلى إنشاء مصطلح ، فوجب أن يكون الصانع على
فأحرأ حياً

باب [في أن الصانع عالم]

فإن قال قائل : وما الدليل على صحة ما ذهب إليه في أنه عالم ؟ قيل له : يدل على
ذلك وجود لأفعال تحركت منه ؛ لأن لأفعال محركات لا تقع ما عدا عن ربها وبهم
كالصبيحة والليلة والسحابة والسمكة ، لا من علة ، وأما الله تعالى وأحكامه ، فكانت
أولى بأن تدل على أنه حي عالم .

باب [في أن الصانع متبوع بصير متكلم]

فإن قال قائل : فما الدليل على أنه متبوع بصير متكلم ؟ قيل له : الدليل على ذلك أنه قد
ثبت أنه حي ، وصاحبه ، وعلى صحة أن يكون متكلماً بصيراً ؛ ومتى غرق من هذه
الأوصاف مع صحة وصفه ، فلا بد من أن يكون موصوفاً بتعدد من تحرس واستكوت
والمسمى والصغير ؛ وكل هذه الأمور كانت قد غرق على أنها تدل على حدوث الموصوف بها ؛
فمن يتحرر وصف القديم شيء منها ، فوجب أن يكون متبوعاً بصيراً متكلماً

باب [في أنه مرید]

فإن قال قائل : فما الدليل على أنه مرید ؟ قيل له : وجود الأفعال منه وتقدم بعضها على
بعض في الوجود ، وأحرأ حصصها عن بعض في الوجود ، وبذلك أنه قصد إلى إيجاد ما يوجد منها

ما وجد ولا تقدم من ذلك ما تقدم ولا تأخر منه ما تأخر، مع صحة تقدمه بدلا من تأخره
وتأخره بدلا من تقدمه.

باب [في الرضا والمضغ وأيهما من الإرادة]

فإن قال قائل: فهل نقول: به على عصا رضى، وبه موصوف بذلك؟ قيل له:
أجل! وعصاه على من عصب عليه ورصه عن رضى عنه، لأنه لا إرادة لمرضى عنه
وعقوبة مقصود عليه لا غير ذلك.

فإن قال قائل: ثم انما يدل على أن عصب امرئ حل وعمر ورصه ورجحه وسخطه
هو إرادته لإزالة مرضى عنه ومنعه من رضى عنه ونقص من عصب عليه وإزالة وعصره؟
قيل له: انما يدل على ذلك أن العصب هو ما يمانى كونه ردة للنع وصد، ويكون
العصب مثيرا لضعفه، ورمى سكون بعد مثير ضيع، ولا يجوز أن يكون امرئ
حل وعمره ضيع عنه ويعمر ويسكن ولا يمانى، ورتق من حيث ثبت قدمه وسبه عن
اللدرة على طر، ومنع به شيء يعمره وسبه لإزالة كذا، يستهذه ذلك، من حسبه
ونسكه ومصادرة، ومصادرة صفة، ومنه يمانى عنه، يدى حسن ولا نوع ولا
شكل، ولا مدبر ولا ممانر، ولا مشفع ولا مستصر، ثبت ذلك أن صفة وسخطه وسخطه
منه هي ردة وقصده، من رضى عنه، أنه سخطه وعصره من سخط عنه وحده، أنه عصره
لا غير ذلك، وكذلك لم يمتد بعصر ولا، وحدوده، هو من لإزالة للنع ولا يمانى فقط.

مسألة رضى أنه لا يجوز عنه الشهوة.

فإن قال قائل: فهل يجوز عنه الشهوة؟ قيل له: بلى، لأن وصفه «شهوة»
لإرادة إفعاله فذلك محجوب في معنى، غير أنه قد أحبط وحالف لانه في وصفه تقدم «شهوة»
إذ لا يمكن ذلك من أوصافه وتحدثه، وبأن أرد وصفه «شهوة» فهو من سخطه ومن القنع
بلى لما وقع ونقدت حديث محجوب تمتع عبيده قد مر من قبل.

باب في أنه يراد الحد غالباً قدر جميعاً بصيراه، كما مر.

فإن قال قائل: وما يمتنع أن يصح أن يراد به الحد؟ قد استتم بصير متكلم مرئياً،

كما أنه اليوم موصوف بذلك ؟ قيل له : لأنه لو كان ، فيما لم يرل ، غير حي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ولا مرید لكان لم يرل ميتاً عاجزاً أحرس ما كنا ؟ فتعالى عن ذلك . ولو كان لم يرل موصوفاً بالموت الذي يصاد الحياة والعلم والقدرة لكان يتما يوصف بذلك نفسه أو لغيره قديمة ؛ ولو كان لنفسه كذلك لاستحال أن يحيا ما دامت نفسه كائنة ؛ وكذلك لو كان ، على ما ذكر البطل ، لعدة قديمة لاستحال أن يحيا اليوم لاستحالة عدم مَوْتِهِ القديم ، لأن القديم لا يحور عَدَمُهُ . وإذا استحال ذلك استحال أن يفعل ويؤخذ منه ما يدل على أنه اليوم حي قادر ؛ وفي صحة ذلك منه ووجوده دليل على أنه لم يرل حياً ، وكذلك لو كان لم يرل حياً ، وهو غير متكلم ولا سميع ولا بصير ولا مرید ولا عالم ولا قادر ، لوجب أن يوصف بأصداق هذه الصفات في أرله من الحرّس والكوت والصم والعمى والاستكراه والسهو والحبل والمجر ؛ فتعالى عن ذلك أجمع . ولو كان لم يرل موصوفاً بهذه الأوصاف نفسه أو لغيره قديم لاستحال خروجها عنها ووصفها لاستحالة عدم القديم ، ولو حب أن يكون في وقتها هذا غير حي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ؛ وذلك خلاف إجماع المسلمين .

باب [في أن القديم لا يحور عليه العدم]

باب فان قيل ولم قلتم (١٠) أن القديم لا يحور أن عَدَمُهُ ؟ قيل له : لأجل أنه لو عُدِمَ لصح وجوده بعد عدمه على سبيل الحدوث ، كما أنه قد صح له الوجود من قبل ؛ فهو حدث لكان يُحدث نفسه قديمة لنفسه ، إذ نفسه كان قديمة ، ونفسه قد وجدت ما حدثت ، وهي تلك النفس فيها ؛ ويحار أن يكون القديم قديم لنفسه يُحدثها لنفسه ، كما يستحيل أن يكون السواد سواداً لنفسه يياضاً لنفسه .

وسئل على ذلك أيضاً أنه لو حار عدم القديم بعد وجوده لوجب أن تكون دمه مما يصح عليه العدم مرة ولو حور أخرى ؛ وهو كات كذلك لحرت بحرى سائر الدورات محدثات التي حور عيب لعدم مرة ولو حور أخرى ؛ ولو كات كذلك لاحتحت إلى مُوجدٍ يحددها ، كما أن الحدوث التي هذه سببها لا تكون بالوجود وفيها بالعدم إلا بعد قصد قاصد وإرادة مرید تكون موجودة بارده ومتضمنة مشتهة فعلاً بحراً عنق قديم يُحدث لم يحز عليه العدم بعد وجوده .

صفة ما وجد وشاهد ، حتى يبقى وجود الزوم والصفالة وماء البحار والأحمر والأصفر من
السات ؛ فما لم ينجب ذلك أجمع ، وكان القضاء بذلك قضاء بالجهل ، نزل التعلق بمحرد
الشاهد والوجود ، وزال جميع ما يسألون عنه من هذا الجنس .

باب الكلام على لقائين بفعل الطباع

فإن قال قائل : لم أسكرتم أن يكون صانع العالم طسعة من الطباع وجب حدوث
العالم عن وجوده ؟ قيل له : أسكرنا ذلك لأن هذه الطبيعة لا تتحلل أن تكون معنى موحوداً
أو معدوماً بيس شيء . فإن كانت معدومة بيس شيء ، لم يجر أن تعمل شيئاً ، أو أن
يكون عنها شيء ، أو ينسب إليها شيء ؛ لأنه لم حال ذلك ، حاز وجود الحوادث من كل
معدوم وعن كل معدوم ؛ لأن ما يقع عليه هذا الاسم فليس بدات ولا يختص ببعض الأحكام
والصفات . فلو كان منه ما يحدّث الأفعال أو نجب عنه ، صنع ذلك من كل معدوم ؛ وذلك
باطل باتفاق .

وإن كانت الطبيعة التي نسبت إليها السائل حدوث العالم وعلقه بها معنى موحوداً ، لم
تتحل تلك الطبيعة الموحدة بعدم لحدوث العالم من أن تكون قديمة أو محدثة . فإن كانت
قديمة ، وجب أن تكون الحوادث الكائنة عنها قديمة ؛ لأن الطبيعة لم تزل موجودة ،
ولا ماع من وجود الحوادث الموحدة عنها ، فيجب وجودها مع الطبيعة في القدم ، كما يجب
اعتداد المحرر مع وجود طنبه ، وحراق الدر ، والتحلال الطنح ، والإشكار مع وجود طبع
الدر ، والسموم ، والشراب ، دالم يجمع من ذلك ماع ؛ فكذلك يجب وجود العالم في
القدم ، وإن كان محدثاً مع وجود الطبع الكائن عنه عدم ، إذا لم يجمع من ذلك ماع .
وإن إبطال وإدعم على استحالة قدم الحوادث دليل على أنها لا يجوز أن تكون حديثة
عن طسعة قديمة .

[١١ ط] فإن قالوا : هداية مكم في قولكم إن صانع العالم لم يزل قادراً على إيجادها ؛

لأن قدرته على الإيجاد قديمة ، قل لا يجب ذلك من وجوبه ؛

أحدهما أسأخن لا يرع أن القديم ، سبعة ، ودر عديدة في الأزل على أن تكون الأفعال

مع القدرة ، ويتم قول به قادر على أن يشاء الأفعال وعلى أن يحدّثها في زمن قد كانت

فله معدومة ؛ ومحال أن تكون قدرة على ما لم تكن معدومة قبل وجوده ، ثم يجب قدم
الأفعال لقدم القدرة عليها .

والأمر الآخر أن نحن لا نرى أن قدرة القديم سبحانه على الأفعال ، ولا موحدة لها ،
حسب ما قولوه أتم في يجب الطبع حدث ما يحدث عنه ، وكونه علة له ، ووجوب
كونه عنه . ولا يحيل أن توجد قدرة قديمة لأجل ، وهو غير معلوم ، وإن كانت على
صفة ما يصح أن يقع بها ، وكل هو ، معنى ، على صفة من يصح أن يفعل بها ، وكل
لمعدوم معدوم ، يصح أن يخرج إلى الوجود . ولا مانع منع من خروجه ؛ لأن قدرته ليست
معية ولا سبب بقدره ولا موحدة له ، وأما زعمون أن الطبع الكائن عنه المعد ، وكل
طبع كان منه أمر من الأمور ، موجب لما يحدث عنه ومقتضى له ، رد به منع من ذلك مانع ،
فيان الفرق بين قولنا وقولكم .

وكذلك ادعوا أن زعموا هذا ، في رد الله تعالى للأفعال ، وإن كانت قديمة
عنده ، لأنها على قولهم ، يكون الفعل على ترحي ، ولأنها ليست علة لوجود المراد .
فإن قالوا ، إن هذا الطبع القديم هو شيء ، حتى أنه قد يرس موحس للفعل ولا علة له ، بل
يفعل بالقدرة والاختيار ، أو زوايا هو وصاحبه ، معنى ، وإن جامعوه في سميته طبعاً ،
وكان هذا عند ، محطاً ، ما شرع لا يفعل .

وإن كان الصبح ، يحدث له ، فلابد أن يكون حادثاً ، عن طبع أولاً عن طبع ؛
فإن كل حادث عن طبع ، وأخته ، وحسب يقين ، يكون من الصيغة كائنة حادثه عن
طبيعة أخرى أو حتم ، وكذلك القول في طبع الطبع ، تدل على علة ، وهذا يحيل وجود
العالم ؛ لأنه متعلق بوجوده لا غاية له ؛ وقد ثبت استحالة خروج ما لا غاية له إلى الوجود ،
كما ثبت استحالة اختراع الحركة عن مكان والسكون في محل ، حذمه . فكأن
استحالة وجود المعد وحده ، له علق ، حرج ، حركة عن مكان وسكون فيه يقيناً ،
لذلك أيضاً يجب استحالة وجوده وحده ، ، إذا علق ، حرج ، طبع ، هي حوث لا علة
[١٢] و[١٣] ؛ وفي صحة وجوده وحده دليل على فساد هذا القول

وإن كانت الصيغة موحدة لحادث له ، حادثه لا عن طبيعة أو حتم ، حرجاً ،

حدوث العلم لا عن طبيعة أوحته ، وحدوث الإسكار ، والإحراق ، والتعريد ، والتسحين ،
وسائر الحوادث لا عن طبيعة : كذا أنه وحده حدوث 'تحدث' واحد لا من 'تحدث' لآخر
حدوث سائر الحوادث لا من 'تحدث' ؛ وهذا يسطر قوهم : كانت طبيعة حدث العالم عنها .
وعلى أن هذه الطبيعة ، إن كانت 'تحدث' ، فلا يجوز أن يكون 'حدث' 'تحدث' أو لا ،
فإن كانت 'تحدث' من 'تحدث' ، فلا يجوز أن يكون 'حدث' 'تحدث' طبع أو غير طبع ؛ فإن
كان 'حدث' طبع وكان طبعه أيضا 'تحدث' ، وجب أن يكون طبعه 'حدث' ، و'تحدث' طبع
'تحدث' به 'تحدث' أدنى ، أي غير عليه ، وذلك محال . وإن كان 'تحدث' الطبيعة 'حدث'ها غير
طبع ، حار حدوث العلم أيضا من 'تحدث' من سبى طبع ؛ ومضى ثبت الطبع . وإن
كان 'تحدث' لطيفة حتى حدث العلم عنها قديما ، وكان طبعه قديما ، وجب قدم الطبيعة
وقدم العلم السكوني عنها على ما سلف من قبل هذا ؛ وهذا صريح في أنه لا يجوز أن يكون
العالم حادثا عن طبع من الطبائع .

وأما قول من قال : إن العالم بأمره مركب من الطبائع الأربع : الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة ، فيه دليل من وجوه : أحدها أن هذه الطبائع أعراض 'تحدث' متصفة
على الأقسام : لأنه محال اجتماع الحرارة مع البرودة في محل واحد ؛ فوجب حدوث الحرارة
بعد عدال البرودة ، وكذلك : صفة بعد اليبوسة ؛ فهذه الطبائع حادثة بحركة الحركة
والسكون والسود والابيض وسائر الأعراض المتصفة ؛ فوجب 'حدث' واستحداثها كغيرها
قديما أو بعد سكونية حريرة وروية وجودة وسوسة قديمة ؛ به ؛ لأن 'تحدث' لا يجوز
أن يكون بعدا ، فقديم . كما لا يجوز أن يكون حركات الحركة والسكون مفصلات عن
كليات قديمة ؛ فوجب نقضه على حدوث هذه صانع ومنها حادثه من غير صانع
فكذلك حار 'تحدث' سائر هذه عن طبيعة

وعلى أن قد شئت هذه لأحد من أعراض ، وثبت أن الأعراض لا يجوز أن يفعل
شيئا ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا حيا ؛ وهذا صريح ؛ لأن كل شيء محكم ؛ فو 'تحدث' أن
سكون هذه خلق الله تعالى .

وبما أن على سبيل قدم هذه صانع ؛ كانت قديمة ، وكان العلم حادثا عنها ،

لو حب قدمه مع قدمها على ما يشاء من قبل ؛ إذ لا مانع يمنع من كونه معها . [١٢ ط]
 فإن قالوا : كذلك نقول ، قيل لهم : فإذا كل الطبع قديماً أربياً ، وكان الكائن عنه قديماً
 أربياً ، فمن كل أحدهما أن يكون موجباً للآخر وسبباً له أولى من أن يكون السبب سبباً
 وعلة ؟ فلا يحدون في ذلك شيئاً .

وإن قالوا : لعلنا نتحدث بتركيب والتصوير عن اختراع هذه الطائعات واحتلاطها دون
 وجود دواتها ، قيل لهم : فختاروا عن احتلاط هذه الطائعات ومزاجها أهو أم معنى
 سواها ؟ فإن قالوا : هو معنى ، قيل لهم : معنى قدبنة الأعيان ؛ فيجب فيه تركيب العالم
 وتصويره لتقديم الاحتلاط ؛ وإن دوا معنى سواها ، قيل أقدم هو أم تحدث ؟ فإن قالوا :
 قدم ، قيل لهم : فيجب فيه التصوير وتركيب تقديم الاحتلاط لموجب لذلك ، وإن قالوا :
 تحدث ، قيل لهم : أفين طبع حدث أو من غير طبع ؟ فإن قالوا : من طبع غير الطائعات الأربع ،
 أفروا طبع خامس ، وتركوا قولهم ؛ وإن قالوا : بغير طبع ، قيل لهم : فأسكرهم من جوار
 حدوث تركيب لعله وسائر الأشكال بغير طبع ؟ فلا يحدون من ذلك محرماً .

ونقل لهم : كيف احتضمت هذه الطائعات لأربع وتركبت في الأحكام ، وهي لم تزل
 متدفرة متدسة ، حتى كل واحد في القدم غير حيز صاحبه ، وطبع كل شيء من مهب العدم
 عن صاحبه والنور عنه ؟ وهل يدور أن يجمع شيئا . أحدهما ثقبيل بهوى وينزل بطمعه ،
 والآخر حفيف متصاعد بضمه ، من غير حيز محضهم وجمع يقسمهم على الاختراع ، لأن
 ما هـد سبيله متى هـم على الاختراع تزداد من الاختراع والتقارب إلا معداً ؛ فإن قالوا :
 هذا صانع ، طبعه فهرت هذه صنعة على الاحتلاط والاختراع حد التدور والتدعد
 وانتد ، تركوا قولهم ، ونشرو صفاً حاك وصفاً غيرها ؛ وإن أحاد ذلك بغير صانع ،
 تموا اختراع الخلف والقتل ، وتحد وتصلطه ، بغير سبب ولا جامع ، بل بسببتهما وسوّم
 أنفسهما ، ولا فصل في ذلك

وأما اعتقادهم بأنهم : عدو جسم يحوم من هذه الصنعة الأربع ، فوجب أن يكون
 الأجسام مركبة من ، فبه وجب عصبها أن يكون الأجسام مركبة من النور والظلام
 ولأنهم وخطومهم . ونحو واحد كائن وسكانه وترما لا تنفك منه الأجسام ؛ وفي بطلان
 ذلك دليل على بطلان ما دنا

وعما يدل أيضاً على فساد ما ينسبون إليه من إثبات فعل الطائغ أنه لو كان الإسكار والإحراق والتبريد والتسخين والشع والبرق وغير ذلك من الأمور الحديثة واقعة عن طبيعة من الطائغ ، لكان ذلك الطبع لا يجوز من أن يكون هو نفس الجسم المنطوع أو معنى سواء ، فإن كان هو نفس الجسم [١٣ و ١٤] وجب أن يكون تدوّل سائر الأقسام يوجب حدوث الإسكار والشع والبرق ، وبخاورة كل جسم يوجب التبريد والتسخين ، لقيام الدليل على أن الأقسام كلها من جنس واحد ؛ وقد غمّ أن الشيء إذا وجب أمراً ما وأثر تأثيراً ما ، وجب أن يكون ما هو مثله وما حاشه موجباً لمثل حكمه وتبريداً ، كالسوادق الموجودين بالخل ، والمركبتين في الجهة الواحدة ، وما جرى مجراها من الأقسام ؛ وفي العلم باختلاف ما يحدث عند تدوّل هذه الأقسام دليل على أنه لا يجوز أن يكون موجباً لشيء منه بعض الأقسام ندى هو محاسن لسايرها ، وأن الشع والبرق والإسكار تدوّل وحدث عن تدوّل الطعام والشراب لوجب حدوث ذلك عند تدوّل الحصى والزباد والخبث والمغسل وأن يحدث البرق والإسكار عند شرب الخل والسمان وسائر ما تسمى بالخمات والحمات أيضاً ، لأنها من جنس الصفاء والشراب

وإن كان ذلك الطبع ندى يؤمنون إليه عرصاً من الأعراض قد يسهل عليه من وجوه أحدها أن الأعراض لا يجوز أن تكون مائة ، كما لا يجوز أن فعل الأفعال الأربعة والأقسام وعينهم من أحاسن الأعراض ، وكما لا يجوز أن تنضم دوائق المحركات من الصبغة والسحابة والسكنة شيء من الأعراض ، ولا بيت ولا الحد ، وعلى أنه لو حار وقوع هذه لأفعال من الشع والبرق والإسكار والصحة والفساد من الأعراض ، حار وقوعها من اموات ؛ وبو حار ذلك ، حار أن فعل نحن جميع ذلك ؛ لأن فادرون علمون مرسون ؛ فوقع هذه لأفعال من الحى العلم انقدر أقرب في عقل كل عاقل من وقوعها من الأعراض واموات ؛ وفي صدر ذلك عيب دليل على أنه أشد مدبراً على من قضا عن صفت ؛ ولأن هذه الأمور لو كانت حديثة عن طبع ، هي أعراض موحودة بهذه الأقسام لمصوعة بخو النار والطعام والشراب ، لم تغض سبب الأعراض من أن يكون موحودة بالأقسام عن طبيعة أو غير طبيعة ، فإن كانت موحودة بها عن طبيعة أخرى وجب اتفاق ذلك بتدلية له ، كما يتبين من قبل ؛ وإن كانت موحودة عن غير طبيعة ، حار أن تخفى أيضاً ، لأنها

وحدود الإسكار والشمع والري عن غير طبيعة توجب ذلك ؛ وهذا يظن إثبات الطمع
إطلاقاً ظاهراً .

ويقال لم أيضاً . حَبَرُونَا عَنْ هَذِهِ الطَّمَعِ مِنْ أَى أَحْصَاءِ الْأَعْرَاصِ هِىَ ؟ وَمِنْ أَى
قَبِيلِ هِىَ ؟ فَلَا يَجِدُونَ إِلَى ذِكْرِ شَيْءٍ سَبِيلاً .

ويم بدل على فساد فعل الطمع أيضاً أنه لو حار وقوعه مع ١٣ ط [الحوادث من
الشمع والري ، والصحة ونتم . ولادة والألم ، من طمع ليس يحى ولا قادر ولا فاسد ،
لحد وقوع البردة والطر واستكته ودهنق اصبيغة واسحرة من طمع وعن طمع ليس يحى
ولا قادر ولا عام . كما أنه لو حار استفسه مع الحوادث عن نحدث بها عني سألهم عن ذلك ؛
فلما كان جهة تعلق البردة به عن حتى قادر هي كونهها فعلا حادثة دون كونهها بردة ، ثبت
أن سألهم الحوادث مشاركة للإفادة في وصف الحوادث تحت حجة على ما يخرج إليه البردة من
فعل حتى فاد

ويم بدل على بعض قولهم مع الطمع غلبت بحوب وحوادث كل معان حلة ، كما
وُجِدَتْ وَكُنَتْ ، وكما وُجِدَ مِنْهَا ، ووحوب كثيرة نُسبَتْ عِدَّةُ كَثْرَةِ أَسْبَابِهَا ، على قول
من أثبت لسنن . مستب . ألا ترى إلى وحوب كونها لغيرها عما بالشئ . والمريد حريداً له
كل كبر له البردة ، حله له وُجِدَ بِهِ أَمْثَالُهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ وَوَقَان ، وما عجز أن توجد به
علة الحكم في بعض الأماكن والأشياء ولا تأخذ الحكم ؟ وكذلك يجد علة له ثلث تولى الألم
عن الصرب وذهب الحبر علة له من أن كثرة عِدَّةُ أَسْبَابِهَا وَبَشَتْ عِدَّةُ كَثْرَةِ الصرب
والاعتماد والندم . وكذلك يجد . كل لإسكار والشمع والري وماه نزع حادث عن طمع
الشرب والعطش والسقي وتسميد ونحو الشمس ، وحب أن يردد هذه الأمور ما كانت
الأحسام محتلة لها عند وجودها من ما أوجب ذلك وسأله : فكيف يجد أن يرد الزرع
ويبقى ، وما يقع حداسه في مستقاة حارة ، يد تسميته وتقيته وكثير تسميده وبساره
للشمس ، حتى يربس يد وسقى ، وثى يوجب هذه الأمور الزيدة ، في غير ذلك يزرع
وحيه ، كما يوجب ذلك في وقت عادة حروجه وفي عطش أن اسقى وتسميد عود شجرة ،
إذا بلغ مقدراً ما ، وأنه لا يوجب في ذلك غير حين مائه ، دليل على سقوط ما فيه . وكذلك
هو أن الإنسان أكل وشرب فوق شبعه . . يحدث له أذى من الشمع ويؤى ما يحدث عند

الحاجة إلى تناول الطعام والشراب ، بل يعتبر ذلك ضرراً والمآل إذا كان هذا هكذا وحب
بطلان ما قالوه ، وقد أن تكون الطائفة التي في هذه الأشياء رغبة موحدة لهذه الأمور ،
لا على حد يحتاج العلة للحكم ، ولا على سبيل ما يؤيد عن سبب وجبه ، على مذهب أصحاب
التولد . وقد ثبت أيضاً قد قدمناه أنه لا يجوز أن تكون الأعراض علة للأفعال ؛ فمثل
ما يشتبه من [١٢] هل الطائفة أو بعضها لهذه الحوادث .

فأما ما يهتدون به كثير من أنهم يسمون حب واضطراب أن الإحراق والإسكار
الحادثين واقعا عن حرارة النار وشدة الشراب ، فبه جهل عظيم . وذلك أن الذي شاهد
وختشه ، هو تغير حال الجسم عند تناول الشراب ومحورة الدم وكونه سكران ومعتق ومتعباً
عما كان عليه فقط ؛ فاما المبررات هذه الحادثة المحددة من قتل من هي ، فإنه غير
مشاهد بل مُدْرَكٌ بدقيق الفحص والبحث فمن قتل به من قديم بمخترع دادر ، وهو
الحق الذي ذهب إليه ؛ ومن قتل يقول به من فصل الإنسان الذي حاور أسيراً وسأول
الشراب ومتوذاً عن فعله لدى هو سبب الإحراق والإسكار ؛ ومن قتل يقول به فعل
الطبع في الجسم ، ولا أدري أهو نفس الجسم نطوع أم معنى فيه ؛ ومن قتل يقول إن
الطبع عرض من الأعراض ؛ فكيف يدرك حقيقته ما قد حُتِفَ به هذا الصرت من
الاحتلاف ، بالمشاهدة ودراسة خواص ؟ وله حار لزم أن يزعم أنه يعلم صحة فعل الطبع في
الجسم بحدوث من هذه الأمور ، اضطراب ، حرارة ، أن يدعى أن بعد كذب مدعى ذلك
اضطراباً ، وأنه هو مضطرب إلى ذلك ؛ وهذا لا حجة هي في الخلاص منه . وقد ثبت أن
ما نعلمه ضرورة ودرث خواص لا يجوز أن يعتمد على خفيته وإنكاره قوم منهم ثبت الحجة
وتقطع العذر ، كما لا يجوز مثل ذلك في ححد وجود ، الله ، فوفد والأرض تحت ،
وسمع كلام السائل في هذا الباب ، وفي ححد أكثر العلم ولزم فعل طبع والعلم
هذه الطائفة أصلاً دليل على جعل مدعى هذه الدعوى .

وعلى أن كثيراً من المتكلمين ينكر العلم بوجود حوادث هي بحرق وإسكار من جهة
الاضطراب ؛ فكيف بعد حدوثها من تحت جبهة وعن شيء . حسه اضطراب ؟ وكثير من
الذين يجهلون وجود هذه لأمر من وأعيانهم ، فكيف اضطراب مع ذلك من أمر مدعيها ؟
وعلى أن سائر المتكلمين وأهل التحصيل قد طفقوا على أن حدوث الشيء وكونه من عدم

لا نعلم صطراً ، فكيف نعلم نحن حدث ؟ وعن أى شيء حدث اضطراباً ؟ والعمى يحدث
الشيء وما حدث عنه فرع العلم بأنه تحدث ؛ وهذا ما نعلمه تحدث ، اضطراباً ، ولم نشاهده
معدوماً قبل وجوده وموجوداً بعد عدمه ، فكيف يصطبر إلى نعيم تحدثه ، لولا اتملة
والذهاب [١٤ ظ] عن التحصيل ؟

ويقال لهم في هذا أيضاً : لو قال لكم قال من معتبر القاضين ، تقول : أى أعم حدوث
الأمم وذهب السهم والمحرم متوحد عن ، أى والدمع والاعتدال ، وكذلك لكسر وانقطع
وتأليف الأجسام عند حركات البشائر واعتدالهم ؛ وبى أشدهم وحده ، اصفرار ، هل
كان في دعواه ذلك إلا نترسكم في ادعاء فعل الطباع ؟ لأنه يقول ، وتحدث هذه الأمور
تحدث بعد لرمي والاعتدال والعرب والرحم والصكة وحسن ذلك ، فيشلق في ذلك مثل
ماه منقتر ؛ فإن سوتعود ذلك ، صدروا إلى نيت التولد وركوا قول فعل الصاع ، وبى
امتنعوا منه لم يجدوا إلى الفصل سيلاً .

وعرض معتبره في القول ثبوت هذه الأمور عن الصكة والضرب والسنة قول
المشيش للصاع ، فلا يجدون في ذلك فصلاً

وإن قال أصحاب الطباع : قد وجد هذه حركات والاعتدال أحياناً غير متولدة ،
لما ادعته المعتزلة ؛ فبطل أن تكون متولدة في حال من الأحوال ، قبل هم وكذلك قد
يوجد تولد اشتراب ومحوه من جهة مع عدم لإحد في وإسكار ؛ فبطل أن يكون
الإحراق وحده عن فعل الصاع ؛ فإن ذلك لا يعمل طبعاً لأشدهم والآدوية مع عدم
صاع هذا ، قيل . وكذلك قد تولد هذه لأسباب مع عدم نوع من مسبباتها ، ولا فصل
في ذلك .

فقد قول كثير من هؤلاء ، في الصفة طبيعة حاسة ليس بحركة ولا برودة ولا برودة
ولا بومة ، فيه أحسن قول ، بل لا حاجة إليه ، فيقول هم : فيهم ذلك ، وما ذلك
عليه ؟ فإن ولو لا ، وحده نعت شجرة حركة دوية تسير مدية ، ولا يصح أن شجرة
في حيات هذه الصفة ، ولا أن نعت ويسكن بدلا من حركة ، فوجب أن يكون له
طبيعة حاسة ، لأن بدلا على طابع لأحد ، حركاتها في جهة ما هو وسفل ، فيقول هم

لم قلتم هذا ؟ وما المحجة فيه ؟ وما يدريكم أن القلث لا يجوز أن يسكن يوما ما ، ولا أن يتحرك حركة مستقيمة في إحدى الجهات الست ، وإن كنتم لم تجدوا ذلك قط ؟ فإن قالوا : لأن ذلك لو جارح أن يتحرك الماء والأرض سَوَمَ أنفسهما إلى فوق ، وأن تتحرك النار سَوَمَ نفسها إلى أسفل ، قيل لم ما أنكرتم من حوار ذلك ، إن كان هاهنا متحرك يتحرك سَوَمَ نفسه بغير تحريك يحركه ؟ وما في وجودك سندر هذا اليوم^(١) ما يدل على استحالة .

[١٥] ثم يقال من الدليل أولا على أن هاهنا متحركا تحركه سَوَمَ نفسه بغير تحريك يحركه ويختزع فيه الحركة أو من غير أن يكون ودرا على تحريكه ومختارا لذلك ؟ فلا يجدون إلى تصحيح ذلك شيلا .

ثم يقال لم : فيجب على اعتلالكم هذا استواء طبع الجو ، واسر واد ، والأرض ، لأن الله والهواء يتحركان أنه اضمد سَوَمَ أنفسهما ، ولا تتحركان في غير هذه الجهة ، فيجب استواء طبعهما لاستواء حركتهما ، إن كان اختلاف الحركات دأ على اختلاف الطبع ؛ وكذلك يجب اتفاق طبع الجو والأرض لاعتدال حركتهما في جهة أسفل ، وهذا ترك قولهم إن الجو رطب ، والأرض صلبة ، وهو رطب ، والنار يابسة . فإن قالوا : الأرض أقرب حركة من المركز من الجو ، فوجب اختلاف صفتها ، قيل هو فوجب بحكمة جميع الصفعة التي يمن عليهم من الأرض طبع الصفعة التي على مركزها ، لأن ذلك أقرب حركة إلى المركز ، وكذلك القول في تركيب الصفحت : وهذا ترك قولهم

وبين لم : يجب على اعتلالكم هذا أن تقسوا على اتفاق طبع كلية الماء والأرض والنار والهواء ؛ لأن من طبع كائنات هذه الأقسام ما تقف في عالمها لدى هو موضع مركزها وأن لا تتحرك عنه ؛ فإن صدقوا في ذلك تركوا قولهم ، وإن وافق اتفاق كليات هذه الأشياء في السكون في مرا كثرها بمواضع كلياتها لا يدل على اتفاق صفتها ، قيل هم : وكذلك اختلاف حركات حركتها موجودة في عدم لا يدل على اختلاف طبعها ؛ ولا فصل في ذلك

وقال لم أصفاً يجب على موضوعكم هذا أن يكون طبع حركتها هذه لأش . محله

لكتباتها ، وأن يكون طابعها خلاف طابع كتباتها ؛ وذلك أن من شأن هذه الجريئات الموحدة في علما الحركة ومن شأن كتباتها السكون والوقوف ؛ فيجب لذلك اختلاف طابع الجريئات والكتبات ؛ فإن صدقنا على ذلك تركوا قولهم ؛ وإن أنزه قيل لهم : فما أسكرتم أيضاً من اتفاق طبع تلك والسر وهواء والماء والأرض ، وإن اختلفت حركات هذه الأمور ؟ فلا يحدون إلى دفع ذلك سيلا .

باب الكلام على المنجمين

(١٥ ط) إن قال قائل : فما أسكرتم أن يكون صانع هذا العالم ومصوّره ومدبّره وخالقه وصارّبه ومستلب الأفلاك السبعة التي هي الطوائع : الشمس والقمر ورجل والريّج والمشتري واورهرة وعطارد ؟ قيل له : أسكره ذلك علما بمحدث هذه السموم ، وأنها حارية بحرى سائر أحياء العالم ؛ وذلك أنه قد حار عينا من الخدّ وانهاية وتكليف والحركة والسكون والانتقال من حال إلى حال ما يجوز . على سائر أحياء لعالم ؛ فوجبا أن يكون قديمة ، مع ما وصفا ، مدر قدم سائر الأحياء

والدليل على حدوث هذه الأفلاك علما بأن الشمس تكون في برج الحمل ، ثم تنقل إلى برج ثور ، ثم إلى غيرها من الدواجر ؛ وقد علم أنها لا تجوز أن تكون كائنة في برج الحمل ومتحركة إليه لئيب . ومعب ؛ لأن ذلك لو كان كذلك ، لم تخلم عنها إلا وهي كائنة في برج الحمل ، ولو حب أن تكون لم تر أن كائنة فيه لئيب ، ولا تر أن كذلك وأن تستحيل حروجه عنه وانتقالها منه ، إذ كانت كائنة فيه عيب ، كما أنها إذا كانت قديمة لئيب ، وجوها لئيبها استحالة حروجه من القدم وجوهية ؛ وفي عدم لخروجها من كل برج إلى غيره وأن كونها فيه مصداً لسكونها في غيره دين أنه لا يجوز أن يكون كونها في هذه الدواجر قديمة ؛ لأن ذلك لو كان كذلك ، لو حب أن تكون في برج الحمل في حال كونها في برج الثور ، ولم يكن أن تكون في أحد مكاني نوى من أن تكون في الآخر ، إذا كان كونها فيها قديمة لم تر أن موجوداً ولا يزال كذلك موجوداً ؛ وإذا لم يعر ذلك ثبت حدوث حركات هذه الأفلاك وأن كونها ، ونست بذلك حدوثها ؛ لأنها عنده وعدم لم

توجد قط مفككة من هذه الأكوال ؛ وما لم سبق الحوادث فهو محتمل كونه متحدثاً . وقد
أقصدنا من قبل قوّة من زعم أن الحوادث لا تؤثر لها ما ينبغي عن رده ؛ فوجب القضاء
على حدوث هذه الأجسام ، وقد قام الدليل على أن الجسم متحدث لا يصح أن يفعل في
غيره ، وأنه لا توجد أفعاله إلا في نفسه ؛ فزعم أن تكون هذه الأفعال الأرصية من فعل
الأفلاك ؛ إذ ليست هذه الأفعال موجودة بذواتها .

وعلى أن هذه الأفلاك ، إذ كانت حدثت في وجودها ، فلا يتخلو من أن يكون لها متحدث
مقدر ، أو لا يحدث لها ولا مدثر ، فإن كان لها متحدث ، حار ووقوع آثار لأرصية
ولعمريه وسائر الحوادث من غير متحدث هو محتمل في غيره ، وإن كان لها متحدث ، فلا يتخلو
أن يكون أحدثها بالطبع أو بقدرة ولا حذر ، فإن كان أحدثها بضع ، وجب أن يكون
قديمه أقدم البصيص لشيء وحدث عنه ، على ما ذهبه ، وحررت عن أن يكون ١٦٦ متحدثه ،
وقد بينا قسداً ذلك من قبل ، وحينئذ يكون سائر الحوادث وإن تميزت حادثه بطبع ذلك
البصيص الحديث هذه الأفلاك دون طبع هذه السكونك ؛ فتكون كل الحوادث وأفعاله
بطبع ذلك الفاعل ؛ وإن كان أحدثها بغيره ، ولاختيار ، فلا يتخلو أن يكون قادراً على
ألا يكون الحوادث التي يحوط وجودها عند كون الشمس في برج الثور
ومقابلتها لما قالته ، أو غير قادر على ذلك ، فإن كان غير قادر عليه وجب مماسة هذه
الأفلاك له وعلتها إياه ؛ وذلك يقتضي نفسه وحدونه ؛ وإن كان صاحبها قادراً على التمتع من
وجود هذه التأثيرات مع وجود الأفلاك ومقابلتها وزعمها وتسميتها وثبوت طبعها ، ويندر
على إيجاد غيرها من الحوادث ، بطل أن تكون لهذه السكونك أفعال وتتميز وصدغ توجب
حدوث ما يحدث في عالم ، وثبت أن ذلك أحتمل من غير مدثر ، متحدثه به شاء ،
وبتركه شاء ، وما ينبغي أن لا يتخلو أن يكون هذه التأثيرات والحوادث لأرصية
والسوية من فعل هذه السكونك ؛ كنهها لو كانت من فعلها ؛ فإن من أن يكون فعلت
هذه الأمور ، وهي ذاتية عيبها أو غير قادرة على ذلك ؛ فإن كانت غير قادرة على ذلك
ستحل وقبح الأفعال منها كما ستجيب وقبح القصد والاختيار وحل الإشكال وعمل
لحمسه ودون السكونك والساحة والربع ، وساحة عدم وعدم ، فمن يتحدّر ؛ وذلك
لأن الفعل يجب على ما هو من حيث كان فعلاً ؛ فإما حار وقوع بعض الأفعال

من غير قادر ، خرج جميعا عن الحاجة إلى التعلق بقادر ؛ وفي مطلق ذلك دليل على أنها لا تخور أن تكون غير قادرة . وبين كانت قادرة على ما كان منها ومخترة له فلا يجوز كل واحدة منها ، قدبة كانت أو محدثة ، من أن تكون قادر على بحصة الآخر من فعله والاستعداد بوجود مراده دون مراد مخالفه ، أو لا يكون في قدر على ذلك ، أو يكون بعضها قادراً على هذا وبعضها غير قادر عليه ؛ وفي معهم دليل التامع بينه ، فإنه منفسد لقولهم وموجب لحدوث سائر هذه الأفلاك ؛ وفيه ترك نذيرهم بغير

فمن من قبل من استحسن أن هذه الكواكب محدثة وأن حية قدرة قصدة بانه حوز تانها ولحوق المعر بها ، فانه لا سبيل لهم إلى العلم بكونها قدرة مخترة ؛ وما معهم فيه سوى الدعوى ؛ فيقال لهم : لم قسم إن هذه الأفلاك حية قدرة ؟ فإن قوا : ظهور ما ظهر من سيرها وقطعها البروج وكويها فيا على ترتيب وعصم وفي الأوقات المعينة ، [١٦ ط] فين هم وما ندس على أن هذه الحركات من فعلها وأنها قدرة عنها ، مع علمنا وإياكم بأنه قد يتحرك الحى واليت والتقدر ومن ليس تقدر ، وما في ظهور الحركات منها ما يدل على أنها قدرة ؟ وما أنكرتم أن يكون صانعاً لغيره وقطع البروج فيها ؟ فإن قالوا : لدى به سم أن ما ظهر من حركات الدس وبصرهم فمن لم به سم أن سير هذه الكواكب وكويها في البروج فعل لها ؛ يقال لهم : لم قسم ذلك ؟ وما أنكرتم أن يكون عم الإنسان أن هذه فاعلة لقيمه وقعوده وصروب بصره شفق قدره هو وجوده لعمه قدرة على ذلك ومخترة له ، وعلى خلاف صفته بد دفع وسحب واضطر إلى حركة مثل حركة الحى والفالج ، وأن يكون عليه بأن غيره من الدس متعريفين في الصبغة والكتابة مخترون لذلك وصدور إليه وقدرون عليه ، مع اضطراراً من وجه بده النفس امر به ؛ لايت قد فخصر إلى عم ككون لمريد ما مريداً والقاصد قصداً ، وأنه بالعمه التي يدا كما يحس عيه شتم قدرين ، عند أحوال تظهر منهم يست ناسب لكونهم قدرين ولا دالة على ذلك ، ولكن فخطر عند متهديها واحمها إلى كويها قاصدين وأنهم بصفة التقدرين على سبب وضع اعادة ومنفترها . كما فخطر إلى حجل لبحل ووجل الوجل وشجاعة الشجاعة فحس حس ، عند أمور نظير منهم يست ناسب الشجاعة والجبن ولا دالة عليها ؛ ولكن عاده حاربه لمحصل عم لضروري زحواله عند حصولها . وإذا كان ذلك

كذلك ، ولم تكن مصطرين إلى العلم بأن النجوم مختارة فادرة حية ولا عالمين بذلك من جهة الاستدلال ، لفقد الدليل عليه ، ثبت أنه لا مسيل لهم إلى العلم بأنها حية فادرة .

وعلى أنه لو فرض فائق : إن ما يظهر من حركات النجوم وسيرها ودورانها على سطح واحد وسحابة واحدة غير مختلفة يدل على أنها محمولة على ذلك ، ومصطرة إليه ، ومطوعة عليه ، على قول أصحاب الطاع ، لكان ذلك أقرب : لأن المطبوع انجذب على الفعل من شأنه أن يكون ما نُظِرَ إليه على سحابة واحدة ؛ وليس كذلك انصرف باختياره ؛ لأنه يعمل الشيء ، وحيداً وحلقة ؛ فتأثيرات هذه النجوم ما تؤثره على سائر واحد يجري مجرى تأثير النار والنجس للسحابة والتأثير على سحابة واحدة ، وتأثير الطعام والشراب وما جرى مجرى ذلك ؛ فما ظهر من حركاتها أقرب إلى أن يدل على قول أصحاب الطاع .

فأما استدلال من استدال منهم على حية انكس الأعظم وهذه الأفلاك التي دونه عظم أحرام [١٧] وصيبتها وإشراقها وعتو شأنها ، فإنه من وساوس الفوس ؛ وذلك أن عظم الجسم وعتو مكانه وشدة إشراقه وصيحاته لا يدل على كونه حياً ، وكذلك طلبة الجسم ، وطافته وصغر شأنه ، لا يدل على النقص من كونه حياً ، لأنه قد يكون مصفى العظم غير حي ، وأخصس النظر الأخص من الأحكام جبراً ، كما ، كاندراً وانقاً وما جرى مجرى ذلك ؛ فلا عائق في هذا .

وأما حشهم في ثبت تأثيرات هذه الكواكب بحيثى زمان عند قرب الشمس وتزده عند بعدها عن عالم وكوّن الاعتدال في زمن الخريف والربيع عند توسطها ، فإن ذلك أجمع لا يدل على أن ما يحدث في عالمنا من هذه الأمور من قبيلها ، كما لا يدل حدوث التبريد والتسحين في الأحكام عند محوورة النجس والنار على أن ذلك من قبيلها . وكل شيء يقصد به على القائلين بغير الطاع بهذا الاستدلال فهو منه ناقص متعلق بالمتحسين به .

وما يدل على ذلك أيضاً أن هذه الحوادث الأرضية لا تحدث تكون واحدة عن دوات الأفلاك أو عن أكوامها في هذه البروج ؛ فإن كانت كائنة موجبة عن ذواتها وجب أن تكون سائر أحوالها موجبة عن ما توجه هذه الأفلاك من هذه الآثار ، لعدم دليل على تجانس الأجسام وتماثل جرم مشرقى وزحل والشمس والقمر ؛ فكان يجب أن يكون

ثبوت كل شيء منها كذا غير غيره سواءً وكذلك ما ذكره الله تعالى وعلى أنه لا بد أن يكون
 ما هو حجة من قديمنا شيخنا أميرنا أن دوت هذه الأجرام وأنفسها توجب حدوث هذه الآثار
 وفي غير ذلك عليهم دليل على فساد هذه الدعوى الأولى. كتاب هذه حوادث إنا تحدث
 عن أكون هذه الأجسام في تلك البروج فيجب أن يكون كون القمر ومشتري في برج
 الحمل موجباً لما يوجب كون الشمس فيه؛ لأن كون كل جرم برزاً كان أو غير تير
 ط كان أو باس في مكان من حسن كون غيره فيه لا ترى أن كون الرنق والتسلسل
 في مدح وسكان لمعين من حسن كون غيره فيه؟ وكذلك كون غيره في مكان من حسن
 كون قطعه الشح فيه؟ وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون كون كل كوكب في برج من
 هذه البروج موجباً لما يوجب كون غيره فيه. لأن شئين شئانين عن أن يكون
 ثبوتها والوجوب عليها واحد. ألا ترى أنه لما كان كون القمر في برج من حسن
 كون شمس فيه وجب أن يصير كل واحد من الكواكب في تلك البروج وذلك البرج
 فيه؟ فكذلك يجب أن يكون سائر موجبات الكواكب واحداً. وكذلك السوادان
 الثلاث يجب أن يكون ثبوتها في كل واحد من تلك البروج وحداً ولا يجوز أن يكون
 أحدها في ذلك ولا آخره في ذلك وكذلك سائر الكواكب لا يجوز أن تكون إحداها
 مسبوقة ولا أخرى متقدمة. فإذا كان ذلك كذلك وجب أن يكون ثبوت الشمس في ذلك
 في برج من حسن ثبوت البروج في ذلك كونه، وأن يكون كونها في ذلك البرج
 موجباً فيه، وأن يصير غير موجبات من ثبوتها من موجب كون الشمس فيه. وإذا
 كان موجبات موجبات من ذلك في مكان واحد، فكذلك وجب أن يكون الشمس في
 برج من حسن ثبوتها في ذلك كونه، وأن يكون كونها في ذلك البرج موجباً فيه
 وأن يصير غير موجبات من ثبوتها من موجب كون الشمس فيه. وإذا كان ذلك
 في ذلك في المعاد وفيه وفي حجة على هذا. وبذلك على أن هذه البروج
 لا يمكن أن تكون حجة على رتب هذه الأفلak ولا على دوت الكواكب في البروج
 ولا كثرة علم على سائر حجة ولا على وجه القدر لا حجة. فلا معنى من أسئلة هذه
 الآثار إلى الأبد.

فإن قال قائل منهم: ما أكرم من يكون حق هذه الأفلak وسبب ثبوتها على
 حسب سبق الحكم بطلان وحديثه إليها، وذلك ككون البروج عدداً، وتقدر قدره، وتقدر

متحركاً ، واجب عن غير وقدره والحركة . لا على سبيل فعل ولا على سبيل انطباع
فيل له لا يجب ما قبله من وجه

أحدها أن الحكم عندما الذي زعمت أنه موجب عن لغة من هو سنة غير لغة
من كون اللغة عاد ، وشعره متحركاً ، من معنى ' كنه من وجود حركه وانطباع :
فوجب على هذا ألا يكون هذه الحوادث الكائنة في الأثر من معنى سوى ذات السكون
أو كونها في تلك المرح ؛ وهذا جيل لا يصير أحد إليه

وجه آخر أن حكم واجب عن اللغة لا يصح أن يفصل عن هذه ولا عن
الذات التي يوجد بها اللغة ؛ فذلك لا غير أن يكون حكمة موجهة يكون عن من وجدت
به متحركاً ؛ وكذلك العلم والإرادة . ومن ثم يجب حكمة لا يجوز أن يجب حكمة في غير
محل ؛ فيجب إذا كان ذلك كذا أن لا يجب نفس هذه الأول - وكونها في اللغة سنة
من ' يجب إلا في نفسها وموضع ' كونه . وفي لغة ، فصل هذه لأفصل عن رتبة
الوجه ؛ فحين ' كونه دليل على فساد شهوده ، ما يعود عليه وحكم

في هذه أقسام فصل وعمل وتفصيل واجب كونه على هذا الوجه ، لا
ويرد وجد ذلك في محله لأن أصل واجب من لغة على فصل من ' على دليل
هو من به على أنه لا يعدل ولا يجب ' كنه من وجود عمل ومنه ١٨
وعلى جهة هذا الفصل ، يجوز فصل ، كما يجب حكمة من من هذه ولا من ' حو
والإشارة إلى هذه الموضع

من من مذهب من ' كنه من كون من هذه حو ، الأول - على حسب
على العمل متولد من هذه من لأصل ' قبل أسكن ذلك لأمر
أحد من ' تولد عند مطلق ، على ثبت في أصل الحو ، ولا في أصل على على ،
فلا معنى مشابه الأمور

وجه آخر أن هذه الحوادث لا تقع أن يكون متولدة عن ذات لا أولئك
وحواضهم ؛ عن ' كونه في خروج ، من كانت متولدة عن ذاتها ، بعدت عند كل
أحد من ينشأ التولد ومن ينشأ ذات الأحم لا تولد شيئاً ؛ وعلى أنه يوحى تبيدها
هذه الذاتات لوجب تولد شمس مثل ما تولد القمر وتولد الصخور اصطالاب ومما

لأحباء من الله وحب هذه الأفعالي . لأنك كائن من حبس . وحد . وحد . طاهر
عندنا وعنده

وإن كانت هذه حورث مودة على كل هذه الأفعالي في روح وحب من كيون
كول شمس في . . . على مودة . . . كذا . . . في . . . طلب . . . طاهر . . .
وإن حب لك من قلبه من وحب حب هذه الأفعالي في سكر . . . حد . . .
سكان . . . وفي طلال . . . على . . . مودة . . . وحب . . . صبح
كول شمس . . . في . . . كذا . . . في . . . على . . . مودة . . .
شمس في . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
كالقمر مودة . . . كذا . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
سكان في كذا . . . لا . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .

وإن . . . على . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
وحب . . . على . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
وحب . . . لا . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
وحب . . . لا . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
وحب . . . لا . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
وحب . . . لا . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
وحب . . . لا . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
وحب . . . لا . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .

وإن . . . لا . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
الله تعالى جعلها دلالة على ما يحب في . . . مودة . . . مودة . . .
مودة . . . لا . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
وكون صاحبها . . . دلالة . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
أحبر على صدق صاحبها . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
ولا وجه من قلبه غير دلالة كيون هذه الأفعالي في روح وسيد . . .
ما يحدث من الأمط . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .
وعلى ما تنسب . . . مودة . . . مودة . . . مودة . . .

[illegible][illegible]

وهذه تدين أيضا على أنه لا يجوز عصبه ولا على غيره من الأعراس الظهور
والسكون؛ لأن الظهور خروج إلى مكانه والسكون انتقال عنه وكون في غيره من
الأماكن واستتار بعض الأقسام والحركة والسكون والاستتار والظهور من صفات
الأقسام دون الأعراس لما قدمناه من قبل في باب إثبات الأعراس

وأما ما يدّعى على أن الثور والظلام وغيرهما من الأعراض لا يجوز أن يكونا فاعلين
بالطباع ولا بالاحتيار نظير ولا شيء ، ولا يقع ولا غير ، فهو أن الدلالة قد قامت على أن
الفاعل لا يكون إلا حياً قادراً مختاراً ، وأن هذه الصفات مستحقة [١٩ ط] لمعان تؤخذ
بالموصوف ؛ وسدّد على ذلك في هذا من شاء الله

وقد اتفقنا على استحالة قبول الأعراس للأعراس ، فطَّل أن تكون فاعلة :

مسألة

في سائر الأصناف ومترجمهم

وبينهم خبر عن الأصناف لأصنافهم في ذلك أم معنى هو ؟
 فإن قالوا: لأصنافهم قيل لهم: فيجب أن يكون مترجمين في حال مترجمهم ، لوجود
 أصنافهم في حال مترجمهم ، حتى يكون مترجمين مترجمين ومترجمين مترجمين ، لأن
 مترجمين لأصنافهم في دو هو كذا ، قيل لهم مترجمهم مترجمهم مترجمهم ، لأن
 لا مترجم وليس مترجم مترجمين مترجمين ، قيل لهم مترجمين مترجمين مترجمين ، لأن
 مترجمين مترجمين مترجمين مترجمين ، قيل لهم مترجمين مترجمين مترجمين ، لأن
 المترجمين هو المترجمين ، قيل لهم مترجمين مترجمين مترجمين ، لأن
 يوجب أن يكون مترجمين مترجمين ، وكان هو مترجمين مترجمين ، قيل لهم مترجمين مترجمين ، لأن
 أن يكون مترجمين مترجمين مترجمين ، وكان هو مترجمين مترجمين ، قيل لهم مترجمين مترجمين ، لأن
 يكون الشيء قديماً له يكون حادثاً مستقلاً ؛ وذلك بالحق

وبين قالوا : من الأصناف معنى ثلث لا فعل هو مترجمين ، فترجم مترجمين مترجمين ، هو
 تباين ونور وظلام وترجمين مترجمين . وقيل لهم أيضاً : خبرونا عن التباين : أصل مترجمين مترجمين ،
 الامتراج أم لا ؟ قيل لهم : بطل ، قيل لهم : هذا حار عدم القديم ، الذي هو التباين ،
 وظلاله لعله مترجمين ، فترجم لا حار بطلان النور والظلام القديمين وعدمهما لعله مترجمين ،
 ذلك ؟ فإن مترجمين مترجمين مترجمين ، فإن مترجمين مترجمين مترجمين ، فإن مترجمين مترجمين ،
 باقي موجود في حالة وجود الامتراج ، قيل لهم : فيجب أن يكون مترجمين مترجمين ، وأن
 تكون اليوم دينا وأن يكون دينا ، لوجود الامتراج والتباين القديمين كانت لأحدهما ولم
 تكن للآخر ؛ وهذا حين .

وبين قالوا : إن سائر الأصناف مترجمين ، وامتراجها مترجمين ، قيل لهم : فهل يعلف
 الأصناف من لترجمين والامتراج ؟ فإن قالوا : نعم ، تركوا قولهم مترجمين الأصناف في القدم ؛ وإن
 قالوا : لا ، قيل لهم فيجب القضاة على حدوث النور والظلام ، إذا كانا لا ينفكان من
 حادثين ولا ينفكون منهما ؛ وكذا قد بينا أن ما لم يعلف من الحادث ولم ينفقه هو مترجمين .

ون قانوا . لا علة شديس لأصين وامترجيم ، وبي كا حاديس ، ولا مدس إلا وقته
امتراج ، ولا مبرج إلا وقته . من أد لا أول لئلك لا علة ، فين هم قبح على قولكم
هذا أن ثب ما مكن في لا . لا لا مبرج على قولكم عد لا أول له ولا شئ . من لا
وقد كان قننه منه ويؤي بحه على مبرج

ثم قل هم ومن قول مدس من نحن مدس . قولكم لا أول للحدوب يقتضى مدس
وأهم مكن عن عدم . وقد كم هم بها حدوث مدس . لأن قول « حو . ب »
هو جمع حادث . والحادث حقيقته أنه ما واحد عن عدم . لحقيقه جمع مدس يقع عنه مدس
أه موجود عن عدم . ومن نحن يدخن في جمع الحوادث ما لا أول به حو . ب . فين
قولكم إن ما وقع عنه قولكم « حدوث » لا أول له أو منه ما لا أول له . ولا حو . ب
لم عن ذلك

مسألة

في الرد على الدبصاية

ويقال للدبصاية مهم : لم زعمتم أن الظلام موات فقال للشر يطعمه دون [٢١ و]
المور ؟ بان قننه . لأهم ، لمسا كا ، جلا فين ، نفسها وكان المور حيا بذاته . استحال أن
نكون الظلام حيا بذاته . فن لم ما أنكرتم أن يكون الظلام محدثا ؛ لأنه ما ثب
من قولكم إن المور قديم لذاته ، استحال أن يكون الظلام قديما بذاته ومنه : ولا حو . ب
لم عن ذلك

مسألة

[في الرد على جميع التوبة]

ويقال لجميعهم : إذا جار أن يصير ما لم يرل مشايئا ممرحا ، فلم لا يجوز أن يصير ما لم
يرل مورا طلاما وما لم يرل طلاما مورا ؟ فلا يجدون له مدعا

جواهر وأعراسا؛ وقد اتفقا على أن القديم ليس حزين فوجب أن يكون جوهرا،
أو قاله من على ثبوت واحد لأنه لا يخرج عن قسمين إما أن يكون نفسه
أو قائم غيره؛ والقائم غيره هو العرض وبذلك عنه هو جوهرا وهو قديم من فوق
وقولكم أن يكون قد غيره وأن يكون عرضا تنبأ به وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
جواهر، أو قاله من على ثبوت واحد لأنه لا يخرج عن قسمين إما أن يكون نفسه
صحيحا أو لا، وهو جوهرا أو عرضا، وبذلك عنه هو جوهرا وهو قديم من فوق
أن القديم على وثق أن منه لا بد من جوهرا أو لا، وهو جوهرا من فوق
وحد لأنه لا يخرج عن قسمين إما أن يكون نفسه صحيحا أو لا، وهو جوهرا من فوق
غيره أو جوهرا من غيره، وهو جوهرا من غيره، وهو جوهرا من غيره، وهو جوهرا من غيره
لحسب ما يشاء من ذلك

والجواب عن ذلك أن القديم لا يخرج عن قسمين إما أن يكون نفسه صحيحا أو لا، وهو جوهرا من فوق
وحد لأنه لا يخرج عن قسمين إما أن يكون نفسه صحيحا أو لا، وهو جوهرا من فوق
غيره أو جوهرا من غيره، وهو جوهرا من غيره، وهو جوهرا من غيره، وهو جوهرا من غيره
لحسب ما يشاء من ذلك

والجواب عن ذلك أن القديم لا يخرج عن قسمين إما أن يكون نفسه صحيحا أو لا، وهو جوهرا من فوق
وحد لأنه لا يخرج عن قسمين إما أن يكون نفسه صحيحا أو لا، وهو جوهرا من فوق
غيره أو جوهرا من غيره، وهو جوهرا من غيره، وهو جوهرا من غيره، وهو جوهرا من غيره
لحسب ما يشاء من ذلك

وحيث قصدوا الجاهل الذي بعد نضاله اضطراباً؛ فإن مروا على ذلك أجمع يخفوا أهل
الدهر وخلافه، وإن استموا منه قصوا استدلالهم

ثم قال ثم أفليس قد اعتقد على أنه لا موجود معنوي في الشاهد ٢٣ ط ١ وسنقول
إلا نتحدث موجود من عدم؟ فإذا كان كذلك، قيل لهم فيجب أن يكون صانع العالم،
جل ذكره، موجوداً محدثاً قياساً على الشاهد. فإن مروا على ذلك تركوا مذهبهم؛ وإن
أبوهم بقدر دلتهم

ثم يقال لهم: فهل وجدتم جوهرأ في الشاهد إلا متحيزاً؟ فلا اعتراض من حسن
هذه الجواهر لمعقوبه؟ فإذا قالوا: بلى، قيل لهم فيجب عليكم، إذا كان المذهب تعالى
جوهراً، أن يكون كاحد من معنوي ومن جسمي ولا اعتراض كنشود، فإن مروا على
ذلك تركوا مذهبهم، وإن أمروهم، قيل لهم قد أنكرتم أن يكون القديم سبحانه موجوداً
من جوهر، لا اعتراض ولا كالموجودات في الشاهد، كما أنه من كاحد من "ولا فتن
في ذلك أحد"

ثم قال ثم سئل سائر مذهبهم في عدم تركه ما أنكرتم أن يكون القديم حاملاً
لأنه من يشك كل دليل ذكرته "وذلك أنه واحد، لأشبهه كما على مربيين فصرح
فقال شريف: ثم نفسه من بعض، وهو حامل للاعتراض، وصرح آخر من ذلك
نفسه ولا فعل ولا لا شريك، وهو له من، قد ثبت أن القديم قد قدم نفسه شريف
من تحسب، ثبت أنه حامل للاعتراض واحد وشعاع؛ فإن مروا على ذلك تركوا مذهبهم
وإن أوه نظره استدلالهم

ثم قال لهم: وكيف قد أحصاكم في قسمه ذاته، معقولة ساجدة، لأن منها نفس
الشريف القائم بنفسه الذي هو الجسم المؤلف، ومن شيء واحد، ومن شريف قائم
بمنه الذي هو الجوهري الذي من مؤلف، في كونه من يكون الذي سبحانه حسن
في إثبات ذاته من حسب ذاته، مؤلف معنوي، وهذه الأمور من صفة التحدث،
والباري سبحانه لا يجوز عليه ذلك؛ فيبطل أن يكون جسم، فإن لم يقدح في أنكرهم
من استجابه كونه جوهراً، لأن من عقل جوهراً، لا شاعلاً متحيزاً ولا للحوادث من حسن
هذه الجواهر، وهذه الأمور دلتهم على حدث من حارث عنه، فلا يخبر أن يكون نقابهم

سبحانه محدثاً ، لم يجوز أن يكون جوهراً . فإن قالوا الجوهر صريان : شريف وحسب ؛
فالحسب هو القابل منها للأعراض الذي يتميز ويشتغل لمكان ؛ والشريف هو ما لا يجوز
ذلك عليه منها ؛ فوجب أن يكون غير متميز ولا قابل للأعراض ، قيل لم : ما أسكرتم
أيضاً أن تكون الأحكام على ضربين . جسم حسي وهو التميز لقب للصورة والتأنيف
والحوادث ؛ وصرب شريف لا يقبل شيئاً من ذلك ولا يجوز عليه ؛ والقديم سبحانه
شريف ، [٢٤] فوجب أنه جسم ليس بشيء صورة ولا مكان ولا قابلاً للأعراض ؛
ولا جواب لم عن شيء من ذلك .

الكلام عليهم في الأقاليم

يقال لم لم . نعم أن الناري سبحانه ثلاثة أقاليم دون أن تقولوا إنه أربعة عشرة
وأكثر من ذلك ؟ فإن قالوا . من قبل أنه قد ثبت أن الناري سبحانه موحود جوهر وثبت
أنه حي وأنه عالم ؛ فوجب أنه جوهر واحد ثلاثة أقاليم منها الجوهر موحود ومنها العلم
والحياة ؛ لأن الحى العالم لا يكون حياً علاناً حتى يكون ذا حياة وعلم ؛ فوجب أن الأقاليم
ثلاثة ؛ فيقول لم ما أسكرتم من أن تكون الأقاليم أربعة ؟ لأننا نقول إن القديم موجود
حى عالم قادر ، والقدر لا بد له من قدرة ؛ فوجب أن تكون الأقاليم أربعة . فإن قالوا
القدرة هى الحياة ، فهذه أقنوم واحد ؛ قيل لم : ما أسكرتم أن يكون العلم هو الحياة ؟ فوجب
أن يكون الناري سبحانه أقنومين ؛ فإن قالوا . قد ينقص العلم ويرب ويؤخذ ويقدم ،
والحياة نافية تحذف ؛ فوجب أن يكون العلم من معنى الحياة فى شيء . قيل لم : فكذلك
قد تنقص القدرة وترد وتؤخذ وتحذف . ثم نوحده والحياة يحذف ؛ فوجب أن تكون القدرة
غير الحياة وتعالى عنها . فإن قالوا . قد يبطل العلم جملة فى حالة النوم ونعسى ، والإنسان
حى ؛ قيل لم وكذلك قد يبطل القدرة جملة حتى لا يقدر الإنسان على تحريك يده أو لسانه
أو إيدى بعض حورجه ، وهو حى فى تلك الحال ؛ فوجب أن تكون القدرة غير الحياة ،
وأن الأقاليم أربعة . فإن قالوا . دخول حرف لمدسة فى صفة العالم فى قول « عالم » وأعلم
منه ، وامتنحة سالمة فى صفة الحى والتفصيل بين الحيين دليل على أن العلم ليس من الحياة
فى شيء . قيل لم فتصوروا لأجل هذا معنى . أن القدرة غير الحياة ، لأننا قد بينا فى صفة

القادر ونقول . قادر وأقدر منه ، ولا نقول . حي وأحيه منه . فوجب أن تكون القدرة
غير الحياة

وكذلك يقال لهم ما أسكرتم أن تكون الأديب منه وعشرة ؟ لأن قول ابن
الباري موحود حي عاد قادر : ونقول إنه يريد ويق وسمع وصير ومنكلم : والبق
السميع الصير منكلم يريد لا يكون كذلك إلا له حود صاء وإرادة وسمع وصير وكلام
فإن قالوا : لقد هو هو ، قيل لهم : وسببه واحد هو هو ؟ فقولوا : إنه أقنوم واحد . فإن
قالوا : الكلام والإرادة فعل من أصل منكلم يريد ، قيل لهم : وكذلك أصل فعل من [٢٤ ط]
أصل فعله ، فقولوا : إنه أقنوم . فإن دبر قد نفم صم من م يفعله ، قيل لهم : وقد
يريد بالإرادة ومنكلم بالكلام من لا يفعله . وكذلك إن دلوا سميع الباري سبحانه ونصره
هو نفس عليه ، فوجب أن يكون أقنومين غير الله ، قيل لهم : وكذلك عم الباري سبحانه
هو عينه ، فوجب أن يكون أقنومين ؛ ولا جواب لهم عن شيء من ذلك

فإن قال منهم ذلك : الأقنومية . قد ثبت للباري نفسه ترجع إلى نفسه ، لا تنطق لها
بغيره ، وهي كونه موحوداً وجوهرأ ترجع إلى نفسه ، وكونه حياً يرجع إليه ، ولا تنطق له
بغيره ، وكونه عاداً نفسه صفة يرجع هو إلى نفسه . ويثبت له أقنوم كونه عاداً نفسه لا بغيره ،
فيلزم . وكذلك هو قديم نفسه وليس كل موحود جوهر فثبت نفسه ؟ فوجب أن
يكون كونه قديماً قنوماً رابعاً . وكذلك كونه رافعاً صفة هو شيء موحود بنفسه وجوهر
ببعضه . فيجب أن يكون كونه شيئاً موحوداً قنوماً . وكونه جوهرأ قنوماً ، لأنه ليس كل
موحود جوهرأ يرجع إلى نفسه لا تنطق له بغيره ، وليس كل موحود باقياً ، فيجب أن يكون
كونه باقياً أقنوم خامساً . ولا جواب لهم عن ذلك ، وفيه ترك اثبات

مسألة عليهم في الأفايم

يقال لهم . حثروني عن جوهر الله الخلق للأديب الذي هذه الأفايم له أقنوم هو
عند الأديب أم غيره ؟ فإن قلت العقوبية والسطورية . ليس جوهر سبب الأديب ، قيل :
أفليس الجوهر غير مختلف من حيث كان جوهرأ ومن حيث لم يكن معدوداً ومن حيث

لم تكن له خواص متباينة بمعنى ؟ فإن ذلك ، أحل ، وهو قوهم ، قيل هم : أفلس الأقسام
مختلفة من حيث هي خواص متباينة بمعنى . ومن حيث هي معدودة . ومن حيث هي أقسام .
ومن حيث أن الأمر بها تدبر . واتحد محمد المسيح عليه السلام دون الروح ؟ فإن قالوا
نعم ، ولا بد من ذلك ، قيل لهم : فإذا كان الجوهر هو لأدبهم محتمة معدودة متباينة
في الاستعصاف ، ومما متحد ؛ وهي نفس الجوهر ، نفس الجوهر ؛ محتمة معدودة متباينة
متحدة بسوت المسيح ، عليه السلام ، فيجب أن يكون نفس الجوهر لدى نفس محدود
ولا مختلف ولا متحد ولا متساو بمعنى هو نفس مختلف الحدود انتهى معنى الشك ، وهذا
جهل ممن صار إليه ، وليس ذلك من قوهم في الجوهر ؛ ولا خلاص لهم منه

فإن قالت ملكية منهم . وهم روم . من الجوهر غير الأقسام ، قيل لهم : فإذا كان
الجوهر إلهاً ، والأدب الثلاثة آلهة وهي غيره ، هالمة^(١) إذا أربعة : جوهر وثلاثة أقسام
غيره ؛ وهذا يبطل قولكم بالتثليث . وإن قنونا ثلاثة ثلاثة أقسام . وأربع جوهر ليس
بالآله غير الثلاثة ، قيل لهم : فلا فرق بين قوت لأدب ثلاثة ولا جوهر هناك يجمعها
وتكون له ، وبين قولنا : إن هناك ثلاثة أقسام وجوهر جامعاً لها ؛ فيجب أن يكون وجود
الرابع كعدمه وإثباته كتنفيه ؛ وهذا جهل ممن صار إليه . ويقال لهم : إن جاز أن يكون
الرابع مع الثلاثة ثلاثة فقط ، قد سكرتم أن يكون روح واحد مع إله واحد وجود واحد
فقط ، وأن يكون قوت واحد ، ولا يكون الثاني والثالث شيئاً يزيد على الواحد . كما
يكن الرابع شيئاً يزيد على الثالث . فيكون الثلاثة لأدبهم هي جوهر واحد ، كما كانت
الأربعة التي منها الجوهر الثلاثة . ولا حوت عن ذلك . وكذلك قدان لهم وللستورية
واعتونية في قولهم « إن الأب إله وابن الإله وابن الروح إله وابن الآلهة مع ذلك
واحد » . لأنه قد كان كل واحد منهم إلهاً فيه ثلاثة آلهة ، ولا معنى لقولهم إله واحد ،
وهم قد جعلوا الإلهية لكل واحد منهم

مسألة أخرى على الملكية

يقال لهم : حذروا عن الجوهر لدى هو عدد كغير الأقسام فهو مع ذلك مختلف

(١) هالمة . في الأصل والآلهة ، وهو غير مستقر

أو موافق لها ؟ فإن قالوا : إنه موافق لها ، قبل لهم : فيجب أن يكون أقاليم مثلها ، وأن يكون الجوهر أيضاً من حيث وافق الال ، وأن يكون روحاً من حيث وافق الروح ، وأن يكون أقسوماً واحداً لجوهر آخر حامس كما أن الأقاليم حواص لجوهر ؛ ويجب أيضاً أن تكون هي متباينة المعنى مختلفة من حيث اشتملت أقاليم مختلفة المعاني ، وأن يكون الال نفسه وروح نفسه ؛ لأنه مثل اسمه وروحه ومعناها ؛ وهذا جعل عظيم وترك لقولهم إن صاروا إليه . وإن قالوا : ليس الجوهر موافقاً للأقاليم من كل جهة ، وإنما يوافقها بالجوهريّة ؛ لأن جوهرها من جوهره ، وإنما يختلف في القسومية ، قبل لهم : فالجهة التي وافقها هي وهي الجوهرية هي الجهة التي خالفها هي وهي القسومية ؛ فإن قالوا : نعم ، حصلوا معنى الجوهرية هو معنى القسومية ؛ وقبل لهم : فما أنكرتم أن يكون الجوهر أقسوماً لجوهر آخر ونفسه ؟ وذلك ترك قولهم فإن قالوا : جهة الاختلاف بينهما وهي القسومية غير جهة الاتفاق التي هي الجوهرية ، قبل لهم : فيجب أن يكون هناك خلاف ثبات بين الجوهر والأقاليم في القسومية ، وأن يكون ذلك الخلاف لا يقدو أن يكون جوهر أو غيراً ؛ ولا وجه أن يوافق نفسه في الجوهرية ويخالفها [٢٥ ط] بنفسه في القسومية ؛ وإن جاز ذلك حذر أن يكون وفاق الشين هو خالفها ، وأن تكون قدمه هو حدوده ، وأن يكون قدبة محدثة لنفسه ؛ وفي فساد ذلك دليل على بطلان ما قدوه

فإن قال منهم دتل . أميس قد قلتم أنهم في صفات الذي سبحانه بها ليست موافقة له ولا جامعة له ؟ ثم أنكرتم أيضاً أن يكون الجوهر غير موافق للأقاليم ولا جامعة لها ؟ قبل لهم : نعم ، ثبات كذا عن هذا لأحد قوسكم . جوهر غير الأقاليم ؛ ونحن فلا نقول إن الله سبحانه غير صفاته . فلا يبرم ما قسم . وعن أبي لوقس : إن الله تعالى يخالف صفاته في معانيها بمعنى أنه يجوز عنه ما يستحيل عليها وأنه لا يحدّ مسدّها ولا يوبّ مسأهاً ؛ يدخل عليها مثل ما أنكم من كون شفق نفسه مختلفاً بنفسه وكون جهة الاتفاق هي جهة الاختلاف ؛ لأن لا زعم أن الله سبحانه موافق صفاته في جهة من الجهات ، وأنتم تزعمون أن الجوهر موافق للأقاليم بجوهريّة ، فإنه موافق لها بنفسه ويخالف لها أيضاً في قسومية بنفسه ؛ فثبت بين قول وقوسكم . وإن قالوا لا نقول . إنه موافق لها ولا يخالف لها ، قبل لهم : فلا بد أن يحدّ مسدّها ويوافق أو لا يحدّ مسدّها فيحدّ ؛ وهذا المعنى نفسه هو الذي سميه بالاتفاق والاختلاف

فلا معنى لمراوعة وإن فاه أليس لا يقابله إلا من الإله بحاجته ولا موافقة له ، وكذلك الواحد من العشرة ، والبيت من القصيدة ، والآية من السورة ، فأسكنتم من مثل ذلك في الجوهر والأديم ؟ قيل لم : إنما لم يختر إصلاق الخلاف والوافق في ذكرهم ؛ لأن قولهم « إن » واقع على الحجة التي معها ، وكذلك العشرة ، الواحد منها ، والبيت من القصيدة والآية من السورة ؛ ومن المحال أن يكون انشئ مثل نفسه أو غيره أو خلاف نفسه وقولهم « جوهر » ليس واقع عندكم على الجوهر والأديم التي هي خواصه ولا من أمهات الجمل ؛ فقط ما سألتكم عنه .

ذكر اختلافهم في معنى الأقاليم

عم قوم منهم أن معنى الأقاليم التي هي الخواص لها صفات للجوهر ، فيقال لم : بد استحالة أن تكون أقاليم وخواص لأعصابها ، وإنما تكون صفات وأقسام لشيء آخر هو غيرها ، ولا يقال إنه هي ، فهذا يوجب ثبات أربعة معاني لها جوهر وثلاث خواص له ؛ وهذا ترك الشيث ٢٦٦ وإين قولوا هي خواص لأعصابها وأقسام لأعصابها ، قيل لم فيجب أن تكون الأنس من نفسه وروح روحه ولصفة صفة نفسه ؛ وهذا جهل عظيم ، ويجب بطلان ما هي خواص له ، وبغية ، وألا يكون هناك مخصوص بهذه الخواص ؛ وهذا إبطال للجوهر .

ورغم قوم منهم أن معنى الأقاليم والخواص لها أشخاص ، فيقال لم : أي أشخاص لأعصاب أم الجوهر جميعاً ؟ فإن قولوا لأعصابها ، تركوا قولهم ، وإن قولوا - الجوهر جامع لها ، أطلقوا الثلث .

وقول بعضهم : معنى الأقاليم لها خواص فقط ، فيقال لم : أي خواص لأعصابها أم الجوهر جامع لها هي خواصها ؛ وكنتمون في ذلك في كلامكم من دعم أنها أشخاص وصفات ، ولا جواب لم عن ذلك

مسألة أخرى عليهم في الأقاليم

ويقول لهم : بد كانت الأقاليم بجوهر واحد ، وكان الألف جوهره جوهر الأنس ،

وجوهر اروح من جوهرها ، فيم كان الال و اروح بان يكونا اسأ وروحاً حاصين للأنب
أولى من أن يكون كل واحد منهما أنا ؟ وأن يكون لأب حاصاً لهما ، إذا كان اروح والال
جوهرين لأنفسهما ، وكان جوهرهما من جوهر الأب ، وكان الأب جوهره لنفسه ، وكان
قديمه لنفسه ، وكان أيضاً قديعين لأنفسهما ، ولم يكن الأب قبل الأقسام والخواص ولا أمبق
في الوجود ولا الخواص أسبق منه ، فوالى جملة بان يكون أنا لهما أولى من أن يكون كل
واحد منهما أنا لما حضروه أنا له ، وأن يكون الأب حاصاً ، فلا يحدون إلى صحيح
تحكمهم سبيلاً

الكلام عليهم في معنى الاتحاد

وقد اختلفت عباراتهم عن معنى الاتحاد ؛ فقل كثير منهم معنى الاتحاد أن الكلمة
التي هي الال تحت حد مسيح ، عليه السلام وفلت طائفة أخرى ، وهم ايضا ، وكثير
منهم : إن الاتحاد هو اختلاط وامزاج ودمجت البغوية أن كلمة الله انقسمت لهما ودمأ
بالاتحاد ودم كثير منهم ، أعنى البغوية والنسوية ، أن اتحاد الكلمة دسأسوت
اختلاط وامزاج كاختلاط الماء وامزاجه بالخمر والماء بد صبأ فيهما ودمزج بهما . ودم قوم
منهم أن معنى اتحاد الكلمة دسأسوت دسأى هو اجسد هو تحده له هكلا [٢٦ ط]
وبحلاً وتديبرها الأشياء عليه وظهورها فيه دون غيره .

واحتجوا في معنى ظهور الكلمة في ليكل ونسأها له وظهر التديبر عليه ، فقال
كثيرهم معنى ذلك أنها حخته وما حخته واحتطت به اختلاط الخمر والماء بالماء عند
امزاجهما . وقال قوم منهم : إن ظهور الكلمة في حد واتحادها به ليس على معنى المزاج
والاختلاط ، ولكن على سبيل صبر صورة الإنسان في برأة والأحساء الصعبة السبيلة عند
مقابلتها من غير حبل صورة الإنسان في برأة وكصبر نفس حاتم وكل صاع في الشمع
واطين ، وكل دى لين قبل للقطع من الأحساء من غير حبل نفس حاتم ودم في الشمع
واطين واتراب . وقال بعضهم : قول بان لكلمة حذب بمحمد مسيح عليه السلام على معنى
أنا حخته من غير عيشة ولا مخرج ولا محضة كقول بان الله سبحانه حذب في السماء وليس

بما هي لها ولا يحاط ، وكما أقول إن العقل جوهر حال في النفس ، وهو مع ذلك غير محاط
لنفس ولا بما هي لها .

ورعت الروم وهي لمكة أن معنى الاتحاد الكلمة بالحد أن الاثنين صاروا واحداً ،
وصارت الكلمة فلة ، وصارت الكلمة وما اتحدت به واحداً ، وكان هذا الواحد بالاتحاد
اثني قبل ذلك هذا حجة المشهور عنهم في معنى الاتحاد .

فأما من رعم مهم أن معنى الاتحاد هو ظهور الال في الحسد وأذرائه له على سبيل
ظهور الوجه في المرآة والنقش في الطوع من غير تحول الوجه في المرآة وانتقال النقش إلى
الشمع . فلا معنى له . لأن الوجه ليس يظهر في المرآة ، ولا صورة مثله ، ولا ينقل إليها
ولا يوجد على صفحتها ولا يمارجها . وإنما يترك الإنسان وجهه عند مقابلة الأجسام
الصافية الصقيلة بإدراك يحدث له تحري الصادة عند مقابلة الأجسام بالانعكاس الشماع ، على
ما يذهب عنه إليه بعض متكلمي ، فيظن عند إدراكه لنفسه ومقابلة الجسم الصقيل ، أن
في المرآة صورة هي وجهه أو مثل وجهه ، وليس كذلك ؛ وقد بينا هذا في غير موضع عما يغني
الطاري فيه . وراثة أنه لا شيء يظهر في مرآة ولا يختص به بطل . الاتحاد عنه

وأما تشبيه ذلك بظهور نقش الطبع في الشمع والطين فإنه باطل وتخلط من قوله ؛
وذلك أن الظاهر في الشمع شيء مثل نقش الحشم ، وهو غيره ، لأن الحروف الموحدة بالشمع
هي بعض له وحره من آخره . وما في التصريح من الحروف [٢٧ و] هو بعض الطابع ومن
حمته . وهما غيران يصح وجود أحدهما مع عدم الآخر ، فظنهم أن نفس النقش الذي في
الشمع هو نفس الطابع حيل وتخييل فيجب على هذا ، أن لم تكن الكلمة هي نفسها
الظاهرة في حشد سبيح ، أن يكون تصاهر فيه غيره ، وهو شيء مشبه ، وأن يكون له سبحانه
شأن وكس ، أحدهم لا يحس الأجسام ولا يتحد هيكلاً ومكاناً ، والآخرة حال في حشد
السبح ، وهذا قول بآخرة أقسم وترك القول ثابت

وأما من قال إن الاتحاد هو تحول الكلمة في متحد به واختلاطها به وبما رحتا له ،
فإنه بدله . إذ حار على الكلمة الحول في الحد الخوف وبما حبت له واختلاطها به ،
وهي مع ذلك قديمة ، قد أكرتم من احتج بها مع جدد ومثله ؟ . وقد حار على القديم
سحبه بماسة والمخورة والمخطة بحدثة وبما رحت له ، فلم لا يجوز عليه مقدرة المحدث

ومحادثاته ؟ ولم لا يحور عبه الطهور والكور والحركة والكور والبعد والقرب وتقل
والترجع والتصوير والتركيب ؟ فإن رامو في ذلك فصلاً لم يحدوه ، وإن مرأ على ذلك قيل
لم : فإذا حذر أن يكون ما هذه صفة قديمة وقد كان في القدم غير محس ولا مدارج ولا محاط ،
وأكترهم أن يكون سائر الأقسام الماسة المختلطة المتحركة الساكنة مذبذبة ؟ وما الذي
حصل السكينة التي هذه صفتها بالقدم أولى من بالحدث ؟ وما الذي حصل الأقسام بالحدث
أولى من السكينة ؟

ونقال للبغوية : إذا جبر أن يتقلب ما ليس ملحم ولا دم نفسه ، وما هو مخالف للدم
واللحم نفسه ، لمخاودمة بالانحداد ، فلم لا يحور أن يتقلب السكينة ، التي تحالف المحدثات
لنفسها ، وليست متحدة لنفسها ، محدثة بالانحداد ، فيصير القدم لنفسه بالانحداد محدثاً عند
اتحاده كما صار الحما ودماً عند اتحاده ، ولم لا يصير المحدث لنفسه قبل اتحاد القديم به ودماً
عند اتحاد القدم به ، فيخرج عن أن يكون حملاً ودماً عند اتحاده في تتعد به ، فتصير
الطبيعتان واحدة ويصير ما ليس ملحم ولا دم حملاً ودماً وما هو ملحم ودم غير ملحم ولا دم ؟
فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلاً

وأما قول من قال إن الاتحاد هو جعل السكينة في الناموس من غير مائة ، وأنه تحول
البارى سبحانه في السماء وتكونه على العرش من غير مائة لها ، فإنه باطل غير مقبول .
وذلك أن البارى سبحانه ليس في السماء ولا هو مستوي على عرشه بمعنى تحوله على العرش .
لأنه لو كان حالاً في أحدهم [٢٧ ط] ومستويًا على الآخر ، بمعنى التحول لوجب أن يكون
مماثلًا لها لا بمحالة

وأما قولهم إن العقل جوهر حال في النفس غير محس ، فإنه باطل ، لأن الجوهر
لا يحل في العرش ، ويحل في الجسم على معنى الامة له والاعتداد عبه واتحاده مكاناً
يعتمده ويحيط به من جهاته كتحول الماء في الحب والذهن في القدرة وأذا لم يُنقل
الحلول إلا بمائة وملاصقه ، وكانت الحوارة والاختراع من صفات الأقسام وكانت كلمة الله
غير جسم ، لم يحز عليها الاتحاد والحلول في الأماكن

وأما قول الزوء إن الاتحاد هو أن يصير الكثير قليلاً والانس واحداً ، فإنه فوس
حقيقهم ، لأنهم كلهم برعون أن الاتحاد أن يصير الكثير قليلاً والزوم وافق ابعاقة

والسُّطورية في أن الاتحاد لا يكون إلا امتزاج واحتلاط ، فيقال هم إذا لم يحترق أن يحص
الاتحاد وأن يصير الإنسان واحداً ، لا بالاحتلاط والامتزاج ، وكذا قد يثبت أن ذلك ممسمة
وملاصقة ، وأنه عبرة الحركة والسكون والظهور والسكران ، وأن هذه الأمور أجمع تختص
بالأجسام ولا يجوز إلا عليها ، لما يصح الاتحاد على الكلمة القدسية ، ولا أن يصير الإنسان
واحداً ، ندأ لأنه معقّ متحيز لا يصح وهو ممسمة ما ليس بحسب ، وذلك ممنوع محال

ويقول للروم : إذا حار آب يتحد قديم محدث فيصيران واحد ، وقد كانا اثنين
قبل الاتحاد ، في أسكرتم أن يتحد محدث بمحدث ، إذا حاطه ومرحبه ، فيصيران بذلك
واحداً ؟ وما أسكرتم أن يصير الزّطلان قدحان اللذان أحدهم حر والآخر مد ، إذا
احتلف وامتزجا ، رجلاً واحداً وقدحاً واحداً ؟ وما أسكرتم أيضاً من أن يصير العرسان ،
إذا وحدا في محل واحد ، عرساً واحداً حسب واحد ، وإن كان أحدهم حركة والآخر سواداً
وما أسكرتم من أن تتكرر لفظة لتصير لطيفة^(١) أو وحدة والشيء الواحد ، الذي لا يفصل له
ولا نصف ولا ثلث فيه ولا صورة له ، مائة ألف شيء ودأص وأعداد وأقطار وصور
متباينة وأشكال مختلفة ، ثم أحداً ما يقوله بعض الفلاسفة ؟ فإن مرزوا على هذا أجمع تركوا قولهم
وتجاهلوا ، وإن أبوه لم يحدوا مفصلاً .

ويقول للروم أيضاً : إذا كان من ديسكم مخالفة السُّطورية والبدائية في فهمين أسكلمه
المحدث بإنسان واحد حرفي دون غيره ، وكنتم ترعمون أن الاس إنما اتحد بالإنسان الكلّي ،
وهو الجوهر الجامع لسائر أشخاص الناس ، لكن يخصص الجوهر الجامع لسائر الناس من
المعصية ، (٢٨ و) وهو إذا اتحد بالإنسان الكلّي صار معه واحداً ، فيجب أن يصير
الجوهر الكلّي حرفياً وأقنوماً واحداً ، لأن الاس أحد الأديم ، وليس هو كل الأقسام
والخواص ، هو من حيث القنومة شخص واحد حرفي ، قد صار عند الاتحاد بالإنسان
الكلّي الذي هو الجوهر الجامع لكل الناس شيئاً واحداً ، وجب أن يكون كلياً حرفياً ،
لأنه كلّي من حيث كان جوهرًا جامعاً لسائر الناس وحرفي من حيث كان خاصاً وقنوماً
للجوهر البدائي ؛ فيجب أن يكون كلياً حرفياً ؛ وهذا غاية الإحالة

(١) التصود باللفظة هنا ما يسميه الفلاسفة الميولي أو المائنة

فصل [في قول النصارى إن الاتحاد فعل]

وقد أطلعت النصارى على أن لاتحاد فعل من الأفعال صار به لتجديد متجداً والمسيح
مسيحاً ، فيقال لهم : حاروا عن الاتحاد بالإس لتجدة به الكلمة ، إذا كان فعلاً ، فهل
له عندكم فاعل أم لا ؟ فإن قالوا : لا فاعل له ، قيل لهم : فما أسكرتم من أن يكون سائر
الأفعال والحوادث لا فاعل لها ؟ وليس ذلك من قولهم ، وإن قالوا : الاتحاد فعل فاعله
وكان به متجداً قيل لهم : من فاعله ؟ أهو الجوهر الجامع للأقيم ، دون الأقيم ، أم الأقيم
الثلاثة دونه ، أم هو والثلاثة الأقيم ، أم الداع له واحد من الأقيم ؟ فإن قالوا : هو الجوهر
الجامع للأقيم ، قيل : فيجب أن يكون الجوهر هو المتحد بالحدس والإنسان الكلي أو
الغربي على ما تختارونه : لأن متحداً عندكم هو من فعل الاتحاد دون من لم يعلمه ، ويجب أيضاً
أن يكون هو الإله المستحق للمدة ، لأنه هو الفاعل لها . وكذلك إن قالوا : الجوهر والأقيم
صوا الاتحاد ، قيل لهم : فيجب أن يكون هو والثلاثة الأقيم متحدين بالإنسان : ولا معنى
لقولكم إن الآس وحده هو المتحد دون الأب وروح دون الجوهر العام الجامع للأقيم ،
وهذا مع قولكم إن الاتحاد للآس فقط . وكذلك إن قالوا : إن فعل الاتحاد الأقيم
الثلاثة دون جوهر ، قيل لهم : فيجب أن يكون الروح أيضاً متحداً وآلاً يكون الآس
وحده من حوص جوهر متحداً . وإن قو : فاعل الاتحاد إنما هو الآس وحده : ولا مراده
فعل الاتحاد كل متحد دون الروح ، قيل لهم : فإدحار أن يعرود الآس فعل حادث هو
الاتحاد دون روح ولأب ودون الجوهر لمدة ، فيم لا يجوز أن يعرود الروح فعل حادث
وحوادث أخرى وأن يعرود كل أقوم من الأقيم حوصاً وأفعلاً لا يفعلها الآخر . يعرود الجوهر
الجامع فعل عروداً ، ورد كان ٢٨ طاً ذلك كذلك ، حار أن تسمع وتختلف ويقال
لهم : إذا كانت الأقيم معاً ، كما أن الجوهر جامع ها ، فيم صار أن يكون جامعاً ها
وأن يكون حوصاً ها ، أولى من أن يكون هو حصاً ها ، وهي جامعة له فيكون اقنوماً من
أقاييمها ؟ فلا يجدون لذلك مدفعا .

مسألة في الاتحاد :

ويقول لهم : كيف تحدث لكلمة آسي هي الآس بحدس مسيح دون لأب والروح ،

مع قلوبكم أنه غير مدين لها ولا مفصل عنها؟ وإن جاز ذلك، قد أسكرتم من أن تكون
النساء الممارج للحمر المختط به مشروباً دون الخمر أو الخمر مشروباً دون النساء، وإن كانا غير
مفصلين ولا متبايعين؟ وإذا استحال هذا عندكم، وجب أن يكون شرب الخمر المترج بالماء
شرباً للحمر ولماء؛ إذا كان غير مفصلين ولا متبايعين؛ قد أسكرتم من أن يحب، إذا كان
الإنسان متحداً، وهو غير مفصل من أرواح والآب ولا ماب لها، أن يكون الآب والأرواح
متحدين به كما أن الابن متحد به؟ فإن قالوا: إن الكلمة إنما احدثت بالإنسان الكلي في
الخرقة الذي ولدته مريم، عليها السلام، قيل لهم: يجب أيضاً أن يكون الآب والأرواح
متحدين بالكلي في الخرقة الذي ولدته مريم؛ لأننا لم نقيّد بهذا السؤال الكلام في
الإنسان الذي احدثت به الكلمة، وهل هو خرقة أو كلي، أو اتحاد الكلي في الخرقة
الذي ولدته مريم، وإنما الكلام في كيف يمكن أن يكون الابن متحداً بما اتحد به من كلي
أو خرقة دون الآب والأرواح، وهو غير مدين لها ولا مفصل عنها؛ فحيوا عن
هذا إن كنتم قادرين.

نعم يقال لهم: إن كانت الكلمة احدثت بالإنسان الكلي، فلا يجوز أن تكون
احدثت في مكان أو لا في مكان؛ فإن كانت احدثت في لا في مكان، فيسببها وبين
الجسد المولود للأخوذ من مريم إلا ما بينه وبين سائر أجسام الناس وسائر لأجساد؛ ولا مزية
مريم ولا لأحد من أجسادها. يدعي أن لا اتحاد به ولا شبهة. ويجب أن يكون اقتل
والصلى جارين على الجسد فقط لا على الابن ولا على المسيح؛ لأن الجسد الذي لا اتحاد
للإنسان من نسيجه، فكيف يكون نسيج مقولاً مصوراً، وإن كان اتحاد الابن والكلي
احدثت في مكان، فهو اتحاد واحد من مريم أو غيره من الأخصاء، فيجب أن يكون
الكلي محصور في ذلك مكان حتى وإن يكون خرقة حاوية محيط بالكلي [٢٩] و
ومكاناته وإن كان جزءاً منه؛ وهذا عكس ما في عقل وقته؛ لأن ذلك، إذا جاز اشتراك
العدد القليل على العدد الكثير، وذهب عنه، ونحن أن يكون أصغر من الأعداد محيطاً
بالعظيم وحاولاً له. وإذا علمنا أن مثل حقول قد دبت عنها أيضاً متحالاة اتحاد الابن
بالكلي، إن كان هذا كلياً في مكان صغير خرقة.

مسألة على الملصكية

يقال لهم . خبرونا كيف وجدت سرُّ الار دون لأب وروح القدس ، وهو غير مبدى لها ولا منفصل عنها ، فيكون متحد بمحمد حملا في بطن مريم ، والأب والروح والحوهر الخامع بالأقنيم لا في بطن مريم . وهم مع ذلك غير متساينين ولا مقصيين ، هو حال في المحمد في بطن مريم . في لا انفصال ولا تميز من ذلك كيف يكون منه مولود ومنه غير مولود ، ومنه غير متحد ، لولا الجبل والصخر ؟

مسألة أخرى على الملصكية

يقال لهم خبرونا عن مريم . أهي إسان كلّي . أم إسان حرقى ؟ فإن قالوا : إسان كلّي ، نجاهوا ، وقيل لهم في تكريمهم أن يكون كدكر وأنى من إسان إسانا كلبا ؟ فإن قالوا : هو كذلك ، تركوا قولهم ، وقيل لهم في هو الإسان الحرقى ، وكل حرقى تشيرون . إيه على قولكم هذا هو كلّي ؟ فلا يحدون إلى بيت الحرقى شيلا . وفي هذا عدم مذهبهم . وإن قالوا : مريم ، عليها السلام ، إسان حرقى ، قيل لهم : إسان لدى ولده ، أليس هو الذي اتحد الار ولادته ؟ وإذا قالوا : هم ، قيل لهم : خبرونا عن الإسان لدى ولده مريم . أكلّي هو أم حرقى ؟ فإن قالوا : حرقى ، تركوا قولهم أن الار متحد بالإسان الكلّي الذي أراد خلاصه . وصاروا إلى قول السطورية والبدعة . وإن قالوا : الإسان الأخود من مريم الذي أحدث به الكلمة إسان كلّي . قيل لهم : أليس هذا إسان اليهود من مريم هو من مريم ؟ وإذا قالوا : أجل ، قيل لهم : هو كلّي ومنه انتى هي مريم . إسان حرقى . فيجب على قولكم أن يكون الإسان الكلّي من الإسان حرقى . وهذا صريف حدأ . لأنما يفرق عدم مريم عدم الإسان كلّي . وفيه فرص عدم الإسان الكلّي لم يكن مريم ولا غيرها من حريات الإسان . وكيف يكون الكلّي . ما لا يجب أن عدمه عدمه ورفع درجته ويكن الحرقى حقا . للكلّي ؟

[٢٩ ط] وقيل لهم أنهم يقولون . في جوهر الكلّي وكل ما هو من به كلّي لا يصح ولادته ولا أن يحويه مكان دون مكان . والمولود من مريم كان في بطنها ، وكان مكانه مبدى

حاويآ له ، فكيف يكون كلياً ؟ فإن حار أن يكون الكلئ ابن الحزنى ، فلم لا يجوز أن يكون صريم اسة عيسى المولود منها ، وأن يكون آدم وروح ابنى صريم التى هى اسة لها ؟ هذا تجاهل عظيم لا يملكه صاحب تحصيل .

مسألة على جميعهم

ويقال لهم : حبروا عن اتحاد الابن بالحسد أ كان باقياً موجوداً فى حال وقوع القتل والصلب به أم لا ؟ فإن قالوا : كان باقياً موجوداً ، قيل لهم : فإلى مات مسيح من طبيعتين لاهوت ، وهو الابن ، وباسوت ، وهو الحسد ؛ فيجب أن يكون ابن الله القديم قد مات كما قتل وصلب ؛ لأن جوار القتل والصلب عليه كجوار الموت . وإذا صار الابن عند القتل ميتاً ، لم حر أن يكون فى تلك الحال إلهاً ؛ لأن الإله لا يكون ميتاً ولا ناقصاً ولا غير مجبور عليه الموت ؛ ولم حار ذلك عليه لحار موت الأب والروح ؛ وهذا ترك قولهم . وإن قالوا : الاتحاد تطل عند القتل والصلب ، قيل لهم : فيجب انتقاض الاتحاد عند القتل والصلب ؛ وهذا ترك قولهم . ويجب أيضاً ألا يكون مقتول ميتاً ؛ لأن الجسد عند انتقاض الاتحاد ومعارقة الشخيد به ليس بمسيح ؛ وهذا يكون الحسد وما اتخذ به مسيحاً مع ثبوت الاتحاد ووجوده ؛ فإذا تطل كان مقتول المصوب الواقع عليه الميت ؛ ولا معنى لقولكم إن المسيح قتل وصلب

مسألة أخرى على جميعهم فى الاتحاد

قال لهم : إنا قد علمنا أن الله اتحدت بمحمد المسيح دون حمد موسى وإبراهيم وغيرهم من النبيين ؟ فإن قالوا : لأجل ما صير على يد عيسى من فعل الآيات وحرق معجرات التى لا تقدر الشر على شبهها ، من يحوي حياة الله ، وإبراهيم الأكنة والأرض ، وحفل القبل كثيراً ، وقب د خمر ، ومشي على الماء ، وصعود السماء ، وإبراهيم الأمين ، وبقية المتقدم ، وغير ذلك من معجرات الآيات ، فوجب أن يكون إلهاً وأن الكلمة متحدة به ، يقال لهم : إن عظم أن عيسى فعل ما وصفتم من الآيات ومعجراتها ؟ وما سكرتم أن يكون غير قادر على فعل ما ذلك ولا كثير ، وأن يكون الله تعالى هو الذى فعل جميع ما ظهر على يده من

ذلك ، وسكون حانه فيه حار ٣٠ و سائر الأسماء في طهر عليهم من الآلات ؟ ثم قال
 لهم : ما أنكرتم أن يكون موسى ، عنه السلام ، إلهاً : وأن يكون الكلمة متحدة به لما
 صله من آيات السبعة نحو قلب العصا حية دت في وعدين وحرق في ، ولم يكن من قبل حية
 ولا فيها رسم عيسى ولا في ، ونحو فوق البحر ، وإخراج يده بيضاء ، وغير ذلك ، وما أتى به
 من الخرد والقل والصدع واليد ، وسير ذلك مما لا يقدر عليه البشر ؟ فإن قالوا : موسى لم
 يكن مخترعاً شئ من ذلك ، وما كان يدعو ويرعب إلى الله تعالى في أن يظهر على يده
 ذلك ، فقال لهم : ما أنكرتم أن يكون هذه حل عيسى وأنه كان يرعب إلى حقيقته وربه
 وماله في أن يظهر آيات على يده ؟ وقد خلق لإعجل بذلك : لأن في الإيجال أن عيسى
 عليه السلام ، لكي قال : « رب ! إن كان في شيءك أن تصرف هذه الكائنات عن أحد
 فاصرف عني » ، وأنه أراد أن يحيي كمالاً فقال : « يا بني ! دعوك كما كنت أدعوك
 فتستجيب لي ، وإنما أدعوك من حل هؤلاء ، يحلوا » ، وقال : « يا أي ! أنا أحذك » ،
 وهذا هو على أحسنه وقت الصلب رحمه « إلهي إلهي ! لم ركبي ؟ » ، وهذا
 فوق دعا ، موسى وصراعه ونهايه : فوجب أنه عند مرثوت ومحدث بحقوق كموسى وغيره
 من الرسل ، سببه لسلامة ، و « عيسى كان يدعو ويرعب بهذا الدعاء على سبيل التعليم
 الأسع وتلاميذ : ولا فقد كان مخترع آيات اختراعاً وبما أن يكون فكون ، قبل لهم
 ما أنكرتم من أن يكون دعا موسى ورعبته ، وقد وقع على سبيل التعليم ، وإلا فقد كان
 مخترع من البحر ، وإخراج اليد بيضاء ، وقلب العصا ثعباناً وتحويلهم بالفهم ، واختراع المن
 والسوى ، وما من أن يكون ذلك فيكون ، فلا يجدون إلى ذلك مدفعا ، فإن قالوا : قولنا
 « مسيح » من مصيبي لاهوت ، هو بلاه ، وسبوت ، هو من محقق ، فكل من نصرع
 ودعا ، وقد وقع من لاهوت من هو سبوت ، وما كان من أحداث في وجهه معجزة
 هو واقع من الإله دون الإنسان ، يقال لهم : ما أنكرتم من أن يكون موسى أيضاً اسماً
 مصيبي بلاه ، وسبوت ، في كان من دعا ورعبه فيه واقع من سبوت ، وما كان من اختراع
 ية أو بداع معجزة فيه من اللاهوت دون السبوت : ولا فصل في ذلك ، فإن قالوا : كل
 واحد من هؤلاء الأنبياء قد أقر بلسانه بأنه محقق وعبد مرثوت ماله مرسل من عند الله ،
 عروحن ، وسبح ، غير بذلك ، قيل لهم : وكذلك مسيح قد ٣٠ ط عترو ماله مني

مرسل وعند محرق : لأن الإنجيل يطلق بأنه قال : « إني عبد الله وأزنت ممتة » . وقال :
 « فكما ينبغي أني فكذلك أنتمكم : عمدوا الناس وعبدوا باسم الأب والابن والروح
 القدس » ، وقال في الإنجيل : « أخرجوا سامن هذه المدينة : فإن النبي لا تكرم في
 مدينته » ، في نظره هذه الإقرارات عنه كثيرة بأنه « عبيد مرسل وماتة مدتر » : فوجب
 أنه ليس بالإله . فإن قضا هذه الإقرارات وقعة من رسوم سيج دون لاهوته ، قبل لهم
 ما أسكنتم أن يكون كل إقرار نفع من سبي بأنه حقيق وعند سبي فيه إقرار بأسونه دون
 لاهوته ، بل تدور في ذلك فصلا . وبما قاله : « إنما قدس إله » ، لأن الله قدس في
 الكتب به إله وصماه بذلك فقال : « المزماء التبول عيل و... يدعى أو سبي الإله » ،
 فقال هم فقد قال الله لموسى : « إني قد جعلتك إله » ، « هرون وجعلت إله فرعون » ،
 على معنى أنك مدبر له وأمر له ووحى عليه صاعته ، فقد كانت هذه لغة نتم قبل لم
 لم يغير الله تعالى بأنه هو سماه أو يسبه إله ، وإني قدس « يدعى سبه إله » ، فيمكن
 أن يكون أراد أن قوما يسمون في عطية ويدعونه بذلك ، وشعروا به الخد ، ويكذب
 في ذلك ويعتدون ، فمن أين لكم أن ما سمي به من ذلك واجب صحيح ؟ فلا يحذرون بل ذلك
 سبيلا وبما قاله : « إنما قدس إله » ، وإن الكلمة أتت به ، لأنه وليد لاس
 خل ، وليس كد ، من ذكرتموه من سبي ، فبعل هم فوجب أن يكون آدم ، عبه
 السلام ، إله ؛ لأنه وجد لاس ذكر ولا أنى ، هو بعد عن صفة المحدث ، لأنه لم يخل
 بطن حريم ولا غيرها ولا كان من معدن وليد ولا موضع حمل ، وكذلك يجب أن يكون حواء
 « لأنها حلفت من صبي آدم من غير ذكر ولا أنى ، فهو أحد » وكذلك بعد عنهم
 في وجوب كون ملائكة آفة ، لأنها لاس ذكر ولا أنى ولا على وجه نسبي بين قوس .
 إنما وجب القضاء على : « بينه » ، لأنه قدس في الإنجيل ، وهو الصادق المصدوق في قوله : « أنا
 ونبي واحد » ، ومن رأى ضد أي نبي ، قال هم ما أسكنتم أن يكون معنى ذلك أن من
 طاعني فقد طاع أي نبي مرسل ومعنى الحكمة : ومن عصي فقد عصاه ؛ فيكون معنى أي
 أي به معنى ومرسل : وقوله « من رأى فقد رآه » معناه فكانه قد رآه وسمع كلامه وأمره
 وسبه ، ولأن من هذا التوزيع ، لأنه « كان هو وأمه » ، وبعد بوجوب أن يكون الولادة
 والخل وقت ولصلا ٣١ و « لا أكل ولشرب والحركة » - الخرى عنه - كل

ذلك حاربه على الأب ؛ وإذا كان هو المتحد بالحسد أن يكون الأب متحدا به ، فهذا كله ترك لقولهم إن ركوه ، فوجب أن يكون تأويل القول على ما ذكرناه . فإن قالوا : إنما وحيث إلهية المسيح ، لأنه قال ، وهو الصادق في قوله : « أما قبل ابراهيم » وهو إنسان من ولد ابراهيم ، فلهذا ذلك أنه قبل ابراهيم بلاهوته وأنه ساسوته . ويقال لهم : فما أسكرتم أن يكون المراد قوله : « أما قبل ابراهيم » أن كثيراً من ديني وشرعي كل متعدياً به مشروعة قبل ابراهيم على سان معص الرسل ؛ أو ما أسكرتم أن يكون أراد قوله : « أما قبل ابراهيم » أي مكتوب عند الله ، وأما معروف قبل ابراهيم عند قوم من الملائكة ، أو أما مبعوث إلى المحشر قبل ابراهيم ؛ إذ لا يجوز إثبات الربوبية بمحمد أكل الطعام ومشى في الأسواق .

والقول بأن اللاهوت اتحد به قول سبيل لا يحتمل التأويل ؛ وقد قال سليمان عليه السلام ، في كتابه : « أما قبل الدنيا ؛ وكنت مع الله سبحانه حيث مد الأرض ؛ وكنت صديقاً أحب بين يدي الله تعالى » ؛ ولم يجب أن يكون سبيل قبل الدنيا ، أو مع الله سبحانه ، حيث مد الأرض ، بلاهوته ، وأن يكون الله لدأود ساسوته ؛ فإن قالوا : أراد إن اسمي عند الله قبل خلق الدنيا ، وفي علمه ، وعنده حيث مد الأرض ، والعلم بإرساله وتنبؤي أو غير ذلك من التويلات ، قبل لم مثله في احتجوا به ؛ ولا جواب عنه

باب الكلام على البراهمة

وقد افتقرت البراهمة على قولين :

فهم من حشد رسل ، ورعيته لا يجوز في حكمة الله سبحانه وصعته أن يبعث رسولا إلى خلقه ، وأنه لا وجه من حاجته صحح تلقى الرسالة عن الخلق سبحانه وفن لتريق لآخر . والله على ما أرسل رسولا سوى آدم عليه السلام ، وكذبوا كل مدع للنبوة سواء .

وفن قوة منهم : بل ما مث الله تعالى غير ابراهيم وحده ؛ وأكروا سوده من سيوه . وهذا جملة قولهم

فيقال لمن أحال من الله سبحانه ، مدد منه إلى خلقه . فنت ذلك ، وما ديت عليه ؟

فإن قال : لعله سبحانه أن الرسول من جنس المرسل إليه ، وأن جوهرهما واحد ، وأن
تفصيل أحد المتساويين على مثله ونوعه ومن هو بصفته خفيف ومحابة وميل وحروج
عن الحكمة ، وذلك غير حائر على الحكم ، يقال لهم : لم قلتم [٣١ ط] إن معصية الله سبحانه
معص الحس على بعض ورفع بعضهم ، إذ كان محابة لمقتضى عليه ، وحب أن يكون ظلما
وحروجا عن الحكمة ؟ وما أنكرتم أن يكون لله سبحانه أن يختص بمصله من يشاء من
خفيه ، وله التوبة بين سائرهم ، فإن ذلك أجمع عدل منه وصواب من نديره ؟ فإن قالوا
لأن معصية أحد المتساويين على الآخر في الشاهد سنة ما ، فوجب لقصد بذلك على القديم
تعالى ، قيل لهم : وه قستم : إن ذلك منه ، وما أنكرتم من أنه حائر ما وصواب في حكمتنا
أن تحنو بعض عبيده وأصدقائه والمتصرفين معا كتصرف غيره ، أكثر مما يحويه غيره ،
ونقصه سطاء ، وتشریف لا يستحقه أكثر مما يحويه غيره ، فوَقَّعْتُمْ بِهَذَا سَعَةً وَفَيْحَ مِنْ مِمَّا ؟
ويقول لهم : نحن نسلم أشد السمع من أن يكون في عقل مجردة طريق لتفصيل فعل
أو لحسه أو خطيره أو باحته أو يحميه ؛ ونقول : إن هذه الأحكام بأسرها لا تلت إلا بأفعال
إلا بأشروع دون فصلة العقل ؛ ومتكلم على هذا الباب وما يتصل به في باب التمددين
والنحوير من كتاب هذا ، إن شاء الله . فإن قوا : لو حَسَرَ من الله ما قلتم لحسن من الله
أن يشكر ونفى عن مَنْ لم يمس شئ أو مَنْ قَرَّ بِفَضْلِ إِيَّاهُ مَا كَثُرَ بِشُكْرٍ وَنُشْرِ
على العمل به عند غيبه ، قيل لهم : إن قلتم ذلك ؟ نعم قال لهم : ما أنكرتم أن يكون الفرق
بينهما أن الشكر والثناء على بره بما في يده كدته ، وأنكرت مستحيل على الله
تعالى ، إذ كان الصديق من صدق منه ، وغير ذلك ، كما يستحيل عليه الجهل والعجز ؟
والمتن على من : بعض أو على من عمل أقل من عمل غيره بأكثر من التفضل على
العامس بهنم وحب . ومن ذلك نفيح ، ولا من الكذب ببطل ما قلتم . ثم
يقال لهم : ما أنكرتم على من قال من مشي سودة رسول الله تعالى ليس معص أحد
الشخصين على الآخر بحسبه ، ولا لأجل حسبه ، وسكن لأجل أنه مستحق للتفصيل
بأمره وبيده منه ولا لأجل في لأجله ، كما أن الله تعالى بعض سببه ونسب لخلق
العقبة عندكم على من يفهمه ، ولا لأجله سببه ، ولا غير غيره ، وسكن لأنه

مستحق للتعظيم والشكر والثناء عندكم ، ثم كان من بره وطاعته ، فيكون التعظيم بارادة ، إذا أراد الله سبحانه إرسال بعض عباده إلى دقيبه ، مُتَخَذَةً لآله افضلهم وأكثرهم عملاً ؟ فلا يجدون لذلك مدفعاً .

[٣٢ و] ويقال لهم أيضاً ما أنكرتم من أنه لا يجوز في عدل انذار ، سبحانه ، وحكمته ، على موضوع دينكم ، أن يخلق في بعض عباده الخلل ، وفي مصيبتهم المبر ، وفي مصيبتهم المعنى وأنكم والحرس والرامة ، وفي مصيبتهم القوة والكمين وصحة الآ ، وكل اقل وانجية ، لأن ذلك تعصيف لبعض الخس على بعض ؟ فإن داهى تعصيفه المبر والحية وكل العقل والحواس لمصيبتهم ومعه مبرهم متصحة لمعقلى والله وع وسيل لهم إلى مع سقيم هو سبحانه أعلم به ، ولهم قد أنكرتم أن يكون بره من بعض الحق وحده راداً وحمل دقيبه رية مصيبتهم نزعى ونزعية والرسول ومرسل إليه أن يحد لهم في السطر في حجب العقول التي أمرهم بالرجوع إليها والعمل على موجبها ؟

ويقال لهم إن ستم الأمر على قبح نكث في الشهد برحمك ، فيجب أن تعصوا على أن الدعل نكث لا نكثه ، لا لاحتلاب مسلمة أو دفع مصرة وداع دعه إلى العمل ومثله عليه ؛ وأنه تعالى حسم مؤثمة دوخير ، وقول الأعرص ، وفي مكان دون مكان لا نكثه مقته فاعلى الشاهد إلا كذلك ، فإن مروا على هذا ، أعصوا الحدوث والمحدث ، وسينت عليهم مطالبات الدهرية ؛ وإن أؤوه ، نقصوا استدلالهم بمحرد الشهد والوجود

علة أخرى لهم

فإن قالوا الدليل على أنه لا يجوز أن يُرْسِلَ الله تعالى رسولا إلى خلقه أما وجدنا الرسول في الشاهد والمقول من حسن المرئيل ؛ فلما لم يُرْسِلْ يكون القديم من حسن المخلوقات بذاته ، ثبت أنه لا يجوز أن يرسل رسولا إلى خلقه ؛ فيدل لهم فيجب على اعتلالكم هذا ألا يكون الله سبحانه مُتَخَذاً على انخلق عقولهم ، ولا أمراً لهم بما وصحه فيها عندكم من وجوب فعل الخس ، وترك القبيح واستعمال الطر وحمل التوحيد لله والمعرفة به والشكر لعمه ؛ لأن المُتَخَذَ الأمر في الشاهد من حسن الأمور المُتَخَذَ عليه ؛ فإن مروا على ذلك ، تركوا التوحيد وخفوا بأهل التعطيل ، وإن أؤوه وراموا فصلا نقصوا استدلالهم .

ولا تَرْتَحَنَانِ يَعْلَمُ أَنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ هُوَ الَّذِي نَحْطِبُهُ مِنْ أُرْسَةِ أَوْسِهِ :

أحدهما أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ الَّذِي نَحْطِبُ بِهِ مِنْ يَشَاءُ مِنْ حَقِيقَةٍ لَيْسَ مِنْ جِسْسِ كَلَامِ
الْأَدَمِيِّينَ وَلَا مِثْلِهِمْ لِكَلَامِ الْمُخَوِّقِينَ ؛ بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِسَائِرِ الْأَحْوَاسِ وَالْأَصْوَاتِ وَأَنْفِيقَةِ
اللُّغَاتِ ، وَبِئْسَ كَانِ مَسْمُوعًا بِحَسَةِ السَّمْعِ ؛ [٣٣ و] مَا قَامَ عِدَاؤُنَا مِنْ أَدْلِيلٍ عَلَى قِدَمِهِ وَاسْتِحَالَةِ
حَقِيقَتِهِ ، وَأَمَّا صِفَةُ مَنْ صَدَّتْ ذَاتُ الشُّكْلِ بِهِ ، وَتَبْصُرُهُ ذَلِكَ بِمَنْ يُوَصِّحُ الْخَفَى فِي بَابِ
الْقَوْلِ فِي الصَّدَقَاتِ ، بِنِشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، عَمِ مِنْ تَوَلَّى اللَّهُ حَقَّهُ أَنْ
الشُّكْلَ لَهُ مَا سَمِعَهُ هُوَ الْقَدِيمُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَأَمَّا الَّذِي سَفَى أَنْ يَكُونَ مَا سَمِعَهُ كَلَامًا
لَهُ دُونَ سَائِرِ الْخَلْقِ .

وَالْوَحْيُ الْآخِرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا سَمِعَهُ الرَّسُولُ أَوْ ذَلِكَ مِنْ جِسْسِ كَلَامِ الْأَدَمِيِّينَ ، لَكَانَ
اللَّهُ سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَصْطَرِّفَهُ إِلَى لَعْنٍ أَوْ إِلَى بَرٍّ هُوَ الْمَكْمُولُ لَهُ ، وَأَنَّ السُّكْلَامَ الَّذِي سَمِعَهُ
كَلَامُ لَهُ ، مَنْ يَصْطَرِّفُهُ أَوَّلًا إِلَى لَعْنٍ أَوْ إِلَى بَرٍّ وَوُجُودِهِ ، ثُمَّ يَصْطَرِّفُهُ إِلَى لَعْنٍ أَوْ إِلَى بَرٍّ كَلَامُهُ
وَأَنْ مَرَادَهُ بِهِ ، بِنِشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَحْتَمِلُ وَجُوهًا مِنْ السُّكْلَامِ ، كَذَا وَكَذَا ؛ وَيَسْتَفْتِ عَنْ
الرَّسُولِ سَكْلِيَّةَ مَعْرِفَتِهِ وَفَرَضَ الْعَمَلِ بِوُجُودِهِ ، وَإِذَا كَانَ قَدْ اصْطَرَفَهُ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ ، وَيُكَلِّفُهُ
تَحْقِيقَ الرِّسَالَةِ وَأَدَاءَهَا ، إِلَى مَنْ شَاءَ مِنْ حَقِيقَةٍ ؛ وَأَعْمَلُ فِي مَلَانِكَتِهِ مِنْ هَذِهِ سَبِيلٍ عَمَهُ بِهِ
وَكَلَامُهُ وَمَرَادُهُ لَهُ ، بِنِشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ سَمْعٌ أَوْ تَوْقِيفٌ — وَلَا يَنْفَعُ مَعْرِفَتُهُ فِي ذَلِكَ بِمَنْعٍ
مِنْهُ — وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، نَطْلُقُ سَوَالَكُمْ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلرَّسُولِ إِلَى الْعَمَلِ بِتَحْقِيقِ الرِّسَالَةِ
عَنِ الْخَلْقِ .

وَمَا أَسْكُرُكُمْ أَحَدًا مِنْ أَنْ يَصْحَحَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي نَحْطِبُ كَلَامَهُ
مَعَ تَعَالَى الْمُخْتَلِصَةِ عَلَيْهِ وَبِإِذْنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِهِ مَعْرِفَتِهِ مِنْ وَجْهِينَ . أَحَدُهُمَا أَنْ يَحْتَمِلَ الْخَطَابَ لَهُ
حَدٌّ عَنْ عِبَادِ اسْتِغْرَاءِ مُوسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَغَضَبُهُ فِي مَعْنَاهُ وَمِنْهُ أَنْ يَحْطَبَ عَلَيْهِ أَحَدًا مِنْ
الْحَقِيقِ وَغَيْرِهِ عَمَّا أَحَبَّهُ قَبْلَهُ وَاطْمَأْنَنَ عَلَيْهِ صَحْبِهِ أَحَدًا مُتَعَلِّقًا بِمَنْعٍ كَثُرَتْهَا عَنْ حَدِّ
مَا يَنْتَكِي بِهِ لَطْفًا وَنَحْوًا فِيهِ ، لَنْ مَعْرُوفٍ مُسْتَقَرٍّ لِعَادَةِ أَنْ الْحَادِثَ يَصِيبُ فِي الْخَيْرِ
وَالْآثِنِينَ وَشَلَالَةً وَلَا يَصِيبُ فِي الْمَائَةِ وَالْمَائَتِينَ وَالْأَعْيُنَ حَتَّى لَا يَغْنَطُ فِي وَحْدِهَا ؛
وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، كَانَ اللَّهُ حَتَّى — مَتَى رَأَى بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ تَوَلَّى حَقَّهُ أَنَّهُ يَتَوَلَّى
كَلَامَهُ صَمْتًا حَصَّةَ الْإِحْسَانِ عَنْ مَذْهَبٍ وَمَا مُرَّةً سَمُوسَ ، فَيَعْتَمِدُ مُنْخَصَّبًا عَنِ ذَلِكَ

أَنْ لَتَقُولَ لِكَلَامِهِ هُوَ عَلَامُ الْقُبُوبِ لَتَقْدِمَ عَلَيْهِ بَأْسُ الْإِحْزَارِ عَنْ ذَلِكَ وَالْإِصَابَةِ لَهُ فِي
جَمِيعِهِ مُتَقَدِّرٌ عَلَى الْخَوَافِقِينَ وَأَنْ الْمَعْرُودَ هَذَا هُوَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ، وَهَذَا طَرِيقٌ لِلْعَمْرِ بِصَحَّةِ
الرِّسَالَةِ عَنْ اللَّهِ وَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ .

وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُعْلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الرُّسُولَ ٣٣ ط أَنْهُ اشْتَوَى حَطَاهُ مَنْ يَقُولُ أَنَّهُ اللَّهُ
الَّذِي لَا يَبُذَرُ إِلَّا رُفْعًا (١) وَأَيُّ ذَلِكَ أَيْ قُبْحُ الْحَدِّ حَسْوَاهُ ، وَخُرُوجُكَ مِنْكَ مَعْدُ ، وَأَقْبَقُ الْحَجَرِ ،
وَأَحْرَجُ الْحَبَابِ مِنَ الصَّخَرِ ، فَمَنْ سَوَّى أَنْ شَوَى حَصَاهُ هُوَ يُخْبِرُ الْآتِ وَمَمْدَعِ
مَعْدَاتِ تَقْدِمَ عَلَيْهِ مَنْ يَخْلُقُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ

وَيَسْأَلُ عَنِ مَنْ لَمْ يَخْلُقْ اللَّهُ رِسْمَهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ بِأَنْ
أَحَدٌ مِنَ الْخَوَافِقِينَ لَا يَسْتَنْصِعُ لِإِحْزَارِ عَنِ الْقُبُوبِ ، وَإِصَابَةِ فِيهَا ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْدَاعِ الْأَجْسامِ
وِإِحْيَاءِ مَوَاتٍ وَحَرْفِ الْعَادَةِ ، بَلْ لَا يَرَى إِلَّا كَمَنْ يَخْلُقُ عَمَلَهُ وَمَعْرِفَتَهُ ، وَبَلْ كَانَ
ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا تَرَاهُمْ .

وَكَمَلَتْ أَصَابَةُ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ لَشَرِّ مَنْ لَشَرَّ عَنْهُ مَدْرَسَةٌ مَدَّتْ مِنْ عَدُوِّهِ
بَأْسُ الْإِحْزَارِ الَّذِي دَاهَمَهُ مُتَصَمِّمًا لِإِحْدَاهُ عَنْ الْحَوْبِ أَوْ بَأْسُ طَهْرٍ مَعَهُ مِنْ كَلَامَاتِ
مِثْلِ الَّذِي طَهَرَ عَلَى أَيْدِي الرُّسُولِ عَنِ الْأَذَاهِ إِلَى أَشْطَلِهِمْ مِنْ وَلَدِ آدَمَ ، فَيَعْرِى عَدَدُ ذَلِكَ أَنْ
مِنْ طَهَرَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ عَلَى يَدِهِ فَبَسَّ سَاحِرٌ وَلَا شَيْطَانٌ وَلَا مُتَشَكِّىٌّ مِنَ الْأَرْوَاحِ ؛ وَكُلُّ
هَذَا يَبْطُلُ مَا تَوَهَّمُوهُ . فَمَا لِكَلَامِ السَّاقِطِ عَلَى يَدِ الرُّسُولِ ، فَلَا يَدَّ مَنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ
آيَةٌ تَطْهَرُ عَلَى يَدِهِ مِنْ سِوَاهُ بُوْدِيهِ ، أَوْ بَأْسُ يُنْبِطِقُ اللَّهُ الْكَلِمَاتِ وَيُخْبِرُهُ حَتَّى يُوْدَى مِنْ
عَمَلِهِ وَيَحْجَرُ مُتَصَمِّمٌ وَيَحْرَقُ الْعَادَةَ مَا يَطْهَرُ مِنْهُ ؛ فَلَا خَلْقَ لَهُ فِي ذَلِكَ

دليل آخر

[للمفكرى الرسالة]

وَأَسْتَدْعِي بِطَلَبِ الرِّسَالَةِ بَأْسَ وَجَدَ مُدْعِينَ لِلرِّسَالَةِ يَرْغَبُونَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى
الْعَمْرِ بِصَدَقَتِهِ إِلَّا وَجُودَ مَحَلَّاتِ تَشَعُّبٍ فِي الْقُلُوبِ وَجُودَ مَا مِنْ مَحْوَقَاتِ الْحَجَرِ ، وَخَلْقِ نَاقَةٍ مِنْ
صَخْرَةٍ ، وَقَسَمِ الْمَصْحُوحَةِ ، وَحَيْثُ الْوَقْفِ ، وَبَرَرِ الْأَكْثَرِ وَالْأَرْصَ ، وَالشَّيْءَ عَلَى الْمَدَى ،

وغير ذلك مما يجري مجراه : والحكيم لا يجوز أن يُبيح ما يحظره القول ، ولا أن يحث
 من يتكلم عنه في إطلاق ذلك وبإباحته ؛ فدل ما وصفناه على أنهم ليسوا من عبد الله
 سبحانه ؛ فيقال لهم : أو بما في هذا أن الذي ذكرتموه إنما فيه أن يكون مُسَبِّحُ هذه الأمور
 ومُدْعَى الإباحة على الله سبحانه كاذبا في ادعاء الرسالة ، وأن الله تعالى لا يجوز أن يرسله ،
 وليس فيه ما يدل على أنه لا يجوز أن يرسل غير من ذكرتم ولا من يُبيحُ محظورا في العقل
 ولا يحظرُ مباحا فيه ؛ فليس الكلام معكم في سبوت قوم بأعيانهم ؛ فإن الكلام في ذلك
 حارٍ بين أهل الملل ويُجَوِّزُ لإرسال الله تعالى المرسل ، وأنتم تُحِبُّونَ أن يرسل الله رسولا
 أصلا ؛ فلا معنى للكلام في تعيين رسالة فلا دون فلا ؛ بل به خروج عن الكلام وعَقْرُ
 وانتقال من باب إلى باب . ثم قال لهم : ما أكرمتم أن يكون جميع ما (٣٤ ط) ادعيتُم
 حظه في العقل غيرَ محظور فيه ولا مباح أصلا . وأن الخطر والإباحة إنما هما ورود القول المُبَيَّن
 عن مالك لأعيان بإباحة ما أحاطه وحظر ما حظره ، فم قلتم إن في العقل إباحة وحظر ؟

سبحانه ، وإن كان مثله طعناً وخوراً ما إذا كلفنا تركه هو أمرنا من هو أملاك بالحيوان
مننا نترك إيلامه

فإن قالوا أو قال إخوانهم من العقلة . ما أنكرتم أن يكون لله سبحانه ترك لتفصل
من اللذة فعل الموت الذي يلازم واللذات ، وليس له ذلك فعل الأم ؟ قيل لم (١) أنكرنا
ذلك لأجل ما اعتد عليه من أنه متعصن بفعل اللذة في الجسم مع وجود الحياة ، لا مع عدمها ،
فيجب أن يكون له ترك فعل اللذة على الوجه الذي كان له فعلها ، وإنه فعلها مع الحياة ، فيجب
أن يكون له تركها مع الحياة ، وإن يتركها مدة مع وجود الحياة ، لا مع لأم ؟ وإذا كان
ذلك كذلك ، سقط ما سألتم عنه ، وعن ما نعتق به ، وثبت أن لما لك لأعين أن يبيح
حقيقه ما يشاء . من خلاف بعض الحيوان والإلامه ، وأنه لا عذر من عيوب في حكمه
ويقول لم . نوسم لكم أن دفع الحيوان والإلامه محطور في الفعل ما لا مع ذلك فيها
مالكم [٣٥] ، ثم يجب لأجل هذا أن يكون دفعها محصوراً مع خلاف ذلك . فإن قالوا .
المحطور في العقل محطور أدباً ، وكيف نصرّف به الخيال ، قيل لم : لم قلتم ذلك ؟ ثم يقال
لم : ما أنكرتم من أن ذلك كان محطوراً بشرطه عدم إذن مالكه فيه ؛ وإطلاقه وحطه
في العقل بهذا الشرط لا يقتل أدباً ؟ ثم يقال لم . أسس الأكل والشرب والاصطلاح
بالأمر والقرء فالتج قبيحاً مع الشح وارثاً لتأمين اللذين يحوف الصرر في يقتلون بعدها ،
وكذلك الاصطلاح بالأمر مع الخي والقرء فالتج مع شدة التزج محطور مع لمي عنه ؟ فإذا
قالوا : أحل ، ولا ندفع من ذلك ، قيل لم : فيجب أن يكون ذلك أتم محطوراً مع حصول
الحاجة إليه ، وشدة طلب الخوع والطمان والخز والقرء ، وحوف الصرر تركه ؛ فإن مرأوا على
ذلك ، تركوا دينهم ، وإن آتوه وأباحوا هذه الأمور وأحبوها أيضاً عند الحاجة إليها ، قيل
لم : فقد صار المحطور في العقل مباحاً ، وأغلقت قصايا المقيون ؛ وهذا ما تكرر هو . وإن
قالوا . كل شيء مما سألتم عنه مباح بشرط الحاجة إليه ، ومحطور بشرط المي فيه وحوف
الصرر يتناوله ومنه ، قيل لم مثل ذلك في إيلام الحيوان .

وكذلك يُسألون عن هذه الحدود ما يقتل إلى ما يُجحد ربه ويشبهه ونسئ الأشياء

عنه وحاف برول القتل به إن لم تقتل كلمة الكفر وشتم رب العالمين ، ورجا القاء والحياة ،
 إن فعله ، ما الذي يحب عليه ؟ فإن قالوا : يحب عنه فقل شتم رب العالمين وسوء التشاء
 عنه ، يقال لهم : فقد صار المحذور في العقل مساحا وكذلك إن قالوا : يذمه ألا ينكفروا وإن
 أدى ذلك إلى تلف عنه ، قيل لهم : قد صار قتل نفسه وإيقادها في التهلكة من حاحه
 أن كان محظورا ؛ وهذا ما كرهتم لخصه به ، وقال لهم ، إن قلتم فعل كلمة الكفر أولى
 مما أنكرتم أن يكون الكفر عن ذلك مع القتل أولى ، لأنه يكف عن شتمه ، وليس
 هو القاتل لنفسه ؟ فإن قالوا : فكيف عما قلتم ، قيل لهم : ما أنكرتم أن يكون بطهر
 كلمة الكفر أولى ، إذا ما شراح بالكفر صدق ، أحبط عنه ، وعنه شتمه سبحانه
 عام باعتقاده ، وأنه يخص في وحدانيته ، وأنه لا يستحب ، سبحانه ، باسم ما عبده ، وأنه
 هو يستصير بتركه بغيره ، ويغترق في قتل نفسه وعدوى حق في إبلا فبشره
 وفعل المحذور عليه فإنه ، ولا جواب لهم عن ذلك . فإن هم قالوا : قد القى النفس في التهلكة
 محصور في العقل إذا ما قوت إلى الكفر بعد ما ر ٣٥ ط . ويحدد عنه : إلى أدى إلى ذلك
 كان مساحا ، أو قال : إن الكفر بالمصاح محصور في العقل ، إذا ما قوت إلى تلف النفس ،
 فإن أدى إليه كان مساحا من غير أن يفتل المصاح في العقل محظورا ، قيل لهم : وكذلك
 إبلا فحيوان ويلا فمحصور في العقل ، إن لم يسخه ماله ، فإن أراحه لم يكن محظورا
 في العقل من غير إبلا فمحصور بقبضة العقول ، أو كان مشروطا بما كان شرطه له

دليل آخر

فإن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز في حكمة الله سبحانه إرسال الرسل أن يرسله الرسل
 إلى من يعلم أنه يكفر به وشتمه ويرد قوله ويستوجب بذلك العقاب الأليم سقاة وحلاف
 الصواب ؟ قل : يجر السمع على الله سبحانه ، يجر أن يرسل الرسل إلى من حاله ما وصفا
 فيقال لهم : أول ما في هذا أنه يجب حوار إرسال الله تعالى الرسل إلى من علم قوله مهم
 واتماعه بهم ، لأن هذه العلة عنهم تلة . ثم قل لهم : فيجب على عقلاكم ألا يفتق الله
 سبحانه من يعلم أنه يكفر به ، ويحدد عنه ، ويحدد في صفاته ، ولا ينتفع بوجوده ،
 وألا يفتق بالعقول وما وصحه من الأدلة فيها على أحد ، غير أنه يحدد ، ولا يستعملها

صورها ، وقتحتها ، وذهب بهحب ، وشوّه حلقها ؛ فإن فؤاد : إذا كان في ذلك مصدحة
الحقوق ، حار تغير حلقه ، وقتبُ مفتحته ، ونحو محاسنه ، قد لهم . وكذلك إذا كان صوم
التهر ، وقبام الليل ، وتبيل الحجر ، والصف والسمي ، ورعى الخمار ، يعود صلاح
المكثف ، حتى تكليفه ، وكان ذلك أحسن في العقل ، إن كان فيه حسن ، من يلاف
من المكثف ، وإن كان حبيته ، وهذه صورته ، ونحو محاسنه وإطال عقله وحواسه ؛
ولا جواب لهم عن ذلك

علة أخرى لهم

وهي قالوا : لدليل على منع رسل الرسل وأمرى عنهم أن الله سبحانه أكل العقول ،
وحسن فيها الحسن وقتب فيها مسيح ، وحملها دلالة على ترائيد خلق ومصالحهم ، ومع
من لفظها وحملها دلالة ودلالة على عدم كل ما يحتاج إليه . وليس يجوز أن تأتي الرسل
غير ما وضع في العقل ؛ فدل ذلك على أمرى عنهم وعدم حاجة خلق إليهم . فيقول لهم
ما أسكرتم من أنه لا سئل من ربه عقل إلى ثوب شيء . ولا إلى حظه . ولا إلى إباحته ؛
وأن ذلك لا شئت في الحكمة لأشياء ، إلا من جهة السمع ، وإن الله من الثواب لا يقع
بالأفلس . معه مع فقد السمع ، ولا لا تأمن مع فقد سمعه لله سبحانه ولا فقه إليه
ولا إثبات صاحبها . وإذا كان ذلك كذلك ، فلا بد من سمع في عقل . يقولون
وإن سمع واحد في عقل واحد . وحسنه ثوب عدا لا يجهل من ثواب عدا
فقد من قولهم جمع ما جمع به . ٣٦ . من يرضه ويصح معه . ثم من
رأوه عقول أو غيرهم . ٣٧ . من يرضه من ثوب عدا . ثم من يرضه
سما . ٣٨ . من يرضه من ثوب عدا . ٣٩ .

وقد ذكرنا في جوابهم من هذا . ٤٠ . من يرضه من ثوب عدا . ٤١ . من يرضه من ثوب عدا . ٤٢ . من يرضه من ثوب عدا . ٤٣ . من يرضه من ثوب عدا . ٤٤ . من يرضه من ثوب عدا . ٤٥ . من يرضه من ثوب عدا . ٤٦ . من يرضه من ثوب عدا . ٤٧ . من يرضه من ثوب عدا . ٤٨ . من يرضه من ثوب عدا . ٤٩ . من يرضه من ثوب عدا . ٥٠ . من يرضه من ثوب عدا . ٥١ . من يرضه من ثوب عدا . ٥٢ . من يرضه من ثوب عدا . ٥٣ . من يرضه من ثوب عدا . ٥٤ . من يرضه من ثوب عدا . ٥٥ . من يرضه من ثوب عدا . ٥٦ . من يرضه من ثوب عدا . ٥٧ . من يرضه من ثوب عدا . ٥٨ . من يرضه من ثوب عدا . ٥٩ . من يرضه من ثوب عدا . ٦٠ . من يرضه من ثوب عدا . ٦١ . من يرضه من ثوب عدا . ٦٢ . من يرضه من ثوب عدا . ٦٣ . من يرضه من ثوب عدا . ٦٤ . من يرضه من ثوب عدا . ٦٥ . من يرضه من ثوب عدا . ٦٦ . من يرضه من ثوب عدا . ٦٧ . من يرضه من ثوب عدا . ٦٨ . من يرضه من ثوب عدا . ٦٩ . من يرضه من ثوب عدا . ٧٠ . من يرضه من ثوب عدا . ٧١ . من يرضه من ثوب عدا . ٧٢ . من يرضه من ثوب عدا . ٧٣ . من يرضه من ثوب عدا . ٧٤ . من يرضه من ثوب عدا . ٧٥ . من يرضه من ثوب عدا . ٧٦ . من يرضه من ثوب عدا . ٧٧ . من يرضه من ثوب عدا . ٧٨ . من يرضه من ثوب عدا . ٧٩ . من يرضه من ثوب عدا . ٨٠ . من يرضه من ثوب عدا . ٨١ . من يرضه من ثوب عدا . ٨٢ . من يرضه من ثوب عدا . ٨٣ . من يرضه من ثوب عدا . ٨٤ . من يرضه من ثوب عدا . ٨٥ . من يرضه من ثوب عدا . ٨٦ . من يرضه من ثوب عدا . ٨٧ . من يرضه من ثوب عدا . ٨٨ . من يرضه من ثوب عدا . ٨٩ . من يرضه من ثوب عدا . ٩٠ . من يرضه من ثوب عدا . ٩١ . من يرضه من ثوب عدا . ٩٢ . من يرضه من ثوب عدا . ٩٣ . من يرضه من ثوب عدا . ٩٤ . من يرضه من ثوب عدا . ٩٥ . من يرضه من ثوب عدا . ٩٦ . من يرضه من ثوب عدا . ٩٧ . من يرضه من ثوب عدا . ٩٨ . من يرضه من ثوب عدا . ٩٩ . من يرضه من ثوب عدا . ١٠٠ . من يرضه من ثوب عدا .

جميع العاقبين ، ولم يسع حَخذُهُ من قومهم ثَمَنُ الحِجَّةِ وَصَطَرُهُ إلى صدق نقولهم فيما أخبروا به عن مشاهدة واضطرار .

وفي علما بخلاف ذلك من أئمتنا ، وعلما أن كثيرا من الدهرية وأهل البطلان سكر حُسن النظر بجملة ، وقول كثير من الشيعة إنه دليل وإيه سعة وشرة ، وبه من تدبير اصطلاح ، لأنه يورث مداوة والأحقاف ونجس إلى المخرج والمعاد واستحلال الله والأموال ، دليل على أن المذبح هو حو به أعد من أن يكون صطرا . وكف حجة وحو به اضطرابا من لا يعلم حسنه صطرا أو يعتقد وجوب تركه وفتحها ؟ عند علة أنها من صير إيه من الله مهمة وجمعه

ويقال لهم في قلوبهم إياه وجوب شكر الله والكبرياء صطرا ما يعرف بينكم وبين من قال إنكم تعلمون بطلان ذلك صطرا ؟ فلا يجدون ذلك ما فعل . وكذلك يقال لهم : لو علمتم حُسن إتيان غيركم في الكبرياء قصد بكم وفتح بطلانه لكم ، قصد الإضرار بكم ، لوحت أن يمر من حسن ذلك أو قبحه ما علمتم ، من غير صريح وتوقيف على حسن ذلك وقبحه ، اللهم إلا أن يقولوا نحن ندين الطبع إلى فعل للبدن ونفوسها عن فعل الآلاء : فهذا المعنى معلوم جف ، ولكن ليس من ميثاق الصانع إلى الشيء يقتضي شكر فاعله ولا نفوسها عنه يقتضي قبحه ودمه على سبيل ما بدعوه : فبطل ما يعتقده

وإن قالوا : لو كان لهم وجوب هذه الأمور وفتح تقبيح الذي ذكره منها وخسب الخسب لا تخلم إلا من طريق السمع ، لم يعرف قبح ذلك ولا حسنه إلا من علم النفع وعمره ؛ فلما كما علم ذلك وسمع كثير من أهل الملل قبل العلم بصحة السمع وبوعا إياه ، ثبت أن العلم بما وصف ليس بموقوف على ورود السمع : بقول [٣٧] ولم : ما أسكرتمهم ألا يعلم ذلك إلا من علم السمع وعرف وحو به ، وأن يكون من اعتقد قبح القبح وحسن الحسن من غير علم بماله كان حسنا وقبيحا ، فإنه معتقد للشيء على ما هو به ، وإن لم يكن اعتقاده ذلك علما ، بل هو ظن وقيد وعلى صيب لثمة لأهل الشريعة : كما أن مقتضى الشيء على ما هو به من غير حجة الاضطراب والاستدلال غير عام به ، وإن كان مقتضى له على ما هو به ؛ وكما أن مقتضى يكون بوصف واحكم ثبت للشيء ، مع احتمال ملكه أني كان لها ، غير عالم به في الحقيقة ؛ وهذا يبطل مطلقهم .

فإن قال من الفريقين قائل ، أعمى البرهمة والعترة : لو كان قبح هذه الأمور وحسها
غير معلوم بالعقل ، بل بالسمع ، لوجب أن يكون العلم قديم وحدث الحديث ،
وحقيقة الجوهر والفرص ، والعلم بكل معلوم ، غير مُدْرَك من ناحية العقل ، بل بحجة
السمع ، فلم يجر ذلك ، بطل ما قسم ، قيل لهم : لم قلتم هذا ؟ فلا يجذون في ذلك سوى
الدعوى ثم يقول لهم ؟ ما لعص يسكن ويمن من . عم أنه لو حار أو وحب أن يُفْلَم بعض
المعلومات اضطراراً ، لا استدلالاً ، لحار أو وحب أن يُفْلَم سائر المعلومات اضطراراً
لا استدلالاً ، وكذلك لو حار أن يُفْلَم بعض المعلومات بطراً واستدلالاً ، لا اضطراراً ،
لوجب أن يُفْلَم سائر المعلومات بطراً واستدلالاً ، وكان يجب أن يكون العلم سائر الشهادات
والمحسوسات عما واقف عن بطر واستدلال ، وهذا جهل من رآه

وكذلك يقال لهم لو حار أو وحب لعلم بعض هذه الأمور من ناحية الخبر كالعلم
بالعين وحراسا والسيرة ، ولك ، لحار أن يكون سائر الأمور معلومة خبراً ، وإذا حار
أو وحب أن يُفْلَم بعض الأمور غير خبر ، ستعلم بعد شيء من جهة الخبر أصلاً ، فإن
لم يجب هذا أجمع ، لم يجب ، إذا عَيِم بعض الأمور عقلاً ، أن نعم سائرهما من هذه الجهة ، ولا
إذا علم بعض الأمور اضطراراً ، وحب العلم سائرهما من هذه الصرفة

ويُحْتَمَرُ خَشَوْنُ حُبِّ هَذِهِ الثَّمَةِ مِنْ أَنْبَاعِ الْخَوْصِ وَالْبَهْمَةِ ، وَهِيَ الْمُنْتَرَةُ ، بِنِ اسْتَدْلُوا
هَذِهِ الدَّلِيلَةَ ، بَلْ يَقَالُ لَهُمْ : لَوْ كَانَ مَا قَسَمُوهُ صَحِيحاً ، لَوَجِبَ ، بِذَا كَانَ لَهُمْ وَجُوبُ بَعْضِ
الْوَاجِبَاتِ وَحُسْنُ بَعْضِ الْمَحْفَظَاتِ وَقَبِيحُ بَعْضِ مَقْتَضَاتِ لَا تُدْرِكُ وَيُنَالُ إِلَّا سَهْمًا ، نَحْوُ
وَجُوبِ لَصَلَاةٍ وَقُدِيرِهِ ، وَرُكُوتٍ وَبَيِّنَةٍ ، وَخُسْرٍ بِحَبِّ تَدْبِيَةِ عَلَى أَمَلِهِ ، وَتَقْبِيلِ
عَدُوٍّ وَاسْتِئْثَانِ بَيْنِ الصَّدِّقِ وَالْبَهْمَةِ ، وَقَبِيحُ شَرِّ الْخَمْرِ ، وَبَطْلُ بَيْعِ عَقْدٍ وَلَا مِلْكٍ بَيْنَ
وَقَبِيحُ رُتْبِ صُلُوبٍ ، وَمَا جَرَى بِحَرَى ذَلِكَ ٣٧ ط ٢٧ لَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى عَمِّ وَجُوبِهِ وَقَبِيحِهِ
وَحُسْنِهِ مِنْ نَاحِيَةِ الْعَمَلِ ، أَنْ يَكُونَ أَعْمَرُ وَجُوبُ اسْتِغْنَاءِ عِنْدِ الْخَاصِّ وَوَجُوبُ مَعْرِفَةِ وَخُسْرٍ
أَعْمَرُ وَلَا يَصْدَفُ وَقَبِيحُ عَمِّ وَالْمَدِينِ وَوَجُوبُ شُكْرِ سَمِّ وَتَرْكُ الْكُفْرِ بِهِ مُدْرَكًا كَمَا هُمْ
سَائِرُهُ مِنْ جِهَةِ سَمْعِ دُونَ الْعَمَلِ ، فَإِنَّ مِمَّا عَلَى ذَلِكَ ، تَرْكُ الْفَوْضَى ، وَبِذَلِكَ نَبْذُوه ،
أَنْصَرُ اسْتَدْلَاهُمْ

وإن قال الفريقان ومن تابعهم ، انقلب على أن قصد العقول تحسن وتصحح عينا
 من أمكنه التوصل إلى عرصه بالصدق والكذب وحسب عنه أن يتوصل إليه بالصدق
 دون الكذب ، وأنه لا يقع منه إلا ذلك ؛ وسنذكر التوصل إلى الغرض في هذه الأمور
 بالكذب إلى الصدق إلا بحسب الصدق وقبح الكذب ، فوجب قصد العقل على حسن
 التحسين وقبح القبح ، فيقول لهم ما شكتم من أنه ، إن كان له صدق إلى التوصل إلى
 عرصه من لا يعتقد عكس صدق على الكذب ، ولا هو بين قوم يعتقدون ذلك ،
 ولا يرون في الكذب عاراً ، ولا في صدق مدحاً ، ولا عاراً ، ولا يفرقون في مقدين
 بين الكذب والصدق ، ولا يمدحون به ، ولا ينجرون في التوصل إلى عرصه من الصدق
 والكذب ؛ كما أن مقتضى التوصل إلى عرصه بكل واحد من به من مدح أو عار على
 وجه واحد ، وسكاته والسكوت على وجه واحد ، فكذلك منه وتبعه والدفع بهما
 من غير سببه تحصل في مدح واحد ، ونجس في مدح آخر ، وبين السكوت
 والكلام ، ونجس في مدح واحد ، والسكوت عنه حال عدمه في ذلك واعتدلت في
 نفسه ؛ وبما كان ذلك كذلك ، فقد ساء به بينه وبين عدها ؛ بحسب على هذا
 الإنسان أن يجر الصدق على كذب حسبه ، قبل فهم ذلك جهل من كلامه وعدول
 عن النظر ؛ وذلك أنهم حصوا وجوب التوصل إلى العرص بفعل الصدق دون الكذب
 دلالة على حسن الصدق ، فلما أظلم ذلك عنهم ، رخصوا بعضهم للدلالة على وجوب فعل
 الصدق دون الكذب حسبه ، وهذا يؤدي إلى أن لا يثبت حسن الصدق ولا وجوب
 فعله ؛ وذلك أما إذا لم يجر وجوب فعل الصدق إلا إذا علم حسبه ، ولم يعلم حسبه إلا إذا
 علمنا وجوبه ، لم يكن لنا طريق إلى العلم بوجوبه ولا بحسبه ؛ كما أن قتالا لو قال : إني
 لا أعلم أن ريداً في الدار حتى أعلم أن غمراً فيها ولا أعلم أن غمراً فيها حتى أعلم أن ريداً فيها ،
 لم يجر أن يتعلم أن ريداً في الدار ولا غمراً ، لأنه قد حصل شرط علمه بالشئ شرط لما هو
 شرط له [٣٨ و] ؛ وذلك ما ينجيل وقوع كل واحد من المشروطين وإذا كان ذلك
 كذلك ، ثبت هذه الخلة أن العلم بوجوب الأفعال وتحضيرها وباحتها غير مدرك نقاباً
 العقول ؛ وثبت أنه لا بد من سماع بكشف عما يقال به الثواب والعقاب ، ويحظر الله تعالى
 به الخلق بوجوبه ونزاهته لظفر فيه يؤدي إلى معرفته على من كلفه ذلك من خلقه ؛ وهذا

اعظم الأمور وأحسها خطراً ؛ وهذا غير مُدْرِك علمه من جهة العقول ، فمثل قول الله
 إن عقل يُسْقَى به في ذوات جميع مرشد وإصلاح .

ثم يقول لهم : حيروا من أين عرفت العقلاء الأعذية من الأدوية والسموم القاتلة
 الوحشية منها وغير الحجة ؟ ولما عجموا على إجابة سئله ، وس في ثلاث عتوبهم ما يعرفون
 به لأعدية والأدوية والسموم القاتلة ، ولما في مشاهدتهم واستفرحوا منهم ما يدل على ذلك
 أو يحس به ما لا يمكن أن يحد من هذا ، ولا هو مما عرف به من قبل ، بل قد
 أدرك الناس ذلك قديماً وعرفوه بالامتنان والحرارة على أحسانهم وإحسانهم من قبل
 دم ، علمه السلام ، بل هم بهذا يخرج بقدمه من عن حكمة ، لأنه قد كان وراء
 عدوكه وعبداء إلههم سموماً وقاتلاً على لسانهم . فيه صلاح لأعدائهم ولأعدائهم
 التي عند ذواتهم أصولهم ، مستفهم ، فيصنع ذلك عن رغب أنفسهم ، المنظم
 وأحب كنههم بالامتنان وحبهم لحرارة ، ومن حكمة عندك من قبل ، بل
 أولاده ، وسقته ، ومن يحب منسجته ، على حسب ما فيه حكمة ، بل ما فيه سلامته وبقائه
 من فضله ، بل عقل ، وأحدهم على الحرارة والامتنان الذي فيه تلبس بعض منهم وصورته ؛
 وهذا ما لا حد لهم فيه . بل قد علموا ذلك بالامتنان على أحسانهم من قبل
 من الحيوان نحو الدواب والكلاب وأحسان الله عليهم من حيوان ، بل هم ؛ وسقته
 بحكم ؛ لأن آلاف جمع الحيوان عندك فيبيع ، بل أحكم الله بآلاف بعضه بالحرارة
 والحب ، وهو قادر على توفيركم على ما هي عن آلاف الحيوان ، وقد رتبته في أوضاعكم ،
 وخرج عن الحكمة ؛ ولا فرق بين الناس في ذلك وبين كل حيوان يلد ويأنس .

وقد علم . ما أسكرتم من أن لا يتحلى أيضاً لدى آدم علم ما يحتاجون إليه في هذا
 الباب بالحرارة على أحسان الحيوان سوى الإنسان ؟ وذلك أن الحيوان مختلف الطباع
 والأعدية [٣٨ ط] والأدوية ، وأن منه ما يحتاج مرصه بماله عولج به الإنسان لتلفه ،
 ومنه ما يعتدى ما لو اعتدى به الإنسان أو أكل يسيره تلف ، كالوعول لدى يأكل الحيات ،
 والظلي الذي يرعى الحيطان ، والوحش الذي لا يحمل في جسده شيء من حشيش الأرض ،
 وكائنات التي تقتات أنس والفت ، والسمك التي ترعى الطين وغيره ؛ ولو أكل الإنسان
 بعض هذه الأشياء ، لأدى إلى تلفه ؛ فمن أين لآدم بالحيوان الذي طعمه في التقوية مثل

طبعه ، وعداؤه مثل عدائه ، ودواؤه مثل دوائه ، مع اختلاف طبعه وتبين تركيبه وشهوته وموره ؟ فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلا ثم يقال لهم : أليس قد تجرَّبَ الحبيشة على جسم بعض الحيوان فتولَّدَ حمى في كبده ، أو ورم في طحالِه ، أو تقطُع في أوعانه ، وغير ذلك من الأدواء التي تنقطع شفاها ، وبحسب التلف بها ، فلا يُعْمَم ما وَلَدَتْ تلك الحبيشة والثرثرة ؛ لأنه ليس بأساطيق يدكر ما يحده وبحر يسه ؟ فـ يُؤْمَسُ أن يقدول من ذلك شيئا فيقول : مرمم مثل الذي وَلَدَ في جسم الحيوان ؟ فلا يقدرون على دفع ذلك بحجة . وكذلك يقال لهم : أليس من السُّؤْم ما يفتن لوقته وساعته ، ومه ليومه ، ومه ما يفتل بعد شهر وخول ؟ فإن قالوا : نعم ، قيل لهم : في الذي يُؤْمَسُ من أن يكون تلف ذلك الحيوان بعد يوم أو شهر أو سنة من تأثير تلك الثمرة وعمل تلك الحبيشة ، وبذلك لا يضمن أن يكون ما حرساه عليه فإلا بعد سنة ، في الأمان لنا بعد أكله من الاستمرار واشتد سده بوقت أو أوقات ؟ فلا يجدون سبيلا إلى خلاص من ذلك

وهذا يدلُّ على عدلان ما تصنّفوا به ، فوجب أن يكون العلم بهذا الشر الحسيم والخطب العظيم غير مُسَالٍ ولا مُذْرِكٍ من حجة العقل ، وأن الناس محتاجون في غير ذلك إلى سمع وتوقيف ؛ وأن الواجب على أصولهم أن تكون العلم بأصل الخطب موقوف عليه وما خوداً من حجة الرسل ، عليهم السلام ، وبأنفس على ذلك وحيدى عنه ؛ وعلى هذا أكثر الأئمة وكثير من حالفهم من أهل الملل .

ومما يدل على صحة إرسال الله تعالى الرسل وحواءه هو أنه يدرك في إرسالهم إفساد التكليف ، ولا إبطال المحبة ، ولا إبطال فب بعض الأداة ، ولا إخراج القديم عن قدمه ، ولا قلب لبعض الحقائق ، ولا إلحاق صفة لنقص بالرسول ، حل ذكره ، وكان في إرساله نمر من حقائق من المكلفين شواهد حريص ومنع عظم ، صرح ذلك في حكيمته [٣٩ و] ، وكان عدلا من فعله سبحانه

ومما يدل على حوراء رسول الله برس ، وأنه قد حصل ذلك عطف من اليهود والنصارى والمسلمين قد أظفوا على نبيهم نفعهم موسى وعيسى ومحمد ، صلى الله عليه وسلم ، وأن الكذب مستحيل حوارد على مشبه من حجة الرسل وحساب وموصاة على ذلك ،

لأن تمام ذلك وانظمته من مثلهم بحال مُتَقَدِّر في لعدة ؛ وبحال أيضاً حواره على مثيلهم بأن
يُجتمِعوا جميعاً في شَيْءٍ واحدة من حيث يشاهد مصهبة معاً ويتوافقوا على الكذب وفيه
وإذاعته ؛ لأن جميع منهم في قطعة واحدة متعدي مُتَقَدِّر العادة ؛ ولو أمكن أحداً احتجهم
لِتَقَدَّر في مُتَقَدِّر العادة ؛ طَوْعاً على الكذب وفيه واستنار ذلك منهم وانكشافه عليهم ؛
لأن العادة موضوعه على خلاف ذلك . ويستحيل أيضاً وقوع الكذب من جماعة من
دكر من غلة أعلام الرسل باتفاق وقوعه ؛ لأن العادة لا تخفى بالله في وقوع الكذب في مائة
ألف إنسان عن تخير واحد لداع واحد ودواع متفرقة ، وإن كان ذلك من الواحد والاثني
والعمر اليسير ؛ وليس يمكن وقوع الكذب من هذه الجماعات إلا على هذه الوجوه ؛ فإما
امتنعت فساد حوا الكذب عنهم ؛ وفي فساد ذلك بحال صدقهم في بقوه وصحة ما إليه
ذهبن . ولو أمكن وقوع الكذب من جميع من ذكره من هذه أعلام من على بعض
هذه الوجوه وغيرها تدعى واحد أو دواع متفرقة ، لأنهم وقوعه من سيرة الأمصار والبلدان
وبذلك واستير ، وبذلك لا تسكون في العالم بلدة تدعى خراسان والهند واليمن ،
وإلى حدهم ؛ وفي وفرت ما من سيرة ؛ وفي مطلق ذلك دليل على صحة إثبات سيرة
الرسالة . وسبق في الكلام في الأحبار وقسمهم ونسبهم والاحاد
وما غير ذلك من سيرة وما لم يسطر وستدلان وأحوال من عنده عند استنار
في الكلام في إلهامه وإلهامه على اليهود ، قولاً عاماً ، من شاء الله تعالى . ومن ثبوت صحة
عنه أعلام . من من سمعهم وغيرهم من أهل مثل ، غير ذلك ثبوت سيرة ؛ لأن الله
سبحه لا يخطئ في محركات وكذا في حديثي الذي يدعى اليهود ، مع العلم بعوامه عنه ،
إلا الدلالة على صدقهم واستنارهم سيرة

وما يشاؤون من إلهامه سيرة ، محدثون من هذه من . من ، ومشتوب ، ٣٩ ط
سيرة إبراهيم محدثون من هذه من ، فقد أوردوا حوا ، إرسال برسل وأنه قد وجد
وعلى ، وإن حوا في سيرة قوم ، عليهم ، ومن ذلك من قول محيل سيرة الخلف في شيء ،
فيقول هم ما تدبى على ثبوت سيرة ، عليهم السلام ، في دلالة ظهور
لأعلام على سيرة ، فيلزم . وبذلك على صحة هذه لأعلام ، ونحن . شاهد ولا
عاصر ، أي ؛ فإن قالوا : فنقول من يستحيل عنه الكذب ، عووضوا عن ذلك في عل

أعلام موسى وعيسى ومحمد ، عليهم السلام ، والكلام مع هؤلاء كالكلام مع اليهود :
وسنذكر منه ما يُنبئ عن الحق إن شاء الله تعالى .

باب الكلام على اليهود في إثبات سوة محمد صلى الله عليه

وردد على من أسكره وطنس وبها من الخوس والصانة والمصا

فإن قال قائل : قد ذكرتم على حور رب الله رسول ، عليهم السلام ، قد لا دليل على
إثبات سوة بكم مع خلاف من يحكمكم وبها من لمصري ويهود وغيرهم من أهل الأرض ؟
قيل له : دليل على ذلك ، ظهر على سمع ، صلى الله عليه ، من آيات اسمه ومعجرات
لقامته والخصب لغيره الخرفة لله دة وسخرجة صاعقه لعدوه . وكيف لسمعة والله
سبحانه لا يظفر بمعجرات ولا تمس انفاد إلا بالآية على صدق صاحبها وكشف دعه
وإحباب الإقرار بنبوته والخضوع طاعته والاقبال لأوامره ووعده

وبن قائل : ومعه المعجرات لدة على صدقه ؟ قيل : أمور كثيرة : منها أن في أسوم
في مصحف بني قريظة وحدي العرب بالآيات منه : ومنها حين خذع ، وكلام
الأنب ، وحين قتل الغمام كثيرا ، واشتد القم ، وسبح خصي في يده ، وكلام
الدرع به في غير هذه الآيات مما يجري مجراها . وقد غدر أن محي مثلها من الحسن ثمس
منعدر وأنه من مقدورات حدي سبحانه

فإن قالوا : وم الطريق إلى العلم صحة هذه آيات وصهرها على نبه ، قيل لهم

السل إلى ذلك من طريقين : أحدهما الاضطراب والاضطرار والامتداد

فإن العلم يظهر العرب على يده وبحينه من جهته وأنه تحدى العرب أن في منه لوقع
ما ولكل من حاد باضطراب من حيث لا يمكن خذعه ولا لارتياح به ، كما أن هم
بصور ٥٠ ولى ، صلى الله عليه ، تكلمة ولدنية ودعوه إلى منه واقع من جهة
الاضطرار : لأن ملهين واليهود والمصري والمجوس والصنفة والشوية وبره دقة وكل
مخروف عن ذلك محرو من القرآن لنبه في محمدا لرسوله في مصحف من قبل النبي ،
صلى الله عليه ، بجم ومن جهته طير من غير اختلاف بينهم في ذلك . فله من حمل معه

على ذلك خلد الضرورة وسقطت مطامه ، كما و دعي مدع أن الثورة والإحليل ليس
 من جهة ما ظهر من قس موسى وعيسى ، عليهم السلام ، سلك مبدءا واحدا
 للضرورة ، بل و خلدوا حاد ما دون هذه ، وعمر بن الخطاب « ثلث » سب من شعر مري
 القيس ، و « أربع » هزيمة بن كعب من كحل ، و من من ظهر لأعشى ، و « ثلث » بن حنبل
 خطب خضاح و « أربع » و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن كعب بن عمرو ، و « ثلث » بن علف
 وسعد كاتمه ، وقد علم أن « ثلث » بن علف « ثلث » بن حنبل ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 لا تكن حادثة ولا اثبات فيه ، ولا خذ في ثلثه بن شعير ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 وأشد ذلك من علامة ، عليه السلام فيه ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 وما الدليل على صحة ظهور هذه الأمور على ما قد علم من خوف من خوف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 ناسكم من مصطفي بن أبي بكر ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 أهل الأثر ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 في جمع « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 وما جرى بعده ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 شاهد أسي ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 لتواتر وكما وجد ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 الأعلام ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 بخبره قد شهد ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 وكذا يدعي ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 كثير يوم ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 ذلك إلى مشهد قد حضره السامعون ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف
 عليه ، ولا رادو نقله ، ولا ظهر منه شبهة للقله ولا شبهة في أمره ، لا عند من علمه وطرفه
 لأمرهم ولا بعد ذلك

وقد غم مستقر له أنه منسوخ ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف ، و « ثلث » بن علف

وإن هوى متحدث منهم أحد - نسبه جدلاً لظن فيه أنه من صروب اسحر
ولحين وغير ذلك - فلامع لا يسكنه شك وشي آخر سطر ما ستر عنه وهو أن لا سكر
الكذب^(١) وحدثنا من شهدوه وطبقه وكفه من سمعهم وغيرهم من مدنو
للل ، وإذا كان ذلك كذلك ، وكنا نعلم أنه - يحصر مع لبي ، صلى الله عليه ، في هذه
مشهد وتعرفت من اليهود والنصارى وخمس عدد ينقطع منهم السدر ولا يخو عليهم
الكذب وصلى ما شوه ، بل لا سكر أصلاً - حصر في أكثرها أحد منهم لما كان من
إعادة إياهم وإخراجهم عن تلك الديار وتخييزهم إلى حيث يمكنهم قتال وحسب إية حرب معه
من الحصون والوحي خبير وغيره ، لما يجب أن يكون إسكان من أسكر ذلك من ليهود
والنصارى حجة في بطلانه ؛ لأنهم إما ألا يكون حصر معه في أكثرها أحد منهم أصلاً
أو أن يكون حصر منهم الواحد والآخران والخمسة ، أو العدد الذي يجوز عليهم الكذب ،
وعلى مشبه قتاله ولسكر لما سمع وشوه ؛ وإذا كان ذلك كذلك ، بطل هذا الاعتراض
بطلاناً ظاهراً .

فما المظهر للقرآن على يده ومحت من حجة ضرورة لا إشكال فيها ولا جدال .
فإن قال قائل : وجه دلالة ظهور القرآن على يده بما يدل على صدقه^(٢) قيل له : وجه
ذلك من طريقين أحدهما طبعه ورعته^(٣) والثاني ما علوى عليه من أحسن الميوس وعصب
فأما وجه دلالة من حجه طبعه فهو أن سكر أنه ، صلى الله عليه ، نحى الله رب أنى
شبه في رفته وفه حته وحسن ، بينه وطبعه وحجراته وصحته ويحكمه وخصه ورش
بطل الله ، به على سكرته ، ودعاه إلى ذلك وطبعه في أيام مرسه وعرفه
بجميعه متفقين ، فقال هر في من المأوه^(٤) قل ليس حتمت الإس وخلى على أن إياه
من بعد ، بل لا من شبهه ولا كان حصبه بعض صوب^(٥) " قول مؤيد ميب^(٦)
وقال لا فرق مثله سور مثله مفرقت^(٧) ؛ وقال " قول سواف من مثله^(٨) " مسحه

١ و ٢ - كد

(١) ١٧ - ٨٨

(٢) ١٣ - ١

(٣) ٢٣ : ٧

في تفرعهم بالحجر عنه ، مع أن الناس ندى بل في ساسهم ومع لهم مدح عليه من عزة
 الأنس وعظم الأمة وشدة غمته والخير على سكنته وتشتت جمعه ، ويرى الناس من
 حوله والتوفر على إكذابه وما عثره وعرض منه وحروجه إلى ما حو إليه معه من الحرب
 ومسيقة [٤٢ ط] وحمل الأنس على . فله الله والخروج عن ندر ومهبة لأوطى ،
 فلو كانوا مع ذلك فدرين على معارضته أو معارضة سورة منه صاروا إلى ذلك . وسكان
 أهون عليه وأخف من حطب الحرب معه وإحلاء عن لأوطى ونحو الأهل وأهله على
 القتل وأم الخراج وحمل الناس ولعاز : لأنه قد كان ، عليه السلام ، مكثهم من سكنته
 من وحسين : أحدهما قوله : « ن . تو . شه » ، والآخر قوله : « إن أيتهم فلحقهم وكنت مبطلا
 وكسر لحقهم » ، هذا مع تلاوته عليهم في بعض الثرى قوله : « وما كنت تتع من قبله
 من كنت ولا محنة يميميث بد لارتب مبطلون » . « . » . ولو عرفوه بذلك أو بصحة أهل
 الكتب وقبلة السيرة ومدح أهل الأخبار ومحبة أهل هذا الشأن ، ينسوا أن يقولوا :
 هذا كذب ، لأنك ما ريت معروفا بصحة أهل الكتب ومحاسنهم وقصدهم إلى مواضعهم
 ومواطنهم ومحاربتهم والأحد عنهم والاستدانة منهم . وفي صدقهم عن هذا أجمع وعن تكلف
 معارضة سورة منه أو إيراد ما قبل وكثر من ذلك مع علمهم بخروج نظم القرآن عن سائر أوزان
 كلامهم ويطوبهم أعظم دليل على صدقه ، صلى الله عليه ، وأن ظهور الله من ، وهو ثا
 منهم وبين أظهري ، ولو عرفوه قصد أهل الكتاب ومحالسة غير من لقوه وعرفوه
 والافتقار منه ولا امرد عند حجة فصيح منهم ومتقدم في لراعة والسلي عليهم ، به عظمة
 وأمر حارق للمادة ؛ لأن مثل ذلك لا يكتب تنم وتدقيق دكا ، وعظمة ونظيف حسن
 وحيلة ؛ ولا فرق بين ذلك وبين أن يبيت ، عليه السلام ، وهو غير عالم بنفثة الريح وترك
 وغيرهم من اللغات ثم يصح أفسح الناس بكل خفة منها وأجرأهم فيها مع العلم أنه لا أحد
 ذلك عن أهله ، لأن خلق العلم به بذلك وإقداره عليه في يسير الوقت خرق للمادة وخارج
 عما عساه ، لطيفة ، وكذلك تعلم هذه اللغات واكتساب معرفتها وتمكن من علمها وبخصيصها
 في يسير الوقت الذي لا يكتب في مثله العلم عظيم ما جاء به آية عظمة وحرق للمادة
 فإزال هذا الكلام عنه واضطراره إلى إجراء لسانه أو خلق لصيغة تمكنها من إدراك

هد تنظر ووضعه ويديه من خير الآيات وتبين لدلالاته أن المنكر من مع ذلك بكل
 لطيفه في سير الوقت من - حر الصادق منه مع هذا - والله سبحانه لا يظهر الآيات إلا لما
 ذكرنا من القصد إلى الدلالة على صدق الرسل ، عليهم السلام

ملاحظة في الرد على منكري إيجاز القرآن

٥٣ - وفي ذات اليهود والنصارى ما نكرتم أن يكون ما أتى به النبي ، صلى
 الله عليه ، من حسن كلامهم ، غير أنه كان فصيحاً وأوحداً وحسن مطبوعاً ، وأن يكون ذلك بما
 أتى به يتقدمه في البلاغة عيبه وحسن فصاحته وسببه ، ويرغمهم بذلك ، ودفعه على
 جميعه " فيلزم من قدر ما يقتضيه التقدم والحدق في الصداقة قدر معروف لا يحرق بصادقه
 منه ولا يعجز أهل الصداقة ويتقدمون فيها عنه مع التحدي والتفريق بالبحر والقصور ،
 لأن العادة حادثة على الدعوى والهم على نوع مرة الحدق يتقدم في الصداقة ، وما أتى
 به النبي ، صلى الله عليه ، من القرآن قد خرج عن حد ما اكتسب بالحدق ، ويحجز الله عن
 معارضته ومقابلته مع ربه بذلك واحتج جميعه به ودفع ذوي عيبه عيبه وعمهم بحمله حجة
 له ودلالة على صدقه ، فخرج بذلك عن مظهر ما سألتم عنه ، وعلى أن الآية في قرآن أنه مبرهن
 بلسان العرب وكلامهم ومنظوم على وزن هاروق سائر أوزان كلامهم ، ولو كان من بعض
 النظم التي يرمونها ، لعلوا أنه شعر أو حطابة أو زح أو طوبى أو مردوخ ، غير أن
 ما طبعه قد رجع وتقدم فيه ؛ وليس يخرج الحدق في الصفاة إلى أن يؤتى ميرجسها وما من
 منها في شيء وما لا يعرف أهلها ؛ وإذا كان ذلك كذلك ، وكما سمع أن قرآنه فصيح العرب
 وأعرابها باللسان وأقصد على سائر أوزان الكلام وأنهم قد دهشت وطاشت عقولها بما أتى
 به فقدت مرة به سحر ، وهلت تارة به « متعبر بخموس »^(١) ، وهلت أخرى
 « متعبر الأولين »^(٢) ، وهلت تارة أخرى « سعي » ، وهلت تارة « سعاد »^(٣)
 ينقته ويحيي زنده « حتى قال عبي »^(٤) « ليس تندي شجود »^(٥) « أعظمي وهذا جنان »^(٦)
 غريب منس «^(٧) ، نحو ذلك أن ما أتى به ليس من حسن الحدق والتقدم في الصداقة في شيء .

وعلى أن الله سبحانه قد أنعم به على عبده وصدق وجمع له نعمة وفردا عليه وهنئة على نفسه ، ومع ذلك أنه سبحانه آتاه وحججه على عبده ، جمع هم من تحداه على فعل مشبه ولا أتاه لم ولا مكنهم منه ، صار ذلك آية من قسمة وحدة للعدة وجري مجرى سائر الآيات . ومع ذلك سبحانه أنه كارت فيما يليه ، نوفر الدواعي والهمم وجمعها على معارضة وحق اللطائف في موصل بها إلى نوع مبرنة لكي ينظر حجة ويرى تسهته ، ومقته .
يعمل ذلك ، كان ناقصا للعادة بصرف الهم عن فعل ذلك وجمع الدواعي عليه ومنع اللطائف والأنساب ممكنة . ٣ : ط منه . والله على كل شيء قدير . لا للدلالة على الصدق

مسألة [في المعارضة والإعجاز]

في قال فأن ما تكلموا به من قومهم تركوا معارضة القرآن لإعجازهم عن
الطريق أن مدعته شبه موحد تكذب من أي شيء قيل من قديم لا طرفه ولا مثلاً
لأنه لا شبهة على أحد من علمه في أن من وراءه وثق من قومه من قديم على القدماء
كاذب إذا قام وقدر على نفسه ولا طعن من تصور من هذا فصلاً عن قرين في وفاة
عقوله وجوده قرينهم ويكرههم ويحبه آتاهم ما وصفوه لله حتى به من أنهم قوم حسمون
والمدحهم من رسول صلى الله عليه وآله حتى أتى بها حتى قال تعالى « وما تمسك
أن ترين يا لآت بل أن كنت بها لا تؤمن »^(١) يعني لئلا يراها ومع قومه « بل
ثم من لك حتى فخرت من لأ من شيء »^(٢) وتكون لك حنة من بعد وعقب
فتفخر الأنبياء حينها فخير « أو سخطت »^(٣) عنك عنك كبر أو تأتي بالله
والمسيح قسلاً^(٤) «^(٥)» وقوله « أو تكون لك من خراف أو ترقى في الت »^(٦)
وس تومن برقيت حتى «^(٧)» عنك كفتة نعروا «^(٨)» ومع ما ذكره عن اليهود في قوله
سنتت «^(٩)» لكنت «^(١٠)» من غيبهم كبر من «^(١١)» قد ساء موسى «^(١٢)» ط
كثير من ذلك فقد «^(١٣)» من الله جهرة «^(١٤)» مع ما عساه من الجحدو تعطين من الاحتجاج
والصناد «^(١٥)» فكيف جهل هؤلاء أجمع ولم يمتعه معصية الله لا خجل لئلا عن هذا
وغير السائل عن هذا من اليهود والنصارى «^(١٦)» تكلمتم ألا يكون إضراباً للحدوة
والأطباء عن معارضة موسى وعيسى في آياتهم لعجزهم عن ذلك «^(١٧)» ضد قواعدهم
في الطريق أن معارضتهم تؤدي إلى تكذيبهم «^(١٨)» ولا جواب عن ذلك بدأ

مسألة [في المعارضة والسيف]

في قال فأن ما تكلموا به من قومهم تركوا معارضة القرآن لإعجازهم عن
الطريق أن مدعته شبه موحد تكذب من أي شيء قيل من قديم لا طرفه ولا مثلاً
لأنه لا شبهة على أحد من علمه في أن من وراءه وثق من قومه من قديم على القدماء
كاذب إذا قام وقدر على نفسه ولا طعن من تصور من هذا فصلاً عن قرين في وفاة
عقوله وجوده قرينهم ويكرههم ويحبه آتاهم ما وصفوه لله حتى به من أنهم قوم حسمون
والمدحهم من رسول صلى الله عليه وآله حتى أتى بها حتى قال تعالى « وما تمسك
أن ترين يا لآت بل أن كنت بها لا تؤمن »^(١) يعني لئلا يراها ومع قومه « بل
ثم من لك حتى فخرت من لأ من شيء »^(٢) وتكون لك حنة من بعد وعقب
فتفخر الأنبياء حينها فخير « أو سخطت »^(٣) عنك عنك كبر أو تأتي بالله
والمسيح قسلاً^(٤) «^(٥)» وقوله « أو تكون لك من خراف أو ترقى في الت »^(٦)
وس تومن برقيت حتى «^(٧)» عنك كفتة نعروا «^(٨)» ومع ما ذكره عن اليهود في قوله
سنتت «^(٩)» لكنت «^(١٠)» من غيبهم كبر من «^(١١)» قد ساء موسى «^(١٢)» ط
كثير من ذلك فقد «^(١٣)» من الله جهرة «^(١٤)» مع ما عساه من الجحدو تعطين من الاحتجاج
والصناد «^(١٥)» فكيف جهل هؤلاء أجمع ولم يمتعه معصية الله لا خجل لئلا عن هذا
وغير السائل عن هذا من اليهود والنصارى «^(١٦)» تكلمتم ألا يكون إضراباً للحدوة
والأطباء عن معارضة موسى وعيسى في آياتهم لعجزهم عن ذلك «^(١٧)» ضد قواعدهم
في الطريق أن معارضتهم تؤدي إلى تكذيبهم «^(١٨)» ولا جواب عن ذلك بدأ

والخطبة وبمثل وكل ما هو من طبعه : وفي ترك ذلك دليل على بطلان ما قلتم .

مسألة [في المعارضة والشبهة]

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون المانع لم من معارضة هو خوفهم من دخول الشبهة على أودنه وقوته لم : به ليس مقروصا لما أنشأه ؟ قيل لم : هذا باطل : لأن اللسان بهم ، واللغة عنهم وهي طبع لهم ، ولا شبهة عليهم في معرفة ما هو قول كلامهم ، ولا محال ولا منسرح للشك في هذا الباب . ثم بقى لهم في إيراد الخوف من ذلك الرجاء بوصح بطلان ما أنشأه من وقوفهم عنه ، فكيف به بينهم هذا على معارضة ؟ وقال لهم في هذه المسألة ولبي فيها ما أنكرتم أن يكون هذا هو الصارف لقوم موسى وعيسى عن معارضة ما ادعوه به فبطل كل شيء . الحاء : هو جواب

مسألة في صحة الإيجاز في القرآن

فإن قيل : قد قد هذا عندكم على من سلكه واستعمله في الحرف والحرفين فأنكرتم أن يبرزوا على من جمعه وألا يكون في ذلك إيجاز . يقال به : وجب . قلنا : وجب ، إذ قد مر من على من سلكه عنه ، أن يكون كلامه شعرا ، وحضراء ونسجته من وسائل لهم على سلكه ، لا على واحد حمل على ما به ، وليس يجب إذ قد مر على الإنسان عدم سلكه أن تعد عنه غير سبيل : كما لا يجب إذا تعدر عليه شيء . و قد لا بد أن تعدر عنه شيء خيرة واحد على ، وقد لا بد على المعهود إلى شيء وحمل على أن تعدر عنه قطع مدح في فوق واحد على ونحوه . أصل ورطس : وقد كان حمل على واحد وصمود في واحد . به من صهر على يده ، وجب أن يكون ٥٥ ومن ثم أمر أن يمس في واحد . لكن طر ما دون سورة منه به لأخذ .

مسألة في كيفية الإيجاز في القرآن

فإن قيل : كيف يكون ذلك معجرا وهو غير خارج عن حروف معجم لبي يتكلم بها الخلق من أجل عتاده . هي : سلكه . فليس شيء من الإيجاز في من الحروف وإنما

هو في علمي و حكم رضىه و كونه على راس ما في به انسى . صلى الله عليه و وسلم علمي
أكثر من وجوده متقدمة و متخرجة في نأجود ، و ليس له علم سواه ، وهو
كتسح الحركات إلى الله ، و وجود بعض قبل بعض و وجود بعض بعد بعض . و كان
سألتهم عنه يظن مريه البراء و موبع لأعجوبة في صفة ، و حب ، يقال قصيدة لشعر
نفيق و لطيف متفيع و موشى لفصحة مستند ، حتى لا يكون على أحد سكره . و ليس
المرنى و كان أعز من . قال فضل حسن و نزل . و هذا أحد جهن من ص . و به .
فصل ما تعلق به

مسألة في التحدى بالحروف منطوقة لا بالكلام

في قال قائل من اليهود و نصارى و مجوس . كيف يحتمل تحدى من القرآن وهو
عبد لا قدم لا مثل له من الكلام لا ميعر ولا حيل . قالوا له . يتحدى انسى
صلى الله عليه وسلم ، يقال كلامه قد تم به سبحانه . و به تحدى من حروف منطوقة
التي هي عليه . و به في . و به . و به . و به . و به . و به . و به . و به . و به .
قال . ما من علم على أنه صريح من الله تعالى و من سواه ، صلى الله عليه ، أن تحدى
مثل الكلام القديم . و به . و به . و به . و به . و به . و به . و به . و به .
المخوف ، أن يقال له . رب مثله . و به . و به . و به . و به . و به . و به . و به .
هـ . و به . و به . و به . و به . و به . و به . و به . و به . و به . و به . و به .
الدين كنتم ترهون » (٢) . فقال لهم بذلك على مدح تحدى و تفريع . و به . و به .
رهان ، و للقديم سبحانه شريك أو يكذبكاد به . و به . و به . و به . و به . و به .
من ذلك وثقت أنه لا تنق لأحد فيه

مسألة [في الحفظ والإعجاز]

في قال قائل لو كان القرآن مصحفاً ، لوجب ، إذا حفظه بعض الناس وثلاه على
أهل بيته وادعاه ية ، أن يكون دلائل على صدقه ، قيل به . لا يجب ما قلته من وجهين .

مسألة [في معارضة مسيعة للقرآن]

فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون مسيعة قد عارض القرآن وقوله :
 « صِدْقُ بَيْتِ صِدْقٍ ، بَيْتُكُمْ بَيْتَيْنِ » ، لا والله ، يُعِيرُونَ ولا الشارب تَشْعِبُونَ » ،
 وقوله : « وَزَيْتُونًا زَرْعًا » ، فَالْحَصِيدَاتِ خَضَدًا ، وَالطَّائِحَاتِ طَحًا » ، وأمثال ذلك
 من الكلام إريكك السحيف ؟ قبله : هذا الكلام من على حين موديه وصحف عقله
 ورأيه وما يوجب الظفرية منه وغيره ، وبس هو مع ذلك حرج عن ورب إريكك
 السجع وسحبته ، وما اد على ذلك فلا حرج لي ورب الشعر كقول ٢٦٧ و :
 في شعره :

وفرا ملنا ليصدق قلبي والموى يصدق الفؤاد السقي
 أرايت الذي يكذب بالدين فذاك الذي سجع السبي

وعلى أن هذا الكلام وإن كان معجز شغفت العرب وأهل أدبه ، وعرف أسبع
 الذي ، صلى الله عليه ، أنه غرور من ، ووقع لهم لغير بيتين أنه قد فقه : وفي عدم
 ذلك رابن على حين مدعى ذلك ، وعلى أن مسيعة يدع هذا الكلام معجز ولا تحدى
 معرب مثله فحجرو عنه ، بل كان في منه ومن كل سمع له أحب وأسحب ، أن من
 أن شغف به ، وذلك لا عده به ، لا أحد من العرب يثق به

مسألة في الرد ، تحدى

بل قال وتل من أهل مل وعيه من أن شعره الذي ، صلى الله عليه ، تحدى
 به ، أن يشبهه وحدايه ، فكيف قبلهم غير ذلك صطبر من دسه وقوه كما نقه
 وجوده وصوره وكما نقه وجود امر به صطرر هذا على أنه في بعض استلاره ، نحو
 قوه هو في استلاره من يشبهه " ، وفي بين حتمت لأن وجن على أن تواشش هذا
 القرآن لا يأت من يشبهه " ، وهذا عيه لتحدى وشعره ، وقد وصل قوه « فتوا سورة
 من يشبهه قوه » « وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِمَّنْ دُونِ اللَّهِ » : « ولا تستغنى لأحد في هذا باب .

وَيَقْلِبُ السُّؤَالَ عَلَى مَنْ سَأَلَ عَنْهُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمُجُوسِ الْمُدَّعِينَ لِسُوءِ
رِزْقِهِمْ ، يَقُولُ لَهُمْ : مَنْ أَيْنَ عِظْمُ أَنْ مَوْسَى وَعِيسَى وَزَكَرِيَّا نَحْنُ قَوْمُهُمْ بِمِثْلِ شَيْءٍ
بِمَا آتَوْا بِهِ ؟ وَمَا أَكْرَمْتُمْ أَنْ تَكُونَ ذَلِكَ قَدْ ظَهَرَ مِنْ غَيْرِ احْتِجَاحٍ مَعَهُمْ وَلَا تَحْدِي إِلَى مِثْلِهِ ؟
فَكُلُّ شَيْءٍ تَقْلِقُوا بِهِ فَهُوَ جَوَابُنَا عَمَّا سَأَلُوا عَنْهُ

مسألة [في إبطال دعوى المعارضة]

بأن قالوا : كيف سئل من أثبت كلامه مخطوم وورع ثم قيل القرآن وعمره ؟
قيل له : علمنا أنه من مثله ، ولا من حسن نصيبه ؛ فإن قدر على ذلك قادر فقدره
نزيهه أنه خلافه ؛ وسر ذلك معجزة العرب أيضا عن معجزة القرآن مع العلم بأنهم أخص
المقصود ، وأبغى السوء ، وأشهر وأخص من عن وجه الأرض من تكلم بلسانهم بغيرهم ؛
فهم بذلك عذر مدعته على من تنذرهم ، وعلى أن من الناس من يزعم أن الله سبحانه
بما أنعم الله عليه من مدعته وقت التحدي بالآيات مثله لكي يفرق بذلك العادة
صاحبه ومن على صدقه ، وقد يجوز أن يُقْبِرَهم بعد موت النبي ، صلى الله عليه ، على مثله
ومهم أيضا من يقول : قد كانت العرب مدرة قبل التحدي على آيات مثله ، وبيد
أنعمهم الله سبحانه عن ذلك وقت تحدي الرسول [٤٦ ط] ، صلى الله عليه ، ونقص
عندهم يسر على صدقه ، ولعمري ، ذلك ، لو كان كذلك ، لكان آية عطية وحرمة
للعادة ، كما أن به ، تحدى قومه تنعرت أديهم والمخروج عن أملاكهم إلى أوطانهم
بها ، فمبقوا القدرة على ذلك ، وقد اعتدوا الاقتدار عليه ، ثم فذروا عنه ذرية مدققى
تحديه ، لكان خرق العادة باجمد القدرة على ذلك وإعدامها على خلاف شأنه لم يألوف آية
عطية وحجة بيضاء ، فإذا كان ذلك كذلك ، سقط ما سألوا عنه .

مسألة [في وجوه الإعجاز]

بأن قال قائل : فهل في القرآن وجه من وجوه الإعجاز غير ما ذكرتموه من مدح نظمته
وعجيب رصفه وآيانه ؟ قيل له : أحل ، فيه وجهان آخران من وجوه الإعجاز
أحد ، ما أطوى عنه من أحسن أغيوب اني يحرم كل عاقل عترة الخلق عن معرفته

والتوصل إلى إدراكها نحو قوله : « لَتَذُحْنَ نَسِجَةً آخِرَةً بِمَا شَاءَ اللَّهُ » آمينين مُحْتَفِينَ
رُؤُوسَكُمْ وَتُصَوِّرَنَّ لَا تَحْفَوتُ »^(١) ؛ فدعوه كما وعدم وأحمره ، ومن ذلك قوله تعالى :
« سَيُفْرَغُ لَكُمْ ذِكْرُ اللَّهِ »^(٢) ؛ فكان ذلك كما أحمره ، وقوله : « يُطْهَرُونَ قُلُوبَهُمْ »^(٣)
كَيْفَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ »^(٤) ، وقد أظهره الله وأعلى دَعْوَتَهُ وَأَذَلَّ لُحُوقَ الْحَدِيثِ لِمَا فِيهِ مِنَ
كَانَتْ حَوْلَ صَاحِبِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ ، وقوله تعالى : « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ يَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الْأَوَّلِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ »^(٥) ؛ وكان من ذلك
ما وعدم الله تعالى ، واستخلف الأربعة الأئمة الطاهرة (أشدين) ؛ وقوله لليهود : « قُلْ إِنْ
كَانَتْ لَكُمْ دَارُ الْآخِرَةِ عِنْدَ اللَّهِ فَخُذُوا مِنْ ذَوْبِ الْأَرْضِ فَتَمُوتُوا لِمَوْتٍ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ » وَلَنْ يَسْمُوهَ بَدَائِلَ قَدِمَتْ بِدِينِهِ »^(٦) ؛ فحذرهم إِنْ تَمُوتُوا لِمَوْتٍ مَاتُوا وَأَنْتُمْ
لَنْ يَسْمُوهَ ؛ فَلَمْ يَسْمُوهَ عَلَى مَا أَحْبَبَهُ مِنْهُمْ بِصَدَقَةٍ وَأَنْتُمْ لَوْ تَمُوتُوا لِمَوْتٍ مَاتُوا لَا يَحِبُّ

وكذلك امتنع الصوري عن مباحته عند دعائه لهم إليها ومطابقتها في قوله تعالى :
« قُلْ لِمَنْ لَمْ يَكُنِ الْفِتْنَةُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ
فِتْنَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كُفْرٌ »^(٧) . « فاستمعوا من المصطفوة من الشك واليه العقب
وَأَنْ يَرَى مِنْهُمْ مَا تَوَعَّدَهُمْ بِهِ » وليس ذلك إلا لئلا يهملوا بصدقته وثبوت سؤبه ومن أحبار
الشيعة قوله تعالى : « أَلَمْ • غَلَبَتْ أَلْسِنُوهُ • فِي ذُنُوبِ الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ تَهْدِيتِهِمْ »^(٨)
« سَيَعْلَمُونَ »^(٩) ؛ فاستمعوا من الروم والروم في مصحح الحديث ؛ كما أخبر تعالى في نظائر هذا مما يكثر
تسميه . وأما في أصوات في هذا الجمع على سبيل التحسين والجلل ٤٧ ، و « تمتع متعدي »
فدل ذلك على أنه من أحبار علام أصوات مسجده

ولوجه آخر ما انطوى عليه من قصص الأرواح وسير مصير المتقدمين والمتأخرين
المتقدمين والآخر ما شجر بينهم وكان في أعصارهم مما لا يحور حصول عمه إلا لمن كثر لهؤلاء
لأهل الشير واليه لها وعديته بها ومحاسنه لأهلها وكان ممن تولى الكتب ويشرحها ، مع

العلم بأن النبي ، صلى الله عليه ، لم يكن متحركاً ولا يحفظه بيده ، وأنه لم يكن ممن يُعترف
بدراسة الكتب وبمخاللة أهل البير والاتحاد عنهم ، ولا أتى إلا من لقوه ولا عرف إلا من
عرفوه ، وأهم يعرفونه بأنه ودمه ومشده وعصره في حال يفته بهم وطعمه عنهم ؛ فدل
ذلك على أن الخبر له عن هذه الأمور هو الله سبحانه علام الغيوب . فهذا وجه الإجماع
في القرآن

باب السلام على اليهود في الأخبار

وقد افترقت اليهودي لأصل على وقتين : فرغت الشعبيه منهم أن نسخ الشرائع
ورسلوا بني بعد موسى ، عليه السلام ، فسخ شريعته حائر من طريق العقل ، وأنهم إنما
معدوا نسخ شرائعهم على يد بني عدسهم من جهة توقيف الله ، حل اسمه في التوراه وعلى
لسان موسى ، عليه السلام ، أنه لا يسحبها ولا ينقض بني بتدليلها ، فأعطى سد ذكر بعضها
ورفعت العاصيه منهم أن نسخ الشرائع محل من جهة عقل وأن السبع أيضاً قد وردت كذا
ما في الحق من ذلك . وأجمعوا لا فرقاً بينهم على أن نسخ شيء قبل امتثاله ووقف فعله
بذلك ودلالة على جهل لا قرينة معهم ؛ بل هو أحد واجبات المادفات هو أعطى منها وأشق على
مسائل العقوبة لمكتشف ردت الصريه منهم سورة موسى وهارون ويوشع بن نون ،
وأكرمت سورة عليهم من إرميل الذين سدهم كسيبت . وحزقيال واسمع وغيرهم وقال
لنفوس منهم سورة كل من ظهرت لأعلام على يده مدموسى وأن محمد وعيسى ، عليهما
السلام ، ليس بدين وأن الذي أحبه بهما أن يكون لأصل له أو يكون من الخيال
والخرافيق وأن عيسى لدى هو مسيح لدى آخر وهو نبوته ما بين معدونه سباني وأنه بنى
صديق . ورعت المسويه منهم ، فحجب في عيني الأنبياء أن محمد [ص ٤٧ ط] وعيسى ،
عليهما السلام ، ليس صادقين وإنما أرسلنا إلى قومهم ولم يرسلنا بتدليل شرعة موسى

فيقال لهم حجة ما الدليل على إثبات نبوة موسى ، عليه السلام ؟ بن ديو : ما ظهر
على يده من الأعلام المعجزة كخلق البحر وجراح اليد بفضاء وغير ذلك من أعلامه ، قيل
لهم : وما الدليل على صحة هذه الأعلام وثبوتها مع عظمكم بخلاف من يخالف فيها من تبرهمة
والجوس وبخديين وأهل التشجب وغيرهم من الخجدين ؟ بن ديو : الدليل على ذلك نقل

اليهود حلفاً عن صلف ، وهم قوم هم قوم الخفة لما هم عليه من كثرة العمد وتفرق الدواعي
والهم وسائر الأوطار وساعد اندبار واختلاف مذاهب ، والكذب تمتنع على مثلهم ، أن
موسى عليه السلام ، أتى بهذه الأعلام التي ذكرها ، فوجب العلم بصحتها ، قال لم
أليس قد أكره جميع من قدموا ذكره من المحوس والبرهنة ويبرهن صحة ما نقله أسلافكم
وأحلافكم ، فكيف يكون من موحداً مع سائر الكفرة وطمس من طمس فيه ؟
فإن قالوا : إذا استوى أول الحق وطرده من آخره وبوسطه وثب صحته ووجب العلم صدق
نقله ، وإن حالف في ذلك المخالفون ، يدبر ما يكبر من كون محمد ، صلى الله عليه ،
نبيا وأن يكون ما أثبتته للسلمون من أعلامه صحيحاً نقل من نقل ذلك من أسلافهم ؛ وذلك
أن سلمون في وقت قد أقوم بعضهم من موثروهم خفة ، وقد نقلوا عنه عن سلف
مع كثرة عددهم وبطرفاتهم ونسب آخر صفة ودواعيه ، حتى آتاهم ومذاهبه وعرق
أوطانه وتمدع حو الكذب عن مذهب محمد ، صلى الله عليه ، في هذا العلم بامانة
وأنه من الخفة ، فله ما قد أصابوا حجة واثبتوا من غير الله وعلمه كاهن ،
ومما ما أحبرت حجة من السلمين أنها أخذته عن حجة ، والحجة عن مثله حتى انتهى
ذلك إلى قوة مائة محضرة جامعة لصحة وأدوية إلى مشاهدتهم وسألو عنه فبهم ، دعى
عبيهم ، وورثهم ، بصفته كبرى نقل من أعلام موسى وأدعى فيه مشاهدة من صلف عن
عاصره : فوجب نقض ما سواه محمد ، صلى الله عليه

وإن هو سلف لم يصب بين أحد نقل عنهم كاذباً وعرفوا عن مثلهم
الكذب ، وإن كان حنفيهم يوم بخلاف هذه الصفة ، فذلك لم يجب لهم صدقهم ، قيل
لم قد أكرهتم أن يكون السلف بين نقدا في لأصل أعلام موسى ، عليه السلام ، قلنا
قد يجوز على مثله الكذب ، فذلك يجب ، ٤٨٠ ونسبها وعمل البراهمة والمحوس
صحتها ؟ بل قالوا : قد أحبرت اليهود ، وهم اليوم حجة ، أنهم أخذوا هذا النقل عن قوم
هم حجة كنهة ونسب نقل محضرة [الخفة] وأدعى حضورهم لإخراج اليد بضاء ومشاهدتهم
لذلك ، فأمكروا عن إكراه ، قيل لم . فكذلك للسلمون ، وهم اليوم حجة ، بل بعضهم ،
يخبرون أنهم أخذوا عنهم عن حجة كنهة ونسب نقل محضرة الخفة فم ينسب ما نقله مع
ادعائه حضورهم . فإن قالوا : لو كان ذلك كما يدعون لنسب صدقهم في نقله ضرورة ، قيل

لهم : أوّل ما في هذا تخویرکم کذب علی عدد لمسلمین اليوم فی قولهم إننا أخذوا ذلك عن
 حجة ، وإن حار الکذب عليهم فی هذه لدعوى حار عنهم فی جميع ما يدعونه ويتقونه ،
 وجاز أيضاً علی أمثالهم من اليهود والنصارى و الخوس و تقيّة السلف ، و فی ذلك التمثيل
 للأخبار والعلم بشيء من جهتها أصلاً و تخویر أن تكون اليهود اليوم كاذبة فی قولها إن
 النفل أحده عن حجة كفى ، وذلك ما لا خلاص منه

ويقال لهم لو كان ما عنده ليهود اليوم وتبعيه صحبة و مسعود عن مشايخ من سلفهم
 حجة تقيم للمحدوث والبراهمة و من الساسة و الخوس و أصحاب الطبائع والفلاسفة والمنجمين
 حجة قد هم اضطروا ، و لكن ذلك كذلك ، وكان سائر من ذكرهم يتخذ منهم ، أقبل
 أن يكون صحبة

فإن دواهم علمون ذلك ضرورة و كسبهم يحدون ما يقولهم ، و كذلك
 أمم و سائر النصارى علمون صحة من سبق لأعلامهم بغير أنكم تحدون ذلك علی
 غير مسك بجهته فإن ذلك تحد نفسه خلاف ما دعون ، و قيل لهم و كذلك نزع
 البراهمة و الخوس و الفلاسفة و أهل لإعداد أنهم يحدون أنفسهم غير علمين صحة عدكم ، فلم
 يجب صدقكم ، و لا جواب لهم عن ذلك ، و إنهم قالوا : من صدق السلف الذين نقلوا
 أعلام موسى صغروا ، و إنهم سم ذلك من أمرهم استدلالاً سكوت من سكنت عن إنكار
 ما نقله مع ادعاء حضورهم و مذهبهم ؛ و من صد عن النظر في ذلك ، جهل الحق و
 نقلوه ، قيل لهم مثل ذلك في العلم بصحة كثير من أعلام النبي ، صلى الله عليه ، و منها معلومة
 مثل هذا الاستدلال و منهم من تركوه أنظر في يدل علی صحته

فإن قالوا بما وحب صحة من أعلام موسى و لا نقية له لإبطال في قول الأدار اختصه
 عنه كاليهود والنصارى والمسلمين ؛ وهذه العلة متقوية من جهة كذا ، و قيل لهم : إنهم ط
 وحت ذلك دور أن حب عدلهم و كذبهم لا اجتماع أهل لأدار الحجة علی كذبهم
 وردّه كالبراهمة و الخوس و الفلاسفة و صروب بدهرية ، و إن كان يحدون اثنين في دلائلهم
 علی تكذيب مخبر لا يدل علی كذبهم ، فما أنكرتم أن يكون بطريق الخدين في دلائلهم
 علی تصديق الظهريين لا يدل علی صدقهم ؟

نم يقل لهم : ثم أنكرتم من وحيوت ثبوت حبر مسمين وصديقهم لإطاعتهم وإطابق
المسيوية معكم على تصديقهم ، ومما هن دسئ نخشيتن ومثني متبشيتن ؟ فإن قالوا :
المسيوية إنما أخذوا نقل أعلام محمد ، صلى الله عليه ، وسلم ، وأمر في الأصل فرقة واحدة ،
قيل لهم وكذلك لمعون والنصاري إنما أخذوا نقل أعلام موسى ، عليه السلام ، عن
أسلافكم وعكم ، وأنتم في الأصل فرقة واحدة ، ولا تحب الحق بفقكم . ثم يقال لهم :
فيجب على موضوع اعتلالكم تصحيح آيات سبيع ، عليه السلام ، لإشادتها والنصاري
والمسيوية على محبتها ، فإن أحاداً إلى ذلك تركوا دينهم ؛ وإن أوه ، تركوا اعتلالهم

فإن قالوا : قد تثبت النصاري إلى فقام أعلام المسيح ما تحيله العقول من التثنيث ،
فيل لهم : إن النصاري من نسل التثنيث قد قد قتها ، وبها مؤنة واستندت عليه عند أمها
وصربت للحوول والاتحاد والآهيم والموهر لأمثا وعظمت وأعطت في احتبدها وأويلها ،
وذلك لا يوجب عطفها في فقام أن المسيح أنزل لأكمة والأرض ومشي على ماء وبحو ذلك ،
فقط ما قلتم

وبقال لهم : فيجب تصحيح أعلام المسيح ، صلى الله عليه ، وسلم ، نقب ونقل المسيوية
ونقل الموحدة من النصاري من رؤوس الأروسية الذين يقولون إن عيسى ابن الله على حجة
الاحتصاص والإكرام ، ولا يعدون لذلك مدفعاً

ثم يقال لهم : ويجب أيضاً أن يكون نقل اليهود لأنهم موسى كدنا باطلا ؛ لأنهم قد
صنوا إلى نقل ذلك ما تحيله العقول من قوهم بالشبه ونحسم وأن الله تعالى جسم ذو صورة
ومناه محدود أنيس أراس واللحية وأنه مهموم محزون ، عليه السلام من اعظم والفساد في
الأرض ، وأنه ، تعالى عن قولهم ، كية على نظرون وعرفق العالم وفن : لن أعود إلى
إعراف الأرض أبداً ونحط في الحبل إلى حد لن سفة لنصاري في التثنيث والاتحاد

وإن قالوا : يس كل اليهود يقولون ذلك ، فإن لهم ولا كل لنصاري يقولون التثنيث
وإثبات النسوة على حد ما تذهب إليه مسكية ريعفة والسطورية ؛ ونحن إنما نحتاج بقول
الموحدة مسية . فإن قالوا : ليس في النصاري إلا ما في ٤٩ و التثنيث الذي تحيله العقول ،
قيل لهم : ولأن اليهود إلا قائل ، تثنيث لتجسيم الذي تحيله العقول ؛ ولا جواب عن ذلك .

ثم يقول لهم : حاربوا عن قسك أعلام موسى ، عليه السلام ، هل كانت الحجة قائمة به قتل وجود النصارى والمسلمين و طاعتهم معكم على القتل مع خلاف البراهمة لكم وسائر من ذكرناه ؟ فإن قالوا : لا ، تركوا دينهم وأرجعوا سقوط فرض شريعة موسى عن كل ترابيي ويحوي ومنجدي ومسي وأمه لاجل عيب قتل المسلمين والنصارى لأعلام موسى ؛ وليس ذلك من قولهم ؛ وإن قالوا : قد كانت الحجة لارمة بقتل اليهود وحدمهم مع خلاف من خالفهم مع كثرة عددهم واختلاف ديانتهم ، قيل لهم : فما أسكرتم من قيام الحجة بقتل المسلمين لأعلام دينهم ، صلى الله عليه ، مع خلاف من حاربهم من أهل المل ؟ فلا يحدون بدا من ترك ما تلقوا به .

ثم يقال لهم هل يجوز قتل المسلمين والنصارى لأعلام موسى ، عليه السلام ، من أن يكون منحد في الأصل عسكم أو عن عسي ومحمد المدين لم يأحدا عسكم وإنما أحدا عن الله تعالى ؟ فإن كانوا بما أحدوا ذلك عسكم وأنتم في الأصل طينة واحدة ، والحجة بقول الطنفة الواحدة غير نامة ؛ وإن كانوا أحدوا ذلك عن عسي ومحمد المدين لم يأحدا عسكم ، فقد أحدا عن الله سبحانه ، وهذا بقرار مسكم بكونهما فإن قالوا : إنما يجب صحة قتل لليهود ، لأنهم في دار دية ومن تؤخذ منهم الجزية ؛ وليس كذلك المسمون ، لأنهم ليسوا في دار دة ولا ممن يؤدى الجزية ؛ فيقال لهم : فلا يجب على قولكم إثبات صحة حرقلة المذاهب والسير ؛ لأنه ليس يوارد عن أهل دة ومن يؤدى الجزية ؛ ويجب لهذه العلة صحة قتل النصارى لأعلام عيسى ، عليه السلام ، لأنهم في دار دة ومن يؤدى الجزية ؛ فلا يحدون من ذلك بدا ، أو تركوا اعتلاهم ، ويقال لهم فيجب سقوط فرض اعتقاد سوة موسى ، عليه السلام ، وصحة ما جاء به قبل أن يخلصوا في دار دة وتؤخذ منهم الجزية ؛ فإن مروا على ذلك ، تركوا دينهم وإن أوه ، أطلقوا هذا الشرط في صحة الأخبار .

وقيل لهم فيجب صحة أعلام المسيح لإطاعتهم والعسوية ونحن معهم على قتلها ؛ لأن مرتين يؤدون جزية ، هي في دار دة وكنت يجب صحة قتل المسلمين لأعلام محمد ، عليه السلام ، لإحسان عسوبة على قتلها ، وهم أهل دة ، ومن يؤدى الجزية ؛ فإن قالوا عسكم أحدا ، أحدا قتل وأنتم في الأصل وفة واحدة ، قيل لهم : وكنت المسمون والنصارى

ومحمد وعيسى ، عليهما السلام ، ٩٩ : قل : إنما أخذوا القتل لأعلام موسى عنكم ، وأنتم في الأصل ملقة واحدة ؛ وتقل الفرقة عندكم لا تقوم به الحجة ؛ فتظل تفلسم
فإن قالوا : قد شهدتم وشهدت النصارى بصحة أعلام موسى ، وذلك كالسنة على دعوانا ، ولم تشهد لكم بصحة أعلام سيكم ، قيل لهم : وشهادتنا وشهادة النصارى هي شهادة على شهادتكم ، وأنتم في الأصل فرقة واحدة ، وكثرة الشهادات على شهادة واحدة من واحد أو فرقة واحدة ليست بحجة ولا ثبوت . ثم يقال لهم : وكذلك قد شهدنا نحن والعسوية بصحة أعلام عيسى ، عليه السلام ، فيجب إثباتها عندكم ، فإن قالوا : شهادتكم على ذلك شهادة على شهادتهم ، وهي شهادة واحدة في الأصل ، قيل لهم يشتر ذلك فيما تعلقوا به

فإن قالوا : إنا وحسب القول شوت أعلام موسى ، عليه السلام ، لأن الناقلة لما لم يخلوا على مقامه بالسيف ، وتعلق أعلام محمد ، عليه السلام ، بمحلول على القتل بالسيف ، قل لهم ولم رعنم أن محلول على القتل للأعلام بالسيف ، وما دليلكم على ذلك ، وما أسكرتم أن تكون هذه لدعوى كذب ؛ لأننا لم نحمل أحداً اسم وأقر بالشهادتين على نقل أعلام نسا ، عليه السلام ؟ ولو اعترض متعترض من جمهور الأمة لم نجد عندها من نقل هذه الأعلام شيئاً ولا مبرر به فكثير منها ؛ وإنا نطالبهم بالدحول في الدين بعد قيام الحجة فقط

ثم يقال لهم : أليس موسى ، عليه السلام ، كالسنة في دينه وشرعيته أن يقتل من ارتد من دينه وفارق دينه بعد الدحول فيها ؟ فإن قالوا : نعم ، قيل لهم : فما أسكرتم أن تكونوا محمولين على نقل أعلام موسى ، عليه السلام ، بالسيف ، وأن يكون أسلافكم الذين كانت منهم سنة وإرثاً ، إنما دخلوا في دين موسى رغبة وحسب لأسباب الدين وأثر في فيها ، وضمين لهم ذلك ، فقد دخلوا في الدين لم تكنهم الخروج منه خوفاً من القتل . فصاروا محمولين على القتل ؟ فإن قالوا : لم يكن أسلافهم يحملون الناس على الدحول في الدين ، وإن حملهم على المقام عليه بعد الدحول فيه ؛ لم يكونوا كذلك محمولين . قيل لهم : وكذلك يجوز لا يقتل من دخل في دينه إذا لم يشهد أعلام نبيا ؛ ولا يقتل أيضاً من أدى الحرية وأودع على دينه ولا دخل في دينه إذا لم ينقل أعلام نبيا ، أو كان من أهل التمهيد والشأن ، لم يجر أن

يكونوا محمولين على نقل أعلام يسا ، عليه السلام . ويقال لهم أيتا فيجب صحة نقل
أعلام محمد بن عبد الله الميسوية ، وم أمة عظيمة : لأنها لا تحتمل على ذلك باليسف ، وكذلك
يجب صحة نقل أعلام المسيح ، عليه السلام ، [٥٠ و] انقلهم ونقل الميسوية له ، وم غير
محمولين على النقل باليسف . فان قالوا : المصري محمولة على النقل باليسف ، قيل لهم
وكذلك أنت محمول : وقيل لهم : لا ميسوية غير محمولة على نقل أعلام المسيح ، فيجب
إثبات أعلامه سقلهم

ويقال للمصري ، إن ذوات أنت محمولون على سلككم باليسف ، ما أنكرتم أن
تكونوا أيتا [محمولين] على سلككم باليسف ؟ فإن قالوا : المصري معتقون في الملاد
والهامة ويطون الأودية ورؤوس الجبل والصوامع وأطراف السند واحد : فكيف تكونون
محمولين على النقل باليسف ولا أخذ في هذه الشئ بحسبهم ؟ قيل لهم وللهم : وكذلك
المسلمون منتشرون في الترابي وتفر والحد وأطراف بلادهم في دار ملككم
وتحت عسكرهم في شطوطهم وغورهم ومرة وفي بلادكم ومطاميركم ، وفي أشركم منهم
خلق عظيم لا يحصى عددهم لا الله تعالى ، كلهم يسمون أعلام يسا ، صلى الله عليه ،
ويعبدون بدمه ، فكيف يكون من ذكره محمولا على مصدي محمد ، صلى الله عليه ،
ونقل أعلامه ؟ فان دنا جميع من ذكرهم ، أخذوا نحن في الأصل عن قوم محمولين
عليه ، قيل لهم : وكذلك جميع من ذكرهم من المصري والسود في سائر الأقطار ، أخذوا
النقل عن قوم محمولين عليه في الأصل وعن محمول عليه وأخيه باليسف ، ولا حول
لهم عن ذلك

ثم يرد عليهم : حروبا عن حملهم على النقل . ثم يقولون لأسمهم أم غيرهم
من بين يديهم ، وكذلك أسمهم جميعهم على نقل أعلامهم باليسف ؟ فإن قالوا : يردون جميعهم مع
تكدبهم لأسمهم . بحمد وركو قويم وما وجهه فقيه العدل ومعدة : وإن قالوا : هم
الحاملون لأسمهم على نقل أعلامهم ، قيل لهم : فكيف يحمل حملهم على شئ .
إلا من حيث لم آتوا ترك النقل لصا وبه وقع منهم : فهذا يسود إلى أنهم قالوا ذلك
مختارين للنقل ، وإن قالوا : فاعصروا محمولين على النقل بأن يحمل مصهم معاً ، قيل لهم
فلا بد أن تكون فيهم وقفة غير محمولة هي الحاملة لهم : فإن قالوا : هو كذلك ، قيل لهم

فأسكرتم أن تكون أعلاء محمد ، صلى الله عليه ، صحيحة نسة نقل تلك الصفة اني هي
غير محولة أصلاً ؟ وهذا يبطل تصديقهم بالمثل

وإن قالوا : هذه الفرقة التي ليست بمحمولة يقصر عددها عن عِدَّةٍ من رُوح حبره
العلم ، قيل لهم : وكذلك الأصل في الذين بقوا أعلام موسى وأخذتم النقل عنهم فرقة
[٥٠ ط] يقصر عددها عن عِدَّةٍ من رُوح حبره العلم

بأن دعو قد أحترت اليهود اليوم ، وهم أهل نوتر ، أن سلفهم كحقهم ، فوجب صدقهم
في ذلك ، قيل لهم : فما بال الرحمة والحموس وأهل الإلحاد والتنجيم والفلاسفة لا يعلمون ذلك
ويحذونه ويسكروه ؟ بل قالوا : هم يعلمون ذلك ولكنهم يكادون ، قيل لهم : فكذلك
المسلمون قد أحبروا اليوم ، وهم أهل نوتر ، أنهم أخذوا النقل عن سلف كحقهم ومن آحاد
علموا محصرة من هو كحقهم وادعوا حضورهم وسألوا بقولهم ، فوجب صدقهم : وأنتم وكل
واحد تعلمون ذلك ، وسكنكم تحذون وتعدون ، ولا جواب عن ذلك

بأن قالوا : نس سكر الرحمة والحموس والفلاسفة وبمحددة ظهور هذه الأمور على يد
موسى : وإنما يدعون أنها حيلٌ ومخاريق ، قيل لهم : ليس كذلك كما يقولون ، لأنهم
حيما يسكرون فوق البحر وغروب اليد بياضاً وسُتْعٌ ماء من الصحرة حملاً ، وإنما يستقيمون
بعض من يسألون له ذلك جدلاً ، طمعا في اشتهار فرسته وإظهار عجزه من كل وجه ؛ وقيل
لهم : وكذلك أنتم لا تسكرون ، إذا حلونم بأفكم أن يكون محمد ، صلى الله عليه ، أنى
هذه السمحات الحارقة للمادة ؛ وإنما يظنون أنها حيلٌ ومخاريق . فإن قالوا : لسا أقول
ذلك . قيل لهم : وكذلك الدرهم والحموس وأهل الإلحاد لا يقرؤون بوجود شيء مما تدعون
لنوس ، عليه السلام ؛ ولا جواب عن ذلك .

وقد رجم كثير من اليهود أن من شرط الحق الموحى العلم القاطع للمدبر أن يكون
الناقل لا يقصرهم عِدَّة ولا ينحصرهم كَلَّة ولا يحور على مثلهم الشكائب وترسل وأن تتباير
أروم وتختلف أسهم وتختلف دواعيهم وهممهم وأغراضهم وأن تختلف رغبتهم وديانتهم
وألا يجمعوا على ما به سيف ولا يفسدوا في حدهم ما يجيبه عقول وأن يكونوا في درلة
وعن تؤخذ منهم الجزية ، فبما وكل هذه الشرط موحودة في نقل اليهود دون المسلمين

ولصارى والمحوس ، لأن المسلمين يحولون على قتلهم السيف ، والمحوس يقولون مقدم اثنين وعادة النور ، وهو شخص محدود ، والصارى يقولون الثابت ؛ وكل هذا حجة العقول ، وبذمته ، فوجب القضاء بصحة كلام موسى ، عليه السلام ، دون أعلام محمد وعيسى ورزادست ، وقد تكلمنا عنهم في العقل على نقل الأعلام ، بمعنى عن رآه ؛ وكذلك قد قدمنا القول في اشتراطهم كون الفقه في دولة وعن تؤخذ منهم الجزية وفي ضم ما تحيله [٥١] والعقول ، إلى العقل في نفس الخبر بإطلاق أهل البيت الحنفية عنه ، ويثبت أنه لا تحقق لهم في شيء ، كما ذكره

فما تدبر الآراء ، واختلاف الآراء ، وما بعد الأوطان وليس ، فإنه لا معنى له ولا اشتراط ؛ لأنه لا نقل إلا خبر عن مائدة أهل بلدة واحدة وثواب واحد وأهل نسب واحد ، وأهل دين واحد ، وهم أهل نازر ، ولوجب العلم بصدقهم وصحة عقولهم ، وكذلك لو كانت حركتهم واحدة

وأما اشتراطهم ألا يصبوا إلى حريم ما تحيله العقول ، فإنه باطل ؛ لأن أهل الثوار لا يجوز وقوع السكوت منهم ، ونقل ما تحيله العقول كذب لا حجة ؛ ولو جار عليهم ذلك ، لتطال العلم بحريم ، والصارى لم تنقش التثبيت ولكن أدلت على ما يراه من قبل

من قالوا قد قتلنا وقتت الصاري أن المسيح قتل وضابط ، فيجب القطع بصحة خبره ، قبل لهم ، قد قال بعض الأمة وأكثر الناس إن الحق مأخوذ عن أربعة من الحوار بين نوح ومنى وسميراني وبوحنا ؛ والآخرة يجوز عليهم السكوت ؛ وقال بعضهم : إنكم صدقتم وصدق أنلافكم في أن شخصا قتل وضابط ، ولكمكم توهم أنه المسيح ؛ لأن القتل يحول عن صفته ، هذا وقع شبهة في أمره ؛ وطرح لا يكون موحد للعلم حتى يكون السادة قد صطرت إلى ما أحدث عنه ورلت شبهة فيه ؛ وإذا كان ذلك كذلك هل ما سألتم عنه

وكذلك حوت عن مصافة بصحة أعلام رزادست ، بما أن قول بهم في الأصل مأخوذة عن أحمد ؛ لأن لهم صدقهم غير وقع أو قول به أي صادق حيرت عن بدء الأعلام ، وما إلى سورة روح وراهم ؛ وإذا كذبت مخصوص عنه في مصافة ما أصفنه

إليه من القول بالثنية وقدم النور والظلام وحدث الشيعى من فكرة وشككها بعض
أشخاص السور ؛ وهو عملة كذب المصارى على المسيح ، عليه السلام ، من دعائه إلى
اعتقاد التثليث والاتحاد والاحتلاط وأن مريم ولدت مسيحاً ملاهوتة دون ناسوته وغير ذلك
من جهالاتهم ؛ ولا سؤال لم علينا في شيء من ذلك

وسفر في عصيل الأحبار ، وذكر التور فيها ، وصنع الله وما يحب كرههم عليه ،
وحال أحبار الأحبار ، وما يستدل به على صحة الصحيح منها وطلال الساطل ، والوقوف فيها
عمرى من لدليل ، وغير ذلك من أحكام الأحبار في باب القول في الإمامة ، إن شاء
الله تعالى .

باب الكلام على منكر نسخ شريعة موسى .

[٥١ ط] عبه السلام ، من جهة السمع دون العقل

يقال لمن زعم ذلك منهم : ما انظروا الموجب لمنع نسخ شريعة موسى ، عليه السلام ؟
فإن قولوا : هو ما أشبه اليهود حينئذ عن صف عمر شهد موسى ، عليه السلام ،
منهم أنه قال : هذه الشريعة مؤتمدة عليكم ولا معاكم ما دامت السماوات لا تسقط لها
ولا تدبيل ؛ وهو هذا من بطلان ؛ وأنه أسكن كذب كل من دعى إلى نسخ شريعته وسد لها
فوجب منع النسخ بما ذكرناه من جهة ؛ فإن لم يأنكر ما أنكره أن يكون هذا القول
الذي يفتشوه عن موسى ، عبه السلام ، صحيحاً ؛ وانكر ما زعموا أن مراده به تنقيل النسخ
على كل حال وإلزام العمل بشريعته ، وإن ظهرت لأعلام على يد من يدعو إلى نسخها
وسد لها ؟ وما أسكنتم أن يكون ، بما أراد بقوله إن شريعته لأمة لكم ما دامت السماوات
والأرض ما لم يظهر المعجرات على يد داع يدعو إلى حلالها وسد بابها ؟ لأنه قد قيّد في النقل
وحجب تصديق من ظهرت الأعلام على يده وبصير ؛ إن حكم قوله وسقوط العمل بما أخبر
بفساده وإلغائه ؛ كما أنه قد قيّد في عقوبت وحجب سقوط فرض العمل بالشريعة مع ما دامت
والعدم والعجز عنكم ؛ فوجب أن يكون معنى قوله : « الشريعة لأمة لكم ما دامت
السماوات والأرض » وما كنتم أحياء موحدين وما لم توتوا أو تموتوا أو تتحزوا ، وإن ،

يكن ذلك في سياق اللفظ لأجل أنه مُقَيَّد في العقل ؟ وكذلك ما أسكرتم أن يكون المراد قوله « إنها مؤيدة لأرمة لكم » . لما سمع الله بب نظير الأعلام على يده يدعو إلى تشيخها وبسببها ؟ فإن قالوا : لولا أن اليهود قد غلب ، وهي اليوم أهل وائر ، عن مثلهم عن شاهد موسى ، عليه السلام ، أنه أكد هذا معنى للسمع ، وقوته مع بدل على أنه أراد عموم الأيمان على جميع الأحوال إلى أن يرث ثمة الأرض ومن عليها ، وأزال تماكان من توفيقه على ذلك . وكثيره ومهور لأسباب التي اضطررنا عدها إلى أنه أراد أن الله على لا سمع أنه سبب مسجها ، لأختره من المثل من مقتضاه وسبب عنه ؛ ولكن الضرورة التي غلبت إيا أهل الحق منتهى ذكرناوه ، فوجب تحمل حجة على عموم ، قل لهم هذه الدعوى كذب ، لأنه لو كان سبب أحركه عن هذه الضرورة بوقفة مقبلة موسى عن سببكم أهل وائر ، وكذلك من فدهم بن اعوم بين شاهد موسى ، وهم أهل وائر ، قد اضطرروا إلى ما اختره عنه ، بحيث سبب الضرورة من موسى ، صلى الله عليه ، قد وقت من ذلك ٥٢ . وأرداه ، وثبت أنه من دمه ، لأنه قد سمع الحق كما سمعهم وعرفناه كما عرفهم ؛ فلو كان من توفيق ومن كيد ما وصيهم ، وقد نقض أهل الحق ، على ذلك ضرورة كما علم وجود موسى ، عنه سلام ، ضرورة لتأهل وجوده ومشاهدة قومهم خجعة إلى مشاهد إلى منتهى من سمعده . وكذلك سبب وجوب العلم بكل أمر ، واختاره عنه وسبب في حرد الظن ووسطه ؛ وفي رجوعنا إلى أنفسنا ووجودنا إياها غير عالة لك في حمة ولا في فصل ، فصلا عن أن يكون مضطرة ، دين على كنهم في هذه الدعوى

هنا قالوا . لو لم تكن هذه الضرورة صحيحة ثالثة لسكانت اليهود اليوم كاذبة في قولهم . هم مضطرون إلى العلم بصحة هذه الضرورة التي أحدهم محصول سببهم ؛ وكذلك أيضا سببهم قد كذبوا ، وسبب سببهم في دعوى العلم بهذه الضرورة ، وكذبوا في نقبها وفي الإخبار عنها ؛ ولو جاز ذلك عليهم ، لحر أن يكون كل ما نقوه كذبا ، وخار مثل ذلك على سائر الأمم وعلى تقية النصارى والأمصار ؛ وهذا يُنطِلُ التواتر رأسا ؛ يقال لهم ولو كانت هذه الضرورة التي ندعونها صحيحة ثالثة وقد سمع المسلمون نقلها كما سمعتم ، لو حسب أن يكونوا

مصطرين إلى العبد مصحتها ، وأن تكون حرم في المم ملك كحلم ؛ ولو كان ذلك كذلك ،
لوجب أن يكون مسلمون ، مع كثرة عددهم ومتبع القرائل واقفاً غير عليهم ، قد كذبوا في
قولهم ؛ إن غير عيسى ملك ولا مصطرين إليه ؛ لأنها عندكم مصطرون إليه . ولو حر عليهم
الكذب على أنفسهم في حشد ما هم إلى العبد مصطرون ، لجر عليهم الكذب على
غيرهم ، وخبر أن يكونوا كذبة في سائر ما تقوه ، والخبر مشن الحائر عليهم على سائر الأمم
من أهل الدنيا ونقله لثبات ؛ وهذا ينطبق النوار حجة ؛ فإن مروا على ذلك ، تركوا
دينهم ؛ وإن أبوه ، أبطوا دعواهم

وتم بدل على كذب هذه الدعوى أن لا يبر ضرورة أن موسى قال هذا القول حجة ،
أعنى ما ادعوه عليه من قوله ؛ « هذه الشريعة لكم لامة ما دامت السموات والأرض » ،
فصلا عن أن يعلم مراده به ؛ لأن الممر مراده بالقول هو فرع العلم بوجود القول ؛ ونحن فلا
علم أنه في هذا القول حجة ؛ فكيف يدعى عيب البطل بمرده ضرورة ؟

ويقال لهم ؛ قد زعم أكثر اليهود ومن يفتقد عيبه في سطرة والدقة أن لدى
قل عن موسى ، عليه السلام ، في هذا الباب هو أنه قال ؛ « إن أعطيتوني في أمرتكم به
وهيتمكم عنه ثنت منكم كما ثنت السموات والأرض » ؛ وما ذكره الشيخ ، ولا أن
الشريعة [٥٢ ط] لا تفتح ، ولأنه لا يبي بعده ينسخها ، ولأنها مؤبدة عليكم ولا مة
لكم ما دامت السموات ، ولا تبي من هذه لأعطى وكل ما يدعوه من هذا أبطل
ومقد ثلاث للصوري والسمين واستعارة لكلامهم والدعوى وليس في قوله ؛ « إن أعطيتوني
فيا أمرتكم به وهيتمكم [عنه] دليل على أن الشريعة تبي أمرت طاعته في العمل بها لا تفتح ،
لأن الإنسان قد يقول مثل هذا ثم نسخ العمل وبديهم ما صيحه على طاعة فيه قتل
سحه ؛ لأن القتل إذا قال إن أعطيت في أمرت ودعوتك إليه ثنت منكم عدى ،
ودامت كرتك لدى ، وقربت مكات من مكاني ، حذر أن تفتح لأمر بعد قتله ،
ووجب أن يديهم مدسخه ما صيحه ؛ وإي لم يفتت منكم بني إسرائيل ؛ لأنهم عصوه في
أيام حياته وبعد وفاته ، وخرقوا وعبروا وبدلوا ، فرب عند ذلك منكم وصرت عليهم
الذمة ، كما قال الله تعالى ، فكان فيهم المشيع فاعذوا في استيغ غير ذلك من ضروب عصيانهم

له ؛ فلا معنى لدعوى هذه الأباط التي لا أصل لها على موسى ، عليه السلام .
وعبدال أصح على تحريضهم في هذه الأباط على موسى ، عليه السلام ، بعد أنه عتري
اللسان وأن ما نقوه عنه مضمورة ما يُؤرِدونه عينا من قولهم : إن الشريعة مؤبدة ، وبها
لا يسح لها ، وبها العمل بها واجب مدامت السموات والأرض ، وأمثال ذلك ، وإعما
ينفون كلام موسى ويترجمونه وينفون من علة بل لغة ويعسروه ، وانسط وانحريف
يدخل في لسان كثير ، فلم تحب الصلوة بصحة ما منه وفسروه . ومن ادعى ذلك ،
طويت أن يذكر لفظ موسى بالاعترية وخروفاً غطه لتفريسه على أهل لغة ، فذلك محذ
فيه من اختلاف بينهم أسراً عصب

وبن هـ قسّم هذا ودالوا ما الذي يدل عندك على معي هذا سيك ، عليه السلام ؟
قبل هم الخبر لوارده ، صلى الله عليه ، وهو ما يقصه ^(١) كافة الأمة من قوله : لا يبي
تنبى ؛ وقد نقوه ذلك عن سبهم ، وخفف عن سلب ، حتى تحصل ذلك من شاهد لبي ،
صلى الله عليه ، أنه أكد هذا القول وعزاه عن كل قرية توجب تحصيله ، وقرنه بكل
ما أوجب العلم عموم مراده للمخ لثلاثة أسباب هذه عن مفسر شريته وعن لا يسحها
من العرب وغيره ، وفي عصره وسد وقاه ، وبلى أن يرث الله لأرض ومن عينا

بأن دالوا . فمن هذه الدعوى صعب حكيم لكم عن موسى ، عليه السلام ، فلم
تفتوهم . قال : كان ما قسّموه من هذا خجعة لكم ، فهو أصح حجة لنا ، فيدل لهم : افرق
بين [٥٣ و] حذر وحركة لدى ذعيتهم على موسى ثلاثة أمور :

أحدها أن ما يقصه لكم هو لفظ الرسول ، صلى الله عليه ، غير مفسر ولا منقول
تفسير وقيل يُمكن دخول السط وانحريف في منه ؛ وبس كذلك سبيل حركه ؛ لأنه
منقول من لغة بل لغة

والوجه الآخر أن لبي ، صلى الله عليه ، لم دل . « لا يبي سدى » ، تلا قوله صلى .
« وأحشم السببين » ^(٢) ، وعزاه ، يوجب تصديق في حده وأمر شككيب كل مدّع لسوة
معه وبعد موته ، وأكد ذلك وقرنه بما يقع الصلوة عنده بل مراده ، وموسى ، عليه

السلام ، قرآن حقه لدى مدعويه عليه بالأمر لكم بتعديق الرسل هذه ؛ وقد صدقتم نوحاً
وحزقياً وليدع ودود وملكين ، وصدقتم العيسوية مسك نفوة أنى عسى الأصهبانى ،
وأنتم سطور منسوح إلى أيوه وخطرون رسلاناً يكم إلى وقتنا هذا ؛ وبينا ، صلى الله عليه ،
مع من ذلك وثق عليه ، وكذده ، قال الفرق بين الأمرين

والأمر انما أن الله تعالى عندما وعدكم لا أنقل لحجج مصحح بعض ولا يقلت
الأمم ولا سير حقيق لأمر ، فعاد كل موسى قد وقكم على مع سج شريفته توفيقاً
اصطركم به إلى مراده وبى وجوه من الاحتمال هه ، لكان لا يخبر تلك إلا عن الله
سماعه ، له أمره الله ، لك ووقته عليه والزمه توقيف خلقه عليه وإعائهم إياه ، لم يجز
أن الأمر لله رب من يدعى مدعوه إلى سجدته وعندها ، وفى ثوب نقل المسلمين للقرآن
وبيره من الأعلام ، أنما هو من الله عن شيه لأداة أنى عساه وعلى الذى يخضع
مثنى من كذب مدعى توقيف موسى ، عليه السلام ، من ما قمت به هذه فروق بين
للمدعويين توضح صحتها ما قسمه وخطاب مدعيتهم

قال من مهم قال قد كذب المصور فى نقل الأعلام محمد ، عنه السلام ، ومن لم
قد كذب اليهود وعصا رى أنص فى من أعلام موسى ، وكذبت بقية الأمصار وكل
طريق ما تولى به أعلام موسى وهه وهه هو أقوى منه نسب أعلام محمد ، صلى الله عليه ،
وقد بينا ذلك فيما سلف عما يُعنى عن رده

فإن من مهم نقل : « لا ضرورة ولا غير ضرورة أن محمداً ، صلى الله عليه ،
قال : إني خاتم النبيين ، قيل لهم : هذا إلا منكم تهت : لأنكم تقولون بالترآن وأنه من
قبله ظهر ! وفى نص التلاوة قوله تعالى : « وخاتم النبيين » ؛ وقد نقل كافة الأمة هذا
الأية هكذا القول ، أعنى قوله « لا إله إلا الله » نقلاً متواتراً لا يمكن دمه ، وثبت من
دسه وحوب قتل كل مدعى [ط ٥٣] إرسالة تقدمه حتى لو شئ سائر أهل السبل والإلحاد
عن ذلك لمروه ، فلا معنى للتهت : وبالله التوفيق

باب الكلام على محمل النسخ منهم من جهة العقل

فقال لمن قال ذلك منهم ما قمت هذا ، وما دليلكم عليه ؟ فإن قنونا : لأن أمره

بالشيء يقتضى كونه مصلحة ، ولتفى عنه يقتضى كونه مفسدة ؛ فإن سبها عن أمرها به ،
 وحب أن تكون سبباً ، إما في أمره بالناسد أو في سببه عن الصلاح ؛ لأن ما سبب عنه بعد
 أمره به لا بد أن يكون صلاحاً أو فساداً ؛ فما لم يكن أن يكون الذي سبحانه سببها غير
 حكيم ، لم يجزئ فيه عما كان أمره به ، يقال لهم . ما أسكرتم ، إن كان ما قتلتموه من
 ذلك صحيحاً على تسميم ما يفتشونه . وإن كان لا يقول به ، أن يكون ذلك إنما يقتضى أن
 يكون النهي عن نفس الأمور به قتل أمثله على وجه ما أمر به يوجب ما قتلتم وإن يكون
 شيئاً عن فعل المصلحة ، وألا يوجب إحالة سببه عن نفس ما أمر به إحالة سببه عن مثله
 بعد فعله ، لأن مثله الذي من سببه أن يقع منه هو غيره ؛ ولتفى عن غير التي في غير
 وقته لا يكون شيئاً عنه في وقته ؛ ولا جواب لهم عن ذلك وهذا الجواب هو جوابهم على
 اختلافهم في هذا الباب أن الأمر بالشيء يقتضى كونه طاعة ، والنهي عنه يقتضى كونه إذا
 فعل معصية ؛ والطاعة لا يجوز أن تكون معصية . لأن مثل الشيء . إذا سبب عنه بعد فعله
 نفس تنفى عنه ، فلم يضر طاعة معصية ؛ وهو يعبه الجواب عن اختلافهم بأن نسخ
 الشريعة بعد الأمر بها يوجب كون التحسين قبيحاً وحكمة سبها ، لأن الأمر بالشيء
 يقتضى كونه حكمة حسنة صواباً ، والنهي عنه يقتضى كونه قبيحاً عتياً ، ولا يجوز أن يكون
 التحسن قبيحاً ؛ لأن النهي عن مثل التحسن الأمور به سبباً عن غيره ؛ وليس يتمتع أن يكون
 من نسخ في وقت فساد في وقت آخر ، ومثل الطاعة في وقت معصية في وقت آخر
 ومثل التحسن في وقت قبيحاً في غيره ألا ترى أن الأكل والشرب والتعاطي بالسكر طاعة
 حسن صوت مصلحة عند العطش والجوع وحديث الأمر من التفتت به الملاح ؛ وفعل ذلك
 أجمع عند الشتم والركن والصحة والنهي عن التداوى قبيح وسفه ومعصية لله عز وجل ؛
 فلا يمنع عند جمع انفراد أن تكون هذه العادات السبعة نحو الصوم والصلاة
 والتوجه إلى بيت المقدس [٥٤] و ترك العمل في البيت مفصلة في وقت ، مفصلة في
 وقت ، طاعة وصواب في وقت ، ومثله معصية وسفه في وقت آخر ؛ وإذا كان ذلك كذلك
 فنحن نجمع ما تنفقون به من هذه الأمور

وإن هم أرادوا الدليل على منع المسح من جهة عقل أن لأمر بالشيء يدل على أنه

مراد للأمر ؛ والحي عنه بدل على كراهته ؛ وبحال أن يكون المراد كونه لله سبحانه مكرها
مع كونه له مراداً ، أحيثوا مثل ما عديم ؛ لأن الرد في وقت هو غير مثله الذي يُكره في
وقت آخر ، كما أن المراد من الأكل مع حب جوع غير مكرهه مع البطية والامتلاء
والشبع التام ؛ ولا جواب عن ذلك

وإن قلوا الدليل على صحة المسح من حبة لعل أنه يوجب النداء ؛ لأن الأمر
بالشيء يقتضي كونه مصححة ، واستفاد الأمر به كونه كدس ، وتغنى عنه بعد الأمر به بدل
على أنه قد نذر الأمر واستكشف أنه ما كان أمر به معصية ليس بمصححة على ما توهمه ؛
ودلك منتف عن الله حل ذكره ، كان الجواب عنه أيضاً ما تقدم ، وذلك أن الله تعالى إنما
يهيئ لنا نسخ شريعة موسى ، عن مثلي ما كان أمر به وإن تنفصل ذلك في وقت غير
وقت ذلك المفعول الأول ؛ وأما عن مثلي شيء في غير وقته ليس سعي عنه ، كما أن
النهي عن العمل في السبت ليس ينهي عن العمل في الجمعة والأحد ؛ والأمر بالعمل في الجمعة
ليس بأمر بالعمل في السبت ؛ وأيضاً فإما نحن نختار نسخ الشيء قبل وقت عمله وقبل امتثاله ؛
ولا يوجب ذلك النداء إذا علم الأمر به أن تنفيه الأمر بتسنة داعية إلى ترك المكلف كل
الواجبات ، وأن تنفذ إباحته به وهي عنه تنصحة وحب في حال مكلفه ؛ و
الأمر به ؛ فيكون الأمر به مصححة وبرائته قبل امتثاله مصححة ؛ غير أن انتهى عنه يسدوله
على غير نوحه لدى يسدوله لأمر ؛ لأن الأمر بالعمل كان أمراً أن يفعل به يبقى الأمر به ؛
واللهي عنه رد مع ، وإن الأمر به ؛ ومن ذلك سعي عنه مع قضاء الأمر به ؛ والأمر بعمله
كان أمراً به مع بقائه دون إراته ؛ وقد شرحت هذا كلاماً في أصول الفقه بما في سطر
فيه ، إن شاء الله .

وقال لهم في اعتلالهم في النداء ما أسكرتم أن يكون الله سبحانه ، إذا أمات الجسم
بعد حياته ، ونفخة بعد صحته ، وآله بعد بدنه ، وبغيره من حاله ، فقد بدله وعلم أن
ما كان فعله معصية ليس بمصححة ؛ فإن قالوا : الآلاء والنعائم إنما توقع بهم بعد التفصل
بالدب على سبيل الجزاء والاتقاء ؛ وكان ذلك هو الصلاح [هـ ظ] لهم ؛ لأنه أرشد لهم عن
المعصية وأدعى إلى الطاعة ، قبل لهم ؛ نعم ، على أن ذلك كما ادعينه ، أليس قد كان الله

تصلى استأمر بالتعص ناسدة ، فله عصوه ، أندلج بها ألك وسقما على سدل القصة ؛ فهل يله
له من فعل اللدة ومثها ؟ فإن قالوا : أجل ، تركوا دينهم ؛ وإن قوا : لا ، وسكر استعص
في وقت بالذات أصليح لم ، ولا يندم بعد ذلك ، لا لاه على لأحراره أصبح هم من اللات ،
فيل هم : فما أسكرهم من مثل ذلك في الأمر لم ، شيء في وقت والهي عن مثله ، فيكون
كفعل الشيء في وقت ورث منه ندمه " ثم قل لهم ما قولون أبا في بيلام الأطلال
والهائم وخمين بعد إلههم ، ونقص يدينهم بعد صحتها ، وتقطع جوارحهم بعد سلامتهم .
والذهب ندمهم وأصلهم في قولهم إن ذلك على سبيل الاستدعاء بهم ، فإن ولوا . أحسن .
تركوا قولهم وخفوا ، نحن نترجى من قولهم إن هذه لأرواح المحنوسة في لهائم والأطفال
قد عصب الله عليهم وعصيت في الأكرول والأدار ، وذلك من قولهم " وإن قد أنس
نعمير حالات لأطال في هذه لأموالهم ، وسكر ذلك على سبيل تصحيح فقط ، قبل
لهم مثله في الأمر بالشيء في وقت والهي عن مثله ندمه .

وكذلك من عن بعض محمد مدعيه ، وتريعه بعد تصدده ، وبرطبه بعد
تيسسه ، وأحر ككه بعد تسكبه ، ونسويده بعد سدسه . وفيه ذلك من غير أحواله وأوصافه ،
فيل لهم ، أئنه من الله على واشتدرا : غير غير مافده ، ونقص مافله ، وفي ما حمله ،
وحرك ما سكه ، وأحب ما ناله ، أم ليس لندم ؟ فإن قوا : سدا ، تركوا دينهم
واغتللهم ، وإن قوا : ليس لندم ، وسكر لأن النفس في وقت مصححة للكففين ،
واشيف مصححة في غيره ؛ وكذلك تحركات والتسكين ، قبل لهم مثله في الأمر بالشيء .
في وقت والهي عن مثله في غيره ، ولا حوب هم عن شيء من ذلك

باب الكلام على الميسوية منهم

الذين يرمون آل محمد وعسى ، عسهم السلام ، بثأثا
إلى قومهم وأثيثت نسخ شريعة موسى ، عليه السلام

يقال لهم : إذا أوحى تصدق محمد وعسى ، عليهما [٥٥] [٥٥] في قولهما بهما
بيان من عند الله ، فما أسكرتم من وحبوب تصديقهم في قولهما بهما قد ثعث إلى كل أسود

وأبيض وأشي وذكر وسبح شريعة موسى وكل صاحب شريعة قصصه ، فإن كانا قد كدنا
 في هذا سؤل مع طهور المنجرات على أيديهم ، فما أكرمتم أن يكونا كاذبين في سائر أخبارهما ،
 وهذا يطل السوء حجة ؟ فإن فؤاد من لا مكذب محمد وعيسى ، عليهم السلام ، في هذا
 القول ، لو قاله : لأيهما لو كدنا في بعض ما يجوز أن لا يصدق ، ثم يكون يقين ،
 ولكن مكذب المصري والمصري في ادعائهم ذلك عليهم : ذلك كذب واقع من ناحية
 منتهى ، ولم نفع من جهتهم ، يقال لهم : إذا جحد المكذب على المصري والمصري في هذا
 الخبر الذي يدعونه على محمد وعيسى ، عليهم السلام ، فم لا يجوز عليهم المكذب في جميع
 ما يقوله عنهما وفي تنبيههم أغلاطهم ، وه لا يجوز من ذلك على اليهود أصلاً وتنفى التنبؤ
 والسبيل ؟ وهذا يعود إلى إبطال القول ، لأخبار حجة . وفي إطلاقنا وإياهم على فساد ما أدى
 إلى ذلك دليل على فساد قولهم وصحة قول مسلمين ونصري في هذا الباب

وكذلك أيضاً يقال في خبر محمد بن عيسى عن عوف بن شعيب ، قال : أليس قد نقل من
 عنكم من كاذب مسلمين عن أبيهم أنه قال « لا ينبغي عدي » ، وأنه أكد ذلك وقرنه
 بما عموماً ضرورة فتدبر إلى نفي كل شيء على التنبؤ وعن كل حال في ذلك ،
 من هم من هم عندكم صدوق في ما هم ذنب أم كاذب من باب دور في صدوق ، أظنوا
 إثبات سوء أحد بعد محمد ، صلى الله عليه ؛ وإن كان قد كذب في هذه الدعوى عليه ،
 فإن لم يكن أكرم أحد من أن يكون كاذباً في شيء من أخباره ، وما أكرم من حوار
 المكذب عن اليهود ، مصرى وسائر تنبيه لأسلام ؟ ويرى هذا ، حراً أيضاً عنكم
 المكذب في عكم علام كل شيء فتنه في ما نحن أصل ديك ، ولا جواب لهم عن
 شيء من ذلك

باب الكلام على المجسمة

إن قال قائل : ما أكرمتم أن يكون عديم سبحانه جسم ، قيل له : لما قدمناه من
 قتل ؟ وهو أن حقيقة الجسم أنه مؤلف من اجزاء ، فليس قومه رجل جسم ، ويريد أحسن
 من غيره . ٥٥ طاً وعلماً منهم تقطعون هذه الناحية عن صير من صروب التثليث في

الدلالة على إثبات الواحد ؛ وليس يجوز أن يكون صاحب هذه القدرة ولا شيء ؛ مه ؛ موجب استحالة كونه مؤلفاً .

فإن قالوا ، فكذلك يجوز ، تجمع أحرار الإنسان ، في قدره وأراد بصرف كل شيء .
 منها قدرة وإرادة غير إرادة صاحبه ، قيل : له لا يحب ذلك ، ولا يجوز أيضاً تجمع
 الخلق لمحدثين لمصطفين بإرادتين ، وإن كانا متباينين ، لئلا يدل على أنه لا يجوز
 أن يكون محمداً فعل لمحدثين واحداً ، وسنة ممدى فعل كل واحد منهما محل قدرته
 وانتم مع سبقتي لا يصح حتى يكون محمداً واحداً ، فهو ثابت ما سألتم عنه

فإن دنا ، ولم أكرم أن يكون إحدى صفاته حساً لا كالأحشاء كما أنه عدم
 شيء لا كالأشياء ؟ قيل لم^(١) : لأن قولاً « شيء » ، « من جنس دون حس ولا لإرادة
 التأليف ؛ فجاز وجود شيء ليس بجنس من أحسن أحوال وليس مؤلف ، وإن كان ذلك
 نقصاً لمن نسبته بأنه شيء ، وقولنا « حس » موضوع في اللغة لمؤلف دون ما ليس
 مؤلفاً ، كما أن قولاً « إنسان » ، « محدث » اسم واحد عن عدمه وإن له هذه الصورة
 دون غيرها ، فكذلك يجوز أن « نثبت عدمه » منه « نحدثه » لا كالمحدثات وإسماء
 لا كالأسماء ، فيثبت على أنه لا شيء كالأشياء ، ، يجوز أن نثبت حساً لا كالأحشاء ، لأنه
 نقص عن الكمال وإخراج له عن موضوعه وقابلية

فإن قرو : قد أكرمتم من حو نسبته حساً ، وإن كان حقيقة ما وصيغ له هذا
 الاسم في اللغة ؟ قيل لم^(٢) : أكرم ذلك لأن هذه التسمية لو ثبتت لم ثبت له لا شرعاً ؛
 لأن العقل لا يقتضيه ، بل ينبغي لأن ، لكن الله يسميه مؤلفاً ، وليس في شيء من دلالات
 الضم من الكتب واسعة ورجع لأنه وما تخرج من ذلك ما يدل على وجوب هذه
 التسمية ولا على حواها أيضاً ، فصل ما قلتموه

فإن قالوا : ولم يمتنع من حو ذلك ، وإن لم يوجد ؟ قيل لم : أما العقل فلا يمتنع
 ولا يجوز ، لا يحل ، مع هذه التسمية عليه ، وإن أحد معانيه في المال ؛ وإنما
 نكرم قسمة به ، لأنه قد يسر الله له لأجل حصر مع ذلك ، لأن الأمانة حقيقة

على خطر نسبته عائلاً وقليلاً وحاصلاً وبين كل معنى من يشق هذه التسمية ؛ لأنه عالم ،
وليس العقل [٥٦ ط] والحفظ والعطف والمراية شتاً أكثر من العلم وإجارة وصفه
ونسبته مآه نور وأنه ما كر ومُسَهَّرٌ وساحر من جهة السمع ؛ وبين كل العقل يجمع
من معاني هذه الأسماء فيه ؛ فدل ذلك على أن المراتى في نسبته ما ورد به الشرع والإدب
دون غيره ، وفي الحجة ، فإن الكلام بما هو في المعنى دون الاسم ، فلا طائل في العمل
والعقل بالكلام في الأسماء .

فإن قال قائل : ما أسكرتم أن يكون حسماً على معنى أنه قائم بنفسه ، أو معنى أنه
شئ ؛ أو معنى أنه حامل للصفات ، أو معنى أنه غير محتج في الوجود بلى شئ . فقول به ؟
فيل به . لا أسكر أن يكون الباري سبحانه حاصل على جميع هذه الأحكام والأوصاف ،
وإنما أسكر تسميتكم لمن خففت له بأنه جسم ، وإن لم يكن مؤلفاً . فهذا عبداً حطاً في
التسمية دون المعنى ؛ لأن معنى الجسم أنه يُزَوَّف على ما ساء ؛ ومعنى الشئ أنه الذات
الوجود ، وقد يكون جسم ؛ أو كان مؤلفاً ، ويكون جوهر ؛ أو كان حراً مفرداً ، ويكون
عرضاً ؛ أو كان مما يقوم بالجوهر ، ومعنى القائم بنفسه هو أنه غير محتج في الوجود بلى شئ .
بوجوده ؛ ومعنى ذلك أنه مما يصح له له وجود ، وإن لم يعمل صانعه شيئاً غيره ، إذ كان
محدوثاً ، وصح وجوده ، وإن لم يوجد قائم بنفسه سواء إذا كان قديماً . وليس هذا من
معنى قولنا « جسم » و « مؤلف » كبديل ؛ فمثل ما قلتم

فإن قالوا : ما أسكرتم أن يكون معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنه
حامل للصفات هو معنى أنه شئ ؛ لأنه لو لم يكن معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم
بغيره ومعنى أنه حامل للصفات هو معنى شئ ، غير وجود شئ ، حامل للصفات ليس شئ .
وقائم بنفسه وغير قائم بغيره ، وليس جسم ، ولو جار ذلك لحار وجود جسم ليس شئ .
ولا قائم بنفسه ولا حامل للصفات ، فلما لم يجر ذلك ، وجب أن يكون معنى الجسم ما ساء ؟
يقال لم ؛ لو كان هذا العكس الذي عكستموه صحته واحداً ، لو جب أن يكون معنى موجود
تحدث مؤلف مركب من الأعراس معنى أنه شئ ؛ لأنه « م يكن ذلك كذلك ، لحار
وجود شئ . ليس بوجود ولا تحدث ولا مؤلف ولا مركب ولا حامل بالأعراس ولا قائم
بفسه ، ولو جار ذلك غير وجود تحدث قائم بنفسه مركب مؤلف حامل للصفات ليس شئ .

ولا موجود ، فها ، بحر ذلك ، ثبت أن معنى نفي ، غير معنى مُخَدَّث مُؤَلَّف حَامِل للأعراض ؛
فإن لم يجب هذا ، لم يجب ماقتنوه

مسألة

ونقل لم ما الدليل على أن صانع الله جسم ؟ فإن دوا لأن لم يثبتي [٥٧ ،
الشاهد والمقول ٥٥ ، إلا جسم ، فوجب انقضاء ذلك على نفسه ، قبل لم يجب
على موضوع استدلاله هذا أن يكون القديم مسجوده مؤنثة بخلافه مذكوراً دائماً ومفوضاً
للأعراض ، لأنكم لم تجدوا في الشهد وصفه افعالا إلا كذلك ، فإن مروا على ذلك ،
تركوا قولهم وفاقوا لتوحيد ، وأن آتوه ، فنصو استدلالهم

باب الكلام في الصفات

فإن قال قائل : وه قلتم إن القديم مبدئي حياة وعلم وقدره وسمما ونصراً وكلاماً ؛ اذنة ؟
قيل له : من قيل أن الخي صانع القدر ما يتكافأ كان حياً علماً قادراً متكاملاً مريداً من أجل
أن له حياة وعلم وقدره وكلاماً وسمماً ونصراً وإرادة وأن هذا قائمة وضعة بأنه حي علم قادر
مريد يدل على ذلك أن الخي ما لا يجوز أن يكون حياً علماً قادراً مريداً مع عدم الحياة
والعلم والقدره ، ولا توجد به هذه الصفات إلا وحب وجودها به أن يكون حياً علماً قادراً ،
فوجب أنها علة في كونه كذلك ، كما وحب أن تكون علة كون الفعل فاعلاً والمريد مريداً
ووجود فعله وإرادته التي يجب كونه فاعلاً مريداً لوجودها وتغير فعل مريد تقديمها ، فوجب
أن يكون الماري مسجوده داخلة وعلم وقدره وإرادة وكلام وسمم ونصر وأنه لوله كن
له شيء من هذه الصفات لم يكن حياً ولا علماً ولا قادراً ولا مريداً ، لأن الحكم مبدئي
الواحد عن علة لا يجوز حصوله لبعض من هو له مع عدم العلة الواحدة له ولا لأحد مني .
بحالها ، لأن ذلك مخرجها عن أن تكون علة للحكم

دليل آخر

ومما يدل أيضاً على ثبات علم الله على وقدره ما صبر من فعله تدلته على كونه علماً

قادر وأنه معارف للجهل الآخر وقد ثبت أن الفعل له أن يكون له على ما لا بد له من حقيق مدلول وأن مدونه لا يجوز أن يكون نفساً له عن وجوده ولا صفة ترجع إلى نفسه من حيث ثبت أن معنى وصفه ذاته به قد ثبت على وصفه ذاته على وجوده وأن الوصف له ذاته عالم وقد يثبت عنه مع وجوده ٥٧ ط [ب] أنه وكونه شيئاً موجوداً فوجب اختلاف معنى هذه الأوصاف وكيفية لا يجوز أن يكون دلالة فعل على أن الفعل عام قادر دلالة على صفة ترجع إلى نفسه لأمرين أحدهما أن ذلك وكان كذلك ، لو لم يتوحد نفس الله تعالى لا صفة لله ولا يثبت عنه هذه الأوصاف إلا بالاشتراك معه وبطلانها ، كما أن السواد ، أي هو سواد نفسه يجب ألا يترفع عنه وتوحد إلا وهي سواد ولا يثبت عنه الوصف بأنه سواد بلا اشتراك معه ، فمحرر بذلك أن يكون دلالة الفعل على أن الفعل عام قادر دلالة على صفة ترجع إلى نفسه ، والأخر أن ذلك لو كان كذلك ، لو لم يتوحد نفس الله تعالى ، كما أن الأسود قد كان أسوداً لنفسه وحب أن يكون نفسه سواداً وقد استحال أن يكون نفس الله تعالى القدير القديم وأخذت علماً ، استحال أن يكون دلالة الفعل على أنه عام دلالة على نفسه ووجوده أو على صفة ترجع إلى نفسه ، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون مدلول الفعل ومشتقته هو العلم والقدرة

دليل آخر

ويدل على ذلك أيضاً أنه بما صح وثبت أنه ليس معنى أن العالم عالم والقادر قادر أكثر من أنه ذو علم وقدرة ، ومن وجود هاتين الصفتين به ، وأنه ليس له بكونه عالمًا قادرًا صفتان وحائتين معصفتين عن العلم والقدرة أو في حكم مقتضى عن ذلك ، وجب أن تكون دلالة الفعل على أن الله القادر عام قادر دلالة على نفسه وقدرته ، كما أنه إذا ثبت أنه ليس معنى الأسود ما فعل أكثر من وجود السواد به ورفوع الفعل منه ، وجب أن يكون له دلالة على أنه أسود ما فعل دلالة على وجود السواد به ورفوع الفعل منه

باب الكلام في الأحوال على نفيها

فإن قال قائل ما أسكتهم أن يكون دلالة الفعل على أن فاعله عام قادر دلالة على

حال له فارق بها من ليس معلوماً ولا فادراً ؟ قيل له : أسكر ما ذلك لأن هذه الحال لا تحول أن
تسكون معلومة أو غير معلومة ، فإن كانت غير معروفة ولا معلومة ، فلا سبيل إلى معرفتها
والدلالة عليها والتميز بها فزيد دون عمرو ، ولأن ما ليس بمعلوم لا يصح قيام دليل عليه ،
ولا أن نسمي اصطفاً ؛ ولا أن نسمي أنه زيد دون عمرو ، لأن العلم بأن الحال حال فلان
دون فلان فرع للعلم بها ، وكذلك زعمنا ، فالعلم بأنها معلومة بالاستدلال دون الاصطفاً فرع
للعلم بها حقيقة ، وبما استحال تعلمها حقيقة ، استحال العلم بأنها علان دون فلان وأنها معلومة
بالاستدلال دون اصطفاً ، وقولهم مع هذا إن نفس من له حال معلومة عن محل كلام متبعت
بالحال ، لأنه إذا استحال أن يكون حال معلومة ، استحال أن نفي أن النفس على الحال
وأن المحل حال دون غيره ، ووجب أن يكون له نفساً فقط دون الحال واستحال
قولهم إن العلم علم بالنفس على الحال .

وبدل عن هذا الكلام أنه لا يجوز أن النفس على الحال من أن يكون
علماً بالنفس فقط دون الحال ، فلو علمنا حال فقط دون النفس ، أو علمنا جميعاً ، أو علماً
لا بالنفس ولا بالحال ، فإن كان علماً لا بالنفس ولا بالحال ، فذلك محال من قوالب جميعاً ؛
وإن كان علماً بالنفس دون الحال ، فذلك محال وموجب لأن يكون العلم بالنفس أنها نفس
علماً بالحال وأن يكون عنهم كل من غير ذلك من له الحال ووجوده غير اختصاصه تلك
الحال ؛ وذلك محال ، وإن كان العلم بأن النفس على الحال فقط ، فقد ثبت أن
الحال معلومة ، وإن كان العلم بذلك علماً بالنفس والحال ، فقد وحب أن يكونا متبعتين جميعاً
وأن يكون الحال معلومة ، كما أن النفس معلومة . وأن يكون النفس والحال في حكم
متبعتين ، لأنه قد أصبح العلم بالنفس مع عدم العلم بالحال وعدم العلم بأن النفس على تلك
الحال ، كما يصح العلم بزيد دون عمرو ، وهذا ينطبق فوهم أن الحال غير معلومة

فإن كانت هذه الحال معلومة ، وحب أن يكون إما موجودة أو معدومة ، فإن كانت
معدومة ، مستحيل أن توجد حكمة وأن تتحقق زيد دون عمرو والتقديم دون التحدث ؛
وإن كانت موجودة ، وحب أن تكون شيئاً وصية متضمنة بالمرء ، وهذا قول الذي
يذهب إليه ؛ وإما يحصل الخلاف في عبارة وفي تسمية هذا الشيء ، علم أو حالاً ، وليس
هذا الخلاف في الشيء ، فوجب صحة ما ذهب إليه في إثبات الصفات

وعلى أن هذه الحال على أصل القائل بها تقتضي إثبات أحوال لا غاية لها؛ لأنها لا تكون
أن تكون حالاً من هي حاله وتحتسب به؛ لأنها حال فقط، أو لأنها على حال اقتضت
كونها حالاً من هي حاله؛ فإن كانت حالاً له لأنها حال فقط، وحيث أن يكون كل حال
حالاً له؛ وإن كانت حالاً به؛ فمحصولها على حال أخرى كقولك الحال يجب أن تكون
حالاً للحال من نشأة أنداء إلى غير غاية، وذلك من مذهبنا، فقط ما هو به وإن كانت
الحال حالاً له لنفسه وثبوته لم تكن فيه يار، حيث كون الحال حالاً لها [٥٨ ظ] أولى
من سائر الأقسام، ولوجب أحد لا واحد معه، ولا وهي موجهة تلك الحال؛ وفيها
على أن نفس من له الحال قد وجد غير موجهة لذلك من على أنها لا يجب رد وجهت
له نفسه

فإن قال أحد حال من هي حاله لا يحسن ولا لعله ولا لعل هو عيبها ولا الأمر يجب
لعمري؛ وكذلك كل حكم موصوف هرف غيره صفة هو عيبها، قبل لم ٥٠؛ أنكرتم أيضاً
أن يكون مريم معارفه من ليس مريم لعمري لا يحسن ولا لعله ولا لعل هو عيبها ولا الأمر يجب
العلم به وكذلك حكم المتلون والمتحرك وكل موصوف صفة هرف غيرها صفة هو عيبها ٥١
وهذا نزول إلى إبطال سائر الأقسام ٥٠ وفي فساد ذلك دليل على بطلان ما يدعون به في
مصحح لأحوال وإن كانت لصفت لتي حرة عن ثبوتها

شبهة لهم في نفي العلم

يقال لهم ما أنكرتم أن يكون قد سجد به عيسى عليه السلام؛ فإن قالوا لأنه لو كان له
علم لوجب أن يكون عرجاً حاداً وغيره وحالاً فيه وعيه متعلقاً بغيره على مثل
التفصيل وأن يكون واقعاً عن ضرورة أو استدلال وأن يكون محالاً صدق نفسه؛ لأن كل
علم عنده يستلزم به في الشاهد انقول، وهذه سبيله؛ وإن كانت علم على خلاف ما ذكرناه
قول لا أنعم وجرم عن حكم شاهد وسقول؛ وذلك ماضى مذهبنا، قبل لم ٥٠. ولا
نعلم أن مصداق خلاف الشاهد ولو جود محل وأن الشاهد والوجود دليل على ما وصفتم؟
فلا يخلو في تلك المقام، وقال لهم ما أنكرتم على عقلاكم من استحالة وجود إنسان
لا من نظيره، وصغر لا من نظيره، وبصفة لا من طائفة من نفس لأحد ٥١ ذلك

أجمع على ما يحد. فثبت في شدة هذا الحق بطلان المدعى. وقيل لهم فاحلوا حجة
عليه ودرأ لعمري. لأنكم لم تجدوا ذلك في الشاهد

ثم يقال لهم. في أسكنتم من اعتزالكم. لا يصح كون صاحب العلم. حجة
عامة. لأن العلية في الشاهد والمعمول وكل من أتى به في نفسه لا يكون إلا حجة
تختص بمنته. حجة لا تعرض من غير ما في نفسه من مقتضى أو مقتضى. ولأنه إن
كان. فاقب وزدونه. وإن لا يكون. فله سبحانه شدة موجود. لأن. أي. مقول لا يرجع
عن أن يكون. حسب أو حوصلة أو عرفة. فإن مرو على ذلك. فله. وركو. نوح. ٥٨٩
وإن أبوه. تركوا نقلهم بمجرد الشاهد ولوجوده. بل لو. ليس عليه كون لعمري. عليه
ما وصفتم ولا حجة ولا معنى كونه. علة أنه حسب أو وقت أو مقتضى أو مقتضى. وقيل
لهم. وكذلك نفس عنه. كون العلم. ما وصفه ولا حجة ولا معنى كونه. علة أنه يحدث
عرض غير لعمري. وحال فيه. واستشاعة. صفة عنه. يتبين وأنه ضرورة أو استدلال. لأنه قد
يشاركه في جميع هذه الأوصاف ما ليس به. لأن الحركة لا تتعلق بمفهومين. وبمعنى صطر
أو اكتساب. وهي غير من يحدث غير العلية. ولست من العلم. سبيل. فلهذا. إنشئت
عليه على خلاف صفة ما ذكرتم كما حد ذلك في الشيء. والعمد

ثم يقال لهم. فإن كنتم على الشاهد تعتقدون وعليه تقولون. فوحيوا. إذا كان المارئي
مصححه. علم. أن يكون داعي. وهذا واجب. لأنه غير مستثنى من أحد طريقه. لأن كل
عام. ما هو دو علم. كل ذي علم هو عام. ونس كل يحدث عرسا. غير العالم. وحال في
قلب. وبما يستحيل تعلقه. بتدوين على وجه التفصيل. فهو علم. فإن حجة. إنشئت عام. ليس
بذي علم. وإن كان ذلك خلاف القول. حجة. إنشئت علم. ليس بفرعي. يحدث حال
غير العالم. وإن كان ذلك خلاف معروف في سبيل وجود. وإن. هو هذه الأوصاف
هي شروط في كون العلم. علة. ولست صفة كونه. علة ولا حجة. وقيل لهم. فمهم ذلك؟
فلا يجدون إلى تصحيح ذلك سبيلا. لأنهم. يحدو. علة. يملك من ذلك. فلهذا. لم
أسكنتم أيضا. أن يكون جميع ما عرصف كونه في غيره. من شروط كونه. علة. وإن
يكن من حدة ولا معنى وصفه أنه. علة. ولا من علة كونه. علة. بدلالة أنه لم يحدث. ولم
يبتنا إلا كذلك؟

شبهة لهم أخرى

فإن قالوا : لو كان الباري سبحانه ذا علم لم يكن له علم ، ووجب أن يكون قديماً لنفسه
كما أن العالم به قديم لنفسه ؛ ولو كانا قديمين لأنفسهما لوجب أن يكونا مثنيين مثنيين
، أن يكون اسم الأقدم قادراً على فقد نفسه وأن يكون العدم صفة غير حي ولا عالم
ولا قادر ولا قائم بنفسه من حيث أشبه ما عده صفة ، فلو فقد ذلك ، فقد أن يكون له
علم ، فقد لم أولاً . ثم قدم إن شئت كثر في صفة واحدة من صفات النفس بحيث أن
تكون مثنيين ، فإن لكم في ذلك محذوران : ١ - ٥٩ ط [أنتم تقول لهم ما أسكرتم ، إن كان
ما قتموه في ذلك جميعاً ، أن يكون اسود والبيض مثنيين من حيث كانا لا في
مميزين لأنفسهما وكان وصفهما بذلك متساوياً ؟ فلا يحذرون لذلك مذقاً

ثم قل لهم : ولم قدم أيضاً إن الباري سبحانه ، إذا كان قديماً ، كان قديماً لنفسه ،
وكانت له ؟ وما أسكرتم أن يكون قديم هو قديم ؟ وما أسكرتم أن يكون
له قديم ؟ وما أسكرتم أنه ؟ وما أسكرتم أنه ؟ أن يكون العلم ليس بقديم ولا
محدث عني قول من قال ذلك من أسكرتم ؟ فلا يحذرون لذلك مذقاً

ثم قل لهم : إن كان ما قتموه واحداً ، فأسكرتم أن يكون الإنسان مثلاً له ،
إذا كانا مثنيين لأنفسهما ؟ فإن دبراً من أحدث أسماءه ، هل هو أحدث
لأنفسه ولا لغيره ؟ فوجب ما أسكرتم ، قل لهم : ما أسكرتم أيضاً أن يكون كل
قديم واجب بقديم من صفة وموصوف به قديم لأنفسه ولا لغيره ، ويجب ذلك تماثل
القديمين ؟ فإن قالوا : إنما وجب أن يكون القديم قديم بنفسه ؛ لأن نفسه لا تتغير
إلا قديماً ، قيل لهم : قولوا لأحسن هذا يعنيه إن السواد والبيض شش شش جزأين
قوتان عرضان لأنفسهما ؛ لأنهما لا يتغيران ، لا كذا ، وقوي أيضاً أن كل واحد منهما
واحد لنفسه ؛ لأن نفسه لا تتغير إلا واحدة . فإن مرو على ذلك ، قيل لهم : فما
أسكرتم من وجوب شئ ، يد كما مشتركتين في هذه الأوصاف لأنفسهما ؟ ولا تحييص
لهم من ذلك ، وإن أبوه ودلوا ، إن هذه الأوصاف حية على السواد والبيض لأنفسهما

ولا لعلته ، وإن لم تُعْمَلْ أفعاله إلا عيبه ، فيلزم : إما أن يكون القديم وعلمه
قديمين لا لأفعاله ولا عنه ، وإن لم تُعْمَلْ أفعاله بلا قدرتين ؟ ولا فصل لهم في ذلك ؛
وفيهِ سقوط ما عوروا عيبه

شبهة لهم أخرى

وإن لم يثبتوا الدليل على أن الله سبحانه لا يجوز أن يكون عاماً بعد أنه لو كان له علم
لوجب أن يتعلق بالمعلومات على وجه تَشَقُّقٍ عمومها ، ولو كان كذلك ، لوجب أن يكون
علمه من جنس عمومها ، لأن أفعاله إنما يجب تشابهها بعمومها ، وحد على وجه واحد ،
فلا يجوز أن يكون علمه من جنس عمومها ، ثم أنه لا عيب له ، بل هو من جنس طريق
العدم ، بل أفعاله متخالفين هو أن يكون من جنس عمومها واحد على وجه واحد لا اضطراب
علمهم هذا ثم سطري واستدلوا بأن دور ، اضطراب ، ثم أنه عوروا وقتاً رسالاً عنهم
في مع تناسل ما هذه سببه وإرجع فيه بمن ٦ و لا اضطراب ، بل هو من جنس ، قيل
لهم : وما هو ؟ بل هو ، هو عيبه ، بل كل علم من عمومها ، إذا كان متشققاً واحداً
على وجه واحد ، بل لم يثبت في هذا من عيبه ، وما أنكرتم أفعاله ، لما تنبأ هذه العلة ،
ولكن لا أفعاله قط ومن حيث علم أنه لا صفة ذات على أحدها ، إلا وهي حائرة على
على الآخر ، ولا صفة وجبت لأحدها ، إلا وهي وحدة للأخر ، وليس كذلك سبيل علم
القديم وعلم المحدث

ثم قل لهم : لو كان حجة العدم تنافي ما به تَشَقُّقٌ حيز أن يكون متعلقهما واحداً على
وجه واحد ، لوجب أن يكون الإبداءة وتقدرة متعلقين بالشيء الواحد للتقدور والمراد على
وجه حدوث متينين لتعلقهما تَشَقُّقٍ واحداً على وجه واحد ؛ فلما بطل هذا من قولنا
وقولكم ، بطل اعتدركم لدى به استدركهم ثم قل لهم : فيجب على عتلاكهم هذا ،
إذا كان القديم سبحانه عالماً لعمه ونعمه ، أن تكون معه كسب عمومها ؛ لأنها متعلقة
بالمعلومات كمتشقق علومها ، فلا يجوز ذلك ، لا يجوز أن يكون علمه من جنس ، بل هو
محزن لا يقول : إنه عام بالمعلومات من علمه على أنه من علمه يفتقر وأن المعلومات متعلقة بها ،
وإنما يريد بذلك أنه عالم بها لا معنى يفتقر من علمه ؛ فمع ما عن هذا المعنى بأنه عالم من علمه ،

قبل لم : وكذلك نحن نسأريد نقول : التقديم على بعد المعلومات نفس شبه أن علمه
آلة به ومتعلق بمعلومات تحقق التحليل وحسب بحسب * وبذلك معنى نقول به علم
المعلومات نفس علمه أنه يعطى لا معنى قدرن العلم ، فعند عن ذلك بأنه يعلم بنفس العلم !
وكذلك كل شيء قد فيه به موضوعات وأصنافه ، يتألف من به موضوع به
لا لعدة ، فربما قد ما قدم

ثم عن لم : إن كان معنى أن لدى به به أنه لا معنى يقين به ،
فيجب أن يكون يحدث يحدث به به وشي شئ لنفسه ، لأنه يحدث لا معنى وشي ،
لا لعدة ؛ وكذلك يجب أن يكون كل وصف به تحقق لا معنى مستحق لنفس موضوع به ،
وهذا ترك فربما ، نوصف نستحق لا لنفس ولا لعدة ، فإن قد لا يجب ، بد غير الذي
صاحبه لمعلومات به ، أن يكون به كمن عود ، لأن معنى به بالمعلومات تحقق
العلمان ومعنى لم ، عن لعدة ، قبل هذه حجة وفيه من به إلى المحيط ، وذلك أن
كون لعدة تاماً بالمعلومات به هو عند ، وعندك معنى كونه عند بالمعلومات به ،
[٦٠ ط] نثبت أنه عند به ، وكونه عند به لا يختلف ولا يزيد ، فيجب أن يكون
ما أوجب كونه عالماً بالمعلومات به ، أن كانت به دون كانت به لا يقبل من به
من غير أن يكون منسوبة من لعدة ، لأن معنى ذلك يكون لعدة على حد منسوبة
ووجب نثبت ما أوجب هذه الصفة منسوبة : فربما قد عند من من الذي صاحبه
تتعلق بالمعلوم تحقق العالمين ونفس العلم تحقق تحقق المعلوم تحيط ويزعم أن كون العلم
عالماً بالمعلوم تارة بنفسه وتارة لمعنى يختلف ، فإنه به بحر ذلك ، يمكن لم قلته ومحصل
ولا معنى مقول ؛ ولا جواب لم عن ذلك

شبهة أخرى

فإن قل : الدليل على أنه لا غير الله صاحبه ؛ أنه لو كان له غيره نحل من أن يكون شيئاً
للتقديم على أو يحدث له : فإن كان محالاً له ، ووجب أن يكون رتبة علمه قدره كقول ؛
وهذا كثر من قبله ؛ وإن كان محالاً له ، ووجب أن يكون غيراً له وأن يكون معه في
التقديم غير له ، وذلك مطلق ، فوجب أنه لا غير له ، يقال لم : لم فتم به لا بد

أن يكون عليه ، بدانت ، موافقه أو مخالفة ؟ وما أنكرتم أن يكون محلاً أن يقال في
ليس يميز بينهما متعدي أو متعدي كما يستعمل أن يقال إن الذي ، حل اسمه ، مثل
الأشياء كلها أو محذوف ما كذا ، وكما يستعمل أن يقال ذلك في الآية من السورة والبيت
من القصيدة والخرق من خنجر أو حد من امشقة من حيث استعمال أن يكون أحد
الذات كورين هو الآخر أو غيره ؟ ثم الذي به مدفوع هذا ؟

ثم يقال لم : إن أردتم قولكم إن علم القديم سبحانه مخالف له أنه غير له ، وأنه من
جنس والذي سبحانه من جنس غير حقه ، كما يقال ذلك في السواد والبصر ، فذلك
محال لقيام الدليل على أن علم الله سبحانه ليس بغير له من حيث لم تجز مفارقتها له بزمان
أو مكان أو وجود أو عدم ، وقد ثبت أن معنى المميزين وحقيقة وصفهما بذلك أنه ما جاز
افتراقهما على أحد هذه الثلاثة : ذواته ، وكذا فقد دل الأدب على أن القديم سبحانه
وعلمه ليسا بمنسبين ولا متجانسين ولا متماثلين ، وإن عنيتم بخلاف القديم سبحانه لعلمه بغير
شبهه منه ، وأنه لا يشبهه ولا يوصف به ، ولا يتحقق من لوصف ما يتحقق .
ولا يوصف به من الأوصاف جمع ، فهو عنه ، فهذا صحيح في معنى [وإن] كانت العبارة
عموماً من لا يوصف به أو يوصف أو يوصف به ، وإن كان عليه

٦١١ باب الدول في معنى الخبر

إن قيل فإن ما معنى وصفك الشيء بأنه حور ؟ قيل له معنى ذلك أنه ما يصح
أن يدخله الصدق والكذب ، لأنه متى لم يصح دخول الصدق أو الكذب فيه ، كان
حوراً ، ومعنى لم يمكن ذلك فيه ، خرج عن أن يكون خبراً ، وهذا الاختصاص فارق
الخبر ما ليس بخبر من الكثرة ونزاهات التي ليست بخبر

باب الكلام في أقسام الأخبار

باب في ذلك : فتنى كم وجه تنقسم لأخبار ؟ قيل به . على ثلاثة أصرب
فصرب منها : خبر عن واجب ، وهو كل خبر عن أمر ثابت قصت المصرويات ودرجك
الحواس على إظهاره . وقامت لأدبه على ذلك من أمره ، نحو الخبر عن حصول ما يذكره

وشهده بحرف ، وأخر عن امتنع اصحاح الصدق وكون احسم في مكايين معاً ، وأمثال ذلك في نعم فساد بصرويات لعقول ، وأخر عن حديث لعمد وإثبات تحفته ، وأنه على ما يجب كونه عليه من صدقه ، وصحة اعلام رساله ، وما جرى بحرى ذلك من كل أمر فثبتت اعم بصحته استدلالاً وبصر ، وهذا ما لا يقع أدلاً ، لا صدقاً من قدم وتحدث ومذنب وكافر وعدل ودسق وجماعة وآحاد ثبوت تحفه وصحته وكف بصرفه بالتحسين عنه احد

والصرب الثاني خبر عن بحر متنع بما قصيه الخواس واصرويات أو ما قام عنه من اصحاح وبطلان ، نحو خبر عن عدم ما شهدده وكونه على خلاف صحة ما ذكره عليه ، وأخر عن قيام الأموات ، وقتل امعاء حيت ، وعقاب دجلة دهم في وقتنا هذا ، وأخر عن وجود لندس في بحر واحد ، وكون احسم في مكايين ، وما جرى بحرى ذلك من امتنع لعمد بطلانه وجماعة قصية خواص وموضوع لعدت وأوش لعقول واصرويات وهذا الخبر لا يقع أدلاً ، لا كدماً من وقع منه تنوت لعمد بطلان تحفه وتناول له على غير ما هو به ؛ ومن يجوز أن يقع هذا خبر من تقديم ، ولا من تقي ، ولا من خبر تقي عنه أنه لا يكذب ، ولا من قوم كُتب بهم التواتر ونعم صدقهم اضطراباً إذا تقوا عن مشاهدة من غير فهم وإخبار وأسباب يظهر عندهم الحديث بهذا لأن الكذب لا يجوز على من ذكره في هذه حاله ، ونحو الخبر عن حدوث التقديم وقدم متحدث ، وعمل المنكرات وغير ذلك مما ليس بالدليل على ٦١ طاً ثبوته وأن الخبر قد تناول على خلاف ما هو به ، وهذا الخبر لا يقع أصلاً من الله ولا من رسول ولا من أحد أنه لا يكذب في خبره ، وقد يجوز أن يقع من قوم ، وحرروا عن مشاهدة الحجة وعم صدقهم ضرورة ، شبهة دخل عليهم : لأهم غير عاين ما حرروا عنه فصلاً عن أن يكونوا إليه مصطرين

والصرب الثالث من الأخبار خبر عن تمكن في العمل كونه وبحي شتمه به ، نحو الإخبار عن يحيى ، مطر السد على ، وموت رثسه وزحفي بقرم ، وعن كون زيد في داره وحروجه عبي ، ونحو لإخبار عن الرسول ، صلى الله عليه ، على ما تقدم ، وعبي

خبر وصدرت وعادات أكثر من متعديها في الشريعة وأمثال ذلك مما يمكن أن يكون صدقا ويمكن أن يكون كذبا . وما هذه حالة موقوف على ما يوجب الدليل من أمره ، فإن قام الدليل على أنه صدق قطع به . وإن قام على أنه كذب ، قطع بطلانه وكذبنا فله ؛ وإن غلب دليل صحة ودليل فاداه ، وجب الوقف في أمره ونحوه كونه صدقا وكونه كذبا . وقد وقع الخلل على الممكن كونه من الله ومن رسوله وعن أنبياء عنه أنه لا يكذب في خبره ومن جماعة أسدوا ما أحروا عنه إلى ما عهد بهم لنسب التواتر منهم فبلغ مصدقه . وكذب كل حرم عن حائزاه الدليل على صدق مقته وهذه خمسة من القول في تفسير الأخبار مقننة

باب الكلام في ثبات التواتر واستحالة الكذب على أهله

قال في دليل على صحة الكذب على تعدد الذين ثبت منهم التواتر ؟ قيل له ما قدمت عندنا من قول أعلام الرسل وهو أن نسبة ما اختراع مثل عدد أهل التواتر على قول كذب عن مشهده ولا على أكثر عامه ممن به من غير ظهور الحديث به منهم ولا قرار ، بل كانوا منهم كتبوا ونسبوا عنه وأخذوا عنهم إلى ذلك . لأنه لا يجوز أن يستمر بهم ترك ذلك وخصوص فيه والحديث به ما طويلا ولا بد حتى لا يعلم في حالهم أنهم قد فهموا ، وإن كان ذلك على الواحد والاثني منهم . كما أنه لم يخرجه عنه ما اختراع منهم على النسب به أنفسهم وانتفاع لشو به وجوههم ، وكشف سوتهم وعورتهم وطول سائهم ، والخروج من [٦٢] ديارهم وشخص جمعهم إلى ما كرمهم وشبهه من الصين ، واختلال هول البحر ، وغير ذلك من المتأخر والمصانع ما حمده الله عليه من مرق الدواعي واختلاف الحكم والأعراض ، فمن أراد أن يجبر الكذب على جميعهم عند الاختراع ، لحوار ذلك على خادم عند الأبرار ، فهو كمن حذر عيبه جميع الذي وصف مع احتجهم ، لحوار ذلك على خادم عند الأبرار . وكل ذلك محال مما لا اقتناعه وسدده في أحادة

قال في دليل على أن العلم بتحقيق خبر من ذكره يقع صطوره ؟ قيل به . الدليل على ذلك أن أحد نص عنه ما يحجرون عنه على حد ما يحده عامة الناس .

حواس وما يحده من أخصاص لا يتكسب شك فيه . ولأنه قد شارك في إجماعه المساء
والصباح وتشتقون الناس نسوا من أهل مصر ، فشك أن أهم بذلك ضرورة على مرقه .

باب آخر في صفات أهل التواتر

في ذل قيل : هل يجب أن يكون لأهل التواتر صفات لا من كونهم عجم ؟
قيل : أهل ، بل قال : وما هي ؟ قيل : منها : يجب أن يكون عجمي . منه :
علم ضرورة واقعا عن مشاهدة أو سماع ، يخرج في النفس من جهة الاستدلال ، لا
لم يقع العلم بخبره ، وكذلك من يجب أن يكون عجمي . منه : كونه عجمي من جهة
تحدث الأجسام وإثبات حواسها ، وكل ذلك من جهة الاستدلال ، لا من جهة خبره . منه :
الأمور المألوفة شيئا عديم من جهة الاستدلال ، لأن من جهة خبره لا يمكن أن يكون
مألوف . منه : كونه عجمي من جهة ضرورة ، ولأن من جهة خبره عن استدلال وقع .
منه : كونه عجمي واستعمده ، منه : في موضعه ، عجمي من ذلك ما عجمي ، ومن جهة
عجمي وأعرض عن منه . منه : يعرف منه ما عجمي .

ومن صفاتهم أن يكونوا عدداً يربون على واحد ولانين وثلاثة والأربعة وكل
عدد أمر . منه : بالاستدلال على صدق الخبر به كاشهد له حد ومن أمر ، بالاحتجاج
عديتهم ، مثل أحدهم . لأنه من جهة خبره أن حد واحد يجب علم الاصطلاح وأنه
سيفعل ذلك عند حده ، منه : أمر ، بالاستدلال على صدق أحد الرسل خاصة مع عديتهم
واسماع قدومه وثبوت خبرهم عن الكذب وتخصمه به ؛ وكذلك لو علم أن الأشيب
أو الرجل والمرأى والأربعة إذا شهدوا به ، وقع العلم بخبرهم ، إذا كانوا صادقين . تعدوا
بالاحتجاج عديتهم وقبول ٦٢ ط . شهدتهم ، إذا كانوا عدينا على هذه الصفة ، وردوا إذا
كانوا عدينا ، لأننا إنما نتدل ونخبر به لم يعلم بصدق الخبر ، فأما إذا علم صدقهم ضرورة ،
فلا وجه للظن والاستدلال على من نحن إلى من نصحته مصطرون . فوجب أن من صدق
أهل التواتر تجاوز عددهم مدية من أمر ، بالاحتجاج في شهدتهم ، ويكفي في ذلك على
أصولنا أن نقول : ويجب أن يكونوا عدينا يتجاوزون عدينا من جهة العادة ، لا من جهة
أهم بصدق خبرهم ضرورة ، دون : كونه لأربعة والاحتجاج في العادة

ومن صفاتها أن يكوناً عدداً ، كل من خبر عن مشاهدة وكان في الكثرة والعدد
 كهم ، وقع العلم بخبرهم ضرورة

ومن صفاتهم ، إذا كانوا جهة سبب ، وسبب سبب ، أن يكون أول خبرهم
 كآخره ووسطاً ، فإنه كثر فيه في أنه قدم به اثبت الموت ، ووقع الخبر بصفهم ، إذا
 بقا عن مشاهدة

هذه الصفات أي يجب ترويضها لأهل تواتر دون ، بسط قوم من أهل المطار بكراه من
 اختلاف ، بات ومن ، ومرتبة ، أو من ، وسبب ، وحتاف الأنس ، وما يرى
 الأنس ، وأن يكون في ، و ، وأن واحد منهم حادثة ، في غير ذلك مما يد كراه من
 الأوصاف : لأنه قد يقع خبر أهل منه واحدة وهي أب واحد وأهل أربع مشحونة
 واحدة واحدة ، ووقع الخبر بخبرهم ، و ، يكون في خبره واحد منهم حادثة ،
 كما وقع لما هم ، وأما خبر من الأمور نقل من لس في داره ولا من نقل الخبر

سبب آخر

في خبر الواحد

فإن قال قائل : قد معنى وضعكم خبر بأنه خبر واحد ؟ قبل له : أما حقيقة هذه
 الإضافة في اللغة فإنه خبر واحد وأن راوى واحد فقط لا ثل ولا أكثر من ذلك ،
 غير أن الفقهاء والمتكلمين قد توسعوا على نسبة كل خبر قصير عن يجب لهم بأنه خبر
 واحد ؛ وسواء عدهم روى الواحد أو الجماعة التي تريد على الواحد

وهذا الخبر لا يجب العلم على ما وصفه أولاً ، ولكن يجب العقل إن كان ناقلاً
 عدلاً ، وصرحه ما هو أقوى منه على حد ما ذهب إليه من هذا موضع ذكره .

وب الكلام في إبطال النص وصحيح الاختيار

إن سألت سائل فقال : ما الدليل على ما تدعون به من الاختيار للأمة وإبطال
 النص على ما ذهب إليه ؟ ٦٣ و قد قيل : دليل على هذا أنه إذا فسد النص صح الاختيار ؛

وعني أنه لو كان النص قد رواه واحد وآحاد عن النبي ، صلى الله عليه ، في صدر الأمة
ودعي مع رواتهم حضورهم ، وتصدقهم ، فإنه أحب أن يقع له العلم بصحة رواة هذا الأمر
الخطي ، وإن لم يكن قد دعاه ورواه راو في صدر الإسلام ، وأنه قد استشهد عليه وأيده
بدعواه حضور القوم له وسماعهم إياه ؛ لأن تفرق الروايات على نقل ذلك ، لو كان صحيحاً ،
أما من رواه عن نقل خلاف لأصاري لإمامة وقول ثانياً : « أنه أخذ منها المحكك
وعنه من حديث » ، ومن روي قول النبي ، صلى الله عليه ، « لأئمة من فريش » ،
وأن محمد ، صلى الله عليه ، رأى ربه بيني رأسه ، وخلاف من جاء به ، إلى صدور ذلك
من رواه عنه لآحاد وصحة واشتهر ظهور مثله على ما حثت لعدة مثل رواية لآحاد في
لصدر الأول للنص من النبي ، صلى الله عليه ، على إمامة عليه لا بد أن يشكك الأمة ، فيقول
أو رده بأسرها أو يسكره مصها وبصحبته الآخرون من وقع فتسحر بينهم في ذلك ؛
لأنه من نحو : عدالة وفاة الإحسان به وركب البحث والتأمل برواياته وحال رواه ، بل كان
يجب أن يرد صروه أن هذا قد ادعى في صدر الإسلام ، وشتت عليه ببعض الاحتجاج ،
وكف حتى أن الأمة في قوته أو رده أو الاختلاف فيه ، والآثار ذلك ورواها خاصة
تتمتع الشعة به ووصفه إلى عمر ومقدد وغيرهم من أصحابه ونحوهم أعينهم الأبطال
فيه ، بل يجب أن نعلم عدالة في جذبه من مسلمين ومن ليس من أهل الإسلام أصلاً
من أهل الشقاق ، وكل ذلك من على خطاين دعوى من ادعى منه أن النص عليه واحد
وآحاد الأصل .

فإن كان منه ذلك فجميع حيز الشعة عن النص عبرة تحت لآحاد التي هي
في الشريعة ، ورواه يعقوب على صحته ، وحده الشيعة عن النص فيه عمل من الأصول في
الشرعية ، فصيروا إلى العمل به ! — قيل له : قد قلنا في قبل أن هذا من أخبار الآحاد
بد كتاب عن صفات مخصوصة وغيرت ما يدعي في صدره ، أو مذهب وتثبت عدالة
من ادعى أنه في حد من النص على النبي ، عليه السلام ، ولا وهو يثبت من أبي
نعمان ومحمد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله ، يثبت الصحابة ويكفرهم ويترى على أصالهم
وغيرهم يثبتوا حد لآحاد على أعينهم ويضيف إلى ذلك مذاهب [٦٤ ظ] آخر

رعب عن ذكره ثلاث طي قارى كذا أما قصد الشبهة عليهم دون الاحتجاج على
صادقهم .

وبعض هذه الأمور تسقط القدالة وتروى الثقة والأمانة لأن هذا من عندهم لا ينم
إلا بالولادة والبراءة . ومنهم من يرى الشهادة بما فيه على خطئه ، ولشريعته إنما أوجبت
العمل بخبر الواحد إذا كان عدلاً متصفاً ، وليس هذه صفة التمسك بالحق ولا صفة لأحد
الدين . وإن لم يكن ذلك في الأصل ، على دعوائهم : لأنهم يروون أن روى هذه لأحد من
من الغائبين ، لأنه عن أبيه في الصحابة ، أمهم وبنيهم معرفة منهم ، فلا يخفى أن
'تمسك خبر' هذا ، لا يخفى الخفاء لما قد ثبت من من داوا بكفاره وعدالة
من داوا بتسليمه والبراءة منه .

بل يروون ردة النص في الأصل لم يكنه ، ممن يدين بالنص على علي ، عليه السلام ،
فيلزم لهم بفساد عندنا وعندكم : فوجه فسخهم عندكم تدينهم . ثم ما بعده ورواه
من النص وتولمهم تصدق ، ووجه عسفهم عندنا رويهم ما لأصل به عندهم .
قد عموا نصلاً وترك العمل به وأفقوا ليس عطالة ، فلا تنتشر بخبر من هذه صفته
عندنا وعندكم ، فهذا هذا .

ولأن هذه الأخبار التي هي أحد الأحاد التي تدعوها في النص على علي أحد قد
عارضها جمع المسلمين في المصدر الأول على بطلانها وترك العمل بها ، لأن الأمة كلوا أعدت
لأبي بكر وعمر ، رضي الله عنهم ، ودست وجوب صاعتهما والكفر بحق رايتهما ، وفهم
على والعباس وعمر ومقداد وأبو ذر وأبو بكر بن العوام وكل من اتبع له النص وروى له ؛
وهذا لصحاحهم من حال الصعوبة ، رضي الله عنهم ، لا تكسب ولا أحد من الشيعة
دعوه ؛ ولهذا قالوا : « إن القبيح دينه » وروى عن ولد علي عليه السلام أنه دعا وروى
أما « فلا يجوز أن يعمل بخبر الواحد ونحن ندين ترك رويته وصدقه ؛ فوجب
ترك العمل على هذه الأخبار تدينهم بخلافه وترك من روى النص عنه له ؛ فكذلك ما ؛
لأن الإجماع لا يشرى بمجم تركه ما هو أقوى من هذه لأحد ؛ فوجب أيضاً ترك
العمل على هذه الأخبار ، ولو كانت مروية .

الميل واحب ، فيكون قد أوجب مولاه على طهره وطله : وجب والى كل من طهر
منه الأيمن على هذه السبل ، بل إن واليه في الشرب دون الأيمن

فإن قيل : قد وجب تخصيصه بهذا القول وقد كان عده في بضعه حتى عصى طهره
كطهرهم ؟ قيل له : يحتجب أن يكون نعمة ، صلى الله عليه ، قدح قدح فيه أو نبت من
أو خبز أو قود من أهل البدق وشرقه سيضعون فيه ويرعون أنه في الدين وحكم
في أمر الله تعالى لأدريس : سيضعون من ذلك ولا يسه ورجل ولاه من ذلك في بيتي ذلك
عه في وقته ونعمه ، لأن الله تعالى : عي أن عي سيصرف بين محكم أو عده على
ما فرقه ، ما أنزل الله أن أمر من دعة ولايته وحقته على طهره وطله ويطعم
على صبه ، وهو يحرر أنه حتى عده يفرقه من : لأن من هذه سبله في معلوم الله تعالى ،
فإن لم يكن قد ولي الله ولا من يستحق ، لأنه وجبه وفي سر رسول الله ، صلى الله عليه ،
عوالاة على على طهره وطله دين على سقوط ما قرره أهل البدق والصلال به

فإن دوا : فإذا كان هذا هو الذي أراد ، فله على غنى من الصدع والصلال من
السيرة وحرم منعه ، وطاعة ، فيرسل : يشكر ؟ فيقول لهم : من لا الاعتص على
السي ، صلى الله عليه ، في حيز لا عطف ، وعنه أوحى : به أن بداعة (٦٧) وهذا الكلام
وجمع من به ويقدم انقير لوجوب طاعته خلف من : عليه السلام ، وأنه أجمع للقبوب
على محنة وموالاته : فلا سؤال علينا في ذلك .

ثم يقال لهم : هو كل رسول ، صلى الله عليه ، إن أراد بهذا القول ليس عليه ،
فلم يقل : هذا إيمانكم مدى بواحة طاعته ، فاصموا له وأطيعوا ، فيرسل : لو لم
والإشكال ؟ فكل شيء أحاديثه ، هو جواب لهم في سنو عه

دليل آخر

فإن قالوا : ما أكرهتم أن يكون السي ، صلى الله عليه ، من على غنى : عليه السلام ،
بقوله : « أنت مني غيره هدم من موسى » إلا أنه لا سي مدى ؟ قيل لهم : لا يجب
ذلك ؛ لأن معنى ذلك أني أشحيتك على أهلي وعلى مدنة بداعة حيث في هذه العروة .
لأنه إنما في ذلك في عروة سيوك : حقه مدنية وصاح من مدق وأكثره ودفن قد

نفس غيباً وقلاً . وقال سعد بن وهب ^{بن} وهو العمدة في رواية هـ حديث فحق عن
 نبي ، صلى الله عليه ، فقال : رسول الله ، ^{بن} تتشكي مع الأخلاف ؟ فقال : أما ترى
 أن سكوت من غيره هروب من موسى ، لا أنه لا يبي بدي أي ، بل لم يحتجب
 بفضا ولا قلى كما أن موسى . يحجب أحدهما في ي إسرائيل ثم وجه كلامه به
 نفضاً ولا قلى .

وما يدل على أن هذا المعنى هو الذى قصده بقوله ، صلى الله عليه ، إنما كان هـ
 من موسى منازل منها : أنه كان أحده ، ومساكن شريكه في السوة ، ومما أنه خلقه
 في قومه . وجه كلامه . ومن مذهبنا أنه حجة مدنية ، لأن هـ وان مات من موسى
 سبعين كنية : وإنما حلف موسى بعد موته أربعين . ولا جدال بين موسى ، صلى
 الله عليه ، إنما عني بقوله : ^{بن} من مذهبنا أنه حجة مدنية ، موسى ، لك نبي لأبي
 وأى ، ولا أنك تنبى . ^{بن} من مذهبنا أنه حجة مدنية ، موسى ، فكنت أنه
^{بن} من مذهبنا أنه حجة مدنية ، موسى ، فكنت أنه
^{بن} من مذهبنا أنه حجة مدنية ، موسى ، فكنت أنه

بن قالوا قد معنى قومه ، صلى الله عليه . لا أنه لا يبي بدي ؟ وكيف يجوز
 أن يقول : أما ترى أن نحصى في قومي وفي أم حبيبي لا أنه لا يبي بدي أقبل لم لم
 يرد قوله « بدي » مدوناً ، و ^{بن} لا أنه لا يبي بدي ولا معنى ولا مدنى ، وهذا كما
 يقول القائل لا يصبر لك مد فلان ، ولا تنال لك مد بعد الكلام ، يريد أنه لا خسر
 لك مد خسر فلان لا في حبه ولا مد موه ، وكذلك فوهم لا تنال لم بعد هذا
 الكلام ، يريد لا بين منه ٦٧ مد يريد عبه ولا تنال . ^{بن} من مذهبنا أنه حجة مدنية ، موسى ، فكنت أنه
 على هذا التأويل يجعله عازراً ؟ لأن فده « لا يبي بدي » يقتضى بقده عينه ، وأتم يقولون
 تعد شوية ، وسورة غيره ، — ^{بن} من مذهبنا أنه حجة مدنية ، موسى ، فكنت أنه
 هو إذ كان كذلك ، حقيقه ، ^{بن} من مذهبنا أنه حجة مدنية ، موسى ، فكنت أنه
 بقل لم وأتم أيضاً قد تركهم ^{بن} من مذهبنا أنه حجة مدنية ، موسى ، فكنت أنه
 بقوله . « لا يبي بدي » أي ، مد موه ، وموت نبي ، صلى الله عليه ، غيره . كما أن حركته
 وسكوته وبوه غيره ، وأتم مد موه ^{بن} من مذهبنا أنه حجة مدنية ، موسى ، فكنت أنه
 لا يبي بدي حركته وحده من صفته ، وذلك

بحور في الكلام وإذا كان لا بد من ترك الظاهر، فنزك في لغز من معناه من استعان
أهل اللغة أولى.

باب قوله: «بارر عمن أن أسي» صلى الله عليه، أراد بهذا القول استحلافه على أهل
المدية، هو على ولايته إلى أن يصرفه النبي، صلى الله عليه، وما روى أحد من قوله، —
قبل لم. بعد من التعليل، لأن تولى النبي، صلى الله عليه، أمور، لا يقدح ولا يفسد
بالطريق بعد حوجه إلى مدية صرفه، مع أنه ليس في الأمة من يقدر على النظر
وعلم وأما قوله: «كل حرم» سببه سلام، في مدية صد عود من، صلى الله عليه، مع
من هذه الصورة، فلا يشك في أحد في هذا.

ثم قال: «قد كان رسول الله، صلى الله عليه، وفي في أمة حده من ولاه
على موسم وأما في لأحد، وفي قص، وحكمه منهم، بكر صديق في ولاه
موسم، وفيه حجة من أمة من أمة، وفي من صدوق قرش، وفي من حاربه
وولي أسامة بن زيد عند موته حشيش بن أبي عمدة أنكر في الله، وفي من أمة من
وأما عيسى بن مراح في مروة ذب سلام، وولي حديد بن زيد، وولي مقداد بن أسود.
وولي أناس موسى لأمة من، وفي من حرم، فحجب أن يكون هؤلاء على ولايتهم
ومرهم وحكمهم وقضيتهم، لأنه لم يترفع عن النبي، صلى الله عليه، صرف واحد منهم.
فإن مروا على هذا، قبل لم فحجب أن يعود من بعد، عليه سلام، ولا بد على أحد
من هؤلاء، بعد خلاف ذلك؛ وإن أمة وقوا، لكن هذه دلائل مؤيدة من
النبي، صلى الله عليه، وأما منقطعه ثمرة، وأن أسي، صلى الله عليه، تولى هذه الأحكام
سعة بعد نوبته من ولاه، — قبل لم مثل ذلك في أميرة عبد على المدية

دليل آخر

باب قوله: «ما أسكرتم من ٦٨» ويكون النبي، صلى الله عليه، قد نص على «
قوله: «أب أجي وحبيبي في أبي وقدمي ذنبي وشجر عدي»؟ قبل لم من في
هذا أيضا، «ثقت» نص في إمامته، لأنه «أرد قوله «أجي» تخفيف، «يكن هذا
عند في الإيماء ولا من نص على ولايته في شيء؛ وإن كان ذلك خيرا له عن فصله وعظيم

محلله منه وأنه في نفسه ، وهو أبعد حقيقته على عهد وهو دليمة وولده ، عليهم السلام ،
وقوله : « وقضى ربي » متوجه إلى أنه أسره فقصه : به أو كان قد قضى عنه قتل هذا
القول : وليس هذا من قوله « أنت لبرم عدو » في تنبيه ، وقد مر ذلك حبيبة الأمة في
هذا الوقت " يذهب إلى حبيبتين في علي وودعي ربي » - لكن هذا عهد ربه في لإمامة
ولا من سبق على ولاته في تنبيه ، وإن كان ذلك حياً عن قصده عنده وعظيم محله منه
وأمره وثقته : فلا مستحق أحد في هذا العود

ثم قال : فيجب أن ينسب سبق عن أي نكر وعمر ، رضى الله عنهم ، مثل هذا
القول : لأنه قد روي من غير عن قاعة من سأل عن أبي أي منبكية عن ابن
عباس أن النبي ، صلى الله عليه ، قال : « أو كبر وعمر من قاعة شارون من موسى »
فيجب النص عليهما بهذا القول : بل لا بد من أحد لا حد التي لا يصح سرورة
ولا بدليل ، قيل : إن جازت لهم هذه الدعوى ، حار لخصمك أن يجمع ما يشوه
وتعلق به في النص والتفصيل من أحاديث لا حد التي لا يصح : ولا بدليل ، فمر به
القول بها : ولا جواب له عن ذلك

ثم قال : كيف ، صفوا أن جميع ما رووه ليس سبق على علي ولا عهد ربه
نقرت غيباً مضاعفة بذلك والاحتجاج به في استيفائه وعلى أهل البصرة ومعدومة وفي كل
مقام كان ينبغي ذكره والاحتجاج به وعدوله إلى أن يقول : « بصره » « يعني » مدسة
وحسين سراق ؟ ومعلوم أن ما ظهر منه من الانقياد لأي نكر وعمر وغير ، والأحد
مستهم ، و« طي » للحقيقة من مذهبهم ، وتروى بوجه استه من حمر من الخطأ ، وقامته
حداً محصورة عنهم ، وقته مع أي نكر ، رضى الله عنهم أجمعين ، وما كان من شأنه عليهما ،
وقوله في عمر والله ما أخذ ألقى لله بصحيفته أحب إلى من هذا نسخي » ، وقوله في
رواية مؤيد بن عتبة وإمامهم من أحسنه : « ألا يا خير هذه الأمة بعد نبينا أو نكر ،
ثم مدني نكر عمر » ، ثم لله عهد « خير حيث هو » ، ورأيت عن النبي ، صلى الله عليه ،
أنه قال لها : « هذا سيد كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين ، لا النبيين [٦٨ ط]
والمرسين » وقوله « ما حدثني أحد عن رسول الله ، صلى الله عليه ، إلا أحنفته ، لا
أنكر ، وحدثني أن نكر وضيق أبو بكر » في نظائر هذه الأقاويل مشبهة عنه في مدحه

و تقربهم ، وحسن الله سمعهم ، وأنه راض بهم منهم ، وأنه لو كان الرسول ، صلى الله عليه ،
قد نصح عليه وقطع الشكر في دينه ، ما جر أنه قور فيمن عصمه وحجده حقه هذه الأثواب
، يكون أفضاله معهم وقد أودعهم ما ذكر ، فكيف تركهم هذا «ظاهر المصوم من قوته
وفعله إلى حبل العوس وشهوهم وتوسيعها للأمانى ، فإن دوا كل هذا الذي ظهر منه على
سبيل التنبه ولا هب والحب منهم ، قبل هم ، ود الحجة في ذلك مع ما فيه من اقتدح
وسوء نحر في أمير المؤمنين ؟ فلا يجدون في ذلك منقلة

ثم من هم كيف ، سنده على ثوب نص لأبي بكر ، رضى الله عنه ، بقوله ،
صلى الله عليه ، ثم الناس أبو بكر ، وقوله ، «أبى الله ورسوله والمسلمون إلا أبا بكر» ،
وقوله ، «شكر صواحبت يوسف ، أبى الله إلا أن بكر» ، وقوله ، «اقتدوا بالذنين
من مدى نى بكر و» ، وقوله ، «لا يسمى مؤيد يكون فيه أبو بكر أن يقدّمهم غيره» ،
وقوله ، «يشترى سورة وكتب كتب لأبي بكر ككت ، لا يحتف عليه ثمن» ، وقوله صلى
الله عليه ، «من من مدني عمره لسمع وعصر من ، من ، وقوله ، «لو كنت متحدا
جسدا ، لأحدث أن بكر حبلا ، ولكن صحتكم حبيل رحمن» ، وقوله ، «إن أبا
أبكر محدوده صمد في مدته قويا في أمر الله ، وإن يودها عمر محدوده قويا في مدته قويا في
أمر الله ، وإن يودها عليا تجوده هاديا هديا» ، وطولوا بهذه السنة ، لرب أن قصد
التنبه على النص عليه ، وقوله ، «لخلافة نبيي إلى ثلاثين» ، وقوله ، «إن يرضي
نبي أبا بكر وعمر سدا ورشد أمتهم» ، «بعضهم غزوا وعوت أمتهم» ،
وقوله ، «حسب أمي أن بكر ثم عمر» ، وقوله ، «من فضل من أبي بكر أو زوجه أخته
وحيرى مدته وحده مع ساعة الحوف» ، وقوله في عمر ، «لو كان مدى نى سكان
عمر» ، و«ولم أمت فيكم نعت عمر» ، و«إن الله ضربت بالحق على سائر عمر
وقته من الحق وإن كان مر» ، و«إن منكم محدثين ومكثين وإن عمر منهم» ،
في ظاهر هذه الأحاديث ومما مثل نى طول نصحهم ، فكيف ، بقوله ، «النص عليهم»

فإن قالوا : كل هذه الأخبار آحاد غير ناثرة ، قبل لهم : فما الذي يمنع خصومكم على هذه

لادعوى في أحاديثكم ؟ فلا يجدون فضلا

ثم قال لم . فكأنكم قد [٦٩ و] عزمتم على إنكار جميع ما روي لكم وكسبه
ومطامنا لإقرار والإدخال لجميع ما رويوه ، وأناسكم يندفعون لنا نسألوا قد هتأ
وأتركوا . طهرت سمعهم من قول النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في أي نكر وعمر وتؤثر على
فيهما ؛ وأنجوا ذلك على لثقة منه ' وهذا من حديث ليعوس وملا سبيلكم إلى
المصير إليه

باب الكلام في حكم الاختيار

باب قالوا : قد ليس على إمام بعينه . فكيف طريق ثبوت الإمامة ، وعمدة
بصير الإمام إماماً ؟ قال لم . بل غير الإمام إمام بعد من يفعله الإمامة من أفصل
المسلمين الذين هم من أهل الحل والعقد ، وتؤمن على هذا . لأنه ليس لها طريق إلا
النسب أو الاختيار ، وفي هذا من دليل على ثبوت لاختيار نبي سبب إليه

باب القول في العدد من تيقنه الإمامة

باب قال : من فكأنه عقد لإمامة غيره ؟ قال له . عقد وتم برجل واحد من أهل
الحل والعقد إذا عقدها لرجل على صفة ما يجب أن يكون عليه . فإن دللنا وما دليل
على ذلك ؟ قيل لم : الدليل عليه أنه إذا صدق أن نصرة الإمامة ولا عقد الإمامة ، ولا يتم
دليل على أنه يجب أن يعدها سائرهم ، لا عدد منهم مخصوص لا نحو زيادة عنه وانفصال
منه ، ثبت عقد دليل على تعيين العدد وانعزاله من موجود في شرعيه ودل على أدلة
الاعتقالات العقدية ، جدي في وقته

باب قال : ألا حزمتم عقد إلى كل فقهاء الإمامة في كل عصر من عصر مسلمين ؟
قيل له . نعم أهل الاختيار على هذا ، وعلى أن ما قد وجد عيب على العقد
على الإمام وصاعته إذا عقده ، وأن حزم من نزل أهل حل والعقد في سائر عصر مسلمين
نصف واحد ، ولما فهم على البعده برجل واحد متعدد مسلم ، وأن الله على لا يكلف من حل
المشتم الذي لا يصبح فعله ولا تركه ، وعلى أن سبب الإمامة في دعواه في العقد لا في نكر
وعمر وعثمان وعلى حصول جميع أهل الحل والعقد في عصر مسلمين ولا في ندبة أحد ، وأن

عمر رد الأمر إلى ستة عشر فقط، وإن كان في غيره من بصرى للعقد، فوجب [٦٩ ظ]
 بهذه الحالة صحة ما قلناه، وبصريح ذلك أيضاً أن نكر عدها لغير فتنة إمامته وسلم
 عهده بغيره، وستحكم في بيان ذلك وبحته عدا انتهاء كتابنا^(١) إلى القول في بصرى عمر
 بما يوضح الحق في شاء الله

سؤال لهم

فإن قوا: فهل يجب عدم أن يحصر العقد بالإمام قوة من المسلمين؟ قيل لم: أجل،
 وليس يجب أن يكون لمن يحصر العقد منهم حد، فإذا حصر من المسلمين تمت البصرة
 وقد من قوا: إن من ما يجب أن يحصر أربعة نفر بعد العاقد والمقود له قياساً على قول
 عمر في الثوري؛ وهذا سبوح: لأن عمر لم يقصد بجعلها شورى في ستة تحديد عدد
 الحاضرين للعقد، وإن جوبح منهم دون عدم لأهم فاصل لأنه، وقد أحرر ذلك عن
 نفسه بقوله: «ما به يوحصرني منه مولى أو خديعة، وأيت أتي قد أصت الرأي
 وما بداخي فيه شكوك»، ترد من أحد رأيه وشروطه: فعمل ما لونه، وما يجمع
 أن العقد أحصل منه صبراً للعقد وحياً، فلا يدعي ذلك كل أحد وأنه قد كان
 عقد له من فيؤدى ذلك إلى التراجع والتمسك

سؤال لهم

فإن من قوا: قولك أنك العقد من غير حد من غير حد يوجب صحة
 كما أنه حدث عقده في ذلك لا في قولك، فكيف يثبت العقد من لا يملك فسحه؟
 قيل له: هذا في شره أكثر من أن يخصي، لا يرى أن العقد على وليته لا يثبت فسح
 لمكاح من حيث كان يثبت عقده، وكذلك حديثنا في مسعته لا يثبت حله، وإن
 ملك عقده، وكذلك يثبت عقد صبي إلى مدة ولا يثبت فسحه، وكذلك يثبت كونه عده
 وتدييره، والتطوع بالصيام والصلاة إذا دحر فيها لا يثبت حل شيء من ذلك؟ فعمل
 ما سألتم عنه

(١) انتهاء كتابنا في الأصل: انتهاء بناء ولها كما سبنا أو لها: انتهائنا.

سؤال لهم آخر

إن دنا قيل يثبت من أحد من أهل البيت عند الإمامة لنفسه كما يملك ذلك
معه فقولهم لا، فإن الله كيف يثبت هذا قيل من حيث غل أمثاله من الشريعة
وعقلته الأمة ألا ترى أن الإمام يثبت نفسه على غيره ولا يملك المقد عليها لنفسه،
وكذلك الموقوف على منعه حيث عند منعه ولا يملك المقد عليه من نفسه، وكذلك
الإمام يملك كونه عده ودينه وعقله، لا يجب أن يملك تدبير نفسه وكتابتها وعقلها، مع
نظر لذلك فمطرد من غيره

٧٠ [سؤال لهم آخر

إن قالوا قد يجوز أن يثبت من أحد من أهل البيت عند الإمامة في بلاد متفرقة،
وكذلك الكهنة في بلادهم، وكان عند من يرضى عنهم مع عدم ما، ودي عهد من إمام،
من حكمهم فيها عندكم، ومن أول الإمامة منهم قيل هو من مثل هذا المقتضى
المعروف وثبتت بعد أبيها السابق، وقرب لإمامه من أبيه، وأما له، وقيل للفقهاء
رد من الأمر، فإنهم لا يقررون على ذلك وكذا سنده في بقية علمه، ويدل على
أنه من الأثر في ذلك ورسى على واحد منهم أن يثبت سبق له، أطلب من أن يثبت واستوف
عقد واحد منهم أو من غيره، وإن أو ثبت، وهو من علمه، فإن تحكوا، وبالإلا
فهم في شبهة وفيه وغير في شريعة الإمام، وإن تمكن من العقد عنهم، فعلى ذلك وكان
الإمام مقتوده حرمه، فبذلك حتى يدعو ويرجعوا إلى طاعته ويسدد، وإن يثبت
المقود وحدث كلها وقعت في وقت واحد، فمن أين جمعوا واستوف العقد برجل منهم
ومن غيره، وبذلك من شريعة عند ولاد برقة عنهم ووجوب سنده، إلى من سبق
باعتداله، فإن أشكل ذلك وسارع الأوج وحسنت أسببه، أصلت مقتود أسببه،
وإن اكتشف أن جميع أديبهم عند وعيهم في حاله واحدة، فسحت أصلا، وكذلك
القول في الإمامة.

سؤال لهم آخر

فإن قالوا: هي غويين، بد كالت الأمانة معلقة على مذهب مختلفة وآراء متضادة،
والحق معها في واحد، ودعى كل واحد منهم أمه ولادة هذا الأمر دون غيره، فمعه
فيه، ما يحكم فيهم، ومن أمي منهم فقد هذا لا قبل لهم من كل واحد فيه
من مسائل شرعية من إحقاق عند في جميعها، ولا يتم موافق من غيبيات على قول
غيره، فكيف ولادة هذا الأمر فقامت بيننا وبينهم جدل من جهة من جهة غير
المذهب عليه، بل عند جدل من كل واحد حمله فيه لأمره، ولا بد من
التوصل، فقد رأيت من أمي جدل من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة
في أمي، وقد أتت من على ربه في معرفة من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة
بغير مسووف من الأمانة، فإن شك من ذلك، فقد علم على الأمانة، لا بد من
فإن دفعوا عنه وعنده بعض من فقهاء، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة
دفعوا عنه، ومن جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة
من أهل الحق في فئة، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة
من أهل محاربه، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة
بدا حصه في ربه، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة
أحكامهم في مدرك، لا تحجب من عنه أسمى، فمثلاً من جهة من جهة
فأما نحن فمنهم من أفتى بوجوبه، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة
من إحقاق ذلك، والله اعلم.

السلام في صفة الأمانة متى برد العقيدة

فإن قالوا: شك في صحة ربه، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة
أوصى من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة
كل واحد من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة
دفعوا عنه، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة أخرى، فمثلاً من جهة من جهة

وما يتعلق به من مصالحها ، ومنها أن يكون يتم لا يحجمه رفة ولا هودة في إقامة الحدود ولا حرج لصرب ارفاق والأشهر ، ومنها أن يكون من أنتهم في العلم ، وسائر هذه الأبواب التي يمكن انقصالها فيها ، بلا أن يمنع عرض من إقامة لأصل وسويع نصب لمقصود وليس من صفاته أن يكون معصوماً ولا عاباً ، ميب ولا أفرس ، أذمة وتحمهم ولا أن يكون من

بى هشم فقط دور سدره من قديم قريش

فإن قال قائل : وما الدليل على ما وضعته ؟ قيل له : أما ما يدل على أنه لا يجوز إلا من قرش ومور ، من قول صلى الله عليه : « لا تسلم من قرش من قرش ما بقي منهم » وقوله للناس حيث وصى بالأنصار في الخطبة المشهورة ، وكانت آخر خطبة خطبها لما قال للرسول ، صلى الله عليه : « تومي لقرش » ، فقال له : « إنما أومى [٧١] قرشاً بالناس بهذا الأمر ، وإنما أسس تبعاً لقرش : فقبر الناس تبعاً لهم ، وأحرم تبعاً لقرش » في مظاهر هذه الأخبار ، لأما ما بقي قد استعاضت ويارات وانفتت على المي ، وإن اختلفت ألفاظها

والأخبار ، وعلى صحة هذه الأخبار أيضاً احتج أي ذكر وغيره على الأخبار
السمية ، وما روى عن العباس من ذكره ، والأمر تأمدهم ، وما كان من إيمان
الأخبار ورجوعهم فوجها عند سمعها وإدراكهم ، ولا يشهد عليهم بها ، ولا عليهم
بصحتها لم يشؤا أن قدحوا فيها ، وتطاولوا ردّها ، ولا كانت قرينة تصرفها إلى تركها
يدعي عليها ولها ؛ لأن العادة حارّة في مثل هذا ، أن يقع الخلاف فيه
والقدح عند التنازع والحجج ، لا سيما إذا خشيته في مثل هذا الأمر العظيم الجسيم
مع إشهر السيوف واحتلاله من وجوه لا يترجم ، ومثل إلى رتبة ، والعدد أصل في
الأخبار ، فصح بذلك ثبوت هذا الأمر .

ويش على ما قلناه إله في ذاته في الصدر الأول من المهاجرين والأنصار بعد الاختلاف
بشيء شغل بينهم على أن إلهية لا تصح إلا في ربهم ونقول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه
وعمر بعد الاحتجاج بهذه الأخبار ورواها كذا في بعض رواياتهم الأسرها؛ فقلت أن
الحق في حتمها وإن لم يقتصر قبول صيرورة غيره من حدث بعد هذه الاجتماع

وأما ما يدل على أنه يجب أن يكون من أهم شجرة ما وصفه فمورد منها، جماع الأمة على ذلك من قبل الناس ولا حيز. ومبني أنه يولي قصدة والحكام وتطرق في أحكامهم وما ربح حترتهم وخرجه وغش أحكامهم. وفي تلك علمه بذلك وتمكنه منه لا أن يكون كهم في عدم قوتهم. ومبني إجماع الأمة على أن الإسلام أن يشر القضاة والأحكام معه، ولا يستحب قضاة، ما استعنى معه وطره. ولن يصح للحكم. لا من صلح أن يكون قضاة من فئة المسلمين. فصيح، ذلك ما فقه.

وأما ما يدل على أنه لا أن يكون من الصرامة وسكون خش وقوة نفس والقب محب لا تزوجه، فقه المردود ولا به، له ضرب الأقرب وسون لغوس فهو أنه لم يكن هذه الصفة قصدة، لا حله أيم من بومه المجد واستخراج لحق وأصر فشله في هذا الأمر كما يجب له.

وأما ما يدل على وجوب كونه عدل زاهر لحرب وتدير لحوش وسد [٧١ ط] الثغور وحانة لبيضة وما يتصل بذلك من الأمر فهو أنه لم يكن عاد، بذلك، يخلق الخلل في جميعه وحدي نصر عهده بذلك إلى الأمة وطمع في المسلمين عدوهم وكثر سالهم ووقعت أحكامهم وأدى ذلك إلى بطلان أقيم لأحله، فوجب بذلك ما فقه.

وأما ما يدل على أنه يجب أن يكون أقصيه، متى ما، كس هائله عارض يجمع من إقامة الأفضل، فالأخبار مشهورة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في وجوب تقديمه الأفضل؛ ومنها قوله صلى الله عليه عليه «يا أيها المدائن أقصيه»، وقوله «تتكم سعدكم»، فاطرأوا بمن يستعمون، وقوله في حذر «تتكم سعدكم إلى الله، فقدمو خيركم» وقوله: «من تقدم على قوم من المسلمين، يرد أن يهزم من هو أفضل منه، فقد خان الله ورسوله والمسلمين»، في أمثال هذه الأحكام قد وارت على النبي، وإن احسنت أمطها وقد من سمور على أن أعظم الإيمنة الإمامة الكبرى، وأن يمام الأمة الأعظم له أن يخدم في الصلاة، فيجب لأجل ذلك أجمع أن يكون أقصيه.

ويدل على ذلك أجمع، جماع الأمة في صدر الأول على صبب الأفضل، وتقبله، بن أهل لشوي، وقول عبد حم «أزهم حشون حش أحدًا»، وقول أبي عبيدة لعمر،

وَيُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِمَّا رَزَقَهُ لَنَا خَلْقًا آخَرَ : فَإِنْ عَصَوْا فِي شَيْءٍ مِنْهُ أَوْ عَدَلْنَا بِهِ عَنْ مَوْضِعِهِ ،
كَانَتِ الْأُمَّةُ مِنْ وَرَثَتِهِ [لتقويته] وَالْأَخِيرُ لَهُ وَاحِدَةٌ

باب ذكر ما يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته

إِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا لِي يوجب خلع الإمام عندك ؟ قُلْ لَهُ : يوجب ذلك أمور . منها
كفره بعد الإيمان ، ومنها تركه دومة صلاة والدعاء إلى ذلك ، ومنها عند كثير من الناس
فسقه وضربه حسب الأموال ومهرب الأشرار وسائر الخوص المحرمة وتصنيع الخفوق
ومعطيل الحدود

ومن الجمهور من أهل الإثبات وأصحاب الحديث لا يجمع هذه الأمور ولا يوجب
الخروج عليه : بل يوجب غشقه وخلافه وترك طاعته في شيء مما يدعو إليه من معاصي الله
واحتجوا في ذلك بأخبار كثيرة متطرفة عن النبي صلى الله عليه ، وعن أصحابه في وجوب
عدوه لأنه ، وإن جازوا واستردوا الأموال ، وأنه من عليه السلام . « اسمعوا وأطيعوا ولو
لعنتم » ، « جاع » ، « ولعدو حشش » ، « وصبر » ، « كل برية وعدو » ، « وروى أنه قال : « تطعمهم ،
وإن أكلوا ملك ومروءة » ، « وأخبرهم ما دأبوا الصلاة » في أخبار كثيرة وردت
في هذا الباب وقد ذكرنا في هذا الباب في كتاب « إكفار التوولين » وذكرنا
« تولى في معارضتها » ، وقد في تأويلها ما يعني أساطير فيه ، إن شاء الله

ومما يوجب خلع الإمام أيضاً تطابق الخوارج عليه وذهاب غيرهم والجموع في ذلك إلى
مؤدة بصر المسلمين روال عقده أو يؤذن ما ينس من محته [٧٣ و] وكذلك القول فيه
بدايته أو خرس وكفر وعمره أو عرض به أمر يقطع عن النظر في مصالح المسلمين والهوى
في نيب لأخيه أو عن عصه لأنه « يقيم هذه الأمور » ، فإذا غفل وحب ختفه وشب
غيره وكذلك إن خشي ما سوره في يد العدو في مدة يحرف معها الضرر الله حل على
الآمة وإن مع من خلاصه ، وحب لاستبدان به : فإن قتل أسره أو ثاب عقله أو برى
من مرسه ورهنته ، « بعد » ، « وكان رغبة توالي بعده » لأنه عيبد له عند حمله
« حروجه من الحق » ، فلا حق له فيه

وليس مما يوجب خلع الإمام حدوث قتال في غيره وبصير به أفضل منه : وإن كان

و حصل مقصولا عند بدءه ، له حسب العدول عنه ، في الحصول ، لأن ترايه عقل في غيره بس ، يحدث منه في الدنيا ولا في غيره ، بحسب حكمه ، ومثل هذا ، ما حكاه عن أصحاب أن حدوث النفس في الإمام عند الغيبة لا يوجب حكمه ، وإن كان محمدا ، حدث فيه عند بدء العدول ، لمطلق الغيبة ، حسب العدول عنه ، وأما في غيره ، فليس كذلك ، لأن ترايه أنه ، واحد متبهم ، من دجوه في اتصاله ، حسب غيبه ، بوجوده ، وبوطأ غيبه ، وهو في غيره ، فليس كذلك ، وكذا ، ما حكاه عن غيبه ، رتبة في غيبه ، وهو موسر ، في غيره ، غير ، ما حكاه عن حدث في غيره ، من عدم ، ما حكاه عن حكمه ، ولا يلزمه ، ما دخل فيه ، في أمثاله ، وكذا ، ما حكاه عن القول في حدوث الفضل على الإمام عند غيبته .

بَابُ الْكَلَامِ فِي مَعْنَى الْبُكْرِ، رَحِمَی اللہ عہ

مرد دل فاش ، و درین عین است ، بامه آن که ، و آن الفتد له وقع موقفاً صحيحاً ،
 قيل له : الدليل على ذلك أنه بصفة من صحح بامه ، و دة عليها عما سبغها فيما بعد ،
 إن شاء الله تعالى ، و أنت العاقدين ، و أنتم من السيف من أفضل أهل الحل و العقد من
 ضابط أصلاً بامه مسلمين و انعدم عليهم ، و هم عمر بن الخطاب و أبو عبيدة بن الجراح محصر
 من نخيبر من سعد و أنس بن خذاف و عمران بن الحصين و غيرهم من الأصحاب و من حصر
 من مهاجرين ، و أن هذا العقد وقع بمحصر من جمهور ذمه و أهل ذمه منهم و لا مكره
 سكر و لا فحش فيه خارج ، و من ساءوا على سيفه من ساءت و فيه يومهم ، و أعت له
 الأنصار و عدت بعد حدها و عتصها فيه يعني عليه ، لأنها أبت بحرج الأمر عن قریش
 و عت بامین فی و دة واحد ، و من أخت من سد منهم ٧٣ حد [ما أمرو و معكم
 أمير] ، و هذ عطف حوله ، و من ساءوا من ساءوا ساءوا و ساءوا ساءوا ، و ساءوا ساءوا
 عت له الأمر ، و لو حلت أن يكون فی ذمتهم ، و حب حرمهم و قتلهم فی أن رجوعاً عن
 المعني و شق بعد الأول حقه من محصر و حقه ، و قد عت على ذمه من قبل ،
 و لا حرج فی ذمتهم ، و لا حرج فی ذمتهم ، و لا حرج فی ذمتهم ، و لا حرج فی ذمتهم ،
 من حلفان بحلفهم ، و من حلفان بحلفهم ، و من حلفان بحلفهم ، و من حلفان بحلفهم ،

في حال فاش وما يدري عن أن ناسك كل بقعة ما ذكرتم من صلاحه لإمامة
 المسلمين واجتماع حلال الأئمة وآلهم فيه من الدليل على ذلك سبقه إلى الإيثار والجهاد في
 سبيل الله تعالى وبغية ، وإيقافه على سبيل الله ، وإيقافه له في الفار بنفسه ، وتعاظم انتفاع
 النبي صلى الله عليه وسلم ، دعوة من دعاه إلى الإسلام من أسلم باستدعائه ، وسأله
 مسجداً يدعو فيه إلى دينه وصدق سوره ، حتى قال من من دعا ، أي نكر
 أكثر من من سيف قومه وطلحة ، ثم ويبرهن من عظمة لصحة ، رضي الله
 عنهم ، ويدعو أكثر قوة ومنه لا أكثر عدد من من سيف ، وسراؤه ، وسبيل في
 الله كمال وعامر هذه ، ومصدقه مثلك ، وقوله من سبيل ، عمرو ، حاء
 منه عن قريش ، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم ما أي حوث يأس له عصه لحديث
 « فزنت احسن لأبيك ، هذا » « سكت » عصب نهر « الألب » انحنى نحوه « ،
 وكوه مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم في من ، وبخضه له مع له لا يركن
 في مثل بيت احسن لا يركن إلى من ، ثم في من ، وقد في على هذا قوله أنس في
 حوث قال له « من عصب من حوث هذا ، وقد سحر نفس في نوحات » ، قال له
 « إن الله أنس في أن اتخذه حيلة ، و « أو أس » وما هذا معناه من اللفظ ، هذا مع
 عدم ضرورة أنه كان معطوف في خضيه من الإسلام ، ومن أهل ثروة ولحد منهم ، ومن
 نتمتع إليه العرب وتساءله عن أيام الناس والأنساب ، لأحمر ، وقد في « أجمع إلى التل »
 ولصغار والصبر على أذية أهل الكفر ، عدم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان
 « عصه » وشوره ، وحي به بحسن من الله لا يحسن فيه غيره ، وعما روى من الجهات
 مشهوره ، وفيه ، عليه سلامه ، خوفه « قدروا به من مدي في نكر وعمر » ،
 و « به من الدين من رأس من الحسد » ، و « ما معنى من ما معنى من أبي نكر » ،
 و « في نعت بن أسير كهم قاتوا كدنت » ، وفي « نكر صدقت » فني لأجل
 ذلك صدقتا ونعت بن اسمه وكسبه ومع ثيه ، وفي غير ٧٤ من عدد الأحبار قد
 قد سطر حذو من ذكره في هذا الكتاب

وقد كان أهل مكة يرمون هذا من أمره وعرفوه ، فقام في خضيه ثم في
 للإسلام وعبد النبي صلى الله عليه وسلم : وهو رصح « سبع » يعني صوبه عند نرحف

على أنه لو بطل جميع هذه من جهة ، ولم يتقدم به شيء مما ذكره من فضائله ومناقبه
لكان ما ظهر منه بعد موت النبي ، صلى الله عليه ، من لطف والفضل والشدة في القول
والفعل وتخصيل ما ذهب على غيره دلالة على اجتماع خلال الفضل والبرية فيه ؛ بل لم
يبدل على ذلك من أمره إلا ما ظهر منه من تقوى ومقدرة ومجاهدة وسد الحيل وقهر الردة
وأهله في أيام طرده ، لكان في ذلك مشيخ من وفق بشدة

فإن ما ظهر من فضله وتبديده ربه إعلانه من موت رسول الله ، صلى الله عليه ،
وكفاه عمر وغيره من تشتت أمة في موته وفجأة به بصفته بولته ، وما كان من قوته وقهره
في ذلك ولدت عاشره وغيره من صحابة لا يزالون فيهموا وذهشوا حيث ارتفعت
الزفة وسخطي رسول الله ، صلى الله عليه ، ملائكة شوقه ، وذهبن أرحل ، فكأوا
كأحرار انتحيت من لأواع وجوههم أحواد من الأعداء فكذب بعضهم بولته ، وأخر من
بعضهم في حكمهم لا يداؤد وحظ آخرون ولا يؤس كلام غيرهم ، وبقي آخرون معهم
عقولهم ، فكان عمر ممن كذب بولته ، وعبيد بن ربيعة ، وعثمان بن عفان ، وأخرون
من في البيت ، ورسول الله ، صلى الله عليه ، في عبي ، وخرج عمر بن الخطاب عن عمر
لا يزال رسول الله ، صلى الله عليه ، في بيت ، وبه جمعة لله ، ويشتد أيدى وأحلام من بين
بشرون رسول الله ، صلى الله عليه ، موت ، يد وعدة في أعاد موسى ، وهو في حكم

وأما على ربه فقد فرج من البيت ؛ وأما عمر ، فحين لا يكلم أحد ، يؤخذ بيده
فيذهب وعادته ، حتى جاءه أنه بكر ووزر عن مسأله برس من قومه أحدهم بعد
مائة ، صلى الله عليه ، وعنده أهله ومعه ربع كلبه حريمه ، وهو في ذلك
حائذ من ربه حتى دخل على رسول الله ، صلى الله عليه ، فأكث عليه وكشف عن
وجهه ومسحه ومن حسنه وحده وجعل يكي ويغور لا شيء أت وأبي وبني وأخي ،
طلب حبه ومسا ، وبقية ثوبك ما لا يقطع ثوب أحد من الأبياء وسوة ، فعضت عن
الصفة بمصاة ، وحسنت عن الكاء ، وحسنت حتى صرحت مسلاة ونهضت حتى صرما
فيك سوء ؛ وولاً من موت كان حيدر ماست ، حده الموت ، لعوس ، ولولا أنك هبت
عن الكاء لأعدت عليك ماء الشؤن ؛ فمما لا يستطيع [ص ٧٥ ط] بيه عا فكمد
وبعد يتحد من لا ير حال . اللهم فليمة عبدك يا محمد عبدك ، وسكن من

بذلك ، فوالا ما حَقَّقَتْ من السكينة ، ثُمَّ أَنْتَ حَقَّقْتَ من الوَخْشَةِ للهِم أَلْعِ بِبِكَ عِ
و حَقَّقْتَ فِيهَا « ثُمَّ حَرَّجَ بَ قَسِي لَدُنْ عَدْنِهِمْ وَفِيهِمْ حَقِيَّةٌ ، فَخُطِبَ فِيهِمْ حَقْلَةُ خُتْبُهَا
لِصَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ فِيهَا « أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ
لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَحَاتِمُ نَبَاتِهِ ، وَشَهِدُ أَنَّ لِكُتَابِ كَا أَنْزَلَ ، وَأَنَّ الدِّينَ
كَأَشْرَعِ ، وَأَنَّ حَدِيثَ كَا حَدِيثٌ ، وَأَنَّ نَفْسَ كَا فُتِي ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ » وَفِي
كَلَامِ طُوبَى ، ثُمَّ قَالَ « أَشْهَدُ لَدُنْ مَنْ كَانَ مَعَ مُحَمَّدٍ ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ ، وَمَنْ كَانَ
مَعَ اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ » وَفِي ذَلِكَ قَدْ قُدِّمَ إِلَيْكُمْ فِي أَمْرِهِ ، فَلَا تَدْعُوهُ حَرَعَةً ،
وَلَا تَقْدَحُوا فِيهِ ، وَفِيهِ عَسَدٌ عَلَى مَا عَسَدَكُمْ وَقَصَبَهُ إِلَى نَفْسِهِ وَخَفَّ فَمَكَ كَتَبَهُ وَسَمِعَ
بِهِ مِنْ أَحَدِهِمْ ، وَفِيهِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، أَلَمْ يَكُنْ « أَشْهَدُ لَدُنْ مَنْ أَمَرُوا كَوَاقِفُ مِثْلِ
بِطَلْ شَهِدَ لَهُ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى نَفْسِهِمْ ، لَأَقْرَبُ مِنْ كَلِّ عَيْنٍ أَوْ قَسِيرٍ أَوْ قَاتِلٍ أَوْ
وَلَا يَسْمَعُوا لِمَنْ هُوَ أَوْ حُدُودُهُمْ ، وَهُوَ أَوْ عَرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَامِلًا خَيْرًا » (١١)
وَلَا تَكُنْ شَكْمٌ شَقِيحٌ يَمُوتُ بَيْنَكُمْ وَلَا تَقْبَلُكُمْ كَمَا أَنَّ دَنَكُمْ وَعَاجِلُوا الشَّيْطَانَ بِالْخَزَى
مَعْرُودِهِ ، لَا تَنْظُرُوا فِيهِمْ بِكَ ، وَفِيهِ مِنْ حَقْلَتِهِ وَفِي « يَا عَمْرُؤُ ، أَنْتَ الَّذِي بَلَغَ
كَ اللَّهُ عَلَى مَا نَبِيُّ اللَّهِ ، وَفِيهِ مَنْ عَمَرَ مَدِينَةَ رَسُولِ اللَّهِ « أَشْهَدُ أَنَّ
فِي اللَّهِ مَنْ يَمُوتُ كَمَا وَكَلَهُ ، وَفِي اللَّهِ مَنْ كَتَبَهُ « بِثَمِينٍ وَفِيهِمْ مِثْلُ » (١٢)
فَقَالَ « وَفِيهِ مَنْ كَتَبَهُ فِي كِتَابِهِ مَنْ فِي ذَلِكَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، أَشْهَدُ أَنَّ لِكُتَابِ
كَأَنْزَلَ ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ كَا حَدِيثٌ ، وَأَنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ، وَفِيهِ مَنْ رَأَى بِهِ رَاحِمُونَ ،
صَلَّاتِ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَفِيهِ مَنْ قَدْ رَأَى فِي وَجْهِهِ
مَنْ أَعْرَفَ فِي وَجْهِهِ عَنِ عَدْنِ طَابَ عَدْنُوتُ » وَفِيهِ رَجَعُوا لِقَوْلِهِ حَتَّى كَانَتْ مِنْ
أَيِّ بَكْرٍ مَا ذَكَرْنَا ، فَرَجَعُوا صَاحِبِينَ مُحْتَسِبِينَ قُوَّةَ نَفْسٍ وَسُكُونِ حَشَى فِي الدِّينِ ، وَفِيهِ لَمْ يَظْهَرْ
مَنْ غَيْرَ هَذَا الْفَصْلِ لَكُنْ كَافِيًا فِي الْمَالِ عَصْلِهِ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ اجْتِمَاعِ مَا هُوَ مُفْتَرَى فِي غَيْرِهِ ،
ثُمَّ مَا كَانَ مِنْ بَعْدِهِ حَشَى أَسْمَهُ وَبِحَقِّقَتِهِ بِكَافٍ فِي تَرْكِ إِعْدَادِهِ مَعَ شِدَّةِ حُجُوبِهِ مِنْ
لَعْنَةِ مَنْ عَدُوَّهُمْ وَقَوْلُهُمْ ، وَفِيهِ حَشَى فِيهِ الْخَامِيَّةُ مِنْ قَبْلِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَأَهْلِ الرِّدَّةِ

وَحَقَّقَهُ فِي ثَمَّتِهِ . وَإِنْ ذَلِكَ لِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، ثُمَّ مَا كَانَ مِنْ عَهْدِهِ إِلَى غَيْرِ عَهْدِهِ ، وَتَسْدِيدِهِ فِي رَأْيِهِ ، وَبِهِ الْقَوَمَ عَلَى فَصْلِ رَأْيِهِ وَمَكَانِ نَظَرِهِ مَا غَرَّ سَبِيلَهُ وَمَا هُوَ مَحْصُومٌ بِهِ بِمَا سَدَّكَ طَرِيقَ سَبِيلِهِ فِي نَابِ إِمَامَتِهِ . وَسَمِعْنَا هَذِهِ الْأَوْصَافَ وَالْخِلَالَ وَتَسْدِيدَ التَّدْيِيرِ وَإِرَائِي وَمَقَالَ يَصْلُحُ وَيَسْتَحِقُّ الْإِمَامَةَ .

فَإِنْ قَالَ : وَكَيْفَ يَكُونُ أَوْ نَكِرَ مُسْتَحَقًّا لِهَذَا الْأَمْرِ مَعَ اعْتِرَافِهِ أَنَّهُ مِمَّنْ يَجِبُ وَيَسْلُ [ط ٧٦] وَبِرُّهُ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْصُومٍ ، حَيْثُ يَقُولُ : « أَلَا وَبِئْسَ كَثْرَةُ خُلَفَاءُ وَتَغْلِبُكُمْ خُلَفَاءُ : إِنْ اسْتَشْفَعْتُ لَأَسْمُوهُ ، وَإِنْ مَتَّ هُوَ مَوِيٌّ ، أَصِيحُوا مَا خَلَقْتُ اللَّهَ فَسَكَا ، وَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ » . وَمِنْ سَبِيلِ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا ؟ قِيلَ لَهُ : هَذَا عِلَاطٌ قَدْ يَدَّ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مَعْصُومًا ، كَمَا لَا يَجِبُ عَصْمَةُ أَسْرَائِهِ وَقَصَاتِهِ وَعَمَالِهِ وَنَحَابِ حَبِيشِهِ وَمَسَائِلِهِ ، إِنْ كَانُوا يَتَلَوْنَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَبْهِي بَعْضَهُ : وَقَدْ أَوْجَحَ هَذَا بِنِجْمٍ سَمِعْتَنِي عَنْ رَدِّهِ . وَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأُمُورَ عَلَى فَصْلِهِ وَذَوِ الْأَمَانَةِ فِيهَا تَحْتَلُّ وَالْخُوفُ مِنَ التَّصْغِيرِ فِيهِ ، وَهُوَ أَدْعَى لِلْأُمُورِ إِلَى الرِّضَى بِهِ وَالْاجْتِنَاعِ عَلَى طَاعَتِهِ .

فَإِنْ قَالُوا : فَكَيْفَ يَسْتَحَقُّ أَوْ نَكِرَ هَذَا الْأَمْرَ وَهُوَ حَقَرٌ مِنْ لَهْ شَيْطَانٍ يَمْتَرِيهِ . حَيْثُ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْخُطْبَةِ : « أَلَا وَإِلَى شَيْطَانٍ تَفْتَرِي : هَذَا رَأْيُهُ ذَلِكَ ، فَلَا تَرَوْنِي لَا أُؤْتَرُّ فِي أَشْرَاكُمْ وَأَنْتُمْ كُمْ » : وَأَقْبَلُ أَحْوَجَ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا سَلْبًا مِنْ عَوَارِضِ الشَّيْطَانِ ؟ يَقُولُ لَهُ : لَسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ دُونَ عَقْلِ بَرِيٍّ أَنْ لَا يَكُنْ كَانِ خَشَوًا وَمَعْرِفَةً فِي هَذَا الْقَوْلِ بِالصَّرْحِ وَالْقَبْضِ . وَلَوْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ ، لَمْ يَحِمْ أَسْرَهُ عَلَى الصَّعْدَةِ وَلَا تَرَكُوا أَسْرَهُمْ دَفْعَهُ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ وَالْاجْتِنَاعِ بِهِ بِحُجُومِ مَخْرَجِ إِلَى الْعِلَاجِ دُونَ الْإِمَامَةِ وَذَلِكَ طَرِيقٌ فِيهِ وَدَعَاهُ بِالْخُرُوجِ ، وَهَذَا أَحْوَجُ مِنْ بَعْضِهِ كَيْفَ مُؤَوَّنَةٌ كَلَامُهُ . وَبِمَا هَذَا ذَلِكَ أَوْ نَكِرَ مَخْرَجَ الشَّيْطَانِ يَوْمَئِذٍ لَهُ وَبِئْسَ كَيْفَ يَوْمَئِذٍ فِي صُدُورِ جَمِيعِ الْخُلُقِ . وَلَسَ سَابِرٌ لَمْ فِي هَذَا اللَّابِ لِيَتَقَوَّاهُ وَقَتَ عَصْمَةِ وَوَسْوَاسَتِهِ . وَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، يَقُولُ : « مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَهُوَ شَيْطَانٌ » ، قَوْلُهُ : « وَلَا أَنْتَ ، رَسُولُ اللَّهِ ؟ » وَلِأَنَّ « لَا وَلَا » . إِلَّا أَنَّ اللَّهَ قَدْ تَعَالَى عَنِ عِبَادَتِهِمْ . فَتَفْتَرِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، مَخْرَجٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَنْ حَبِيشِهِ ، حَاشَاكَ مِنْ ذَلِكَ ، وَحُجُومِ مَخْرَجِ الصَّعْدَةِ ، إِنَّ هَذَا الْحَقَّ عَظِيمٌ وَقَدْ حَمَّ طَرِيقَهُ .

فإن قالوا : فكيف يكون أنكر مستحقاً لهذا الأمر وهو يقول في هذه الحظنة :
 « وَلَيْسَ بَكُم مَخْرُجٌ » ، لا أعلم بذلك أن الأمر من هو خير منه ، وأنه عدم في مسداده
 به أقل لم . في هذا أحوجه كثيرة ، فإني قد ذكرت ذلك محتجاً على الأنصار وعلى من ظن
 أنه يتحرر عنه ؛ لأنه قد وُجد اختلافاً ، ورسول الله ، صلى الله عليه ، حاصر ، وعمرى
 إليه لا يجوز أن يكون خير قوم منهم رسول الله ، صلى الله عليه ، وكأنه من كلف
 لا أنيكم سعد النبي ، صلى الله عليه ، وقد وليتكم مع وجوده ، وتنتج مخيركم بذلك ؟
 [٧٧ و] ومما أنه يمكن أن يكون أراد بقوله « وَلَيْسَ بَكُم مَخْرُجٌ » في [ست]
 مخيركم قبيلة وعشيرة ، ولأن بني هاشم أعلى منه في درجة النسب لكي لا يتركوا على أن
 هذا الأمر العظيم ليس يستحق منه النسب ، وأنه من تقصروا على بني هاشم دون غيرهم
 من قرش ، فظاهر قوله ، عليه السلام : « لأنه من قرش » . ويمكن أن يكون أراد بقوله :
 « وَلَيْسَ بَكُم مَخْرُجٌ » أي ، إنه خور على من السوء واسط وود وس الصدور وحواطم
 النعوس ما يجوز من السوء عليكم ، لكي يدغم ذلك على صدق قول من علم أن هذا الأمر
 لا يستحقه إلا لو لم يقصروا . ويمكن أن يكون أراد بقوله « وَلَيْسَ بَكُم مَخْرُجٌ »
 لولا أن الله قضى عليكم بحق ولاية فوجب عليكم من طاعته أن حارب به ، وأسقط
 على فرض طاعتكم . ويمكن أيضاً أن يكون قد عتد أن في الأمانة أفضل منه إلا أن السكينة
 عليه اتفق ، ولأنه سطره « صَحَّح » ، لكي يدغم على حو : إمامة المصطفى بعد عارض يجمع
 من حسب الفصل : وهذا ما كان الأنصار وغيرهم قد رخصت لكم أحد هذين الرجلين
 فابعثوا أحدهما . عمر بن الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح ، وهو يدعى أبا عبيدة دونه ودون
 عثمان وعمر في الفصل ، مع أنه قد رأى أن الكلمة تجمع بينه وبين عثمان سطره ،
 وهذا أيضاً مما لا جواب لهم عنه

فإن قالوا : كيف يكون أنكر مستحقاً لهذا الأمر وهو يقول « قَاتِلُونِي قَاتِلُونِي » قيل
 لهم : ليس في استغاثته من تحمل ينسب لإمامة فحصل به وحشة وورع ما يقمده عن متحدثها .
 وما يسعى لعامل غاصت عليه أن يظهر مسامحة به وأمر به ؛ فإن ذلك متقوله في حقه
 ومورط المعوية في الشهادة ، فما من ذلك إلى ما يقوله مثله في الفصل وتقدم ؛ ولو قاله
 وروا غيره سكتاً حائزاً وقد كان القائلين القائلين على إمامته ، إنه إنما أراد بهذا القول

ويتفقد أمورهم ، ويسترجع مال الله تعالى ، ولا يؤت لهم أكثر من سنة ، ويلين لمن حتم
 منهم ويتفقد على من نجح ، ثم يدل إلى تدبير ربه وأمر مشايرهم وأولادهم وصياعهم ،
 ويقول لهم « تَتَعَدُّوْا وَاحْتَسِبُوْا قِطْعُوْا الرِّكْتَ وَارْزُقُوا عَلَى الْحَيْلِ رَزُقُوا وَاحْفَظُوا
 وَتَصَبُّوا ، فَبِكُمْ لَا يَدْرُونَ مَتَى يَكُونُ الْخِفَّةُ » ، ويكتب إلى أهل البصرة « علموا أولادكم
 العموم ورزقهم ما صار من شغل ولا تنهكوا الأوصال ، فإن شحنتها في وجهه وقد كنت
 سببكم عن النسيان ، فإذا قد نعمتم ، فعلى أحدركم وغاروا بين الخشب وباعدوا الخشوش
 عن الخشب » ويقول للناس « اشتريتم ميرا ، فاشتروه ضخما ، فإن أخطأ خبرا ،
 لم يحطى [٧٩] سورة » ويقول لأبي عبيدة بن الجراح — وقد قال له ، لما رآه في بعض
 طريق الشام وقد خط على معيره ، د خطا على عنقه وحسر عن ساقيه يمشي تحتها وهو
 يعود معيره « أُمَيَّةُ الْمُؤْمِنِينَ ، أَعْمَلُ هَذَا وَلَكَ الْكَفَّةُ مِنْ أَعْمَالِكَ وَأَبَى بَارِعُ عَدُو
 نَدِيٍّ بِمِثْلِهِ » فقال له « اسكت ، إن عامر » أو « يا راحل عامر » والله
 ما أراهم في ذلك ، ولا يسمعون ولا يحذرون ولا يستكفون ، فإن تروموهم سيدهم ،
 فإنهم لا يسمعون في حشيت ولا من سمع من إصداق ، ولا يسمع من قصده
 فسمته حشيت فيه ، فحشيت وعذب فيه ، شدت من جمع في حق ، فإبى جوع ، في
 الحق حبه من عذبي في حشيت فيه ، فسمته « ويقول للناس « أُمَيَّةُ الْمُؤْمِنِينَ
 أَحْمَرُ الْمُؤْمِنِينَ » فإن كان عامر هو عدو المؤمنين » ويقول « حرم الله سرا أهدي
 إليه عيوب » ، يقول — في جواب امرأة أتت راحته في سعي عن مساعدة في مهور النساء
 وقوله له « لم علم بما قد جعل الله » ، والله يقول « وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ
 مَكَانَ زَوْجٍ وَهُوَ بِكُمْ خَفِيفٌ قَيْدٌ فَلَا تَجِدُوا مِنْهُ سَبِيلًا تَأْخُذُونَهُ [نَهَى] وَإِنَّ
 ثُبَيْنًا [٨٠] — قال : امرأة أصابت ورجل أحصا ومير ناضل فمعين » ، واسترجع
 وقال « كل الناس أمة منك » ، ويقول « يا ندى إليه الخبر عن رسول الله ، صلى
 الله عليه . « لولا هذا ، لقصت فيه رأيا وكذا ، أن قصي فيه رأيا » ، ويقول « ولا
 علي ، لعل غمر ولولا هذا ، لكانت غمر »

بالتدليل على صحة العهد من في كبر إلى عمر

ومن كل إمعة عقاب، وفي من صلاح له لأمر.

فان في ذلك قد تضمنت من جهة من سائر هذه المعاني وتقدمت في
البيان على جهة العهد في تكرارها وحسن اختيارها في بيان
الأنبياء عليهم السلام من جهة ما تضمنت من المعاني
وصورتها في قوله تعالى في سورة البقرة
ذلك في سورة البقرة ولا يحدوه في سورة البقرة
عزيمه ذلك وهو قوله تعالى في سورة البقرة
اذ كان من انبياء الله محمد لا اله الا الله
ومطابق ذلك في قوله تعالى في سورة البقرة
فرع الله في قوله تعالى في سورة البقرة
وراثته في قوله تعالى في سورة البقرة
الانصار والهاجرين في قوله تعالى في سورة البقرة
عن اسكندر بن عبد الله في قوله تعالى في سورة البقرة
في قوله تعالى في سورة البقرة في قوله تعالى في سورة البقرة
له حلال من قبله في قوله تعالى في سورة البقرة

و بدل عنه محمد بن حماد لاسراره و بنی علی و بنی محمد در مه آل
تایمه آن عهد ایامه بعد از واسطه و منجه و سکر دشت و لا نش من احد منهم
روایه شده و منه قوتی که می یابیم و لا بد

[illegible]

باب قال قائل : قد أسكرتم من تحريم العهد من الإمام لغيره لموضع التهمة من العهد
وتحويره إليه ، إلى اليهود إياه وإشراكه بولائه ، قيل له : هذه التهمة ممضية لله بمن جهاها
وطها بإمام المسلمين ، إذا كان عبداً مشهوراً طاهر المدالة مصفاً للأمة ، لم يكن منه خيانة
هم في مدة أيده طرده ولا عمة ولا حيرة : فهو بالألوان بعد الموت ويحتقِر عظيم الإثم
في تسلطه عليهم أو جاهل بأمور أولى وفي هذا ما يوجب أن يكون طمس للمسلمين
بأنهم لم يدرى لم عرفوه إلا بصلاح ولاستقامته والتهمة له دس منهم بحب لثوة والاستعارة
منه ، ولا يجوز أن ينقض عهد من عهد إليه ، وإن كان ممن يصح أن ينتدى
المقد على غيره لأجل هذه التهمة ، وعلى أن هذا المعنى قد تم في المقدم كوجوده في العهد ،
فيجب أيضاً أن ينظر عقد العهد حياً ، لأنه قد يجوز أن يفرض من قبل إلى طرده ويؤثر
ولائه ورجو الاعتدال والاتعاض مع من يهمل به غير مقصود في هذا الشأن ، قد لم يجر
إبطال العقد بهذه التهمة ، لم يجر إبطال العهد

فصحت بهذه حجة دمه ، رضى الله عنه ، وأنه يصح من يصح عهد إليه وينتد
العقد به ، وإن كان صادقة به ، عدلاً رضى بصفه من له أن عهد إلى غيره

باب الكلام في إمامة عثمان رضى الله عنه

٨٠ ظ [وصحة قبل عمر في الشورى

إن من من قال من عديين عن إمامة عثمان رضى الله عنه ؟ قيل له : الدليل
على ذلك أن عبد الرحمن بن عوف عهد له فخصص من أم من شوى طبعه ، وأن
طبعه ، أنه لم يفرغ وغير ضرورة من حبه بامته ، وأن عثمان في فضله وسبقته وقربته
وجهدده نفسه وماله هو سبيله من الإحاطة بحفظ القرآن ومعرفة الأحكام والحلال
والحرام ، وقد كتمت له الحلال أنى يصح معها لتقدم لإمامة مسلمين ؛ هذا مع ما قد
عرفت من كثرة صدقه وفصل جهده ونسبه ، وأنه تحبب حش القسرة ومشتري نثر
رومة وموسع المسجد على النبي ، صلى الله عليه ، من ماله ، وكونه من المهاجرين الأولين ،
وأن رجح النبي ، صلى الله عليه ، استيه منه ، وقوله : « لو كانت لما ثلاثة ، لروحاك » وقوله

قال قالوا : كيف يجوز انه يكون فاضدا للصحة وحسن اسطر للأمة بهذا القول مع
 ما روى عنه من دمه لجميع أهل اشوى ووصفه لهم منهم لا يقومون بالإمامة ولا يصلحون
 لها نحو ما روى عنه أنه مر بهم يوما وهم يحسمون ، ومن عبيده رجل هم : « أكنكم بطعم
 في هذا الأمر ؟ » أم قول وأن صحة ذلك : « يا أبا عبد الله رأيت أن تكف عن القول ، ففعل ،
 فأبى لا يقول شيئا » ، وأن « يا أبا عبد الله » قال : « وما عبد الله أن يقول ؟ » ، ففعل طليحة
 « يا أبا عبد الله ، قد أعزوك منذ يومئذ شئت سيئت مع رسول الله ، صلى الله عليه ، من الذي
 ولكنني أهدى أحدني » ، وقد مد رسول الله ، صلى الله عليه ، وهو عبيث عبيث لك
 فقلت : فقلت حتى حرم آية حجاب » ، ثم قال : « وأما أنت ، فقلت مؤمن ، ما
 كافر ، أصعب : يوما شغل يوما ، ما » ، فقال : « ما » ، ثم قال : « ما » ، وأقبل
 على عثمان فقال له : « أما أنت ، فقلت من ربيت هذا الأمر ، لحسن بني أبي قحطبة عبي
 رفات حسن ، ما » ، فقال : « ما » ، وقال : « ما » ، ثم قال : « ما » ، ثم قال : « ما »
 « نعم » ، ثم أخرجته فمر به في « ما » ، ثم قال : « ما » ، ثم قال : « ما » ، ثم
 أقبل على « ما » ، ثم قال : « ما » ، ثم قال : « ما » ، ثم قال : « ما » ، ثم
 وانطلق مستقيم وما يبعد عن هذا بلا دعاية فيك وأنت كثير البغاة : « ثم قال : « ما »
 « وأما أنت ، فقد حب قيس ، قيس وسهم » ، وست صاحب الحسم من أمراء : « ثم
 أقبل على عبد الله بن مسعود ، فقال له : « وأما أنت ، فقد حب قيس ، قيس وسهم » ، وست
 عنه : « بلا ، فبعدك عن هذا الأمر ، فمر به في « ما » ، ثم قال : « ما » ، ثم
 في رواية ابن عباس عنه أنه قال : « ما » ، فقال : « ما » ، ثم قال : « ما » ، ثم
 فمد عليه قال : [٨٢] « والله ، قد فرحت بدخولك على قريشك وفصل رأيت »
 ولقد رقت ليلي وقبشت يدي في امرئ ذمه ، وما ترى ما تصنع بأمر المؤمنين » ، ففعل له
 « وليلة ، ما المؤمنين وهذا الأمر ، يك » ، وما هذا بخود ، فقال : « ففعل ، ففعل » ،
 قال : « ففعل ، ما » ، فقال : « ما » ، فقال : « ما » ، فقال : « ما » ، فقال : « ما »
 وفل : « والله ، والله من فعلت ، يحسن عني منه شيء ربه الحسن ، وصارت العرب إليه
 ففعله » ، قال : « يست طليحة » ، فقال : « ما » ، فقال : « ما » ، فقال : « ما »
 وما كبت ، ففعل عني مسلمين من كذا ، ففعل ، ففعل ، ففعل ، ففعل ، ففعل

حبل صحنه وعشرته ، أو أنه عصية عليه عصيت من حوله في إرشاد إلى رأى وضوء
 ذلك عليه تركه أمره لخص شهوته وكيف يحور أن يقبل مثل هذا في صحنه مع
 ما روى عن النبي ، صلى الله عليه ، من فضيلة له وقوله « هذا يوم كله لصحة » ، ولولا
 أنه قال حسن ، طار مع ملائكة » ، وقوله للصحة وقد أحذروا به لأحد برزخه وحده
 لصلاح عنه « عليكم طلحة » ، في أمثال هذه لأحذر معونه ثمة ؟ وأهل علم طرأ
 رسول الله ، صلى الله عليه ، قد عصيت على طلحة فله ذلك لكي يتحفظ على لاحتها
 بما قدره ، ويتخذ لومة منه ، إلى كل أمر أنه قد تاب منه ، لأمر تحذره التوبة من
 له في كل وقت ذكر فيه واجب لكي ينفى الإصرار عنه

ويكون قاصداً بقوله للزير ما قاله التحذير له من التثنية ونصته له ومعه « حسن » في
 عنه : لأن الإنسان قد يكون أسحى من ربح القيوب مع شدة ومصادقه في مصافه
 وعلى أنه لم يقبل فيه به قد قصر ذلك أو يقبله ، وبما في « لأبي « علا » ، على مذهب
 التحذير وعلى ذلك دوى قوله إنه « صرس شرس » وأما قوله « يوم شيطان » يوم
 إنسان » ، وبه « مؤمن أرضاً كافر لعصب » ، فإنه أصاب نصف فيه ليس أحلامه « د
 وحسن رصاً أو شدة عصه تارة وتثنية وتحذير به من ذلك إلى ولي الأمر

وكذلك قوله في سعد إنه « صاحب قمم وقوس وسب » ، وبه « صاحب مقب من
 مقابهم ، وليس بصاحب لحيم من أمر » إنه حرج مخرج تحذير به من أن يكون بهذه
 الصفة إن ولي الأمر ، والتقاء له إلى ترك الاشتغال بملك أحياناً ولا يتعمق إلى النظر في
 مصالح الأمة . وكيف يكون هذا الخبر صحيحاً ، وهو يستكفيه وقرؤه على الأديب ، وهو
 عدم موهبة « أومى الحبيبة من عدى أن دوى سعد » فهي لم تصرفه عن حبيبة
 ولا موحدة ؟

[٨٣] وكذلك قوله في علي وأنه سكتير اسطه ودعة ، وصحت هذه برويه أيضاً .
 إلى المرد به النقي والتحذير ودعا ، إلى ترك مزاج في بعض الأوقات ، وهذا كله لا يوجب
 الفحور وإسقاط لعدالة وإخراج من هذه الأوصاف أو شيء مما عن مستحق الإمامة
 وثم قوله في عبد الرحمن . « وما رفره » وهذا الأمر « به هو على مذهب التحذير

من المقر ، ولقد ظهر من صرامة عبد الرحمن وشدة وجهه وجمع القوم للنظر في هذا الأمر معه
شاكراً صلاحه من يد على بن المقر عنه ومعه منه ، وهذا مع اختراع القوم على الرضا به
والاعتد على رأيه ومع ما غلب من رغبته فيه وإخراجه عنه ، مع صلاحه له وتمكنه
من القيام به

فمن ظن أن مرأى دعيماً ذكره ، بن صحيح الحديث ، فقد طعن بعيداً ، ومن قدر
أن يترك الأمر من عدم علمه ونفس ثباته عنهم بل هذه الروايات ، فقد طعن
عقراً ، وهو بطء عظمي واعتقد شخصاً

باب ذكر الدلالة على صحة عقد عبد الرحمن

عقد بن عبد ، رضى الله عنه

بن قال فأن ما دليل صحة عقد عبد الرحمن بن علي ؟ قال له : يدل على ذلك أنهم
نشروا له وأبوا ، وعدوا في أمرهم وصوا بعد حسن أمين ومشير في هذا الباب ، وعلمت
صراحة أنه عقد لعن وأبى ، فبينهم ومن سائر الأمة قد ادوا لعن وحاضوه ، فمير
المؤمنين ، وغلبت بصفة من يتبع عقده وإمامه به ؛ وعند الرحمن في نفسه وعلمه وصافته
وعلمه ، وما لا حاجة لنا إلى الإطالة في ذكره من قصته من يصح عقد هذا الأمر ، بل هو
من جهة أهل الحل والعقد وقد ظهر من بصره به ، وهذا فيه مع كونه مريضاً بغيره وعند
سائر الأمة ، ما يس على قوة بصره وشدة خوفه وحذره ، وعظم ما صحته لأمة ، فهو أحد
الناس من التهمة في هذا الباب وشده به ، ووجب لأداء الأمانة وحسن النظر لأمانة
هذا المعقود من حاله وقوله ، وما بعد ذلك من الروايات التي لا سبق تناولها مع هذه المسألة

بن وبها أجلس قد روى أن عبد الرحمن بن علي قد عقد لعن ، بن علي هذا
عبد الرحمن ؟ " وأسكر ما كل منه ؟ قيل له : هذا من التماس وحديث النفس ، لأن
المعقود الذي لا شك فيه مساحة [٨٣ ط] على لعن وعصره معه ، فبمته الحدود بين يديه ،
حتى قال كثير من الشيعة ، بينهم حيوة أخذهم عنهم ؛ وقال آخرون : به كل في نفسه
مهم ، وهذا كله باطل لا سبيل إلى شبهه ، فلا يجوز ترك هذا الظاهر مثل هذه الروايات ،

هذا لو ، عارضها من رويه أهل النسب والتقات ما يطبق الظاهر من عمل علي واقبده .
فكيف وقد ورد ذلك لا يقتل لأحد مدفعه ، وذلك أن صحيح في هذا ما روى أن
علي ، عليه السلام : قال عند ارجح من خوف ، بعد أن عرض عنه البيعة على شرط
، روى عنه أنه شرطه فناه علي والتمه عثمان ، فقربه علي ، عليه السلام « بايع أخاك ،
فقد أعطى الرضا من نفسه ، واسحر بالله واصفق على يده » : وهذا أشبه بقول علي وفعله
وكذلك إن ظاهرا ، نفس قد روى أن علي ، عليه السلام ، قال قول أبيه الشورى
« شدتكم بالله ، هل فيكم من قال فيه النبي ، صلى الله عليه » من كمت مولاه ، فعلى
مولاه » ، مع ذلك ورأى صوته ، عدي ؟ « فكيف يكون رضا ما صمعه ؟ قس هم :
إن هذه الرواية من حاسر وينكم أنه أخرج عن بيعة أبي بكر ، وأن عمر قص وطعه ،
وأبى قتلت ، وأبى أحضر وأعد إلى البيعة في جبل أسود سحبه عمر ، في أمش هذه
الروايات . وليس يجب برز الظاهر صوته من حال علي وسائر الصحابة لأجل هذه الروايات
وكيف يكون ذلك صحيحا ، مع ما روى عنه من قوله : « بايع أخاك فقد أعطاك الرضا من نفسه » ،
ومع قوله الظاهر بالكوفة والبصرة والشام « والله ما قتلت عثمان ولا مالات علي قتله » ،
وقوله : « اللهم العن قتلة عثمان في الله واسحر » ، وقوله « رخصت مني موأنيه أن
أحلف له عند حجر الأسود أني ما قتلت عثمان لحلفت » ، في أمثال هذه الأحاديث ولو كان
ما ، صوته من حننه على أهل الشورى مولاه « من كمت مولاه ، فعلى مولاه »
صحيحا ، وكان يرى أن هذا القول من النبي ، صلى الله عليه ، فعلى عليه ، له حب أن يكون
عالميا بأن عثمان باع مستحق القتل ، ولم يجب أن يلحق قتلته ، إذا كان باعيا مستحقا للقتل ؛
وهذا مما لا يمكن أن يحتج في مثله مع فصله وسله وعلمه ودينه وساقته وثاقب رأيه .
فإن بذلك سقوط ما تعلقوا به

وإن ظاهرا وكيف يكون عند عبد الرحمن لعثمان صحيحا ، وقد عقد له على شرط تقليده
في الأحكام لأبي بكر وعمر ، وما روى عنه من أنه قال لعلي : « بايع لك وسعدك هذا
الأمر على أن تخضعكم كتب الله وسعة نبيه ٨٤ وسعة لشيخ من بعده » ، وأن
علي « أس مثلي من ستطير عنه » وسكن حبيب ربي » ، وأنه عرض ذلك على
عثمان فرفض بالشرط وضيمته وعقده عليه ، وقد اعتمد على نقله من العام بغيره حرام

في الدين؟ يقال لهم . هذا الخبر أيضاً من أحد الأئمة وليس هو مما نُقِمَ بَحْثُهُ ضرورة
ولا دليل . فإن كان التقيد حراماً ، فإن الصحابة قد كانت أعلم بذلك وأتقوا لله من أن
تدخل في الحرام على غير إسكار له ؛ وكان يحب على علي ، عليه السلام ، مع امتناعه من قبول
لشرط أن يقول . هذا حرام في الدين لا يحل فعله . وليس لنا أن نطعن على الصحابة بشيء .
نصيبه إليهم لا يحيره عليه روايات الأئمة ؛ فقط أيضاً التعلق بهذه الروايات

وقد يمكن أيضاً ، إن كانت هذه الرواية صحيحة ، ألا يكون عند الرجل أن ادّعى
الشيخين اسماهما على التقيد في الأحكام . وإنما أراد السيرة بالعدل والإبصار ، وألا
يكون قال ذلك أيضاً على شك منه في أن علياً سينجزكم بالإبصار والعدل ، إن صدر
الأمر إليه ؛ وبما قال ذلك على مذهب التقرير له ، والتكيد والتعزُّز له ، ليقيم الرضا من
الجمعة وتزور الفتنة وتستل ذلك قلوب السامعين له ؛ فيكون عندنا حسن مصداق
اشتراطه وتقريره ، والتكيد الأمر ، ويكون على مصداق في الامتناع منه ، ويكون عندنا
مصداق أيضاً في قول لا اشتراط لما علمه من أن عند الرجل ما قصد إلا التكيد والتقرير
واشتراط^(١) السيرة بالعدل . وبما على ذلك ويؤكد به غير ما نرى الأساس أن أحكام
أبي بكر وعمر في كثير من العقوبات محتسنة ، كنورث حذو دمه في مطاعين عمر ،
ونسوة أبي بكر بين الناس فيه ، وغير ذلك ، وأما عندنا لا يمكن ولا يجوز أن يحكم
بمحكمها^(٢) نحتسب ؛ فدل ذلك على أنه إنما أراد اشتراط السيرة بالعدل والإبصار

وقد يمكن أيضاً في تناول هذا الخبر أن نقول إن عندنا حسن وجه شرط على عندنا
ترك تعبد في الأحكام ؛ لأن سيرة أبي بكر وعمر ترك التقيد فيها والنهي عن ذلك ؛
فذلك ما ملأ عمر أبو بكر وحامله ، ولا قل أبو بكر وعمر في شيء من مسائل خلال
وعمر . وقد غير أن من سيرتهم اجتهاد الإمام وترك التقيد بما يراه ، فكيف يدعوه
عند حسن في التقيد وترك الاجتهاد ؛ وكفينا وهذا صيداً سنه ؟ فمن أنه يدعوه ، لا إلى
ما ذكرناه ، وإن عينا قدر فيه أنه دعاه إلى التقيد فأصاب في مسدده من قول اشتراط

هذا الخبر ليس هو مما نُقِمَ بَحْثُهُ

(١) اشتراط في الأصل اشتراك .

(٢) محكمها . في الأصل محكمها .

وقد قال قوه من الفقهاء أيضاً إن تقبيل العاجل للعاجل والحكمة بالتقيد حائز به في الدين ، وهي مسألة جسد ، أعني تقبيل العبد للعبد ، فعلى ٨٤ ط عني وعبد الرحمن كان يربح حوار التقليد والحكمة به ، وعني به السلا ، لا يرى ذلك ، فصار في التقيد عليه ، وأصاب عني في إشاعة من غير قدح في التقيد ، لأنه لا يجوز ذلك على من رآه ، وإن وجب عليه ألا يفعله ، لأنه ليس من دينه وحبده ، فمن ذلك أنتم ، والما علقوه به في هذا الفصل

باب ثلث : كيف تكون عقد عبد الرحمن صحيحاً ، وهو قد أنكح على غيره وثمة كثيراً من أفعاله ، وقال للصحابة ، ما قال له بعضهم : هدم من عمت ، حيث عقدت هذا العقد الحرام ، فقال لهم : « ما عمت » ، وداشتم ، تحدث سبي على عاني وأخدم أسياهم وقتل هذا الطاعية وأرسله عن لأمه ، وهو ذلك ؟ يقال لهم : هذا أيضاً من الزوايا الخسفية ؛ لأن أشرت معلوم من حال عبد الرحمن رضاه به واختياره له وقوله خطباً بذلك « في رأيت ليس لا عدلون عني أحداً فوشتته » في عذر هذه برويت مع موصي موالاة عبد الرحمن لثمان ؛ فلا وجه لثمة ذلك ، تعالى ، بعدل والآ طيل

على أنه نوحى عن عبد الرحمن أنه قال « في حلفت عني » ، فقلت هذا تصديقه ، أو سبه ونخلعه ، لم ينخلع عثمان لهذا القول من عبد الرحمن ولا من غيره ، لأن الإمامة إذا ثبتت فقد صحح ما قول فيه ، لا يصح معصيته ، لا يخلع الله ذلك ولا يخلع غيره ولا يدمه أحدهم ، ولا يخلع بقاقي ولا يخلع غيره ، ويرب معصية على المعلوم من الأحداث ثلاثة لصاحبة ، فبعض من بعد فيها أنكروا عبد الرحمن بعد عداوته معه لقوله عليه ، فإن كان ما وجب جميع ، لا ية وشقها لصاحبه ، سبه ، به وطالبه بوجهه ، وإن كل عطف في الشؤون وفروا ، ساطن ، أصبر به عنه وه تخلف به

باب في نفع السيف ، أنت لا ينظر إمامة عني سيد في قول ورويات التي يست شائنة عن عبد الرحمن ، وإن كل قد عقد في لأصل طوعاً وحسناً عن رأي ومشوره وإحذر الناس أنه وجد الصحابة لا عدلون عني أحد ، عاد ذلك ما عظم أصبر عليهم ووجب عليهم به القدح في بركة على لأجل ، كإطاعة وأزبد وعائشة لقلعه وحلعه

طليحة ولا يبرأه وإقراره بذلك ، على ما قد روي عن علي بن عبد الرحمن في قوله في غزاه ، وقوله : « صرد » « ما عني بالمدح وحمدني بالمعراق » ، وقوله في جواب ذلك : « ما عني على أن تقتل قتله غزاه ، وقول طليحة : « ما عني بالمدح والثناء على قتي » ، وقوله في غير : « ما عني أئيباً وما عني فخر » ، وقد كان أحصراً مكرهين فما أغدز في جميعهم ، على من عبد الرحمن في حربه لغزاه ، ولأجل أن مصالحة بدم غزاه أمر أسير يقع التواضع في منته ، وإن كان الحق في يد علي ^{٨٥} و [ومعه دون كل من حاله

وما يتم أحد على غزاه شئ فيه شبهة ولا متناقض ، على أن غزاه فقد عهده حذر عده في بصرته ثم حصره وسعى أهل غزاه عليه ، بل كان مدبراً في نفسه وخبرته وقوله : « دعنا نكون أئيباً لله سريراً فبأن ذلك ومعهم منه وعلى ، عهده لئلا ، فقد عن بصرته كثير من دعاه في قتال معه من جهة حذره كسعد وسعد بن عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن عمرو ومحمد بن مسلمة وأسمه بن سلامه بن وقيل وغيرهم من لا يحصى كثرة ، فحسب أن يكون ذلك نصراً في الفتح في بصرته وأحد من غزاه على غزاه .

وعن : « أرى الله تعالى من الفتح في بصرته حجة » غير أن أشبهه فتح على أمته من هذا الباب ما لا يقل من مدحه ، ومن عهده به على فتح من عهده له ولا يشاؤن ، عهده ثم غفدت على شرطه ولا يهملهم فمدحهم فكذلك لا يظن إمامة غزاه لما حاكمه عن عهده . على : « لا يحسن أو عده » أهل غزاه به وسعد به عليه ، لأن بصرته قد ثبتت وصحت فلا مدح فيها شيء ، كما ذكره

في كتاب الشبهة نحن لا نثبت قول صحبه و غير وجميعهم ومحمد ، لأن طرق إمامة بصرته من أمته ، على أنه عهده ، في غير محسن ، حب أن يروى معه ، إلى كلام في بصرته غزاه وعهده محمد من وجهه لأن خصوصه في عهده فكذلك في بصرته ، بل سألهم وأمرهم على مدحهم أهل لا حصر ، في غير مدحهم ، كما أن ذلك لا يروى عن أصول وأهله ، بل مدح بطلان مدحه على ، وقت لئلا

والأكد
والأصح
مسألة بصرية

مع ما ذكرناه من أحواله ؟ وهذا واضح في أن القوم يحب عسيقهم عنه ، لو كان ممن
يستحق القتل ، فضلا عن أن يكون غير مستحق له . وقد ذكرنا في غير هذا الكتاب
أسباب هؤلاء القوم الذين عدوا عنه ، وكل واحد منهم ، والذي منهم على السير به ، وأنها
كأس أحقادا عليه لأجل إبرة طسوه ، ولأجل عظم مهم على أمرته ، ولأن بعضهم كان
طفلا في حجره ، ولأن بعضهم حرمه بعض طلبته ، إلى غير ذلك مما لا حاجة بنا
إلى ذكره .

وقد ذكرنا هؤلاء القوم الذين أشروا عليهم وحبوهم على ما فعلوه . انتهى نصري . إمام
القوم ، وكتبه من شعر النحوي ، وسودن من خمران ، وعند الله من تدبير ورقه الخواص ،
ومن ذلة الناصر من حاكم من حبه العبد فيمن سمحه معه ، ومن أهل الكوفة . ملك
ابن الحرث لأشتر النحوي في رجب قد سجد . وقد كان هؤلاء ثاروا العسة مدة قبل قتل
[٨٦ و] عثمان ، رضي الله عنه ، ورثي من أبي بكر عن مدسة ، فخرج منهم عن
لديه مائة عشر من منهم . هو من سجد . ومنهم على ما ذكر . فصنع من صوحان ،
وزيد من صوحان الصديان ، وهذا الله بن الكواء . وعمر بن الحقيق ، في آخرين ؛ فكان
معدونه بقرهم وندهم ويحصرهم طعنه وسكنه إذ كرم الله ويحرفهم شق العسا والفنت
بإمام الأمة ، مصر حرمه لآدمه ووجوب ربه الجماعة إلى أن قال له زيد بن صوحان يوما :
« كذا كثر عيب بالإمرة وقرش ، فوثة ما الـ ما الـ كل من فوائهم سيوفه وفريش
كل من مشاهد » فقال له مدونة . سكت لأنه لك ، أذكرك بالإسلام وتذكرني
بالعصية ؟ ففتح منه من كثر من أمه مؤمنين بك . فسمي من من لا مع ، حرحوا
حيث شانه » . فندهم . ثم حصر من سكو . فندهم عن أهل الفتنة في كل لا وعين
أحوا من أحد . ثم كتب إلى عثمان بن موم قد أثاروا الفتنة بالشام وقد حلف الخاق الأمر .
فإن أمرت ، أعدت إليك بركة وسبه . ولا فخر فيهم . فكتب إليه « بن الفتنة قد
أطعت راسهم ولا سكا المرح ، فسر حبه إلى » . فخرجهم معه وبه . فعدا بينهم
عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، وكان ومثله أمير الحيرة وكثير من عسل به ، فلم يمت
أحد منهم ، فلما دهم عنه ، من هم « لا مرح بك ولا أهلا » حرب الشيطان قد
انصرف الشيطان محورا وأنتم في صلاتكم تزددون ، أو عند رحن ، أو ابن خالد

من الويد ، أنا ابن فائق عيسى الرقة ، لما تقولون لي ما كنتم تقولونه بصوتية وعبد الله
 بن عتيق ؟ : وقمهم وحصرهم ، فكان كلما ركب أشاهم بين يديه ، ثم يقول لميث
 ابن الأشتر « أعدت يملكك أن من لم يصلحه الخبير أصحبه الشر » والله لأحسن تفويجكم ،
 فكانوا عنده سنة ظهور التوبة والسدامة من الطعن على عتيق والإثارة للفتنة وشعب
 السكينة ، وكتب إلى عتيق بنو منهم ، فكتب إليه أن سرّحهم إلى : فله مثوا بين يدي
 عتيق ، حددوا توبة والده وحملوا له على ذلك ، خيرهم البلاد ، فاحتار عصبه المكوفة ،
 واحتار عصبه مصر ، وعصبه البصرة ، فأخرجهم إلى حيث آثروا ، فاستقرت بهم البلاد
 حتى شرعوا في أعظم ما رآه من ردى حيلة وحدود وعرة وقلة إحصاء بلادهم والأمة ، وشر
 الشعب والفتنة ، وأصل ذلك عتيق ، فأرسل إلى البلاد رسلا ليرفعوا شكواهم ويربل
 طلابهم ، ففقدوا عصبه وأن واقفته على ناقبهم ، وه قسموا إلا بالسير [٨٦ ط] إليه
 وفند في داره وهتج حرته واتصت على مدسة رسول ، صلى الله عليه ، بعد أن وطنوه
 وحسنوه ومنعوه الصلاة في مسجد وهو دث يسكنهم ويعصم لهم إزاله طلابهم ، وحال
 النظر لهم ومرق في وعظهم ونحوهم ويقول ويخف لهم في غير حطة حطها عليهم من فوق
 ذره أنه أمير السرحم سيرة عمر وجهه على غلب السياق وأنه ما سطهم عليه إلا ليئله
 وحذره عنهم في صلاحهم ، فيقول لهم « إن رأيتم أن يصمو رجلي في قيد قصموه »
 ويقول لهم نارة ، وقد أشرف عليهم « أشدكم لله ، هل سمعتم رسول الله ، صلى الله عليه ،
 يقول : « لا يحل دم مري مسلم إلا بأحدي ثلاث . كفر عد يمين ، أو رب مد حصن ،
 أو قتل من غير حق » فيقولون « اللهم سم » ، فيقول « والله ما كفرت منذ آمنت ،
 ولا قتلت من غير حق ، ولا بيب في حامية ولا في إسلام قط ، فهذا يستحب دمي »
 ويعور لهم ربه « أشدكم لله ، هل سمعتم رسول الله ، صلى الله عليه ، يقول : « من
 وسع مسجدي صد صحت له على الله الجنة : ومن حفر حش المصرة ومن اشترى اسير
 للمسلمين » ففعلت ذلك ، ويقولون اللهم سم ، ويقول « فأنكم عمولى الصلاة
 في المسجد » وبالكلمة آمنوا حائف ؟ في نظائر لهذه الأنماط ، ويقول لرحل هم
 عني د من أهل مصر متفج حبه يريد قتله ، فله رأي هيبته وسمع قرأته ، أحجم عنه ،
 فقال له عتيق « مالك رجحت الله ؟ » فقال - يا حش ، نقتلك ، فبن القوم كنشوا إليا أنك

كفرت واربدت ، وما لك إلا إماماً صالحاً قواماً ، فبكى غنى ، ففعل له « ما كفرت »
 مد آتت : اللهم احكم بيننا وبينهم « ، فعل له رجل « أمير المؤمنين ، إلى يدك
 دمك وآتيت على عس فتر فسي » ، فاب ، فذره غنى وكشف له عن حبه فشرط به
 بالسيف شرطه ففعله حتى حرج دمه ، ففعلت عند ذلك روحه ثلاثة سب الف قصه « وذل
 أمير المؤمنين » ، ثم راحل حرج فركب راحلته وانصرف من قومه وسعه أس
 ثم راسهم قبل أن يشتد غضب الذي عليه سعد وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة ، عيه ،
 سادهم وعصيتهم وخوفهم ورفق بهم وبصنهم إزاء كل ما ظهروا منه ، حتى مد
 الصلحة ومضى بعض الصلحة إلى سعد ، وسعوا في لتكسب عنه ، وحتى ذك أن طلحة
 حرج قبل فته سبله أو سئل ففعل في لاس ود كرم لله وقال هر قد أعطي
 احد من ٨٧١ و ، وذل ما كات الصلحة منه ، ففعل لله احكم لله
 وانصرفوا إلى بيدهم « ، ثم بكى ، ففعل في حق من أهل بيته وفهم ذلك لا شغل
 فقتل عهده وفان طلحة « لا انصرف » والله بعد كذا في عور ينتظر أحد
 إلا سهم ففعل في لاس ففعل أو عارة ففعل في مشركين ، وكثير من أسيرين من غير
 لكتاب والسه ، ففعل ففعل هدا في بيته ، وأشار إلى حجره عني ، ففعلهم ففعلهم
 دونه ، والله لا يرح العرصة أو يفرق دمه وهد قهر عظيم وافيت على غنى واصلحه
 شديد وسرف بذلك على إبرة الفنة وتشيت اسكلمه ، ولا من ذلك كان جمع واحد
 من لاس من أهل الإمامة والحرمين فيها والاقبب على أهله

ونذل على هد من أسيرهم يظهرهم للباس أن يخلصوه ويحجمه و ريل صلاتهم ،
 ولا يظهرهم غير ذلك ، ثم يهجمون عليه الدار غنى وفي حقه لا فله دمه ونسروا
 عليه . على ما ذكر ، من حوخته من در آن عثروا حبه ، وفي ذلك يقول الشاعر
 لا رثين نحبوحي رثيت ه صر ، ووقوف حرمي في لاس
 الحشيش فترواسي حشيش ولفجيش على غراب في اباد
 وكان لغيره ، بين ذكرهم أنهم هموا عيه من معروفين دون أتباعهم ، الفائق ،
 وكده من شر القحبي وشه ذاك من حزن ، وعد الله من مدني من وره ، وعمر من حيق

الخزاعي ، في آخر من عهد محمد بن أبي بكر ، فسرعه به محمد وثقه نفسه ، وحسن على صدره وأخذ لحية ظهره ، وعقد له في القول : ود كرهته صرب جهته يشتمس كان في يده ؛ ولم أر أن شئ وعطه عن ، وهو « لا يبر على بيت أن ترقى هذا مرقى » ، واستحيا وانصرف . و كرهته . يسته في بعض روت يعرف العاقلي وكسبه أنه انصرف حاد به وثقه عليه وسرد التحني صر به أتمه بها حسه ولتصرف في حجره . فلم ينطق له عليه ، ضعه ثم يحده . وسر به عيه . وقيل لبعه قوم من بني عبد الدار ؛ فقتل منه سوى عن . به مد . وقيل لبعه لأسود وثلاث مروان بن حكيم خارج الدار وأنفق الحسن حتى حبل مغلوباً بأه جرح . وب أن أنه مات بعد اقصه . راج عن . وقع الحيف . ث وألقت نفسها عليه ، فأصابها خربة أنزلت من دم ثلاث أصابع ، وصب من ثلث المرأة يده عليها ، وقال : « ما أكره عذابي » . وصح الآخرون أنهم مات من أول سنة ٨٧ ط على رخل عن وما كان في دارهم روه . أممهم أحد من ست من وأسرهم . عليه بالنار ، فاسترق أكره أوابه . ود بكر . من . حمي . صعب عن سبع طعنات منها ثلاث لله وست من لله .

وكل من ادعى عليه قتله من الصدقة فقد كذب عليه وأصيف به ما ليس به
سبيل ، كعلي وطليحة والزبير ، رسول الله عليه ، ومن هؤلاء جمع أحد إلا وقد أظهر
المطالبة بدمه ومن قسسته وأظهر البراءة منهم والنسب على ألا ينكسه بإقامة الحق عليهم
وهذا ظاهر معلوم من حال علي وصحة الزبير ، وما هو ، ذلك ، ما هو من الشواهد وأخبار
الأحاديث ولا يحل لمسلم تنقي الله وعرف قدر الصدقة أن يصيف إلى أحد منهم قتل عثمان
وإنما هو والحدلان مع دعائه إلى نصرته وإدفع عنه ما خبر أحد من أصحابه من
وما هو أقوى منها أخرى ، ويكون الظاهر من قول علي وطليحة والزبير بحلافه وفي قبضها ،
لأن الظاهر لحواله لا يترك لزوم غير معلومة ، من لا يظهر منهم مثل هذا ، لكأن
مثل هذه الأخبار مدفوعة بورد من أمثالها في قبضها ومعارضتها ؛ وكيف يجوز لذي علم
ودين أن يصيف إلى أذن الصدقة بعض ما يوجب الفسق من قتل عثمان أو التآليب عليه
أو خذلانه بروايات لا سوى مدد ولا لاشتغال بالإصم ، وقد ظهر غشوا من
ذكره عليه وتوبه فقتله ؛ وفي ذلك عيون الشاهد

على قتله ، ويتكبر ، لو صح هذه رواية ، أن يكون هذا القول من عثمان ، ليس على سبيل
لتهمة علي ، عليه السلام ، بل على طريق الإساءة في وعظ القوم وكفهم ، ورسالته في هذا
الكتاب ، وقد يكون لأبسط من هذا الكلام ، إلا أن خبره لا يدرى ما يخافه على غير سبيل
الطنة والتهمة .

فإن هل قال : قد كان لأمر في هذا على ما وصيهم من طرد القوم له وسد أبوابه عنه ،
ثم إن الصحابة لم يوافقوا ، بل عاروا ، بكار ذلك وصدمه عنه ، وأبى عذر لم في إسلامه والتساهل
في عدلانه ، بل به ممدد أنه أن يكون فيهم من حذره أو فقد عن نصرته عند دعائه لهم ؛
وإنما أزموا بيوتهم لأنه أمرهم بذلك وكرهه عليهم ، وشددهم الله ، عروجه ، وعرفهم أن
خوشه ، وبه ، وأنه لا يرى مقابلة الصحابة لأهل الفتنة ، وبما يجب أن يدفعوا
منهم ، ووكند هذا القول وصيحه على القوم ، وقد جاء زيد بن ثابت شاكا في سلاحه وقال
له : « ادعك عنك » ، فقال له : « من يريه » ، يعني في الدفاع عنه مع الدفع عن رسول الله ، صلى الله
عليه ، فسمعه من ذلك ؛ و « عبد الله بن عمر مشدرا » ، فكفاه طمعا في أن يتصرف القوم
ثانية كما انصرفوا في الأول أو في أن يلحق به من أسلاد من يدفع عنه غير الصحابة ، وكره
أن يُتحدث عنه في أمصار المسلمين ، و « أن قوما قصدوا بانه لرفع ظلامته فقتلهم » وأصعبهم
الحرب ، وأبعد طبع في طبع فيه ، ٨٨ ، منه وأحسن أسبه ، والتدبير في الكف عنهم
، لأن ذلك

ومن يجوز أن يعتقد فيه أنه أقدم عن الدفع عنه مع عس طيه بأنه يقتل لا محالة ،
وأن القوم يصدون عنه دون إشكاله ، وبه الصلابة لأن ذلك خطأ من جهة موقع
وكذلك فلا يجوز أن يهين بالصحابة ولا يأخذ منهم أنهم فقد وعده وتركوا الاعتراض عنه
في أمرهم ، كلف مع صبه وأهملهم أنه سيف ، لأن ذلك يجمع منه وصبه على الخطأ ،
وإنه قد و « أن القوم يصرفون » ، فمعدود في أمره ، وإنه يهجموا على دره عدا ، تنحيز
ويوصيه ذلك يحصر الصحابة أو بعضهم ، تنحيز ، و « ومن عن كونه دون الوصول إليه
به أن يمدد نصرته على كل حال من كونه » ، أو لا كونه من بعده

وأما قولهم به من فائق على ثلاثة أيام ، فكذب من رويه وطعن على لسف

وَسَائِرُ الْأُمَمِ : مَنْ قَدْ وَرَدَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي مِثْلِهَا مِنْ مِثْلِهَا وَحِيلَ مِنْ دَارِهِ إِلَى تَقْيِيعِ الْبَرْقِ فِي
وَهَذَا أَضْرُوبُ الْقَوْلِ مِثْلُ الْفَصَادَةِ وَهِيَ حَيْثُ يَنْبَغِي عَلَيْهِ طَرَفُ الْقَوْلِ وَعَدْوُهُ عَنِ الْحَقِّ فِي

وأما صبره عند الله من معبود وسعته العطاء وكراهة عيب الله له ، فإنه باطل أيضاً
غير صحيح . فإن صح ذلك ، حمل من غير ، مع ثبوت عدالته وإيمانه ، على وجه صحيح ،
وهو أن يكون قصد تلك أدب عند الله من معبود ورذعه عن الامتناع من إخراج
مصحف إلى مثل غير ، وعلى أثر الصلابة مع علمه بشدة التهرج والفساد واختلاف القراءة
وحتى غير حصر هذه الفتن وجمع بكلمة وموقفه على مصحف متفق عليه محفوظ بخروص
يكون اعتدال في هذا الباب . بعد وفق في ذلك لأمر من يدعي عظيم وحير كثير . أنه يمكن
عند الله أن يجمع من ذلك . هذا مع اعتدال النبي في كل شيء في مصحفه من جهة فهو . بين
وثبت ما يجب تلاوته ، وهذا أن يكون من كلام الله تعالى ومن القرآن وبلى غير
ذلك وقد كان حسد أن يخرج في يده ووافقه عليه . هذا متبع من ذلك ، حار لإيمانه
بما به شيء من الصبر ، بذاته الاجتهاد إلى ذلك ، فإن أدى الصبر إلى كسر صلته
وبطلان عصبه وذهب انصر . يمكن الإبهام . ذلك موقوف ولا يخرج ، إلا ما قصد
لا لتدب والتدبر . وكذلك بين في علمه ومعصيته . وأن عليه . بعد بذلك صبره
وكانت طاهر لإيمانه . هذا .

وأما قدمه أنه كره أخذ العطاء ، فليس يرى في وقته رذته بل من هو حق منه ، أو عنه
استغنى عنه ، . أنه عند ذلك أنه شبهه مع من أحده ، وإن كان . على في اعتقاده ذلك .
لأنه ليس بمقصود لا يجوز إليه عليه ، أو رأى أنه ينبغي أكثر من عطاء غير ، ولا يمكن
يستحق عنده أكثر من قسمه . وهذا ما دود في اجتهاد . أنه . وليس لأحد
الافتيات عليه ولا العطاء . . رضى . أو بين من معبود أن . ٨٩ ط العطاء ،
لوجه يوجب فسق عثمان ، فيبطل في ذلك . فإن . يمكن معنى منه . أنه . نحن أمره على
بعض ما قلناه . وكذلك ضرب عثمان . نحن أمره على لأبي بكر . وأما قوله به
معناه العطاء . حسن ، فإنه يثبت ، فإن صح ، فعليه كره . أو على غير صبره
إلى غيره . لأنه كان أولى منه . وهو مصعب في ذلك بذاته جهده إليه . ومن هذا
لا شبهة . أحد . ولا شبهة في ذلك . في لآلة وفصل الأمانة

وأما عتبه أن غير جمع القرآن وحرفه مصحف وسبق في ذلك ، فإنه حمل عصبه
لأن هذا من قصته وتقدم عمله عند حدث من اختلاف ولها . بين القرآن وعدون

معه على بعض ووجود كل مدعى السبل إلى الظن في الدين وإفساد الشواهد
والهزل تأتمة المسلمين ، وهذا كان الوحد على عثمان إذ وقع له وحطرت سبيله ومن الإصلاح
ولم الشك ، ولو عدل عنه سكان عاصم مفرط فالد إلى الإهمال والتقصير

وأما قوله به سبق إلى ذلك فاطل ، لأنه قد جنة في أيام رسول الله ، صلى الله عليه ،
وأيام أبي بكر وعمر في حدود وخراب والأكتاف وغير ذلك ، ولم تختبج الصحابة إلى جمعه
على وجه ما جمعه عثمان ، لأنه لم يحدث في أيامهم من الخلاف بين القراء ما حدث في أيامه
وأما عندهم بأن جمعه معصية وندعة ، فيه جهل ، لأن المعصية هي ما يهيئ الله بها
ويحب بقول من جمعه من فرض عثمان ، إذ قدر في جمعه من إصلاح ما ذكرناه ، وليس
من من الكتب أو السنة لأئمة أو جمع لأئمة أو صحيح العقول ما عظم جمع القرآن
ويقضى على عصيب دعله ؛ فطل بذلك ما صوره

وأما قوله به حرق مصحف ، فإنه عه ثابت ولا يرد في قول العبد به ، ولو ثبت
حسب أن يحمل على أنه حرق مصحف قد أودعت ، لا يحسن فيه ، وقد خرج عن أن
يكون قرآ ، بإفساد طبعه ووجه معناه في حقه فإنه يمد من أهل أمر غير متغير للذي ،
صلى الله عليه ، ولا مدعى على الشخص ، هذا هو معناه من أمره ، فحسب أن يكون حرق
ما يجب إحراقه ، ولذلك ، - زعم عن أحد من أصحابه أنه دل له قد عصيت لله وذلك
الدين بإحراقك مصحف لا يحسن ، حرقه ، وقد شهد قومه من ذلك وعرفه ، ذهب عنه
معرفة كنهه ، وقد ثبت عنه عثمان وطه به ، ٩٠ ، و متعلق في ذلك

وإن معناه أنه حرقه ، ولا حقه به ، لأن من الصدقة وما يشبه كثرت
وانسحت وكثرت خصومات بين رعيه ما يشبه صدقة وجعده وقتة أرباب موسى ، ختم
مددة لعنه ووسع الحى ، وقد حرق أبو بكر وعمر في سكر ذلك أحد ولا فقه ولا عده
من معاصيها ؛ فلا تعلق في ذلك

وإنما تعنيهم أنه سبى أبا بكر ، لأنه فاطل ، لأن أبا بكر اختار الخروج إليها لما خيره
عثمان وكراه المقام في المدينة ، فلا عتب على عثمان ، ويصح أنه أصدره عن مدسه ، لم يكن
ذلك مدبها ، ولو حب من صبه على العدل والصحة ، حتى تقوم دس على طعه وتعديه

وقد ذكر الناس أن أبا ذر كان طمس على عثمان وعلى أسرانه ويقول إنهم قد استأثروا بالمال ، وعلوا البدن ، وركبوا المراكب ؛ وكان هذا عده مسكراً ، رحمه الله ؛ لأنه كان ممن يرهق في الدين ويرعب في الآخرة ؛ يرى أن التمتع بركة الدين حرام ؛ وليس كما فهم ودكر أنه أسد على عثمان الشام ؛ وكان يُدعى يقول : إذا دخل على حفاته . . . ولم يخفى عني في ناري ختم فتكوى بها جنبه وخوسه وظهوره ؛ فداما كثرتم لأنفسكم مدقوقاً كنتم [كذروا] ^(١) . ويرق في محاسنهم ؛ غلط القوم ، ومن له عقل هذا ؛ فانكر عليه ذلك عثمان وقال له . « إيا أن تقيم وتكف عما يثير الفتنة أو تشدد إلى حيث لا يسع منك ولا يسر قصصك » وكل هذا بحق ؛ ثبت بإعادة على هذا وجهه . فكيف وه شئت ؟ وإنما عثر الخروج إلى التدة

وأما منعه أنه رأى أحكم طريقه رسول الله ، صلى الله عليه ، فيه باطل . لأن أكثر الناس مسكروا ويقولون بالحكم حرج أمر النبي ، صلى الله عليه ، لأنه كلف وكلفوا فاستدس في الخروج إلى أهله ، فاذن له . وعلى أن القوم لا يدرون ما سب طرده منهم من يقول به كان نحو كذا . صلى الله عليه ، في مشته ، ومنهم من يدرك أنه كان يذكيه حلف الصوف . . . كل هذا من الترهيب . وقد رأى عن غير طريق أيضاً أن عثمان كان قد قال لأبي بكر وعمر . « بئس كتمت استأذنت رسول الله ، صلى الله عليه ، في رده ، فأذن في ذلك » ، فطالما تأخر معه شهد بذلك في عهد علي بن أبي طالب . رسول الله ، صلى الله عليه ، ومن هذا حكمه ؛ لا يجوز . علي بن أبي طالب . وخلفه بعده . . . متفق فيه ذكره من ذلك

وأما منعه أنه ثم صلاة حتى ، فيه أيضاً من الله توفيقاً وللدلالة على العناد ؛ لأن هذه الصلاة صلاة من يجوز له وقد كان النبي ، صلى الله عليه ، يتم في السنة تارة وتارة وكانت عائشة ، صلى الله عليه ، وعنده من الصدقة يشتم هذه الصلاة خاصة . ثم بعد ذلك أخذ ولا عده ذنباً . وعلى أن عثمان قد احتج في ذلك شينين . . . مثل عه ، أحدهما أنه قد كان أهل مكة قصر في حصر

وحرحت عن حكم مسافر « وهذا كما قال « إذا كان على أهل مصر » : والآخر أنه قال « نفى أن العرب اعصفت إلى مياهها وصدت ركعتين وذات » من الصلاة فصارت نجست دحور أشبه عبيده « ونفى علق في هذا

وأما عنه بتركه قتل عبيد الله من عمره مفران ، فإنه أيضاً باطل ؛ لأنه لم يفعل ذلك إلا عن رأى الأمة ومشورة منهم أو من أكثرهم . لأنه قبل به أمس فقتل نوره ويُقتل اليوم ، ويُتحدث بهذا في بلاد الكفر والإسلام ، فيبين الذين وينزل سلطانهم ، وفيل أن امرئ من حمل نؤلة على قتل عمر جثة للفرس وحموسيه ، وإن إسلامه لم يكن حسداً وإنه كان يستغل عطاء عمر ، فإنه كان يمرض به ، على ما ذكر ، عشرين دية ، ويقول به لا أب به في الإسلام ، وذكر له أن امرئ من خرج من دية دية ، فإنه بالبحر يوم قتل عمر يرى البحر تحت أقدامه ، قدواه عهد من لحي في الأرض فساد ؛ وهو مستحق ما برل به ؛ غير أن هذا إيتك وبلى من فقه بالأمر ، وقد حدى عبيد الله رحد حقه بيده فقط ؛ وقد كان عهد منه في غير مستغاث والعند لك ؛ وليس أحده للحق بيده حقاً لأحد يطالب به ؛ فلا شيء الآن عليه .

وقد يجوز أن يعتقد بعض أصحابه أن دية عبيد الله مستحق ، ولا يعتقد ذلك غيره ، بل طعن وقوى عده أن امرئ من سعى في لأرض فساد يقتل عمر من الحصاص ، وخاف أمثالها من التوثب على الأئمة ، فلا شيء عليه في ترك الإبداء من عبيد الله من عمر

وأما ما علقوا به من دية أوره كفا ، به وعده برحمي من غير من مروون من الحكماء وغيرهم ، فلا متفق فيه دون أن يُنتوا أنهم فسق وأن عقوبته تاب عند غيرهم ، وقوم ، وأنه دلام يوم ولأم وهم فسق مسوئلهن . لأنه وقد كان هؤلاء امرئ من بحدة وكدية ونجس بالإسرة وقد عيب ، وإن لم يكنوا هذا وقد كان معاوية من أمره امر طول مدته ، ثم نمر عليه أحد

وأما قومه فإنه كان يحومهم ويحصبهم ، ويه أعطى مروون جميع جنس وبقية ، فإنه رحيل ووفر منهم ، وقد كان غير مني لله وأثرة فساد ، مع بقائه في مجلس لله وأكثره

بذله ماله ونفسه في معركة بدر وقد ذكر أنه لما أعطى من مال نفسه وقال لهم مرة في قتيبه « إني اقترضت من بيت من المسلمين ٥ وهذا صعب ٩١٠ » لأنه كان غير محتاج إلى اقترض مع سعة ماله ٥ ومتى ٥ شئت عليه ذلك ٥ لم يجزئ قومه به

وإنما بعثهم في أسكره عاشرة وعيها من نخوة في تأديب الصحابة النصر بالدرة على الحرب بالمصا ، فلا عيب عليه في ذلك ٥ لأن للإمام التقويم والنصر بالدرة والنصر من الواحد إلى الألف ، مرة بالمصا ، ومرة بالدرة ، ومرة بالانتهاز والقتول ؛ وبه أن عمر احتاج معهم إلى المصا لفعل

أما ما علقوه من أمر الكتاب الذي وحدوه مع عسده على عيبه وما عسده في سببه ، وبأن محمد بن أبي بكر ٥ أمر به عسده من أي سببه ، فلا حجة عسده من وجوه أحدها أنه اعترف أن الممد عسده والغير عيبه ، وحلف أنه ما كتب الكتاب ولا أمر من كسبه وقد كان من حين كل مسرعة غير أن يصدق ويثق بقوله ، فضلا عن عسده وأما قد ذهب عسده عند ذلك وقومه إلى سببه ، لأنه هو كاتبه ، فإنه مطالبة بعسده ، لأنه ما من سببه عن ذلك ، وهو يومئذ معه في بدر ، فأسكر أن يكون كتبه ؛ فربما عسده سببه إسمه ببحكموا فيه ، فربما أحلف اعترف بالكتاب ، لم يجزئ دمه ، ولو حل أحلف به ، لم يكن دمه لحد لهم ، وبه يحل للإمام العس أن يحكمهم من إقامة حدودهم ، وهم رابع عسده ، وبه عسده الشان ، ولا هم ثم من عيبه وعلى أنه أنه ثبت أن عسده ومروان كتب الكتاب ، ٥ لكن ذلك ما هو ٥ لأن أوثقتهم كانوا مستحقين له اسمهم عو غير ، وحصرهم ٥ ، صعد الناس عسده ، وشبهه وشخصه على ممر رسول الله ، صلى الله عليه ، ومنعه ٥ ، وشخصه به شخص به وحصرهم لصحة في مديهم ، وعنده أنه وفي على سائرهم ، وشخصهم على مديهم ، ودرج عسده لأصل كتبها كتب به عثمان ؛ فلبث القوم انصرفوا ، وليت الكتاب وصل فيه ، كس و ٥ أعلم ، يجري ما جرى من قتل عثمان ، وما أثمر من مقتل عثمان عسده ، وما نحن في جنبه في اليوم ٥ من قتل أوثقتهم كان من إصلاح في نفس ، وعكسهم ما حووه من عظم عسده ؛ وقد عيب من الثقات والفرقة وسوء العاقبة ما لا عظم في عسده لعل في به تبينه

وأما بعثهم بأنه رقي على منه فوق الردف انتهى كان يقوم عليها رسول الله ، صلى الله

وطهره والقطع على طهره مبرره ما أنشئه نفسه ، وأعلمهم أن غيبه بأمره لأمة مجاهد
في سبيل الله مظهره وطلعه ، لأن شوقي يكون معنى لاجلهم يعني « يدق أهل اللغة » قال
الله تعالى « فإن الله هو موله وحسين وصيحه مؤميين »^(١) ، معنى بأمره ،
وقال الأخطل :

فصحب مولاها من حسن كنهه ونحري قرآن أن نهت ونحمدا
يعنى أصبحت بأمره من الناس ، معنى عبدك من مرون ، لأن أخذ في وقته ، يقدر
على مثل خبره ، رد كل ما به إدراكه وقائدهم وإن كان فيه صبر دونه
ومن صدقه قوله ، صلى الله عليه ، في عزة نبوته ، لحق به وشكا حوص الناس في بابه^(٢)
« أما نرى أن يكون مني خبره هارون من موسى ، إلا أنه لا يسي عدي » أي ،
استجبت على عديته كما استجبت موسى أحده ، ون ، ٩٣ ط ، وجه كلامه ،
من غير خص ولا قبي وقوله « لا أدنى شيء لا يحل بي » ، وإدته سورة ربه
مرواه على شركين متخذه ، وهذا أمر لا يسه ، لا أهل القدر ، ولسمعه ومن صلح للتحميل
والأداء عن رسول الله ، صلى الله عليه ، إلى مثل فربس مع ودرة عقولهم ووجه أحلامهم
وما وصفهم الله به فقال « من قرأ قوله حبسوا »^(٣) ومن دونه قوله ، صلى الله عليه ،
له طهره ، وقد شكت له بعض حاد « أم يرمي أن قد طبع من أهل لأمن فحذر
مهم حين جعل ندمه نرس وجعل لأخر مدك » وقوله ، صلى الله عليه ، اللهم
التي أحب الحس ، لك يا كل معنى من هذا الطائر ، فجاء على ، فكل معه من الطائر
المشوي الذي كان أهدي إليه ، إلى عيه هذا من القصاص مما طور سموا

هذا مع ما ظهر من عظم كلفة صحابه له ، وطهره على علمه وقصته وثقبت همه ورأيه
وقته معه وقول شفي عمره « ولا عني فئت عمر » وكثرة مطالعته له في الأحكام
وسماع قوله في الحلال والحرام .

ثم ما ظهر من طهره وعلمه في قتال أهل ثقله من استدعائهم ومناظرتهم وترك مبادأتهم
وتشجيعهم قبل نصب الحرب معهم وثباته « لا تسدوهم بالحرب حتى يندوكم ، ولا يبتغ

ولزم بيته ثم عرّض ذلك على طلحة وأخيه الصريون ، وأبى ذلك وكرهه وأشأ يقول :

ومن عجب الأيام والدهر أنى قيت وجداً لا سرّاً ولا أخلي

ثم عرّض ذلك على الزبير فأنى وأشأ يقول :

مضى أنت عن دار صيحات راحل وباعثها نجحي عليه الكفائف^(١)

كل ذلك منهم إسكار لقتل عثمان وعظام له ورغبة به فدا حلف أهل الفتنة على الفتك
بأهل مدية وإباح الفتنة وودعه خديعة ، احتشم وجود المحاربين والأخبار عشية اليوم
أشأت ، على ما روي ، من قول عثمان ، فصدوا عطف هذه الأُمم وقسموا عليه فيه ، وبشده الله
في حفظ نبيه الأُمم وصبيه . لهجرة قد حل في ذلك مدية واحدة مضمضة ، ورأى
أهول تلك عليهم وعمه أنه أعم من في وأقصاهم وألهم سيد الأُمم ، قد صدق الله وعده
من خسر ، منهم حرمة من أشت ، وأو هين من ستر ، ويحمد من مدية ، وعار في
رحل كثر عددهم من المحاربين والأصحاب وهذا من أروع الميود وأزهد لأن ينفود به
أفصل من في . ومن كره من أقر من نصبه من يثت عند لأمره في مدية وسدده .
فم حجب بيمه ، تحه برمه

في القبيل قد روي أن علي بن حمزة ٩٣ قد سمع من هذا يوم
عدو ، مع أهل مدية به ، وخسر صديقه . من مكه هين ، فخرج أولاً طليحة
من يته ، وأهل مدية قد حجب به من حجب له الذي يحذره ، سبب من حجب ،
ثم خرج وقد حجب به نفس مكوفة لأمر يحذره ، سبب من حجب حذوا
حتى أخسر من حجب ، وحلف على حصته مشهود ، ووصف زحوة في هذه الأُمم ، وفيه
اطليحة ومع مكروه يدعي يده الشلاء ، فقل من أحرث الناس
« لا إله إلا الله » صفت من يدعي مؤمنين شلاء لا سمع هذه الأُمم
وقال الناس : « شلاء » وأمر لا يسم ثم عني هذه لصقة من لا كره ، ورأى
أهل مدية فنهى بها ، وودعها فقه وأل طليحة رغبوا وبيع عني في « عني
السبب » وأنهم قلا من « يعجب » من « ثقل وثقل عثمان » وثقل عثمان

(١) شجاعت في لسان معاد ، يعجب عني في راس حذر ولا سكر

« يا ماني بالمدينة وحلاني بالعراق » فكيف لا تكون بيعة القوم على هذا الوجه لاسددة وإمامته باطلة ؟

قبل لم : جميع ما ذكرناه لا يقدح في صحة إمامته ، لأن البيعة قد كانت تحت ، ووجب الانقياد لعلی بعد من عقده له عن ذكر ما قبل حصول طلحة والزبير ومناضيهما ، فلا يُعتبر البيعة بعد تمامها وبالحجة التي وقعت عليه من أوقتها ، إذ كان عندهما كالتبع لما تقدم ودخول في طاعة قد وجبت عليهما . ولو انحرا عن الانقياد لإمامته ، لوجب أن يكونا مأثومين في ذلك ، كما أنه في منحرف مشاخر عن بيعة أبي بكر وعمر وعثمان ، لو حب ثأيمه بعد إبداء بيئته وفوقه « حاشا لمكرهين » قد عورض من الثقل بما يذهب عنه ، وإن وقعت منه على سبيل ذكره ، ، عسر ثبت بإمامته على ، حصول ثأيمه ، لأنها قد ثبتت قبل بيعتهما .

وقوله من قبل « أول ما صفت على يد أبي موسى » يريد أن يدعي من أيدي أهل مسجد أبي صفيت على يد أبي بكر ، وبه يرد أنها أول دعيته فلا حجة في هذا ، بل هو في شكركم أن يكون هذا مثال فلان أن يد طلحة أول يد صفيت على يد أمير المؤمنين ، وبه كان حصر البيعة على ، فلا متعلق لأحد في هذا قول

وأما ما دعي من قوله « حاشا لمكرهين » على أن تقتل قتلة عثمان ، فإنه مما يبعد أن يكون صحيحاً ، لأن لا فرق من غير ومهما دعي على خط في الدين ، وذلك ما يجب عليه منهم ما أمكن ووحد به السبيل ، ودمت أن عهد للإمامة ربه ، وحل على أن يمثل الجماعة ما حد لا يحده حد لا حصر ، لأنه مقتضى ديمت بحبده ولعمل على ربه ، وقد يؤدى الإمامة بحبده ، بل لا قبل لجماعة به حد ، وذلك رأى كثير من الفقهاء ، وقد يكون من يرى ديمت ثم يرجع عنه ، ويؤيد جهاداً ، فقد الأئمة على ألا يقبل أحد إلا على مذهب من مذهب مسلمين مخصوصين ، وقد باطل من عقده ورعى به ، وليس يجوز أن يستأثر على غير وطبقه ، ولا يبرح خطاً مطبوع مذهب من جهة أحد ، لأحد إلى لا يجب العلم بصحتها ، وعلى أنه ثبت أن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، لم يجر أن يقتل جميع قتلة عثمان ، لأن غيرة البيعة على الفتنة ، وبأن يحصر أولياء الدم بقتلهم ، ويطلبوا

سنة أبيهم ووليهم ، ولا يكون في حكم من يعتقد أنهم سنة عليه ومن لا يحب استعرج
حق لهم دون أن يدعوا في الصاعقة ورحموا عن الحق ، وإن يؤذى الإمام حينئذ إلى
أن قتل قتلة غير لا يؤذى إلى هزج عظم وفاد شديد قد يكون فيه مثل قتل غير
أو أعظم منه ، وإن تأخير إمامة الحد إلى وقت مكانه ونقص الحق فيه أولى وأصح بلائمة
وأمر شعهم وأمر للعبد تهمة عنهم

هذه أمور كلها في إمامة الحدود واستعج حقوق ، وبعد لأحد أن يفتد
الإمامة رجل من المسلمين بشرطه معجل ، منه حد من حدود الله وأصل فيه رضى اربعة
ولا المقنونة أن يدخل في الإمامة هذا الشرط ، فوجب طراح هذه روية ، لا تحت
ولو كان قد قام على هذه الشرطه فمثل هم تلك لكل حد خطأ منهم ، غير أنه لا يمكن
مفادح في صحة إمامته ، لأن إمامته قد بعد هذا العهد الذي وهذه شرطه لا يمكن
في ، لأن النمط في هذا من الإمامة انشأته ، بانه ليس يفتق يوجب جمعة وسقوط فرض
طاعته عند أحد .

باب من فاضل ، في قول من في حرمها له ومطاعها له بعد إمام وحلفه ، من كان
جمعة ، قبل له أم جمعة ، من صحيح ، بانه من شيء ، ولا فادح في صحة إمامته ، ولا
موجب لسقوط طاعته ؛ لأن إمامته قد صححت ؛ فلا يمنع مدحها بحكمها ، ولا يمنع
غيرها ولا يترك الذهب إلى بعض مذهب المسلمين في روية حد ، به مجمع بالأحداث
التي ذكرها من قبل فقط ، فاما حرمها له على ذلك بانه اجتهاد منها وما أدرهم رأي
إمامه ، ٩٤ ط من أهل المعية ويرى ، وكذلك عائشة ، فمن الناس من يجعل هذه
المسألة من مسائل الاجتهاد ويقول : إن كل محتد مصيب كإمامتهم في سائر مسائل
الأحكام ، ومنهم من يقول إن الحق معها في وحد ، وهو أي عني وقوله ما ويرى بحقه
محط في الاجتهاد حقا لا يمنع به لإثم والفسوق ؛ بل لإثم عنه موضوع ومنهم من يقطع
بصواب أمير المؤمنين وحط من حقه وبارعه وأنه معذور به ومنهم من يقول : إنهم تابوا
من ذلك ويستدل برجوع الزبير وبدم عائشة ، إداد كرو هذا يوم الحن وكنها حتى
تسل حمارها وقود ، ٥ وددت أن لو كان في عشرون ولدا من رسول الله ، صلى الله عليه

وسمى كلهم مشركين وحدث في هاشم . وروى ثعلبته ، ولم يكن ما كان مني
يوم الحبل ، « وفوقه » « لقد أحدثت في يوم الحبل الأسفة حتى صرنت عني البعير مشركاً
لأعنه » وأن طلحة قال شرب من عسكر عتي ، وهو يوجد نفسه « أمدد يدك أمدت
لأمير المؤمنين » ، وما هذا نحوه . ولعمري عدم في ذلك قول النبي . صلى الله عليه وسلم
« عشرة من قرش في الحمة » وعد فيهم طلحة والزبير ، فأنوا . وما يكن ليحبر بذلك إلا عن
عمر مبه . نسما يستويان في أجدنه وبواقي السدم والإفلاخ

ومن آفته معمره من يقف في عتي وطلحة والزبير وعاشة ولا يدري من نصب منهم
من الغص . كعب بن عبيد ووصل بن عطاء ومن مال إلى قولهم . وقال جلة من أهل
العرب بن أمية : « نصرته منهم كانت عتي غير عربية على الحرب بل حجازية ، وعلى سبيل دفع
كل واحد من مربي عن أنفسهم ، طه أن امرئ الآخر قد غدريه ؛ لأن الأمر قد
كان انتصر منهم ، وتم لصبح وأمر في عتي ، مخوف فتنة عتي من تمسك منهم
والإحاطة بهم . فاجتمعوا وشاوروا وحشروا ، ثم قفقت . وهم عتي أن يفرقوا فرقتين
ويبدؤوا بالحرب سخرية في العسكر . ويختموا ويصبح امرئ الذي في عسكر على ؛
عند طلحة والزبير ، ويصبح الله من لآخر الذي في عسكر طلحة والزبير . عد عتي فتر
لهم ذلك عتي ما دروه . وأثبتت الحرب . فكان كل من بق منهم دافع مكرهه عن نفسه
ومد من لإشاحة يده . وعد صوب من امر عتي وصدة لله تعالى ، يد وقع وقتل
والاستماع منهم عتي هذه السبل . فقد هو الصحيح مشهور ، وبه قيل وبه قول

فإن قال قائل : فإن كانت إمامة عتي من لصلحه والثبوت بحسب وصفهم ، فإن قول
في ناصر محمد بن أبي وقاص ومحمد بن زيد بن عمرو بن عبد الله بن عمر ٩٥ و [
ومحمد بن مسلمة وأسمه بن زيد وسلامة بن وقش وغير هؤلاء من يكثر عددهم وقصودهم عن
نصرته ويدحول في طاعته قبلهم . فس في جميع لقديين من أسميائه أو أمرب عتي ذكره
من طعن في إمامته وعنفه فساداً ، وإن قصدوا عن نصرته عن حرب مسلمين تخوفهم من
ذلك ونحب الإنتم فيه وظهم موافقة بعضيب في طاعته في هذا العمل . فذلك احتجوا عليه
في القمود ورووا له فيه الأخبار ، وقال منهم قائل : « لا أقاتل حتى تأتي سيف له لس

لو دونه
سليمة بن الأكوع

يعرف المؤمن من الكافر ويقول : هذا مؤمن وهذا كافر ، فاقطعه ^١ » ولم يقل إنك لست
 بإمام وأحب الطاعة . وقال له محمد بن مسلمة بعد مراجعته ومعارضته : إن رسول الله ، صلى
 الله عليه ، عهد لي ، إذا وقعت فتنة بين الطرفين ، أن أكرس سبي وأنجد مكانه سيفاً من
 حشب ^٢ ، وفي خبر آخر : « أن أعمد سبي وأنتك في بيتي حتى تأتي بي مائة مائة أو يد
 حاطة ، فاحذر يا علي ! لا تكن أنت تلك اليد الحاطة » ولم يقل له : لست بإمام معروض
 الطاعة . وكذلك قال له أسامة بن زيد : « قد علمت يا علي أنك لو دخلت بطن أسد لدخلت
 معث فيه ؛ ولكن لا مواساة في الد ^٣ . ولم يقل : لك ست بإمام ، وإن خاف من قتل
 المسلمين . وليس هذا من القدح في الإمامة بسيل

فيما قالوا : هل ترون هؤلاء القوم المؤمنين في تأخيرهم عن نصرته الإمام العادل وإجابة
 دعوته مع لزوم طاعته وثبوت بمانته ؟ قيل له : لا ! لأن عددهم لم يجمعهم معه ويحتجبه
 عليهم ويحفظهم في حرج من التأخر عنه ، بل خسر له في ذلك وفسح له فيه ، عما به
 سحرهم وجوهرهم وضعف أنفسهم عن حرب مسلمين وحشيه احتجاب ، ثم في هذا السب ؛
 فلو لم يحسب ، بينهم ، ولا سمع ، في دعوى أن لقدس قد سمعوا من رسول الله ، صلى الله عليه
 وسلم ، ما سوع لهم الله في العودة عنه ولم يمدروا به في ليع من حرب المسلمين وقتلهم
 وقتالهم . وقد روى محمد بن أبي وهاب ، وهو أحد مدعيه عنه ، أن النبي ، صلى الله عليه ،
 قال : « قتل أسد كرم ، وسد مسوق ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام » ؛
 وقد روى أيضاً محمد بن أبي وهاب عن النبي ، صلى الله عليه ، أنه قال : « ستكون فتنة
 تعدد فيها خير من ثلثم ، والتدغم فيها خير من ثلثي والمأثم فيها خير من الساعي » ، قال
 أبو زرعة : « مصطحع فيها خير من القاهل » . وبعض هذا التفتيش يمنع من
 الإي ^٤ على قتل مسلمين . وقد روى عن النبي ، صلى الله عليه ، أنه قال : « من قتل مسلماً
 [٩٥ ص] أو موسى لأشركي أنه سمع النبي ، صلى الله عليه ، يقول ذلك . وروى سهيل
 ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمع النبي ، صلى الله عليه ، يقول : « من حمل علينا
 السلاح فليس منا » . وروى محمد بن عبد الله عن النبي ، صلى الله عليه ، أنه قال : « إن
 الشيطان قد ينس أن صد ، ولكن في التحريش بينهم » . وفي هذا ما يوجب الحذر
 والخوف من قتل مسلمين ، لأن يؤدي الاجتهاد إلى أنه مستحق للقتل ؛ فإن فرض ذلك

على قتله ، وسكن الله قتل عثمان وأمه « . وبعد مختصر . فطن فوه أنه حده به وأنه قد
أحضر عن نفسه أنه قتله بقوله « بأن معه » . وليس ذلك كدست ، لأنه أراد أنه أمه
وسبى معه ، لأنه قد حبس ، وهو لصديق ، أنه ما قتله ولا ما لأمن قتله ، ويرى أنه سئل
عن قتل عثمان مرة أخرى فقال « والله ما سمع ذلك ولا سري » . وصا هذا صاطرة
أويل الله بين عبيد عرق ، وهو به أن يقول « ما سمعني » مطعة من طالع ندمه
واجتهاده في تلك طعة من الله وهديه « . لا سري . قتل من قتله ، وكيف يسره ذلك
ولا يسره وهو يقول : « اللهم المن قتلة عثمان في البر والبحر » . يقول كذا ^{أنفسه} عليه أن
يقوله « اللهم الصم » إن كانوا مستحقين للموت وكان على غير مستحق للقتل ، ليرضى العامة
بذلك ؛ وإلا فهو الذي سبب قتله وألب عليه ، وكان ذلك من عرسه ظلم عثمان ونفسه
الأمر . وسئل ، فيما حكي قصة أخرى عن دة عثمان وسبب « . ل . به عثمان في حرمه
هذه « . قال أهل خبر : « إذا أن ربه في عبي ، ولا في ، وهو حب على ، حتى قد
به واقتل قتله ، متى قامت الدنيا عليهم أعياهم ، وأمكن أخذ الحق منهم . وقال أحمد
لا أن أراد أنه هو سبى قتله ، وأمر بذلك ، ودم به ؛ وكذلك كان يجب عليه

فكل هذه الأقاويل مع احكام الفتنة وهل عسكره ، كونه تحت رسته ليؤوع
لتأويل محاسب ، والعدده عند نفسه وشككه وكان على ، عنه سلام ، أنصر
وأمر به من لم من الشبهت وكان به شبه من دة ، فلا يحبه العدده على الحرب
علما منه بما سبق إلى وجهه عما هو يرى منه . وقد روى أن عد ، عبي السلام ، وفي
الناس خطياً عند مسيره إلى البصرة قدس « أب الدس » ما كوا أنكم وكفو أنكم
وأسنكم عن هؤلاء . باهم . جوسك . وعه . على ما كوا . من محصور من حصار
اليوم وسار على تسكة « ؛ وأنه قد جهم مقام آخر فقال : « لا تقاتلوا القوم حتى يبدؤوا »
فإنكم محمد الله على حجة ، وإذا قاتلتهم فقتلهم ، فلا تحجزوا على حربهم . وقد
هرتمهم ، فلا تقيموا مدبر ، ولا كشموا عوة ، ولا تشلوا مقبل ، وقد وصير إلى
رجال القوم ، فلا يهتكوا سقاء ، ولا تسجدوا له إلا بدبر ، ولا تحذو شش من
أموهم إلا ما محدوه في عسكرهم « . على من سلاح حزن النص ، وفيه قد بين ذلك
وفسره في كلام آخر قد ذكره ٩٦ ط في غير هذا الكتاب « ولا يهتجوا المرائة ،

وإن شتمت أعراسكم ، وسنن أمركم وصحاحكم ، فإني صديق النوى ولأمنس
والقول : ولقد كنا نؤتمر بالسكف عنهم ، وإني مشركت . وهذا يدل على أنهم
عنده غير مشركت ، وإن رأيت حره ، وأني ، مع هذه الحجة ، مؤمنات وكذلك قوله
« فإني إخوانكم » من على أنهم مسلمون ليسوا بكفار ولا فتن أيضاً ، ولأن مثل هذا
الإطلاق يقتضي المساواة عنده في اسمه وماله فدية

وقد روى أن لأعور بن أبي مسرور ، وكان من أمثال أصحاب علي ، رضى الله عنه ،
قال : « في مسيرته بن لصره قال : أمير المؤمنين أعلام تقدسنا ؟ فقال : « على الإصلاح
وطهارة النيرة ، من الله يجمع بين هذه لأمه ويصنع حرمهم ، وقد أجابوا ، قال : « فإن
لم يجيبوا ؟ » قال : « تركهم تركوا » ، قال : « بن ، يتركوا ؟ » قال : « دفنهم
عن أنفس » ، قال : « قيل لهم مثل ما عيبتهم من هذا » قال : « نعم » ، وقدم باله
أبو سلامه بن لاني فقال : « أمير المؤمنين أرى هؤلاء تقوم حجة في طسوة من هذا
الدم حتى ذهبت بن كاهل ، الله يدرك » قال علي : « نعم ! » ، قال :
« وترى لك حجة تأخذه ذلك » قال : « نعم ! إن الشيء إذا كان لا يدرك »
« حكمه أحوط وعمود » ، قال : « فما حالنا وحالهم إن ابتلنا بقتال عدو ؟ » قال
« إني أحمي ألامن أحد بن نفسه من ومنه إلا دحله الله عنه » وهذا هو ما أحسننا
عنه من أنه كان مع هذا القول ، وإن وجب عليه حرمهم حتى يرجعوا إلى ما هو
عنده أولى وذلك قوله

ومثال هذا من أحكام الشريعة أن من رآه برأت أمها قد طلقت يقول قاله
له زوجها بن عيب قرب منه ويرث أمهين ، فمضى طلب واستباحة الاستنح بها ،
ولا سيما إذا لم يكونا يجب محض احكامهم ، غير أنهم على حكمه في أمثال هذا
في منع في الشريعة كذا

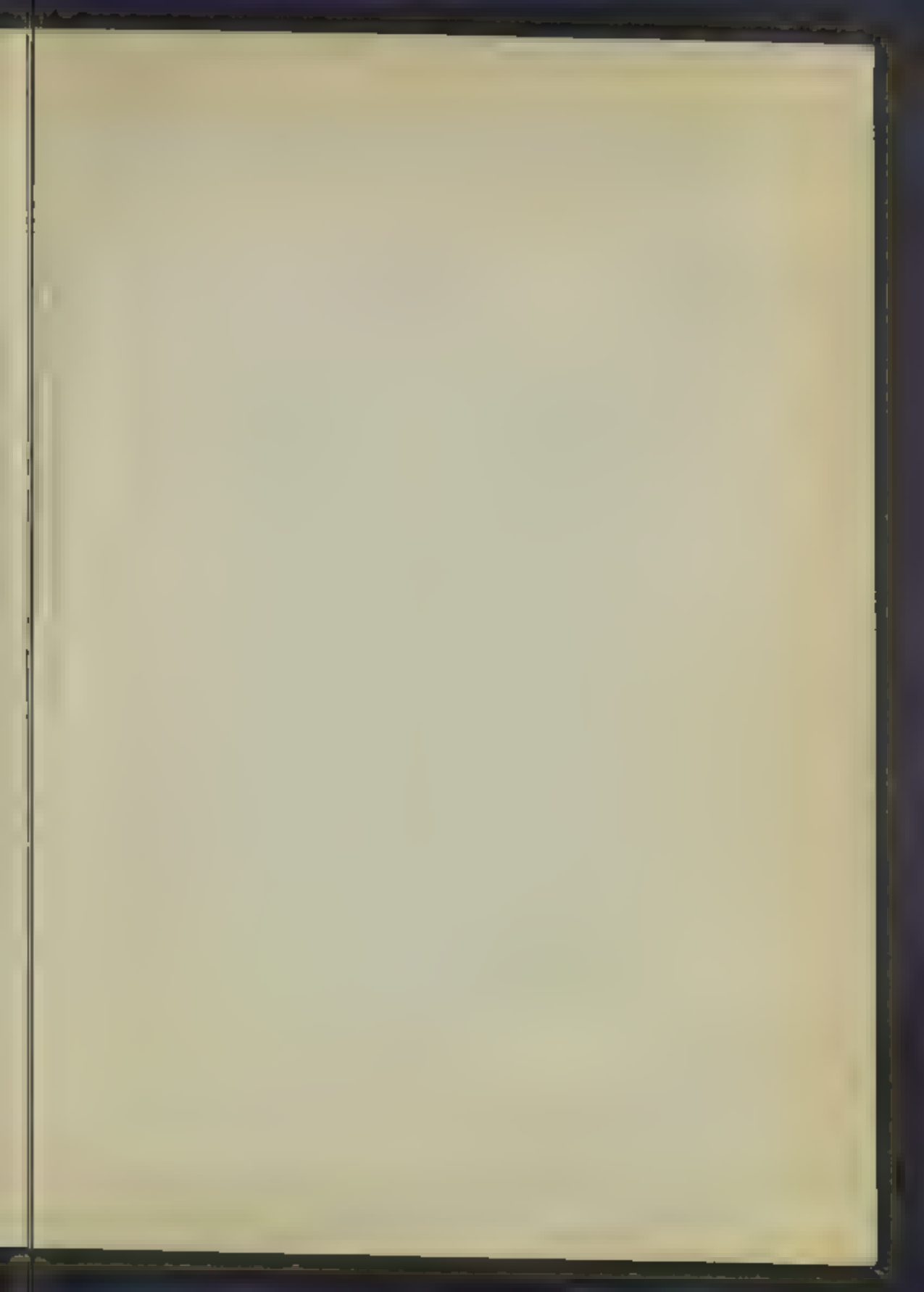
وروى أيضاً أن من أحبب يفرق فمضى به في هذا مسير فقال : « ما أنت
صانع ، أمير المؤمنين إذا عيت هؤلاء تقوم » قال : « قد من لنا وهم أن الصلاح
واسكف أحوط ، فإن ، عوا ذلك ، وإن أو لا تقتل فصدع لا يلتزم » : قال

ان حدث : « قد تنبأ بذلك ، فما حال قتلا وقتلهم ؟ » قال : « من أراد الله بقاءه ذلك
وكان بمسجده . وهذا أيضاً كالأول في التصريح بترك تيميمه ، وأقصى أحوالهم عنده أن
يكونوا قد أخطأوا خطأ لا يلبثون به إلا يوم .

وروى الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في حديثه عن كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه عن كعب بن مالك
أشارت عليه به عثمان وجارية بن قدامة غنمي ، قال عبد الله : « والله ما قال أهل
الشام على ما توهم هؤلاء الصلابة من التكفير والفرقة في الدين ، وما قاتلناهم إلا لثروهم إلى
الجمعة ، وأنه كما عهد لهم في بؤفة ، وإليه لإخوانه في بؤفة ، واحدة : ورأيت
على الحق دونهم ، وإلى الحق عهد من رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وأمر مني فيه عبد
البايعين والناكثين ، وإن كان عدو من جمعته يومئذ ، وما قد لأمر مثل من
عسى الله أن يجمع هذه بؤفة في ما كان عنده من الجماعة ، ثم كره أصحاب من هؤلاء
الصلابة ، لأن كل يكفرهم للعدو ورسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، عن الحرب ويريدون لأعداء
عن بعض فقد كذب رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وبأن القتل بين الأعداء والأعداء
والإخوان وروى القريش ، ثم قد دعي كل منعه وكل شدة إلا إيماناً وبعثاً للحق ،
وملأ الأمر به مني وصبر ، على أنه خراج ، لكننا لم أصحنا هاتل إخواننا في الإسلام
على ما دخل فيهم من الرجز والشقاق ، فإنا علمنا في حقيقته بؤفة ، ثم شفت ،
وربما إلى أئمة مسلمة ، وعندها أمسك ، سواه . » ثم قطع السكاه .

وجميع ما قاله على مدق ما استفاد الشعة والله تعالى عال بصيرة وصف من ، كعب بن
وإخوانهم عن الإيمان ، فلا عذر مشتم في خلافه عنه ، ولسيرته ولا عراق في إكدار
الحرب له على الثواب ولقد عهد عنه ، وحل ما وصفه .

ولما ورد على ، كعب بن مالك ، أن كعباً وأعد أن موسى حكر وحتمت الحكر قام
على من كعب بن مالك ، « قد كنت سببتك عن هذه الحكومة فقصصوني » فقال : « يا
فتي دمه قص ، يا فتى ، ما سببتك أمرت ودفعتك ، وقد كان مني ما كره
ترت بعثت وبعثت ذلك » فقال على ، عليه السلام : « وما أنت وهذا الكلام ؟ »



ترجمة القاضي أبي بكر محمد بن السافلي

عن كتاب

ربيع المراك وتقرير المالک ، المعروف بعلوم مذهب الإمام مالك

القاضي عيسى بن موسى الحنفى الشافى

المتوفى بمراكش سنة ٥٤٤ هجرية

هذه أوفى ترجمة للقاضى من تأليف شيخ من شيوخ مالکيه استمد من كتب أئمة
من الكتب مسبوقة له في الوقت الحاضر ومن أحسن مرقوعة إلى تلاميذ السافلى وأسماءه
الذين منهم في مختلف بلاد نشر مذهب وادام التوفيق في بصرته لاسيما في عرب والمشرق
مع مذهب الإمام مالك في اللغة مذهب الأشعرية على طائفة السافلى في الاعتقاد

وبن نشر هذه الترجمة للمرة الأولى عن مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٢٢٩٣
م. ح. وهو حديث العهد منسوخ سنة ١٢٤٢ للهجرة بخط عمر بن عبد الواحد ساعد في قراءته
الأستاذ محمد بن دوات الطحى ونحن نشكر له عمله بهذه المساعدة الكريمة . وتقع هذه
الترجمة في المجلد الثانى منه من طهر الورقة ١١٦ إلى وجه الورقة ١٢٠

ونت. هذه الترجمة محتوية على فصل للمصنفات التى وقعت في مجلس عصم الدولة
الموسم بين القاضي السافلى وروساء المعتزلة في هذا الزمان ومناظرة أخرى بينه وبين
أبى سبىح مطلق السجسنى وكذلك ذكر ما ذكر بين القاضي وحسن رحال الذين سبىحوا
في القسطنطينية في مجلس الملك ناسيليوس الثانى مترادف مترجمة

وتتدر هذه الترجمة أيضاً فصلاً عن ذلك ما نشرها على فهرست مؤلفات القاضي
أبى بكر بن السافلى ولاشت أن هذا الفهرست غير جامع لكل ما ألفه القاضي ولكنه
على كل حال أوفى بكثير من كل محاولة لإحصاء كتبه . بمصداق ما به إحصاءات الأستاديين

وعلى بن محمد الحرابي^(١) وأبو جعفر السمناني^(٢) وأبو عبد الله الأدي^(٣) وأبو الطاهر
 أبو عطاء^(٤) ، جميعهم لله ، ومن شأنهم أن يجمعوا من بعدهم وأما أبو الحسن^(٥) ، رحمه
 الله وأخذ عنه

هو أبو الحسن ، حسن بن محمد ، وكنت قد عرفت بالمغرب والأندلس عبد أبي حسن
 له سمي ، وهو محمد لأصلي ، وكان عالماً بالعلوم ، فله كتب بحسن له سمي أبو بكر
 [و] رأيت كلامه في الأصول ولقته مع مؤلف واحد في حفرات نفسي ، وفيت لأحمد
 من العلم شيئاً ، ورجعت عنه كاستدني ، والله عبد ماضي أبو محمد بن حسن وعقب عنه

وحكي في كتبه ما شهد من مساهمته في بعضه من سمي ولي العهد بعد ذلك متحالفين
 فإن أبو بكر عصب كل عرف الناس به الكلام وأحسبهم فيه حاضراً وأخوهم
 الله وأصحابه ، وأصحابه عنه ، وحكي أن أبو بكر خوررجي كان يقول كل مصنف
 بعدد ما من من كتب من لا يرضى أبداً بكر فإن صدره بجوى علمه وعلم الناس
 وقال علي بن محمد الحرابي : كان القاضي أبو بكر يفتي في مختصر ما يصنفه فلا يقدر لخدمة
 علمه وحفظه ، وما صنف أحد كلاماً إلا احتج أن طبع كتب في بعض غير أبي بكر
 جميع ما يدكر من حفظه وكان أبو محمد تقي^(٦) يقول له أوصي بحل شئ ماله لأوصي
 الناس لو يجب أن يدفع إلى أبي بكر الأشعري

وكان مصنفه يقول : حاشي لأمر أن الله كان يتعهد عبادته ببيتة ورسالة فما حتم
 الرسالة محمد ، صلى الله عليه وسلم ، تعاهد أمته في رأس كل مائة رباني من علمها
 حتى هي دسها ويحدث شرفها ، فكان يمد رأس أعمه أبو بكر بن العتب ، رحمه
 الله صلى

(١) لا شك أنه علي بن محمد ، حسن أبو الحسن ، حروف من قشيب مكي المذهب
 حدث عنه الخطيب حدثي وقال كان صدوقاً ومروياً في ربيع الآخر سنة ٣٤٦ ، ومات في
 ٢٢٠ من شعبان سنة ٤٣٧

(٢) رحمه الله ، ميم سمي من ٢٤٠
 (٣) رحمه الله وصفه في عرب في كتابه بين الأندلس من ١٢٠ - ١٢٢ .
 (٤) هو موسى أبو محمد ، عيسى ، أبو حجاج القاضي قيه مالكي أشعري الاعتقاد كانت
 له من العلم ما يروون وكان يفتي بموافقة حظه ، توفي سنة ٤٣٠ عن خمس وستين سنة ،
 (٥) في تاريخ بغداد من ٢٣٨ في ١٠ وفي سيرة من ٢٧٢ في ١٠

قال: وحديثي أبو الفضل عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن شاذان
 أنه قد سمع عبد الله بن أحمد بن محمد بن عيسى بن علي بن أبي حمزة يقول: سمعت
 أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان علي بن أبي طالب قد أتى في هذا الموضع
 أني بكر وما صار إليه! ثم فتحت المصحف فإذا فيه: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ
 عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ» وأمره أن يكتبه في كتابه.

ما شهور من مصادره مع ذكر واحد في ذلك

في خطبته عليه السلام في يوم الجمعة في شهر ربيع الأول سنة ١١٠ هـ
 بعد ما كتب إليه من قبل أبي بكر الأشعثي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت
 أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان علي بن أبي طالب قد أتى في هذا الموضع
 أني بكر وما صار إليه! ثم فتحت المصحف فإذا فيه: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ
 عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ» وأمره أن يكتبه في كتابه.

١١٠ هـ في خطبته عليه السلام في يوم الجمعة في شهر ربيع الأول سنة ١١٠ هـ
 وأنه كان قد أتى في هذا الموضع أني بكر وما صار إليه! ثم فتحت المصحف فإذا فيه: «فَوَيْلٌ
 لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ» وأمره أن يكتبه في كتابه.

١١٠ هـ في خطبته عليه السلام في يوم الجمعة في شهر ربيع الأول سنة ١١٠ هـ
 وأنه كان قد أتى في هذا الموضع أني بكر وما صار إليه! ثم فتحت المصحف فإذا فيه: «فَوَيْلٌ
 لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ» وأمره أن يكتبه في كتابه.

مصادره المشهورة في خمس عصف لدولة

١١٠ هـ في خطبته عليه السلام في يوم الجمعة في شهر ربيع الأول سنة ١١٠ هـ

(١) ١١ (هود) ٢٨:

(٢) ١١ (مريم) ٨٣:

(٣) قارئ أحبار هذه الناطرة في هذا الموضع في شهر ربيع الأول سنة ١١٠ هـ وما بعدها.

حكيم هو وعصاه ، وكر بحسه يخونى مبه على عدد عظيم في كل من ، وكثيرهم لغيره ،
 ومستمعون ، وكان مقدّم لمادة محالين ، وكان قاضي قضائه بشر بن الحسن ^{١١}
 مصري ، قال له عقيد مدونه يومئذ هذا بحسن عاصر بالعصاه ، لا أى لا أى فيه واحد من
 أهل الإثبات على مدعيه ، وحدث ، فقال له قصده ، إنك هم عامة أصحاب بقصد
 وره به ، وول غير قصد وعتقوسه حمدا ، ولا أعرف مبه أحد يعرفه هذا الأمر ،
 وبما قد علمه أنه تم قبل مدح لغيره ، فقال له عقيد له دونه ، كان أن يكون مذهب
 طبق الأصل من غير ما طرأ على موضع فيه مذهب يكتب فيه فيحلب ، فلما عزم عليه ،
 في القضي نحوه أي أن يمدقه شدة وشدة ، شيخ عرف بأق الحسن الباهل ، وفي
 وبه في كرسى كعهده ، وشاب يعرف باسمه فلاي ، فانت ملك من حصره
 ومنه شاعر ، عامل مضرة سقوت به وأحق ، لا يفتقد من طيب ماله ، وله وصل
 الكتاب ، بعد أن شيع وعصر نحوه ، هذا ، فوه كفرة ففقه ، لأن له كاه ، وولص ،
 لا يحكم ، أن هذا مذهب ، ومن عاصر من هذا ، لأن قال من بحسه شتت على
 أنسب غير كله ، وإن كان حاصلا ، ففقت من مدعيه ففقت من كد من كلاب
 والحسنى ومن في عصره ، إن ما من لا سبق لا يحضر بحسه حتى ساق أحمد بن حنبل
 وحدي عليه مدع عرف به بطوره ككفوه عن هذا الأمر وسبق من مدع عنه بالحق ،
 وأنت لغيره ، شيخ سيك سببه حتى عدي على الفقهاء ما حري على أحمد ويقولوا
 بحسب أقواله ، وبه يومئذ خارج بن مخرج ففقت شيخ : أما إذا شرح الله صلتك
 من خارج ، فخرجت مع ، من نحو شيخ في البحر ففقت ففقت عن صفه ، حول
 عنه ففقت أنه دكان به الحمة ، بحسب عنه كل صاحب طبس ، لأن به فيه مناظرة
 وفي رواية ففقت كل من أهد ودعت على من ، وكان يد صلي الظهر وفقد لطلب رفع
 الحجاب ودخل كل صاحب طبس ، ففقت ومن قد اجتمعوا وأنت ففقت على سريره
 وبين يديه مجلس بآيسهم السيوف بخلافه ، وعن كنية و ، مرايا ، وبه عن منه حال

١١ في خارج من عجب

دخلت مدينتي ، رجعت بن حكايت خدمت عمر وعسى ذهب عند المسلمين حامي
فقال مرحبا به . قال به قد هبنا عسرك وفسدنا بيتك ومن حكايت عند علي بن سائر . قال .
وبعد حكايت عند علي بن سائر ، لأجب . قد أحسن حكايتك في كذا . قال . لك من المسلمين
وسيطر عليهم ، وأنشئني أن أعرف ذلك منك كما ذكروه عليك . قلت . إن
الك . قال . نعم . حيث أعددت لكم وكونوا حذرا لا يخرج من القسي فموت
بلى موضع خدمت

وذكر أبو بكر عدي بن جعفر أن به صبي م وصل إلى مدنه مدعة وعرف به
وتمتله من امر فكر لطيفة في أمره . وعم أنه لا يفكر بد دخل عليه كما جرى من
أمره أن يصل لأرض بن بدي معكم . وأي أن صنع سريره . قال . طلب لا يمكن أن
يدخل أحد منه إلا . كذا . قد دخل من ذلك . قال . قد رآه مني فكر وأحي
رأه . كذا . ودخل من باب مستقلا . كذا . حتى صار بين يديه ثم رفع رأسه ونصب
طه . ثم أدار وجهه بن كذا . كذا . فمات من فطنة . وقتله . وقتله . وقتله .
قال غيره . قال . القاصي . قال . كذا . يوم الأحد . كذا . في صبي . قال . من شأن
رسول . حضور . كذا . كذا . فيجب أن عيب إلى خدم ولا ينقص كل يوم . فقت
رسوله . أن من عيب المسلمين ولست كاهل من خدم وغيرهم . قال . عرفون ما يجري في
هذا موضع عيبه . وذاك . كذا . لا تقدر أن تدخل في هذه الأشياء . وهم يعلمون .
وأخشى أن يكون على مائدة من لحوم الخمر . . وما حرمه الله تعالى على رسوله
وعلى المؤمنين . قد اتزحوا وعاد على . قال . تقول لك ذلك ليس على مائدة ولا
في شيء من طعامي شيء . كرهه . وقد استحسن ما ثبت به . وما أنت عند كذا
رسول بن أعطى . وما كرهت من لحوم الخمر . كذا . هو خارج من حضرة بني وبه
حجاب . فقصت على كل حال وحسن . وقد الطعم . ومددت يدى وأومأت الأكل .
وه . آكل منه . كذا . أي . أن على مائدة . كرهه . قال . فرع من طعام بحر الخمر
وعطره ثم قال

هذا الذي تنعوه في معجرات سبكم من شقوى فقر كيف هو عسك . قلت . هو

كذلك وقد يأتى من اليهود ، فمن قسده ، يبر ما أراد ليهود به ، حتى أن يكون هذا ،
وإذا طل أن يكون هذا ، يصل أن يكون هذا ، وول قيت قد دى ودخل في هذا الأسر
على بصيرة ، فليس يحكم ؛ لأن الحكمة تمنع من شئ من اللذات ، فليت ، وكان
محلس كان لى معه

ودكر من حين من حدته أن لطاعيه وعد لعاصى أما بكر لاحتج معه في محفل من
محفل المصرية يوم ساء ، فحضره ، بكر وقد احتل محفل وروح في رفته فأدناه الملك
وأطلق سؤله وأحسه على كرمى سون مرره فقل ، وللك في أهته وحاصته عليه لتج
ودر به ، حار محسنة على مرابهم ، وحار لبطرك قيم د منهم وقد أوعر ملك إليه في
التيفظ وال به ، ب فحسره ، ملك الفرس الذى سمعت سدهته وكريته لا يبدد إلا من
شبهه في رحوته وجبته فحفظ وأظهر ، ملك فمعت تتفق معه سدهته أو مكرمه على
رلة تقمى بفضلنا عليه ، بقاء البطرك قيم ال به وولى المحلة فلم القاصى عليه أفضل سلام
وسأله أصنى سؤال وقال له كيف لأهل زانه ، فمطر قوله عد عنه وعلى حجبهم وسير
له وصنوا على وجوههم وأنكره قول أى بكر على هذا ، يا هؤلاء ، استعصوب لهد الإنسان
المحد لصاحبه والولد وشه ، وول به عن ذلك ولا استعصوبه بكر عمر وجهه فتصوب
ذلك به ، سوءه هدد ، أى ، أبين عطشه ، فمعد فى أيديهم ، وروا حو ، وند حجبهم له
هبة عظيمة وانكسروا

ثم قال ملك للبطرك : ترى في أمر هذا الشيطان ، قال عصى صاحبه ولاطف
صاحبه وبعث باهدا إليه ونحرج العراق عن يده من يومت ب قدرت وإلا ، من
الفتنه به على المصرية ، فعمل الملك ذلك ، وأحسن جواب عصفه به ولة وهدياه ، ومحل
تسريحه ، ومعه عدة من أسارى المسلمين وانصاحف ووكل باعصى من حده من يحفظه
حتى يصل إلى مأمنه .

قال غيره : وكان سير القاصى إلى ملك ابرو سنة يفت وندى وتلاثانة (١) .

(١) هذا خطأ ولا شك أن الصوت هو : سنة ثمان وخمسين وستمائة لأن عهد الدولة بى بى
الاثني عشر من شوال سنة ٣٧٢ .

فہرست

کتاب انقاصی فی ذکر الطیب

قلتها عن خط شيخى القاضى أبى على الحذافى^(١)

- (۱) کتب لایحه عرض بطر مذهب اهل الکفر والفساد (۲) کتب
لا مشهور (۳) کتب کفر سکندر مشهور وحکم شرعی (۴) تعدیل
وسحور ، (۵) التمهید (۶) شرح صغیر (۷) لایحه سکینه (۷)

[illegible][illegible]

(٥) في هذا الباب من الكتاب المذكور في مقدمة في بعض النسخ.

کتاب من تمام رسد ، از دستهای من ۸۴ و ۲۹

[illegible]

ملاحظات وتعليقات

حول نص التمهيد

كل ما ورد في شروحه من نص التمهيد هو غير موثق عن نسخة الأثر في
توحيد عن مجموع المخطوطات المذكورة

وحتى حصة التمهيد في وجهها على أن يكون في أصله نسخة (١) عن
الأوراق المكتوبة في مصر في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ

والتحديد لأصله وشبهه في كتاب التمهيد في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ

(١) هذه المخطوطات في سنة ٢٢٠٠ هـ في سنة ٢٢٠٠ هـ في سنة ٢٢٠٠ هـ
في سنة ٢٢٠٠ هـ في سنة ٢٢٠٠ هـ في سنة ٢٢٠٠ هـ في سنة ٢٢٠٠ هـ
في سنة ٢٢٠٠ هـ في سنة ٢٢٠٠ هـ في سنة ٢٢٠٠ هـ في سنة ٢٢٠٠ هـ

أما النسب الثاني للثالث في عدم النص الذي تقدمه مطبوعاً لأول مرة فهو وجود فهرست ملحق بالمخطوط الرئيسي الذي اعتمد عليه وحده في تحرير النص وهذا الفهرست واقع في طهر لوفيه الأولى من خطوط أي قبل الإضافة التي رسمها العنوان على وجهاً وهو مكتوب سد غير يدسح الكتاب ويمكن تعدد شيه تعدد لكتاب وقديم العهد على كل حال وعلى القاعدة الأندلسية

ويجس بشره على كل حال وضع من عور كل فصل راف خير إلى ترتيبه ثم نسبه إلى الفهرست . وقد تم فصل في النص مطبوعاً وأما غير المطبوع فسيتم علامتي x وسلكه في مدعاه ١٥٠ في نصنا مما ذكر في هذا الفهرست من فصول . وهذا هو الفهرست :

- (١) الكلام في حقيقته من ص ٣٤ (٢) لكتاب في ألف من ص ٣٥
- (٣) من ص ٣٥ (٤) لكتاب في لاسد لار ٣٨ - (٥) ألف من ص ٤٠
- (٨) الكلام في موضوعاته ٤١ - (٩) أرقام المحدثات ٤١ - (١٠) الكلام في لأمر ص ٤٢ - (١١) كلام في باب لأمر ص ٤٢ (١٢) الكلام في إثبات حدث الله ٤٤ - (١٣) كلام في باب ص ٤٤ (١٤) الكلام في أن ص ٤٤ - (١٥) كلام على القائلين جعل الطبع ٥٢ - (١٦) الكلام على صحيح ٦١ (١٧) كلام على أهل التثنية ٦٨ - (١٨) الكلام على محس ٧٥ - (١٩) كلام على ص ٧٨ (٢٠) الكلام على البراهمة ٩٦ - (٢١) الكلام على اليهود في باب يهود محمد ١١٤ (٢٢) الكلام على اليهود في الأخبار ١٣١ - (٢٣) الكلام على مكارم صحيح شرعه موسى من حبه صحيح ومن حبه ص ١٤٤ (٢٤) كلام على الميسوية ١٤٧ (٢٥) كلام على الخمسة ١٤٨ (٢٦) كلام في قصص ١٥٢ (٢٧) الكلام في الاسم من مدح لمسي x (٢٨) الكلام في حق لمر ١٨٨ (٢٩) القول في الوجه واليدين x x - (٣٠) القول في الاستواء عن العرش x x - (٣١) باب في الصفات x x - (٣٢) الكلام في حور رانية لله x x - (٣٣) الكلام

إليها والعناوين التي يخلو النص من التعرض لها

ويبين أن ذكر أولاً أن الباب رقم ٣١ يشترك مع رقم ٣٦ في الوصوع وإذا فلا
معنى زيادته وعدة معقول أن يكون الدفلا في قد ركب مثل هذا التكرار ونعت
ثم إننا تكلمنا فيما مضى في التديل والتجوير رقم (٤٣) عما لا حاجة معه
من الاستداف

ثم إن هذا أسلوباً يدخل في كتب الكلام بلا بعد عصر الدفلا في وهذه هي رقم
٣٨٠ ٣٩٠ أحدهما دلفلا في الأصل : ومن يرى دعا مسكيناً من أجل في قدمها في
كتب الكلام هو مثله في كتب مسكته كانت بحوى على أبواب في تدي لبرل
وهي مع في مع مسائل مسكته ولأسعار، وما كان المسكين مسكيناً في
أن يموه عن كلامه مقدمه مسكته وهي غير مسكته فقدموا في كتب كلام كل ما عند
لغالبه في مواضع في كتبهم من مسائل مع غيره لأصطلاح في أكثر لأخبار
كذلك في باب ٤٢ أحدهما نصف من تعددات مسكته أشعة في علم كلام
ورحمة في مسكته لسة بدرجوه هاتيا في أربع كتبهم إلا بعد القرن السابع للهجرة
أي بعد انتشار مؤلفات نصير الدين الطوسي في بغداد وحري أكثر مسكته على موه في
ترتيب الأبواب والمسائل

ثم إن هناك مسائل كان ينبغي ألا يهملها الدفلا في مثل القول في غدى وأصلا
(٤١) ومعنى الدين والإيمان والإسلام وغيرها أي من رقم ٤٤ إلى ٤٩ وسكن رما كان
هذه الباب إلى الاختصار في هذا السكت تاريخ من وعده في الغصه أن يكون كده
حامة مختصراً

وهناك أيضاً مسائل ٥٠ و ٥١ و ٥٢ في السوة والإمامة لا تعدد من رخصت عواين
ها بعد أن استوفى الدفلا في كلام فيهما تحت عدوس أخرى مقصدة
وتبقى حيزاً عدة عدوس بحده موضع شبهة حقيقة مع رقم ٣٠ أحدهما بالاستواء
على العرش

وهذا اختصار من سمة حري في الحدة من قيم الحورية في هذا الفصل لرعوم من التمهيد

بالاقتباس ، ومدحا مؤلفه من أحله بالرغم من إصراره في سببه والإساءة إليه من أجل
سائر ما ألف .

جاء في كتاب اجتماع الخيوش الإسلامية لاس قيم الحوية^(١) : « (قول القاضي
أبي بكر لطيف اسقلاني الأشعري) قال في كتاب التمهيد في أصول الدين ، وهو من أشهر
كتبه فإن قال قائل فهل نقول إن الله في كل مكان قل معاذ الله من هو مستو على العرش
كما أحد في كتابه قل عر وجل « الرحمن على العرش استوى » ، ومن على « إليه
يصعد الحكم الطيب والعلل الصالح رفعة » وقال : « أستم من في السماء أن يحببكم
الأرض » ، ووكا في كل مكان لكان في خوف ذاب في فيه وفي الخشوش وفي مواضع
التي يرتع عن ذكرها على أنه عن ذلك ، ولو كان في كل مكان لوجب أن يرتع برودة
الأمكنة ، حتى من مكن حقه وينقص من قدرها ما كان واحدا ، وأن
يرتع به نحو الأرض ، إلى وراء ظهوره وعن أنساب وعن شدة ، وهذا قد أجمع
المسلمون على خلافه وتخطئة قائله

نعم في قوله على « وهو يدعى في اسمه به وفي الأرض به » ، أراد أنه عند
أهل السماء وإله عند أهل الأرض كما نقول عرب فلا يدل مطلق في مصر في أي عند
أهلها وليس يصح أن : « المذكور بالحجاز والعراق موجودة » ، وقوله تعالى : « إن الله مع
الذين اتوا » ، ويدعى هم محسوب « على » ، حفظ والنصر والتأييد ، ورد أن دونه معهم على ،
وقوله على « في معك اسمع ، أرى » محمول على هذا التؤيل ، وقوله « ما يكون من محدي
ثلاثة لا هو إلههم ، معي أنه عالم بهم وقد حتى من سرهم ونحوهم ، وهذا به مستعمل كما
ورد في القرآن فذلك لا يجوز أن يقال فيستعمل على هذا الله به ، ومدة السلام ودمشق
وأنه مع الثور وخبر ، وأنه مع عتق وأنهم ومع بعضهم ، إلى خبر قد عني قوله « إن
الله مع الذين هم » فوجب أن يكون التؤيل على ما وصفناه ولا ينبغي أن يكون معي
استوائه على العرش هو استيلاؤه كما قال الشاعر :

• قد استوى بشر على العراق •

ثم به مهم من كلام ابن سميه وارقيم في ذكره من مواضع كتبها أن القاصي
 أنكرت أن تكون في كتاب التمهيد صحت حجة والتدين، وهذا مصداق للعبور رقم ٢٩
 من حيث ما جرت على مخصوص التمهيد، وعليه من كلامها أيضاً أنه ثبت هذه الصفات
 صحت بمقتضى ما في كتاب وسبب أيضاً في الأولى من أن الله عز وجل في هذه الدنيا على
 بحكمه وأنه خشية يوم حاكم من أنزل ربه طريقه من غير
 ومن مثله في أن من صحت التمهيد وأصحح في غيره، ثم سكر
 شديد في أن من صحت لأحد.

وإنما على أن تسمى في كتابه من صفة وهو من غير حكمه في حديث
 ابن أبي عمير، في صلي الله عليه وسلم أنه قال في قوله تعالى في قوله تعالى
 أئمة حمزة، وهو في حديث في صحيح في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في صحيح في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 وأحد لأحد لأحد في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 معه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 بحكمه لأحد في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

من ٧٨ وما بعدها، اشتهر بين مسلمين ردّ الأولى على البصري لاسيما ورد منه
 في كتاب التمهيد ولذلك اعتمد عليه الكثير من الذين يسمونهم في ردّ على البصري
 ومهم ابن سميه في أن يكثر في نقل عنه دون ذكر اسمه في أغلب الأحوال
 وقد اعتمد إمام الحرمين في كلامه مع البصري على ما رواه الأولى في عهد من في كتاب
 الثامن «لقد جمع الناس على أنه في رواية عنهم يحيى بن عمار في قوله لا شأن في
 كتاب التمهيد وأحد في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الآن بعد كرمه وورد عنه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

من ٩٤ من ٩٠ «...» في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 «...» في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

هذه نصال من موضعين مختلفين جمع بينهما الدقلاي والأول منهما « اخرجوا من هذه المدينة » وورد في آخر الآلة ٣١ من الإصحاح ١٤ من الإنجيل يوحنا وعبارته حسب ترجمة مسيحية حديثة هي « قوموا من هنا » أم النص الثاني وهو بقية ما استشهد به الدقلاي فهو: « عيل مرقس إصحاح ٦ آية ٤ عى هذا النحو » ليس بى بلا كرامة إلا فى وطنه وبين أفرانه وفى بيته » ومثله مع « عيل » من قريته وفى الإنجيل متى إصحاح ١٣ آية ٥٧ وورد فى الإنجيل لوقا إصحاح ٤ آية ٤٤ على هذا النحو « لأنه ليس بى مقبولا فى وطنه » وكل هذه العبارات لا يفرق فى معنى عن عبارة الدقلاي

ص ٩٥ من ٨ « هذا شوق حمل ولد انا يدعى ويسى، لاهه في بحرين منى
البحرين ١٩٢٤ على نحو ما على حسب ترجمه مسيحه حديثه هذين اعدوا حمل ولد
اينا يدعى عثمان وويل ادى مسيه لله مع « وورد هه معنى في سده بشيعه ببحرين ٧ ١٩٢٤
على هذا النحو: « ما الملوه تحمل ولد مسيه في سده ١٩٢٤ وسميت تارون، جوع
الى اصل بحرين منى وسه بشيعه مسيحه حديثه ١٩٢٤

۹۵ میں ۲ - ۳۱ «اُن کی وحدت کی عقیدت کی» خدا
 اُن کی وحدت کی عقیدت کی وحدت کی عقیدت کی
 ۱۰۰ لکھ ۳۰ و حتمہ لکھ ۳۰ و حتمہ لکھ ۳۰
 ۱۱۰ میں ۱۰۰ و حتمہ لکھ ۳۰ و حتمہ لکھ ۳۰

ص ٩٦ من ٣ : أ. ق. ا. هـ ، ح. م. ج. د. هـ ، ز. ح. ط. ي. ك. ل. م. ن. هـ ،
 ص ٨٧ : أ. ب. ج. د. هـ

ص ۹۶ - من ۱۱ ۱۲ دار قد در اندک اوست مع ثلثه صحیحه، حبیب مد
الاس اوست صلیت اوست من ی نه من اهد بخص من حدی «امم» مع ۱
من - حکم فی لزج اشمن من زکیه ۲۲ من لایه ۳۱

والموت في هذا الشأن كالتصديق لأن محمد بن قويد وبنو كرم
من حذبه في طرف موضع كتابه في ورد فيها ما ذكره النافلي وبقول
على أصولها في مختلف الأسفار والنصوص

وكان على رأس المذتين لأن يسف لاسكدرية، ووجد أشياء عاله بين رجال الدين في حرب أنصار أريوس فكانوا في الشرق وفي الشرق أسس فريقين للتوفيق فدعوا إلى القول بأن مثل بين جوهر الأن وجوهر الأس لحل هذا المذهب محل القول بالانحد جوهرى مدى قرره مجمع بيقية . ثم كثر أنصار أريوس وقوى شأنهم وتطرفوا في معيهم فدعوا إلى القول بعدم التمثل بين دت لله ودت المسحة

وفي سنة ٣٨١ بعد الميلاد أصدر مجمع القسطنطينية قراراً بتدوير مجمع بيقية ، وسلك انتهى نصر الأرمنوسية في الامبراطورية الرومانية وأسقطها من الأسع في الحرب بلا معص القسطنطينية انتصرة وظل هذا المذهب ساد حتى القرن السابع بعد الميلاد أما في الشرق فقد لبثت أصداء لبراع يزيد حتى صهر الإسلام . ولكن يسعدو بأل مسلمين لم يعرفوا عن الأرمنية كثيراً إلا أنها صهر عندهم ساد مع أنها قرب مذهب المسيحية إلى التوحيد الإسلامي . وبشارة القامى إلى المذهب الصحيحة وكذلك ما كتبه الشهير ستنى في اللل والنحل عن أريوس . من لثمت على Paul de Samosata وفوطينوس Photinus ، ومذهب أريوس من مثله مذهبها ، مجمع ساد وسلكه موحى براجع عن الأرمنية كتب OWATKIN, Studies of Arianism وعن موقع مذهب في تاريخ عقائد المسيحية كتب A History of the Dogmengeschichte

من ١٣٩ من ١٦ ١٧ د قد دل على أن ثمة وأكثر من الأس من المذود عن أربعة من المذود من لثى وثقى من الأس و يوجد ، ولأمة يجوز عليه اسكند « قد س هذا قول المذود د : بهما [معنى سدى] . بهما دهم عن أربعة أسس لثى منهم من المذود من رحمة يوحنا ومضى ، وثب من مستحبه وجم مارقس وبولس وهؤلاء لا به لا من سده المذود ولا سده لا عهد اسكند ولا تشوؤ على المذود به » رجع رسالة دهم مصادى في ثلاث رسائل لثى غلب عمرو من بحر خطط ، المذورة ١٣٤٤ من ٢٤

من ١٤٨ خط قد به د : ساد قد به كج د حرمية على مدين لا حتمس ر وقه حتمس د لثى من أصول براسة مدين لثى د : كان خطو د من مسلمين حتمس د مدين د لثى من الشعة

وتحسب الآراء في اشتقاق هذه الكلمة ، فبعض يقول بأنها مشتقة من حُرْم بمعنى « حُرْمَة »
 تابعة لأرديين ، وإي هذا ذهب ياقوت ، فحوى في كتابه معجم البلدان ، وبعض المستشرقين
 المعاصرين مثل الأستاذ سِرْمَنْدُوثُ الإيجيري (راجع مقدمته عن الخُرْمِيَّة في دائرة المعارف
 الإسلام استشهد بالإيجيرية والألمانية والمربية ، وعري بشر ترجمتها العربية) وهذا رأي
 ضعيف ، إذ لا شاهد تاريخي يظهر نشاط خاص لأصحاب هذاذهب في أدب ، لأنه يوجد
 في إيران أكثر من موضع يسمى بهذا الاسم مثل حُرْم آباد من قرى بروجرد ، وقد قيل أيضاً
 بهم سكنوا .

ورأي ثلثي أنها نسبة إلى حرما ، اسم وجه مركب لدى سنيك به هذه اللفظة
 ومن رأي هذا الرأي ، وروايت شهر نظام الملك الطوسي توفي سنة ٤٨٥ هـ في كتابه « سياست
 نامه » ولا يعرف من ذهب إليه قوله ، وهو رأي لا يسند ، في دليل قوي

وأي شئت ، وهو « حجه » ، أن لكلمة مركبة من مقطعين « دَن » و « دَن »
 وهي صفة معناها « فرح » و « دان » أو « دن » بمعنى المدح ، وهي كلمة سنية أصلها
 انضمت مع كلمة « دن » لعلها في معنى وشبهها في الحروف ، وكان هذا لا يسمع كقولها
 « دن » في لغة أهلها ، فبعضها في لغة أهلها ، فبعضها في لغة أهلها ، فبعضها في لغة أهلها ،
 لقدما ، وتكون هذه الكلمة مع غيرها لوصف الدعة ، وتخصيصها ، فبعضها في لغة أهلها ،
 ديانتهم باسم وهذا « Vch-den أي الدين الحسن كما قيل أيضاً « دَن » أي « دن »
 ليس بصحيح ، فبعضها في لغة أهلها ، فبعضها في لغة أهلها ، فبعضها في لغة أهلها ،
 بحاجة للبحث والاستقصاء في العطلات (راجع كتاب الأستاذ المذكور في « دَن » عن
 عصر الملك قباد الأول وشويعه ، « Vch-den Le R de du R » ، « A C I »
 et le comite nazdane, Comenlac e 1925

وأن صيغة حرمدسية ، فقد عثر على هذا المصطلح مع الترجمة ، وكانت قوامها « حرمدية »
 التسمية حتى جعل لفظة « حرمدية » نسبة إلى حرمدية

وقد ذكرنا في هذا الموضع يومئذ في هذا الموضع ، فبعضها في لغة أهلها ، فبعضها في لغة أهلها ،
 عرف من قبلها ، كما عرف « حرمدية » ، فبعضها في لغة أهلها ، فبعضها في لغة أهلها ،

والحرمة الذكوة أمحب ماك الذي حرمة منقسم ثامن الخلفاء العباسيين وقتله في صفر سنة ٢٢٣ ، وشرح مذهبهم جميعاً فقال « صاحبهم مردك القديم أمرهم بشاؤول للذات والاعتكاف على تنوع الشهوات والأكل والشرب والمواصلة والاحتشلاط وترك الاستعداد بمصهم على معص وهم مشاركة في الحرة ولأهل ، لا مسع ، لا حد منهم من حرمة الآحر ولا يمنهم

وقد استقصى سحرى أحبار الحرمية ومداهمهم وأصلهم في شربهم ودياتهم وعبادتهم في كتاب عبور مسائل والحجرات فأما الحرمية الذكوة فإن صاحبهم ماك الحرمي وكان يقول من استعواء به ، وأحدث في مذاهب الحرمية لقتل والعصب والحروب ومثله » (كتاب الله ست ، نظمته المصرية ص ٢٧٩ - ٢٨٠)

ولا شك أن الحرمية الذين طهروا في الإسلام سواء في أمه أو مسير أو ساقى وبعد مثله أو في قسمة ماك ، يكونوا بلا أساس متفقون هذه الدابة مقدمة

وقد أقبحوا في حدة ديارهم عن لسان أحبالا كثيرة وحافظوا على عقيدتهم وبقواها حدة عن سلف وه محدثو فيها من لتغير أكثر مما يستلزمه تغيير الوسائل لتحقيق الغايات ، والقول سواء أرسل من حصن من الحرمية لأنه ببيعة لازمة للقول بتناسخ الأرواح .

هم يرون أن رسول إذا مات حسب روحه في من لسان آخر مختار يحمل إرسله وتولى أدامه ، وب كل مسح الأروح لا شئ فإرسله لا من متوارره لا شئ ولا تنقطع ، وكأوا عديرون عن التي باسم بهي معدة مثل معنى كلمة « رسول » في لمر به كأنه يدل أصاً على ماك وكان هذا هو حسب في وصفهم ، عنهم منهم أساء وأهم رسل وملائكة (ح كذب السيد علاء حسين صديق عن حركات السببية الإبريه في القريين

الثاني والثالث للمحررة GHH SADIHI Les Mouvements religieux Iraniens

(٢٠٨ صفحة au I e et au II e siècle de l'Hégire Paris 1938)

نهي

تصويبات واستدراكات

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٣٣	١٢	لأصاة	لإصاة
٣٥	٦	الأنس	الإنس
٣٦	١٨	الك	الك
٣٧	٤	يحدث	يحدث
٤١	١١	!	!
٤٤	٨	منسجحة	منسجحة
٥	١٩	منزلة	منزلة
٤٥	٢٥	حي	حي
٥	٢١	عرة	عرة
٤٦	٢١	الإله	الإله
٤٧	٢	حي	حي
٥	١٢	المتدبر	المتدبر
٥	٥	المتدبر	المتدبر
٥	٢٢	يحدث	يحدث
٤٨	١١	عمر	عمر
٥	١٢	تأله	تأله
٥	١٦	الأصرار	الأصرار
٥	١٧	يحدث	يحدث
٥٠	٦	الدي	الدي
٥	١٥	منفعة	منفعة

صواب	خطأ	صفحة	سفر
الحركة	الحركة	٥٣	٢٠
»	»	»	٢١
تحدث	يحدث	٥٤	٧
يؤمنون	يؤمنون	٥٦	١٤
صدرو	صدرو	٦٠	١٩
الآن	الآن	٦١	٩
صدرو	صدرو	٦٢	٩
في برج انمو	في برج انمو	»	١٤
مذبح	مذبح	»	١٥
الشكل	الشكل	»	٢٣
صدرو	صدرو	٦٣	٢
صدرو	صدرو	٦٤	٤
صدرو	صدرو	٦٥	٢٤
صدرو	صدرو	٦٧	٢٣
صدرو	صدرو	٦٨	٣
صدرو	صدرو	٧٣	٤
صدرو	صدرو	»	١٦
صدرو	صدرو	٧٥	١٦
صدرو	صدرو	٧٩	١٨
صدرو	صدرو	»	٢
لهم وكذلك	لهم وكذلك	٨١	٢٠
قالوا كلمة	قالوا كلمة	٨٣	١١
صدرو	صدرو	٨٤	٢

صفحة	مسطر	خط	صواب
٨٤	٢	أشبهت	أشبهت
»	٩	لمر فاشا	هم فاشا
»	١١	حلاف	حلاف
٨٦	٥	من يكون	من أن يكون
٨٩	١٣	حد	على حد
»	١٤	يحدو	يحدو
٩٠	٩	المتحد عندكم	للمتحد عندكم
»	»	الأحد	الآنحد
»	١١	الأفم	لأفم
»	١٢	زواج	ازواج
٩١	٣	»	»
٩٢	١٤	حرف	حرف
٩٤	٢٤	هولاء	هولاء
٩٥	٣	هدا	هدا
»	٤	عطار	عطار
»	٢٣	ققد	ققد
٩٦	٢٢	بن	من
٩٩	٥	يحدته	يحدته
١٠٣	١٤	يحدد	كده لأحد وعنه يحدد
١٠٤	١	أور	وأمر
١٠٧	٣	التها	التها
١٠٨	١	ثب	ثب
»	١٣	يحد	يحد

صفحة	متر	حجاً	صدا
١١٠	١٢	إدا أنتوت	إدا أنتوت
١١	٢٢	ثنت	ثنت
١١١	٨	سمعة	سمعة
١١٢	٨	البيدة	البيدة
١١٥	١	على	على
١٢٠	١٦	مهم	مهم
١٢٢	١٣	نأمله	نأمله
	١٢	مصحراً	مصحراً
١٢٢	٩	نؤمن	نؤمن
١٢٨	٢٠		
١٣٠	١	لندخل	لندخل
	٢	أحمد	أحمد
١١	٣	سهر	سهر
١١	٤	أذل	أذل
١١	٥	أمنوا	أمنوا
١١	٦	استغف	استغف
١١	٩	صدقين	صدقين
١١	١١	أهم	أهم
١١	١٠	صدقه	صدقه
١١	١١	ماوا	ماوا
١١	١٢	سوة	سوة
١١	١٥	نعد	نعد
١١	١٦	هدا	هدا

صفحة	سطر	حذف	صواب
١٣٠	١٧	انفاق	انفاق
٥	١٧	مس	سبيل
٥	١٨	أحدر	أحد
٥	١٩	المصين	المصين
٥	٢٠	سهم	سهم
٥	٢١	قود	قود
٥	٢١	س	س
٥	٢١	سبح حم	سبح حم
١٣١	٢	ولأحد	ولأحد
٥	٣	دأه ودده	دأه ودده
٥	٤	س	س
٥	٧٠٦	سود	سود
٥	٨	سبح	سبح
٥	١٢	سبح	سبح
٥	١٣	أعط	أعط
٥	١٤	لكوف	لكوف
٥	١٥	عم	عم
٥	١٦	سوة	سوة
٥	١٦	صرت	طهرت
٥	١٨	عسى	عسى
٥	٢٠	صادون وأهبا	صادون وأهبا
٥	٢٣	ثوب	ثوب
٥	٢٤	التحيم وغيره	التحيم وغيره

صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٣٣	٢	هذه	هذه
١٣٤	١	حبر	حبر
»	١٨	مهمومٌ محزون	مهمومٌ محزون
»	١٩	تدبر على الطوفان	تدبر على الطوفان
»	٢٠	مخطى	كذا في الأصل والصواب تخطوا
»	٢٣	قالوا	قالوا
١٣٥	٥	اليهود	اليهود
»	١١	كادوا	كادوا
»	١٣	بنا	بنا
»	٢٢	مى	المقصود الصدى والمسوية
١٣٨	١	أذكر	أذكرتم
»	٥	أبهم أحدوا نقل	أبهم أحدوا لنس
١٣٩	١٩	هدد	هدد
»	٢٤	البحوس	البحوس
١٤١	١٩	الضربة	الضربة
»	٢٤	تدعوهم	تدعوهم
١٤٣	٦	النقل	النقل
»	٩	عندكم	عندكم
»	١٠	مقته ^(١) كاه	مقته ^(١) كاه
»	١١	أخفف	أخفف
»	١٥	فإن قالوا	فإن قالوا
»	١٦	فإن	فإن
»	١٨	غير	غير

صواب	خطأ	سطر	صفحة
تفسير	بتفسير	١٩	١٤٣
الوجه	الوجه	٢١	٥
سأخبر	سأخبر	٢٢	٥
خلفه	خلفه	٨	١٤٤
الدعوى	الدعوى	١٢	"
القول	الأمة هذا القول	٢٠	٥
له أن	له أن	٧	١٤٦
لما نرى	لما نرى	١٤	٥
نرى	نرى	١٦	٥
مفسدة	مفسدة	٢٢	٥
كد في الأصل والصواب	للخرمذاثة	١١	١٤٨
الخرمذاثة			
يكون	يكون	٩	١٤٩
قبل له	قبل له	٥	١٥٠
إذ	إن	١٨	٥
الشمع	الشمع	١٩	٥
وصفه	وصفه	١٢	١٥٢
القدرة	القدرة	١٤	٥
.....	٤	١٥٥
مستدل	مستدل	٩	١٥٦
مقلوبين	مقلوبين	١٢، ١١	٥
إيهام	إيهام	١٧	١٥٩
مثله	مثله	٦	١٦٥

صواب	خطأ	سطر	صفحة
أر	إر	٨	١٦٥
لأسماء	لاسمّة	١١	»
عمرو عمرو	عمر عمر	١٢	»
لعمددين	لفدادين	٢٣	»
.		٢٢	»
وحب	يوحب	١	١٦٦
النبه	النبه	٧	»
يُنبه	نُنبه	١٢	»
لندق	لندق	١٩	١٧٢
نصرة	نصرة	٢٠	»
حلقه	حلقه	٢٢	١٧٣
ن أنى وفاص	ن وفاص	١	١٧٤
الطبخ	جبخ	١١	١٧٥
فامى	ماسى	٢٢	»
نخله	نخله	١	١٧٦
»		٢	»
ملمها	ملمها	١٢	»
إما	إما	٢	١٧٨
الاحتير	الأحتير	١٠	»
نمسكر	نمسكر	١٦	١٨٠
صل	طل	٨	١٨١
بالاعتد	باعتمد	١٤	١٨٢
ن عبادة	ن أنى عبادة	٢٢	»

صواب	خطأ	سطر	صفحة
نقص	نقص	٣	١٨٣
		٥	١٨٥
نحوه	نحوه	٦	١٨٧
بدنه	بدنه	٣	١٨٩
عاصر من قهيرة	عاصر من قهيرة	٨	د
نقص	نقص	١٠	د
من أنى حقيقة	من حقيقة	٣	١٩٠
الشدد	الشدد	٤	١٩١
حيث	حيث	٨	د
لأعداء	لأعداء	٢٣	د
سحق	سحق	١٤	١٩٤
مؤوه	مؤوه	٢٠	د
الأرى	الأرى	٢٠	١٩٧
قال	قال	٢٢	١٩٨
عروى	عروى	د	د
وهن	وهن	١٤	٢٠٠
		١٣	٢٠٣
ترك	ترك	٢	٢٠٤
الكافة	الكافة	١٩	د
عنا	عنا	٢٢	٢٠٥
صحة	صحة	٢٤	د
صرورة	صرورة	١٠	٢٠٦
		٣	٢٠٧

صواب	حذف	سطر	صفحة
تدليل على صحة	لدليل صحة	١٠	٢٠٨
صروء	صروء	١٢	٥
١	١	١٥	٢٠٩
نحل	نحل	٢	٢١٠
كذ في لأص و الصواب فيها	فيها	١٨	٥
و	و بعد و بعد	٢١	٥
كذا والصواب سلمة بن سلامة	سلامة	١١	٢١٢
سمن	سمن	٢٠	٢١٩
عند	عند	١	٢٢١
عند	عند	٩	٢٢٢
معه	معه	٩	٢٢٧
حق	حق	٧	٢٢٩
١	١	٢	٢٢٢
١	١	٢٠	٥
كذا والصواب سلمة بن سلامة	سلامة	٢٠	٢٣٣
التأويل	التأويل	٧	٢٣٦
سمن	سمن	١٢	٥
مشكو	مشكو	٣	٢٣٩
سمن	سمن	١٢	٥
عند	عند	١٢	٥

فهرست الموضوعات

١٠٠	الإهداء وصور من مخطوط
ح	مقدمة لشرح
١	•
٣٣	حقيقه كتاب التمهيد
٣٤	باب الكلام في حقيقة العلم ومعناه
٣٥	باب الكلام في أقسام العلوم
٣٥	باب في أقسام العلم المحدث
٣٥	باب العلم الضروري
٣٦	باب العلم النظري
٣٦	باب الكلام في مدارك العلوم
٣٨	باب الكلام في الاستدلال
٣٩	باب آخر في معنى الدليل والاستدلال
٤	باب الكلام في أقسام لمعومات
٤١	باب الكلام في موحودات
٤١	باب أقسام المحدثات
٤٢	باب الكلام في الأعراض
٤٢	باب الكلام في إثبات الأعراض
٤٢	باب الكلام في إثبات حدّث العالم
٤٤	باب الكلام في إثبات الصانع
٤٥	باب في أن المحدث ليس فاعلا لنفسه
٤٦	باب في أنه لا يجوز أن يكون صانع المحدثات مشبها لها
٤٦	باب في أنه لا يجوز أن يكون فاعل المحدثات محدثا
٤٦	باب الكلام في أن صانع العالم واحد
٤٧	باب في أن صانع العالم حي

مسألة

٤٧ باب في أن الصانع عالم

٤٧ باب في أن الصانع سميع بصير متكلم

٤٧ باب في أنه مرء

٤٨ باب في أرضه ومبص ونهم من لبر دة

٤٨ مسألة في أنه لا حد عنه عبودية

٤٨ باب في أنه لا من حد عالم قادر أسماع غير متكلم مرشد

٤٩ باب في أن تقدم لا يجوز عنه العدم

٥٠ باب في أن صانع الله للماء من حد من

٥٠ مسألة في أن حد من نفس حد من حد

٥١ مسألة في أنه من حد من حد من حد من حد

٥٢ باب الكلام على تقنين نفس طماع

٦١ باب الكلام على محبين

باب الكلام على أهل شبهة التقنين من عدم من أصلين نور وظلام لم ير الا متباينين

٦٨ ثم مخرج منها حزن وطماع النور وطماع الظلام

٧٢ مسألة في أن النفس واحدة

٧٣ مسألة في أن النفس واحدة

٧٣ مسألة في أن النفس واحدة

٧٤ مسألة في أن النفس واحدة

٧٤ مسألة في أن النفس واحدة

باب الكلام على محوسل تقنين من حدوث الشيطان من شكة شكها شخص من

شخص امور في صلاية ، والتقنين أنه حدث من فكر الله تعالى ، والتقنين

أنه حدث من عقوبة عاشت لله بها سمعة على

٧٥ مسألة في نفس محسوس

٧٧ مسألة في أن نفس محسوس

٧٧ مسألة في أن نفس محسوس

٧٨ مسألة أخرى عنهم

٧٨ مسألة أخرى عنهم

٧٨ باب الكلام على لصا في قوه من الله على جوهر

مسألة

٨١

الكلام عليهم في الأقسام ...

٨١

مسألة عليهم في الأقسام ..

٨٢

مسألة أخرى على الملكية ...

٨٥

ذكر اختلافهم في معنى الأقسام .

٨٥

مسألة أخرى عليهم في الأقسام

٨٦

الكلام عليهم في معنى الأقسام .

٩

فصل في قول النصارى بأن الأقسام أصل

٩٠

مسألة في الأقسام

٩٢

مسألة في الأقسام

٩٣

مسألة أخرى على جميعهم

٩٣

مسألة أخرى على جميعهم في الأقسام

٩٣

باب الكلام على البراهمة

٩٦

مسألة في البراهمة

٩٨

مسألة في البراهمة

٩٩

مسألة في البراهمة

١٠١

مسألة في البراهمة

١٠٢

مسألة في البراهمة

١٠٥

مسألة في البراهمة

١٠٦

مسألة في البراهمة

١٠٧

مسألة في البراهمة

باب في البراهمة في قوله تعالى ، صلى الله عليه ، ورد على من تركه

١١٢

وعلم من شؤن الأقسام والمقدري

١١٧

مسألة أخرى على الأقسام

١١

مسألة أخرى على الأقسام

١٢١

مسألة في الأقسام في القرآن

١٢٢

مسألة في الأقسام

١٢٢

مسألة في الأقسام

١٢٣

مسألة في الأقسام

١٢٤

مسألة في الأقسام

١٢٤

مسألة في الأقسام

١٢٥

مسألة في الأقسام

١٢٥

مسألة في الأقسام

١٢٥

مسألة في الأقسام

١٢٦

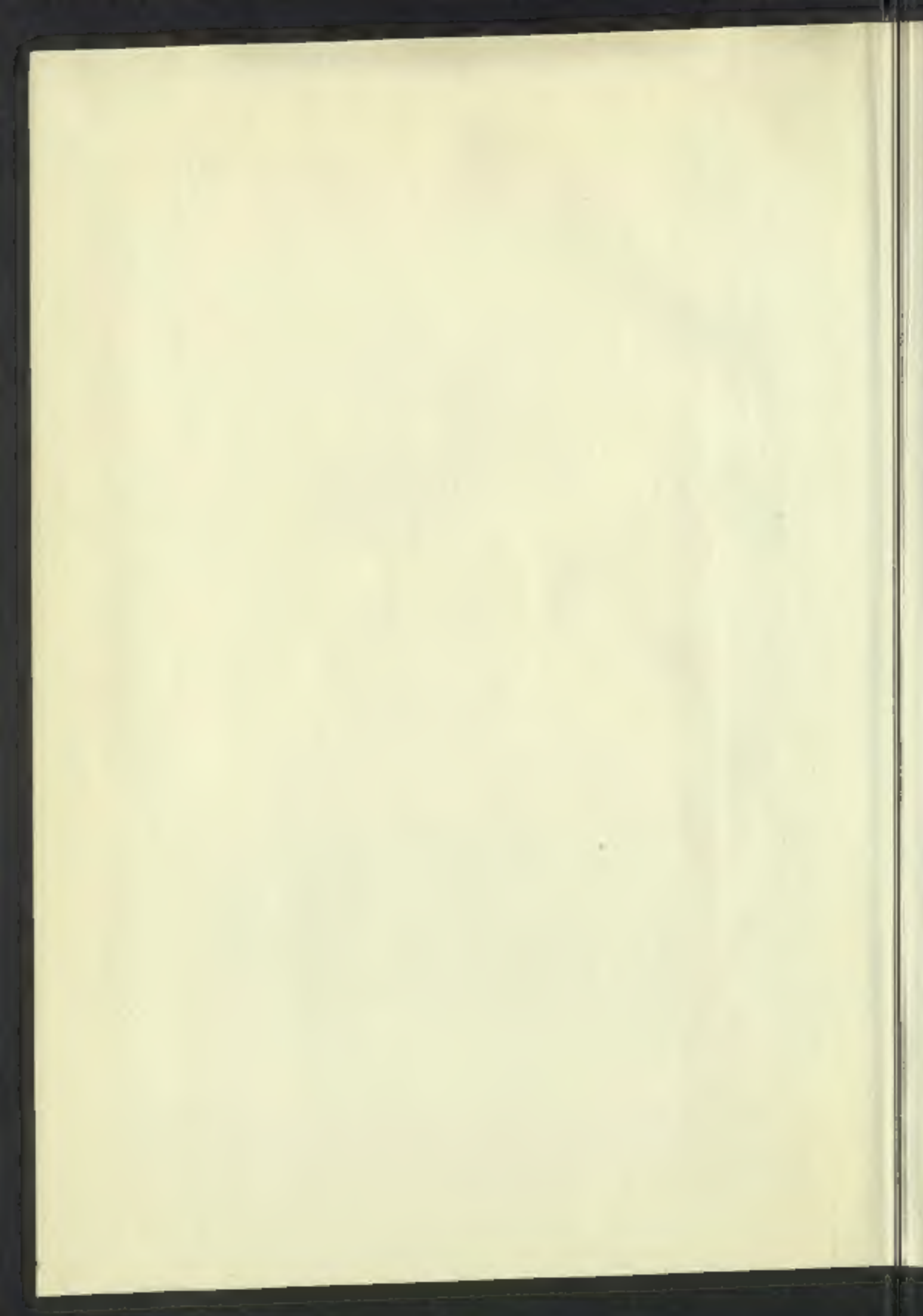
مسألة في الأقسام بالحروف المتظومة لا بالكلام القائم

١٢٦	مسألة في الاعتقاد والإيمان .
١٢٧	مسألة في الإيمان في التوراة والإنجيل
١٢٧	مسألة في روم حجة القرآن عند غير العرب
١٢٨	مسألة في مدرسة معية للقرآن
١٢٨	مسألة في بسم الله
١٢٩	مسألة في حب دعوى لغارسة
١٢٩	مسألة في وجوه الإغماز
١٣	باب الكلام على اليهود في الأحبار
	باب الكلام على منكر نسخ شريعة موسى ، عليه السلام ، من جهة المسيح دون
١٤٠	المعنى
١٤١	باب الكلام على محسن المسيح منهم من جهة العقل
	باب الكلام على المسوونة منهم من يرمون أن محمدًا وعيسى ، عليهما السلام ،
١٤٧	بدعًا من قومهم ، وقد عفا نسخ شريعة موسى ، عليه السلام
١٤٨	باب الكلام على محصنة
١٤٩	باب الكلام في صفت
١٥٢	دليل آخر لهم
١٥٣	باب الكلام في الأخوان على أبي هاشم
١٥٥	سببه في م
١٥٧	سببه في م
١٥٨	سببه في م
١٥٩	سببه في م
١٦٠	باب القول في معنى الله
١٦٠	باب الكلام في ألقاب الأحبار
١٦٢	باب الكلام في ثبوت انوار ومنتحة كذب على أهله
١٦٣	باب آخر في صفات أهل التواتر
١٦٤	باب آخر في خبر الواحد
١٧٣	دليل آخر

١٧٥	دليل آية
١٧٨	باب الكلام في حكم الاختيار
١٧٨	باب القول في العدد الذي تنمقده الإمامة
١٧٩	سؤال له
١٧٩	سؤال لهم
١٨٠	سؤال لهم آية
١٨٠	سؤال لهم آية
١٨١	سؤال لهم آية
١٨١	باب الكلام في صفة الإمام الذي يلزم القدر له
١٨٤	باب ذكر ما أقيم الإمام لأجله ..
١٨٦	باب ذكر ما يوجب خلق الإمام وسقوط فرض مدعته
١٨٧	باب الكلام في إمامة أبي بكر رضي الله عنه
١٩٧	باب الكلام في إمامة عمر رضي الله عنه ..
٢٠١	باب دلالة على صحة العهد من أي ذكر في عمر ومن كل يوم عدل في من يصلح لهذا الأمر
٢٠٢	باب الكلام في إمامة عثمان رضي الله عنه وصحة عمل عمر في الشورى
٢٠٨	باب ذكر الدلالة على صحة عقد عبد الرحمن بن عثمان رضي الله عنه
٢١٣	باب الكلام في معنى عثمان رضي الله عنه ولديله على أنه قتل مطبوعا
٢٢٠	باب ذكر ما يسمونه به عثمان رضي الله عنه ، وعموم من فعله وخبر عنه
٢٢٧	باب الكلام في إمامة علي رضي الله عنه ، السلام ، ورد على ورفعه والقدح في صحته
٢٤١	ملحقات وتعليقات
٢٤١	ترجمة انقاضي أبي بكر بن الباقلاني القاضي عدس
٢٥٧	فهرست مؤلفات الباقلاني ...
٢٦٠	ملاحظات وحقيقات
٢٧٤	ملاحظات







DATE DUE



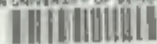
3AF

30

297.3:B16tA

أبو ريثة، محمد عبد الهادي
التمهيد في الرد على الملحدة والمعتنق

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01-000000

297.3
B16tA

